GDN Global Development Network

منتدى العلوم الإجتماعية
Social Science Forum

إجـراء البحـــوث في تـــونـــس

التقرير القطري

أوت 2025

EXPERTISE FRANCE
GROUPE AFD

SavoirsEco
اقتـــصاد

إجـراء البحــوث
فـي تـــونـــس

التقرير القطري

أوت 2025

إجـراء البحـوث فـي تونـس

أتاحت شراكة تمويلية وبرنامجية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، في إطار مشروع "تحكيو إقتصاد" الممولّ من الاتحاد الأوروبي، لشبكة التنمية العالمية (GDN) إدراج تونس في مبادرتها العالمية الرائدة "إجراء البحوث".

لا تعبّر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن آراء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، أو شبكة التنمية العالمية.

شبكة التنمية العالمية هي منظمة دولية عامة تدعم بحوث العلوم الاجتماعية عالية الجودة المرتكزة على السياسات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من أجل تعزيز حياة أفضل.

منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية هو منظمة غير حكومية تأسست سنة 2011 بتونس. من خلال دوره الفعال كمؤسسة بحثية، يهدف المنتدى إلى المساهمة في حل مشاكل الواقع الاجتماعي، دعم مبادرات الإصلاح، إعلام السياسات العامة والتأثير في التشريعات والمؤسسات.

العنوان: إجراء البحوث في تونس - التقرير القطري

المؤلفون: عبد الوهاب بن حفيظ، ألما حفصي، سلوى طرابلسي، إكرام دريدي، عايدة سعيداني، منير سعيداني، رياض الصافي، علي بن عبد الله، ناصر بلح

الناشر: شبكة التنمية العالمية

التصميم: سوريش كومار

ترجمة: إلهام بربوري

الطبعة: الأولى

حقوق النشر: شبكة التنمية العالمية ومنتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية

كيفية الاقتباس: منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، إجراء البحوث في تونس - ملخص تنفيذي للتقرير القطري. تعزيز البحث ونظم البحث في العلوم الاجتماعية التونسية. شبكة التنمية العالمية، 2025.

DOI: 10.69814/DRTUNISIA/ES/20251210

ISBN: 978-81-956855-2-3

صورة الغلاف: iStock/BTWImages

برنامج إجراء البحوث «DOING RESEARCH»

سدّ الفجوة في مجال البحوث وتطوير السّياسات التّنموية

اليوم، تفتقر الحكومات والجهات المانحة على حد سواء إلى معلومات مُحيّنة ومُنتظمة حول وضع البحث في العلوم الاجتماعية، باستثناء بعض البلدان المُتقدّمة. إلاّ أنّ تنفيذ أجندة التنمية المستدامة العالمية يتطلب توفّر قدرات بحثية محلية، لضمان تمكّن المجتمع العلمي من تحليل التّحديات المرتبطة بالتنمية وصياغة السّياسات بشكل نقدي، ومواكبة الإجراءات والإصلاحات من خلال الإلمام بسياقات البيئة المحلية.

ولذلك، يُعدّ التّحليل المُعمّق لأنظمة البحث أمرًا جوهرياً لفهم سُبل تقليص هذه الفجوة وتعزيز قيمة البحوث المُنتَجة في البلدان النامية، إذ يمكن من خلاله مُساعدة صانعي السياسات والمُموّلين والأكاديميين على الإجابة على السؤال التالي: ما الذي يُمكن فعله لتحسين إنتاج البحوث المحليّة ودمجها، بحيث تصبح رافعة رئيسية في النقاش العام والسّياسات المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة؟

تقييم أداء أنظمة البحث في العلوم الاجتماعية ومُقارنتها

يهدف مشروع "إجراء البحوث Doing Research" الذي أُطلق سنة 2014 بمبادرة من الشّبكة العالمية للتنمية (GDN)، إلى تقييم منهجي لكيفية تأثير خصائص أنظمة البحث الوطنية على إنتاج ونشر واستخدام بحوث العلوم الاجتماعية عالية الجودة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

شملت المرحلة التجريبية للمشروع (2014-2017) تنفيذ الدراسة في 13 دولة، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسّسة بيل وميليندا غيتس (Fondation Bill & Melinda Gates)، ووزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وفي سنة 2017، قامت الشبكة العالمية للتنمية (GDN) بإعداد مُلخّص للدراسات التجريبية وتطوير منهجية مُوحّدة لتحليل أنظمة البحث في العلوم الاجتماعية في الدول النامية، أُطلق عليها اسم "تقييم إجراء البحوث ‘Doing Research Assessment’.

ومنذ سنة 2018، تُواصل الشبكة العالمية للتنمية (GDN) تنفيذ تقييمات إجراء البحوث {Doing Research Assessments} بالتّعاون مع مؤسّسات بحثيّة وطنية تمّ اختيارها على أساس مبدأ التنافسية، بهدف إنتاج بيانات موثوقة حول أنظمة البحث. كما يهدف البرنامج إلى دعم تأسيس شبكة من مؤسّسات البحث في الجنوب العالمي (Global South)، تعمل على توجيه السّياسات الوطنية للبحث بالاستناد إلى بيانات مقارنة حديثة مُستقاة من البحوث العلمية.

نقاط الاتصال الوطنية لبرنامج "إجراء البحوث Doing Research": شبكة من الخبرات المحلية في الجنوب تعنى "بالبحث حول البحث"

بفضل التّعاون بين الشبكة العالمية للتنمية (GDN) وهذه المؤسّسات المحلية، يسعى البرنامج إلى توجيه سياسات البحث، ورسم خارطة لمواطن القوة في هذا المجال، ودعم جهود تعزيز القدرات، وتحسين جودة الأعمال البحثية القابلة للاستخدام في صنع القرار السّياسي وتعزيز النقاش الديمقراطي المحلي في البلدان النّامية.

وتُعدّ هذه الجهود ضرورية باعتبار أن البحوث في العلوم الاجتماعية توفّر تحليلاً نقديًا للمجتمعات والسلوكيات البشرية، وتُسهِم في فهمٍ أعمق للتحديات المرتبطة بالتنمية، وهو ما يشكّل عنصرًا أساسيًا في تنفيذ برامج التنمية على المستويين الوطني والدولي.

كما ستمكّن التقارير الوطنية، والتقارير المقارنة الدولية، والبيانات المنتجة الجهات الفاعلة في مجتمعات البحث والتنمية وصنع السياسات من الاطلاع على بيئة البحث المُوجّهة نحو السّياسات، وفهم الطرق الممكنة لتطويرها.

"تقييم إجراء البحوث" Doing Research Assessment": فهم أنظمة البحث، ورسم خارطتها، وتقييمها

إحدى السمات الفريدة لمنهجية "تقييم إجراء البحوث" Doing Research Assessment تكمن في الأهمية المتوازنة التي توليها للعوامل والأطراف الفاعلة في الإنتاج والنشر والاستخدام عند تحليل الحواجز المنظومية وفرص تطوير العلوم الاجتماعية.

تتضمن المنهجية ثلاث خطوات لتحليل العوامل التي تؤثر على نظام البحث في العلوم الاجتماعية في بلد أو منطقة معينة، ما يؤدي إلى إنتاج مخرجات معرفية متعددة ويعزز الجهود التوعوية.

خطوات تنفيذ" تقييم إجراء البحوث Doing Research Assess-ment"وأنشطته

تحليل السياق- رسم خارطة الجهات الفاعلة في البحث

تحليل السياق- رسم خارطة الجهات الفاعلة في البحث - تحديد إطار عمل " إجراء البحوث " Doing Research

تجميع البيانات الحديثة على المستوى الوطني
نشر نتائج تقييم
« إجراء البحوث" Doing Research "
تنظيم ندوة وطنية لنشر نتائجها وتعميمه

إطار "إجراء البحوث doing research " : جوهر التقييم

إطار "إجراء البحوث Doing Research " هو وحدة بحثية تعتمد على منهجيات مختلطة، تتيح إجراء استطلاع سياقي مقارن للنظام البحثي الوطني، من خلال دراسة العوامل الرئيسية التي تُحدّد إنتاج العلوم الاجتماعية ونشرها والاستفادة منها.

وغالبًا ما يُستخدم هذا الإطار كعدسة مكبرة لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام الجهة المنظمة، أو لتوفير قاعدة أساسية لوضع استراتيجيات الاستثمار في بناء القدرات لإنتاج البحث، ونشره، أو استخدامه.

كما يعمل هذا الإطار كأساس للمقارنة بين أنظمة البحث في مختلف البلدان وصياغة معايير مرجعية لقياس الأداء وتحديد نقاط القوة والضعف، وهو يتضمن 54 مؤشراً تُحدّد وفقاً للسياق الوطني الذي تضعه نقاط الاتصال الوطنية (Points Focaux Nationaux – PFN)، والتي تلتزم بالتوجيهات العامة للمشروع مع تكييفها بما يتناسب مع السياق الوطني.

وبالتالي، يتوخى كل بلد نفس الإطار ونفس التوجيهات العامة، مما يتيح إمكانية مقارنة مختلف تقارير المؤشرات التي تُحدد تقييمات (– Doing Research Assessment DRA). وهو ما ينطبق على التقارير الوطنية، التي تتوخى نهجا مشابهًا.

	إنتاج البحوث	نشر البحوث	توظيف البحوث في السياسات العامة
المدخلات	1.1 مدخلات البحث	1.2 الجهات الفاعلة والشبكات	1.3 البحث الموجه نحو السياسات
الأنشطة	2.1 ثقافة البحث وخدمات الدعم	2.2 ممارسات نشر نتائج نشر البحوث وتعميمها	2.3 صياغة السياسات بالاستناد إلى البحث العلمي
المخرجات / النتائج	3.1 نتائج البحث والتكوين	3.2 وسائل التواصل البحثي	3.3 أدوات السياسات المستندة إلى البحث العلمي
النتائج / الأثر	4.1 الفرص والاستدامة	4.2 التبسيط العلمي وتعميم نتائج البحوث	4.3 البحث من أجل سياسات أفضل

الفـــهـــــــــرس

تقييم إجـراء البحـوث فـي تونـس - التقرير القطري 3

شكر و تقدير 14
المقدمة 15
الملخص التنفيذي: 17
I. المحركات الأربع للمنظومة البحثية 17
1. جيل جديد يتولى القيادة: 17
2. منظومة بحثية في طور تعزيز مرئيتها 17
3. ضرورة تطوير المهارات بشكل مستمر 18
4. التأثير على السياسات العمومية: ديناميكية نفوذ في طور التشكل 18

II. نحو بحث منسجم مع المجتمع 19
III. بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 20
IV. بالنسبة للباحثين: 21
V. بالنسبة للجامعات 21
VI. بالنسبة لمراكز التفكير الاستراتيجي والجمعيات: 21
VII. بالنسبة لصانعي القرار: 22

الفصل الأول: تحليل السياق 23
I. واقع البحث في العلوم الاجتماعية في تونس: المقاييس والزوايا 24
1. لسّياق الاقتصادي السياسي: مراجعة النموذج التنموي السائد: 24
2. الخروج من الصندوق الأسود: لماذا أغفلت العلوم الاجتماعية التونسية آليات التغيير؟ 25
1.2. الأركان الثلاثة للبحث 26
2.2. فك رموز خيارات السكان 28
3. تفكك على مستوى الاختصاصات: ظهور منطق تنافسي ثلاثي للشرعية العلمية 28
4. التفاعل: التسيير العمومي، ممارسة البحث والرأي العام 29

II. القنوات ومرئية الإنتاج في العلوم الاجتماعية في تونس 32
1. قنوات الإنتاج العلمي في العلوم الاجتماعية في تونس: 32
2. المؤشرات الببليومترية الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية بتونس 33

III . واقع هياكل البحث الجامعي وتطورها: 36
1. الإطار القانوني المنظِّم للبحث العلمي 36
2. التاريخ الإحصائي لهياكل البحث في العلوم الاجتماعية في تونس: 37
1.2 . لمحة تاريخية: 37
3 . هياكل البحث 39
1.3 . البيانات الإحصائية 39
4 . كيف يتم تقييم هياكل البحث؟ 40

IV. نجاح في البحث في فترات التقشف: مفاتيح التمويل 41
1. الحالة الخاصة للعلوم الاجتماعية 41
1.1. ميزانية البحوث وتمويلها 42
2.1. المنح الجامعية للماجستير والدكتوراه 44
3.1. برامج البحث العلمي: 45
2. التوسع الكمي في العلوم الاجتماعية: استراتيجية التمويل وفق العدد في مواجهة تكاليف هامشية محدودة: 45
3. عدد إطار تدريس في العلوم الاجتماعية الذي لا يواكب النسق 48
4. تراجع في عدد الباحثين في العلوم الاجتماعية 48

V. تطور البحث في العلوم الاجتماعية خارج الوسط الجامعي 51
1. هيكلة البحث في تونس: التطور والتحديات 51
2. محركات التغيير: الاستثمار والبحث المؤسسي 53

VI. طرق المعرفة: حلم البدايات الذي بدأ يتلاشى 56
1. أشكال التنقل الأكاديمي اليوم 56
2. الإشراف المشترك: هل هو جسر نحو التميز؟ 57
3. نحو آفاق جديدة 58
1.3. توسيع الوجهات التقليدية 58
2.3. شح مقلق في البيانات 58

VII. إجراء البحوث التشاركية والجماعية 60
1. برامج Erasmus+ 60
1.1. برنامج التنقل الدولي القائم على الاعتمادات (ICM – International Credit Mobility) 61
2.1. برنامج «تعزيز القدرات في مجال التعليم العالي (CBHE) 62
2. البرنامج الإطاري الأوروبي للأبحاث والابتكار (Horizon Europe) 64
1.2. برنامج "أفق 2020" Horizon 2020 64
1.1.2. مشاركة تونس في برنامج Horizon 2020 65
2.1.2. المشاريع الرئيسية الممولة في إطار برنامج Horizon 2020 في تونس 65
2.2. برنامج Horizon Europe 66

VIII. الحراك الدولي للباحثين بين الفرص والخسائر 68
1. أثر تنقل الكفاءات على البحث في العلوم الاجتماعية على الصعيد المحلي 68
1.1. العوامل "الدفع" و"الجذب" 68
2.1. كبار الباحثين منجذبون للهجرة 69
2. رجال الاقتصاد في الصفوف الأمامية 70

IX. عندما تكون امرأة باحثة في العلوم الاجتماعية في تونس 72
1. تنامي ظاهرة التأنيث الإجباري في الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية 72

1.1. التأنّث "الإجباري " للعلوم الاجتماعية من خلال التكوين الجامعي الأساسي 72
2.1. نموّ التأنيث في دراسات الدكتوراه وارتفاع عدد النساء المتخرجات في العلوم الاجتماعية: 73
2. ضعف مشاركة النساء في المناصب القيادية على المستوى الوطني مقابل تقدم على مستوى القيادة الدولية 74
1.2. ضعف القيادة النسائية على المستوى الوطني 74
2.2. أسباب التفاوت: السقف الزجاجي 75
3.2. مسار يعج بالعقبات 75
4.2. القيادة النسائية على المستوى الدولي: هل الباحثات أفضل قادة من الرجال؟ 75
5.2. الشبكات العلمية: هل النساء أكثر انخراطًا من الرجال؟ 76

الفصل الثاني: خارطة البحث في العلوم الاجتماعية 77
I. خارطة مخابر البحث: التحديات والآفاق 78
1. المشهد العام للهياكل الجامعية للبحث في العلوم الاجتماعية 80
2. لغز المعلومات الشحيحة 83
1.2. ضبابية فادحة في الرؤية 84
2.2. الشفافية وإتاحة البيانات: 84
3.2. تقارير النشاط والتقييم 84
4.2.الحوكمة والتسيير: نظام يحتاج إلى المراجعة 84
3. تعدد الاختصاصات: هدف بعيد المنال 85

II. استكشاف آفاق البحث العلمي خارج الإطار الجامعي 86

III. دمج البحث في العلوم الاجتماعية ضمن المجال السوسيو-ثقافي 89
1. هياكل ذات هندسة متحولة 91
1.1. وزارة الشؤون الدينية 91
2.1. وزارة الشؤون الثقافية 91
3.1. وزارة الشؤون الاجتماعية 92
2. البحث العمومي في مجال التربية والصحة العمومية: التحديات الراهنة 93
3. تنوع الهياكل في مجال البحث المتعلق بالصحة 94
4. البحث المندمج في المجال التربوي 94

IV. في طليعة البحث حول المرأة: المراكز المتخصصة في الدراسات النسوية 96
1. التصنيف 96
2. الصعوبات الهيكلية والمالية 97
1.2. الصعوبات الهيكلية 97
2.2. الصعوبات الناجمة عن ضعف التمويل 98

V. رؤى متقاطعة: المؤسسات والمنظمات الأجنبية في تونس 100

VI. التعاون المثمر: الجمعيات العلمية والمؤسسات البحثية 106
1. تمكين منظمات المجتمع المدني البحثية ومراكز التفكير 107
2. الشراكة مع المؤسسات الحكومية 107

VII. من النظرية إلى الميدان : الإطار المنهجي للاستبيان الموجه للباحثين 109
1. قاعدة المسح: رسم خرائط الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية في تونس 109
2. المقاربة المنهجية 114
3. مخطط الاستطلاع: 115

الفصل الثالث: المسح الموجَّه للباحثين والنظام البحثي: إمكانات تبحث عن الاعتراف 118
I. ملامح الباحثين 119
1. الجنس 119
2. العلوم الاجتماعية : هل هي علوم ناشئة؟ 119
3. الاختصاصات 120

II. كيف نستمع إلى الميسرين : استجواب مسؤولي البحث وصناع القرار السياسي 121
1. الجمهور المستهدف 121
2. تقنية أخذ العينات: طريقة "كرة الثلج" 121

III. شروط البحث العلمي: بين الرضا والتحديات الكبرى 122
1. البرامج، والمكتبات، والدعم الفني : أين يكمن رضاء الباحثين؟ 122
2. تعزيز قدرات البحث: بين مستوى الرضا والتحديات المؤسساتية الكبرى 123
3. الاستثمار في التكوين = جودة البحث: الحلقة المفقودة 124
4. تأطير المستقبل: انخراط الباحثين في الإشراف على طلبة الدكتوراه 125
5. تعزيز التميز: تطوير تقييم الأقران في البحث العلمي 126
6. الدعم الإداري للبحث: عائق أمام الابتكار العلمي؟ 127
7. العلوم الاجتماعية والأخلاقيات: أين نتموقع اليوم؟ 128
8. الوقت المخصص للبحث: بين الالتزام والإرهاق - كيف يمكن تحقيق التوازن؟ 129
9. غالبية الباحثين يعانون من نقص الوقت: كيف يمكن إعادة التفكير في تحقيق التوازن بين التدريس والبحث العلمي؟ 130
10. 10% فقط من الباحثين يؤمنون بفعالية وجود هيئة وطنية: الغموض المؤسساتي الكبير في العلوم الاجتماعية 131
11. انتظارات الباحثين تجاه هيئة وطنية محتملة 132
12. تمثلات الباحثين للسياسة الوطنية في مجال العلوم الاجتماعية 134
13. تقييم فعالية السياسة البحثية في العلوم الاجتماعية: نقاط قوة للتعزيز ونقاط ضعف للتجاوز 135
14. الإشراف البحثي: دعمٌ مهم ينبغي تعزيزه لفائدة الباحثين 136
15. الإشراف الأكاديمي: دعم للباحثين 136
16. قياس الأثر: معرفة الباحثين بالاستشهادات: 137
17. الوصول إلى موارد البحث العلمي: الوضع الراهن وآفاق التطوير 138

18. المصادر العلمية المفتوحة: كيف يمكن تحفيز الـ 30% من الباحثين الممتنعين؟ 139
19. آفاق المسار المهني في البحث العلمي: بين الواقع والتطلعات 139
20. العقبات التي تحول دو التحفيز والتثمين: 140

IV. نشر البحث : التعاون من أجل أثر أوسع 142
1. لماذا يتعاون الباحثون التونسيون مع جامعاتهم سبع مرات أكثر مقارنة بتعاونهم مع منظمات المجتمع المدني الوطنية أو المنظمات الدولية؟ 142
2. حوالي 40% من الباحثين يرون الوصول إلى صانعي القرار متاحا... مقابل 30% فقط بالنسبة للفئات الهشة 143
3. تدريب الباحثين على التواصل بشكل أفضل: مفتاح مرئية العلوم 145
4. ماذا لو أتقن الباحثون البحث... ولم يتقنوا التبادل؟ 145
5. انخراط الباحثين: اتجاهات المشاركة في الفعاليات العلمية 146
6. البحث العلمي الدولي يكشف عن نقاط قوته: 147
7. ا لباحثون في سعي للتأثير: ضرورة الربط بين العلم والمجتمع بشكل أفضل: 148
8. لماذا تمتلك الباحثات وقتًا أقل للانخراط في البحث العلمي؟ 149
9. التعاون الدولي: الوضع الراهن وفرص انخراط الباحثين 149
10. هل تُظهر الإحصائيات أن القيادة النسائية في البحث أفضل من الرجالية؟ 150
11. الشبكات العلمية: الباحثات أكثر انخراطًا من الرجال 151
12. الإعلام والباحثون: هل يوجد سوء فهم كبير؟ 151
13. الصحافة العلمية: لماذا يرى 41% من الباحثين أن التغطية الإذاعية "غير مُرضية جدًا"؟ 152

V. البحث العلمي والسياسة العامة : بناء جسور بين المعرفة والسلطة 154
1. الباحثون أمام التأثير السياسي: بين الثقة والاحتراز 154
2. البحث العلمي والسياسة: ما مدى تواتر تعاون الباحثين مع صانعي القرار؟ 154
3. البحث العلمي و السياسات العمومية: شراكة تحتاج مزيدا من تعزيز 155
4. تبليغ العلوم إلى صانعي القرار: مهارة شحيحة لدى 83.5% من الباحثين 155
5. فقط 10% من الباحثين يصدرون 7 منشورات أو أكثر سنويًا: كيف يمكن تغيير هذا الواقع؟ 156
6. (3%) فقط من الباحثين يصلون إلى مراكز السلطة: هل تظل العلوم بلا صوت سياسي؟ 157
7. الفجوة بين العلم والسياسة: كيف نفسر أن 6 باحثين من أصل 10 يتفاعلون بشكل محدود جدًا؟ 157
8. أقل من نصف الباحثين يشعرون بأن لهم تأثيرا: كيف يمكن رفع هذه النسبة؟ 158
9. الفجوة المؤرقة بين البحث العلمي والعمل السياسي: 30% "لا يعرفون"، و10% يقولون "أبدًا": 158
10. السياسات العمومية: العلم في سعيه للتأثير 159
11. مشاركة رجال العلم في السياسات العمومية: واقع الحال 160

VI. واجهة صانعي القرار والباحثين : تحليل الديناميكيات التونسية 161
1. إنتاج المعرفة: بين البنية التحتية والوسائل المتاحة 161
2. نشر المعلومات والوصول إليها: قنوات متنوعة وجودة متفاوتة 161
3. عملية التطبيق في مسار صنع القرار: الحلقة الضعيفة 161

VII. صنّاع القرار السياسي في تونس وشرعنة القرارات العلمية : بين الطموح والتوظيف 162
1. شرعنة باهتة/جزئية 162
2. ما وراء الأرقام: أشكال الشرعنة العلمية 162
3. معيقات الشرعنة العلمية الحقيقية 162

VIII. تحليل إجابات الإداريين بشأن تعزيز القدرات البحثية 164
1. إنتاج المعرفة 164
2. التدريب على البحث العلمي 164
3. الفعاليات الأكاديمية 164
الخاتمة 165

فهرس الجداول

الجدول 1: توزيع المقالات في العلوم الاجتماعية في تونس وفقًا لعدد الاستشهادات العلمية: 34
الجدول 2: توزيع المقالات/المؤلفين الرئيسيين حسب عدد المقالات لكل مؤلف 35
الجدول 3: توزيع مدارس الدكتوراه (ED) حسب الجامعة (2018) 38
الجدول 4: توزيع مدارس الدكتوراه حسب المجال 38
الجدول 5: تطور عدد المسجلين في برامج الدكتوراه من السنة الجامعية 2007-2008 إلى 2017-2018 38
الجدول 6: تطور الإنتاج العلمي في الدكتوراه من 2007-2008 إلى 2017-201 38
الجدول 7: توزيع المخابر ووحدات البحث حسب المجال (2023) 38
الجدول 8: توزيع المخابر ووحدات البحث حسب الجامعة (2023) 38
الجدول 9: توزيع منح الدولة الدراسية لمرحلة الماجستير والدكتوراه في الخارج 44
الجدول 10: توزيع الباحثين في المخابر والوحدات البحثية 49
الجدول 11: نسب الأساتذة الباحثين من الجسم أ في العلوم الاجتماعية (٪ من إجمالي الباحثين) 63
الجدول 12: حصة طلبة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (٪ من إجمالي الباحثين) 63
الجدول 13: بعض المبادرات الواعدة لكنها معزولة 72
الجدول 14: تصنيفات مشاريع CBHE التي شاركت فيها تونس 73
الجدول 15: تطوّر العدد الجملي لعمليات التسجيل حسب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) 73
الجدول 16: تطوّر عدد النساء المتخرجات في العلوم الاجتماعية والسلوكي 74
الجدول 17: تطوّر عدد النساء المتخرجات في برنامج تكوين المكوّنين في علوم التربية 74
الجدول 18: تطوّر عدد المتخرجين في القانون والعلوم السياسية 80
الجدول 19: القيادة النسائية في هياكل البحث في العلوم الاجتماعية --

الجـدول 20: الهيـاكل الجامعيـة للبحـث فـي العلـوم الاجتماعيـة موزعـة حسـب المنطقـة الجغرافية، المؤسسة والتخصصات (الموضحة وفق التسميات الرسمية) --
الجدول 21: مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) 86
الجدول 22: توزيع هياكل البحث في العلوم الاجتماعية في تونس 109
الجدول 23: تقسيم الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية 116
الجدول 24: مخطط الاستطلاع 117

فهرس الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: التطور السنوي للمنشورات في العلوم الاجتماعية بتونس 33
الرسم البياني 2: توزيع المقالات العلمية في العلوم الاجتماعية بتونس حسب فترة النشر 16
الرسـم البيانـي 3: توزيـع المقـالات العلميـة فـي العلـوم الاجتماعيـة فـي تونـس وفقًـا للغـة النـشر الأصليـة 16
الرسـم البيانـي 4: المجـالات التـي تغطيهـا المقـالات فـي العلـوم الاجتماعيـة فـي تونـس (أفضـل 10 مجـالات) 33
الرسـم البياني 5: عـدد الاستشـهادات السـنوية للمقـالات فـي العلـوم الاجتماعيـة فـي تونـس حسب فترة النشر 34
الرسـم البياني 6: متوسـط عـدد الاستشـهادات للمقـالات فـي العلـوم الاجتماعيـة فـي تونـس حسـب لغـة الـنشر الأصليـة (استشـهادات/مقال) 35
الرسـم البيانـي 7: تمويـل برامـج البحـث العلمـي (نسـبة ميزانيـة البحـث العلمـي المخصصـة لمؤسسـات البحـث) 43
الرسم البياني 8: ميزانية مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية CERES ب(بالألف دينار) 43
الرسـم البياني 9: حصـة الطلبـة فـي الماجسـتير البحثـي (% مـن إجمالـي الطلبـة) 46
الرسم البياني 10: نسبة الطلبة في برامج الدكتوراه (% من إجمالي الطلبة) 46
الرسم البياني 11: تطور عدد الخريجين في العلوم الاجتماعية حسب الاختصاصات 47
الرسم البياني 12: : توزيع الخريجين في العلوم الاجتماعية حسب الاختصاصات (سنة 2022) 47
الرسـم البيانـي 13: عـدد الخريـجين فـي برامـج الماجسـتير البحثـي والحاصـلين علـى الدكتـوراه فـي العلـوم الاجتماعيـة 47
الرسم البياني 14: حصص الخريجين في برامج الماجستير البحثي والحاصلين على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية 47
الرسم البياني 15: إجمالي التنقلات ضمن برنامج ICM في تونس سنة 2015-2020 61
الرسم البياني 16: تصنيفات مشاريع CBHE التي تشمل تونس 62
الرسم البياني 17: موضوعات مشاريع CBHE في تونس 63
الرسم البياني 18: توزيع المشاريع التونسية حسب الركائز في برنامج HORIZON 2020 66

الرسم البياني 19: عدد الأساتذة المتعاونين في مجال العلوم الاجتماعية حسب الوجه 69
الرسم البياني 20: توزيع عدد الوظائف وفقًا للبلد والتخصص 70
الرسم البياني 21: : توزيع الإنتاج العلمي حسب الجنس --
الرسم البياني 22: : توزيع الإنتاج العلمي حسب الرتبة الأكاديمية --
الرسم البياني 23: توزيع الباحثين حسب الجنس 75
الرسم البياني 24: دور الباحثين التونسيين في المشاريع البحثية الدولية حسب الجنس 76
الرسم البياني 25: توزيع الباحثين حسب الجنس 119
الرسم البياني 26: توزيع الباحثين حسب الفئات العمرية 119
الرسم البياني 27: توزيع الباحثين حسب الاختصاص العلمي 120
الرسم البياني 28: تقييم رضا الباحثين عن مدى توفر الموارد في مؤسساتهم 122
الرسم البياني 29: مستوى رضا الباحثين تجاه المؤسسات في مجالات تعزيز قدرات البحث 123
الرسم البياني 30: مدة التكوين البحثي خلال السنوات الثلاث الماضية (بالأسابيع) 122
الرسم البياني 31: هل الباحثون مؤهلون للإشراف على طلبة الدكتوراه؟ 126
الرسم البياني 32: عدد طلبة الدكتوراه الذين يشرف عليهم الباحثون 126
الرسم البياني 33: رضا الباحثين بخصوص عمليات التقييم من قبل الأقران 127
الرسم البياني 34: رضا الباحثين عن الدعم الإداري المتاح لإنجاز مهامهم داخل مؤسساتهم 127
الرسم البياني 35: مستوى الرضا بخصوص الممارسات الحالية للتقييم الأخلاقي 129
الرسم البياني 36: الوقت الذي خصصه كل باحث لإجراء البحوث خلال السنوات الثلاث الماضية 130
الرسم البياني 37: كفاية الوقت المخصص للبحث العلمي 131
الرسم البياني 38: وجود هيئة وطنية للإشراف على البحث في العلوم الاجتماعية 132
الرسم البياني 39: فعالية الهيئة في المجالات ذات الصلة 133
الرسم البياني 40: هل توجد سياسة وطنية خاصة بالبحث في العلوم الاجتماعية؟ 134
الرسم البياني 41: تقييم فعالية السياسة البحثية 135
الرسم البياني 42: النفاذ إلى المشرفين البحثيين 136
الرسم البياني 43: مستوى الرضا عن نظام الإشراف البحثي الحالي في المجالات المعنية 137
الرسم البياني 44: مدى معرفة المستجوبين بعدد الاستشهادات التي حصلت عليها منشوراتهم (بغض النظر عن المصدر) 138
الرسم البياني 45: الباحثون المسجلون في قاعدة بيانات وطنية أو قاعدة بيانات بحثية دولية 138
الرسم البياني 46: الحصة المُقدّرة المتاحة كمصدر مفتوح من إنتاج كل باحث 139
الرسم البياني 47: وجود "أو عدم وجود" شعور بفرص مهنية للباحثين 140
الرسم البياني 48: تقييم الحوافز الإجمالية المرتبطة بمهنة الباحث 140
الرسم البياني 49: تقييم الحوافز الإجمالية المرتبطة بالإنتاج البحثي 141
الرسم البياني 50: المؤسسات التي يتعاون معها الباحثون 143
الرسم البياني 51: تقييم مشاركة المجموعات المختلفة في حوكمة البحث العلمي 144
الرسم البياني 52: ممارسات التعاون العلمي خارج حدود المؤسسات 145
الرسم البياني 53: عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها الباحثون في مجال التواصل خلال السنوات الثلاث الماضية: 145
الرسم البياني 54: تقييم مدى الرضا عن التدريبات في مجال الاتصال: 146

الرسم البياني 55: عدد الفعاليات العلمية التي شارك فيها المستجوبون خلال السنوات الثلاث الأخيرة 147
الرسم البياني 56: دور الباحثين في المشاريع التعاونية 148
الرسم البياني 57: الباحثون الأعضاء في شبكة مهنية بحثية 148
الرسم البياني 58: مستوى الانتماء إلى شبكة مهنية بحثية 149
الرسم البياني 59: كفاية الوقت المخصص للبحث العلمي (حسب الجنس) 149
الرسم البياني 60: عدد المشاريع البحثية الدولية التعاونية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (حسب الجنس) 150
الرسم البياني 61: دور الباحثين في المشاريع الدولية (حسب الجنس) 151
الرسم البياني 62: الباحثون الأعضاء في شبكة مهنية بحثية 151
الرسم البياني 63: تواتر التواصل مع وسائل الإعلام بعد نشر المقالات البحثية 152
الرسم البياني 64: تقييم جودة التغطية الإعلامية من قبل الوسائط غير الأكاديمية 153
الرسم البياني 65: تواتر تواصل صانعي السياسات بعد نشر المقالات البحثية 153
الرسم البياني 66: التأثير المُدرك للمسؤولين السياسيين على استقلالية نتائج البحث 154
الرسم البياني 67: تواتر مشاركة الباحثين في الأبحاث بمقتضى تكليف 155
الرسم البياني 68: الأبحاث المنجزة بتكليف من قبل صانعي القرار السياسي خلال الثلاث سنوات الماضية 155
الرسم البياني 69 : إنتاج الوثائق (جذاذات توجيهية، كتب بيضاء، وثائق عمل،...) لتبليغ نتائج البحث إلى صانعي السياسات 156
الرسم البياني 70 : عدد الإصدارات السنوية للباحثين 156
الرسم البياني 71: الدور السياسي للباحثين خلال السنوات الثلاث الأخيرة: 157
الرسم البياني 72: ما هي وتيرة تفاعلكم مع صانعي القرار السياسي؟ 158
الرسم البياني 73: هل تعتقد أن مؤسستك قادرة على التأثير في السياسات؟ 158
الرسم البياني 74: استخدام المنشورات/التقارير الحكومية للأعمال الأكاديمية والاستشهادات العلمية 159
الرسم البياني 75: تقييم جودة التعاون مع صانعي القرار السياسي خلال مختلف مراحل الدورة السياسية. 159

قائمة الإطارات

إطار 1: مخابر البحث العلمي في تونس 37
إطار 2: معايير التقييم الخاصة بالوكالة التونسية للتقييم والإعتماد 40
إطار 3: تمويل البحث العلمي في تونس 42
إطار 4: المراكز البحثية في تونس 51
إطار 5: أمثلة على برامج التعاون التي تشجع على التنقل الأكاديمي في تونس 57
إطار 6: البحث في إطار التعاون الدولي في تونس 67
إطار 7: توزيع الجمعيات التونسية حسب المحاور وانعكاساته 106
إطار 8: مراكز التفكير التونسية في مواجهة تحديات 106

شكر و تقدير

تـم إعـداد هـذا التقريـر بفضـل الدعـم الكـبير، والالتزام الـدؤوب، والتوجيهـات القيّمـة التـي قدمهـا العديـد مـن الأفـراد والمؤسسـات. وهـو لمـن دواعـي سرورنـا أن نـعبر هنـا عـن عميـق امتناننـا وتقديرنـا لهـم.

نبدأ بتوجيه أسمى عبارات الشكر إلى فريق الشبكة العالمية للتنمية (GDN) على ثقتهم ومرافقتهم القيمة.
شكرا للسّيد Daniele Cantini دانيل كانتيني، والسّيد Francesco Obino فرانشيسكو أوبينو، والسّيد Michael Goujon مايكل جوجون على سداد رؤيتهم وعلى حسن المرافقة،

خالـص شـكرنا وامتناننـا لقائدنـا (Mentor DRA)، السـيد غـازي بوليلـة، الـذي مثلـت نصائحـه القيمـة وصبره وتوجيهاتـه الثمينـة، بوصلـة فريقنـا البحثـي علـى امتـداد مـدة هـذا الـمشروع.

الشكر موصول للإدارة العامة للبحث العلمي على تشجيعها ودعمها اللامحدود ونخص كل من السيد مراد بن لسود والسيدة عربية بن عثمان بفائق عبارات الامتنان على دعمهما اللامتناهي.

نتوجـه بخالـص شـكرنا أيضـا إلـى فريـق Expertise France، إذ بـدون دعمهـم لمـا كان هـذا الـمشروع ليرى النـور. ونخـص بالذكر بشكل خاص السيد Axel Gastambide أكسل غاستامبيد، والسيد Alexis Ghosn ألكسي غصتن، والسيدة هالة شريف، تقديرا لخبرتهم، وتفانيهم، والتزامهم .

أخيرًا، نتوجـه بشـكر خـاص لـكل عضـو مـن أعضـاء فريـق منتـدى العلـوم الاجتماعيـة التطبيقيـة علـى عملهـم الـدؤوب، وتعاونهـم المثمـر، وروح الفريـق التـي أبدوهـا.

ونخص بالشكر:

- السيدة ألما حفصي: جامعة تونس، FSHST
- السيدة سلوى طرابلسي :جامعة تونس المنار
- السيد إكرام دريدي :جامعة جندوبة
- السيدة عايدة سعيداني:جامعة تونس، FSHST
- السيد منير سعيداني :جامعة تونس المنار
- السيد رياض الصافي (ASSF)
- السيد علي بن عبد الله (CERES)
- السيد ناصر بلح: جامعة جندوبة

المقدمة

يجسّد هذا التقرير شراكة مبتكرة بين فاعلين رئيسيين في مجال البحث حول التنمية. وهو ثمرة تقاطع استراتيجي بين المهمة الأساسية للشبكة العالمية للتنمية (GDN)، التي تهدف إلى تعزيز البحث في العلوم الاجتماعية باعتماد منهجية دقيقة وموجّهة نحو السياسات العمومية والتنمية من قبل باحثين من دول الجنوب، والخبرة المحلية العملية لمنتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (ASSF)، الذي يسعى بالأساس إلى تطبيق مناهج متقدمة، على غرار إطار عمل «Doing Re-search»، على السياقات الخاصة بتونس.

يجسّد هذا التعاون، الذي يُعدّ الأول من نوعه في الدول العربية، إرادة مشتركة لكسر الحواجز التقليدية في البحث الأكاديمي وجعله في خدمة القضايا العملية على أرض الواقع. كما يعكس التزامًا مشتركًا بتعزيز قدرات مجتمع البحث العلمي التونسي وإنتاج معرفة قابلة للتطبيق مباشرة لتسليط الضوء على التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة في البلاد.

تم تأطير مبادرة "إجراء البحوث في تونس" ودعمها بشكل مثمر على الصعيد الوطني من قبل الإدارة العامة للبحث العلمي (DGRS) التونسية، حيث كان دعمها منذ مرحلة التصميم بمثابة محفّز أساسي، إذ سهّل الوصول إلى الميدان، وضمن توافق البحث مع الأولويات الوطنية، كما أكّد صلة القضايا البحثية بالسياق المحلي. وقد أسّست هذه الشراكة الثلاثية (GDN-ASSF-DGRS) لبيئة فريدة تجمع بين التميز المنهجي على الصعيد الدولي، والخبرة التطبيقية، والشرعية المؤسساتية المحلية. وقد مكّن هذا الإطار من إنتاج تحليلات نقدية وسياقية، مما أسس لشرعية التوصيات العملية الموجّهة لصانعي القرار العموميين في تونس.

ويتضمن هذا التقرير ثلاثة أهداف رئيسية:

1. **العرض والرسملة:** تقديم النتائج الجوهرية لهذا المشروع النموذجي بشفافية، مع توثيق كلٍّ من أوجه التلاقي المثمرة والتحديات المنهجية واللوجستية التي واجهت تطبيق منهجية "إجراء البحوث" في تونس. ويُعدّ هذا التقييم المستند إلى التجربة إضافة قيّمة لمجتمع التنمية الدولي. ويكتسي هذا التقييم المستند إلى التجربة قيمة كبيرة بالنسبة إلى المجتمع الدولي المعني بالتنمية.
2. **إبراز صلابة المقاربة المعتمدة:** يتمثل الهدف في إثبات جدوى التكامل بين الأطر النظرية الراسخة (التي تتبناها GDN) والخبرة التطبيقية الميدانية (التي تجسدها ASSF). ويُعدّ هذا المزج مفتاحًا لإجراء عمليات تشخيص تجمع بين الصلابة العلمية والملاءمة العملية.
3. **إرساء أثر مستدام:** يتمثل الهدف في تزويد الأطراف التونسية المعنية (الحكومة، المجتمع المدني، الجامعات) بقراءات قائمة على البراهين (evi-dence-based) من أجل تطوير تصميم السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها. أما الهدف الأساسي فهو تثبيت تموقع البحث في العلوم الاجتماعية كرافعة أساسية للابتكار والتغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة في تونس.

وتتمثل خصوصية المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة في اعتمادها على المنهج الاجتماعي-المعرفي (socio-épistémologique)، حيث إنها لم تقتصر على المؤشرات الببليومترية أو الهيكلية التقليدية، بل عمدت إلى فتح "الصندوق الأسود" للبحث في العلوم الاجتماعية في تونس، حيث تعلق الأمر بفحص الظروف الفعلية لإنتاج المعرفة، بما في ذلك ممارسات الباحثين، والقيود المؤسساتية، وآليات التمويل، فضلاً عن التفاعلات بين الحقل الأكاديمي والقضايا الاجتماعية والسياسية الوطنية. وكما أشار فرانسيس بيكون: "فالمعرفة المنبثقة عن التجربة أفضل من النصوص البحتة"، يسعى هذا التقرير إلى الكشف لا فقط عن السياق، بل كذلك عن الدوافع والبنية الجوهرية لإنتاج البحث العلمي في تونس.

استندت الاستقصاءات المنجزة إلى ثلاثة أبعاد متكاملة:
حدد الأول السياق الماكرو-هيكلي للبحث العلمي، من خلال تحليل تحولات الاقتصاد السياسي التونسي، وإعادة تشكيل المشهد العلمي، والتحديات القائمة مثل هشاشة التمويل، وارتفاع أعداد الطلبة، والتأنيث المحدود للمسارات المهنية.
أما البعد الثاني فيتعلق بإعداد خارطة مؤسساتية نقدية للهيئات المنتجة للمعرفة (الجامعات، المخابر، مراكز البحوث المستقلة، الهيئات الدولية)، من خلال إبراز أساليب الحوكمة الخاصة بها، ومساراتها، وتفاعلاتها داخل الفضاء

الأكاديمي، والتي غالبًا ما تتسم بالتنافسية.
وأخيرًا، يعرض البعد الثالث نتائج استقصاء استبياني أُجري مع الباحثين أنفسهم، موثقًا ظروفهم المادية والرمزية للعمل، والاستراتيجيات التي يعتمدونها في النشر والتعاون، وعلاقتهم (التي غالبًا ما تكون معقدة) بالمجالات الإعلامية وصانعي القرار.
ختاما، لا يقتصر هذا التقرير على تشخيص وصفي فحسب، بل يقدم تحليلًا منظوميًا لقدرات النظام البحثي التونسي في العلوم الاجتماعية وهناته. وتهدف استنتاجاته إلى توجيه سياسات البحث العلمي وتعزيز مساهمة المعرفة العلمية في النقاشات العامة والابتكار الاجتماعي في تونس. ومن هذا المنطلق، يُعدّ هذا التقرير إسهامًا رئيسيًا، سواء كنموذج لشراكة ناجحة بين الفاعلين المحليين والدوليين، أو كخارطة طريق عملية من أجل سياسات عمومية أكثر اطلاعًا وفاعلية.
عبد الوهاب بن حفيظ

الأكاديمي، والتي غالبًا ما تتسم بالتنافسية.

وأخيرًا، يعرض البعد الثالث نتائج استقصاء استبياني أُجري مع الباحثين أنفسهم، موثقًا ظروفهم المادية والرمزية للعمل، والاستراتيجيات التي يعتمدونها في النشر والتعاون، وعلاقتهم (التي غالبًا ما تكون معقدة) بالمجالات الإعلامية وصانعي القرار.

ختاما، لا يقتصر هذا التقرير على تشخيص وصفي فحسب، بل يقدم تحليلًا منظوميًا لقدرات النظام البحثي التونسي في العلوم الاجتماعية وهناته. وتهدف استنتاجاته إلى توجيه سياسات البحث العلمي وتعزيز مساهمة المعرفة العلمية في النقاشات العامة والابتكار الاجتماعي في تونس. ومن هذا المنطلق، يُعدّ هذا التقرير إسهامًا رئيسيًا، سواء كنموذج لشراكة ناجحة بين الفاعلين المحليين والدوليين، أو كخارطة طريق عملية من أجل سياسات عمومية أكثر اطلاعًا وفاعلية.

عبد الوهاب بن حفيظ

الملخص التنفيذي

يشغل البحث في العلوم الاجتماعية وظيفة محورية في عملية اتخاذ القرار في تونس. فمنذ ثورة 2011، تسعى البلاد جاهدة إلى التطور ضمن مشهد معقد، يتميز بتحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة وطموحات ديمقراطية قوية. ومنذ سنة 1956، نشأت علاقة تعاون إيجابي، بلغت أحيانا حد التكامل، بين المجالين الأكاديمي وصانع القرار، ضمن إطار النموذج التنموي (perspec-tive de développement).

وقد أتاحت هذه الديناميكية تعاونًا بناءً، حيث مكّنت نتائج البحث، رغم بعض الصعوبات، من إثراء صياغة السياسات العمومية والاستراتيجية. ومن خلال هذه التفاعلات اكتسبت العلوم الاجتماعية في تونس شرعيتها المبدئية. إلا أنه وعلى الرغم من أهمية استثمار الدولة في البنى البحثية الجامعية والعمومية في ظل تحديات تمويلية حقيقية، إلا أن المشهد البحثي مازال يتميز بالاختلال.

كما لا يزال، دور المنظمات العلمية غير الحكومية ومراكز التفكير (Think Tanks)، رغم أهميته، هامشيًا. ومن المؤسف أن الإمكانيات الكبيرة للباحثين ذوي الخبرة والمتقاعدين لا تُستغل بالكامل. وتؤدي محدودية هذا العدد من الهياكل في تونس، والناجمة عن ضعف التقليد في هذا المجال، إلى حرمان البلاد من خبرة ثمينة وعرقلة تطوير أثر تراكمي إيجابي لصالح البحث العلمي. ونتيجة للعلاقة المتذبذبة بين المعرفة والسلطة، لا تخلو العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسياسات العمومية من التوترات. فهي تتأرجح بين فترات ثقة، في الأوقات "الباردة" التي يعتمد فيها صانعو القرار على البيانات المبنية على الأدلة، وفترات حذر، في أوقات "ساخنة" يقع خلالها التشكيك في توصيات البحث أو يقع تجاهلها.

ويسجل أحيانًا إنكار متبادل يُضعف في الوقت نفسه شرعية القرارات المتخذة ومصداقية البحث العلمي الذي يُنظر إليه على أنه منفصل عن المصلحة العامة. ويؤدي هذا المناخ المزدوج إلى الإضرار بفعالية السياسات العمومية وتطبيق التوصيات المستخلصة من البحث بشكل فعّال. وتكشف استقراءات "إجراء البحوث في تونس (2025) أنه على الرغم من هذه التحديات، لا تزال قنوات الحوار بين البحث العلمي وجهات صنع القرار قائمة وفاعلة. غير أن فعالية هذه العلاقة وطبيعتها تختلف بشكل كبير، مما يبرز ضرورة تجديد التعاون ووجود عوائق هيكلية مستمرة في آن واحد.

وبالرغم من أن الطريق لتعزيز هذا التفاعل لا يزال طويلا، إلا أنه لا بد من استثمار الإمكانات الكبيرة لتطوير أثر البحث العلمي على الشأن العام. ويهدف هذا التقرير إلى استكشاف هذه العلاقة الجدلية، من خلال تسليط الضوء على الفرص والعقبات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية في السياق التونسي ما بعد الثورة.

١. المحركات الأربع للمنظومة البحثية

تكشف التحليلات عن أربع ديناميكيات أساسية تُشكل ملامح النظام البحثي.

1. جيل جديد يتولى القيادة:

يتّسم مجتمع الباحثين في العلوم الاجتماعية بتشبيبٍ لافت للنظر، حيث أن 68% من أفراده تقل أعمارهم عن 46 سنة، كما يُسجل حضورا نسائيا ملحوظا بلغت نسبته 64%، وهو ما يعكس تحولاً جذريا في تركيبة هذا المجتمع البحثي. ويمثل هذا التأنيث المتنامي فرصة محورية للمشهد الأكاديمي، ذلك أنه يعزز الدور القيادي للمرأة في حوكمة البحث العلمي (المخابر، وحدات البحث) وإدارته.

وخلافا لبعض القطاعات الأخرى، على غرار مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، تتيح العلوم الاجتماعية للباحثات فرص حضور أوسع في مواقع صنع القرار (كرئيسات مخابر ووحدات بحث، ومنسقات لمشاريع دولية). غير أنّ هذا التشبيب المهني يتزامن مع انسحاب تدريجي لكبار الباحثين، وهو ما يمثّل خطراً حقيقيا على عملية تناقل المعارف بين الأجيال، وقد يؤثر، على المدى البعيد، في جودة الإنتاج العلمي.

2. منظومة بحثية في طور تعزيز مرئيتها

رغم أن المنظومة البحثية التونسية تؤدي مهامها بشكل عام، فإن تعزيز مرئيتها من شأنه أن يعزز نجاعتها.

الجامعة العمومية ، ركيزة مؤسّساتية رئيسية: ما انفكت الجامعة العمومية التونسية تؤكد دورها المحوري باعتبارها العمود الفقري لنظام البحث والتجديد. فهي

تمثل المصدر الرئيسي للمواهب العلمية، إذ ينحدر منها جميع الباحثين العاملين حاليًا تقريبًا. ويمكن تفسير هذه المركزية بجذورها التاريخية، وانتشارها الجغرافي، ومهمتها الأساسية في إنتاج المعرفة ونشرها.

على عكس ذلك لاتزال الجامعات الخاصة، رغم تنامي دورها في التعليم الجامعي الأوّلي، تلعب دورا هامشيا في مجال أنشطة البحث العلمي حتى الآن. إذ يظل انخراطها في هذا المجال محدودا، سواء من حيث الموارد المخصصة أو المشاريع الهيكلية أو الإنتاج العلمي الملموس. وتعزز هذه الوضعية، بالضرورة، الدور البارز وشبه الحصري للجامعة العمومية التونسية كفاعل مركزي في منظومة البحث الوطنية.

ضعف مرئية الفاعلين الآخرين: يشكل ضعف مرئية الفاعلين غير الجامعيين عائقًا رئيسيًا أمام منظومة البحث التونسية. وتشمل هذا الظاهرة بشكل أساسي نوعين من الفاعلين:

فمن جهة، يواجه البحث العمومي خارج الجامعات نقصًا كبيرا في التعريف به والاطلاع عليه. حيث من اللافت، مثلا، أن 10 % فقط من الباحثين على دراية بوجود مؤسسات وطنية مخصصة لتطوير العلوم الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تعاني مراكز التفكير والبحث الجامعياتي من شرعية محدودة، رغم أن مساهمتها تعد جوهرية وأساسية.

شهدت وتيرة النشر في العلوم الاجتماعية تناميا ملحوظا، حيث ارتفع عدد المقالات من 9 مقالات سنة 2000 إلى 517 مقالا سنة 2023. ومع ذلك، فإن ما يقارب ربع المقالات التونسية في هذا المجال لا يُستشهد بها. كما أن أغلبية المؤلفين الرئيسيين (80%) لم ينشروا سوى مقالة واحدة فقط، مما يشير إلى إنتاج علمي متجزئ ولا يزال ضعيف المرئية.

ولهذا الضعف في المرئية أثر مباشر: فالعشرات من الدراسات التي تُنجز سنويًا في الإدارات والمؤسسات العمومية التونسية تظل محصورة في الأدراج، غير مرئية وغير متاحة للمجتمع البحثي الأكاديمي. وينجر عن هذا الوضع هدر الموارد الفكرية وتكرار الجهود بشكل غير مجدٍ.

ولعكس هذا المنحى، يُعتبر إنشاء منصات رقمية مركزية، تُستضاف لدى مؤسسة وطنية معترف بها مثل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية CERES، حلًا واعدا حيث يمكن لمثل هذه البنية التحتية أن تتيح إمكانية:

- **تسجيل كل الإنتاجات العلمية** خارج الجامعات ونشرها.
- **توحيد مختلف الفاعلين** (المؤسسات العمومية، مراكز التفكير، الجمعيات).
- **خلق ديناميكية إيجابية للتبادل والتعاون** بين العالم الأكاديمي وهؤلاء الفاعلين، بما يثري النقاش العام ويتيح صياغة السياسات المبنية على الأدلة والإثباتات.

3. ضرورة تطوير المهارات بشكل مستمر

يواجه تكوين الباحثين في تونس مفارقة واضحة. فعلى المستوى القبلي، يُنتج نظام الدكتوراه بين 1500 و2000 دكتور سنويًا، مما يعكس حيوية حقيقية. إلا أن هذا العدد الكبير، المرتبط غالبا بمعدلات إشراف مرتفعة، ينضوي على بعض المخاطر: فهو يميل إلى تقويض معايير الجودة والتقليص من قيمة الشهادة، بما قد يضر بالدقة العلمية وبالمرافقة الفردية للطلبة الباحثين.

أما على المستوى البعدي، فتنعكس تحديات التكوين الأساسي على مسار الحياة المهنية. فالدكاترة الجدد، رغم أهمية عددهم، يشعرون بأنهم غير مسلحين بما يكفي لمواجهة المستقبل. وبالنظر إلى هذا الواقع، يُعبّر الباحثون عن هاجس مشترك مُجمع عليه: وهو استكمال مسارهم عبر برنامج متين للإرشاد ما بعد الدكتوراه واكتساب مهارات تقنية أساسية، لا سيما في إعداد المشاريع البحثية. ويعد هذا التكوين التكميلي ضروريًا لتمكينهم من الاستجابة بنجاح لطلبات العروض التنافسية ولإدماج أبحاثهم ضمن ديناميكية دولية.

4. التأثير على السياسات العمومية: دينامكية نفوذ في طور التشكل

تكشف العلاقة بين البحث العلمي واتخاذ القرار في تونس عن ديناميكية نفوذ لا تزال في طور التشكّل: فرغم وجودها، يظل تأثيرها محدودًا، مثلما تترجمه النسبة الضعيفة للباحثين (16.5%) الذين ساهموا مباشرة في

صياغة السياسات العمومية.

يبدو أن تأثيرا غير مباشر بدأ في التبلور، حيث يفيد نصف الباحثين أن أعمالهم يُستشهد بها في التقارير الرسمية، وهي ظاهرة تميز بشكل خاص مجالي الاقتصاد والتصرف، حيث تبدو الجسور بين الخبرة الأكاديمية ودوائر اتخاذ القرار أكثر تماسكًا.

ورغم أن هذا الانفتاح الناشئ، يبدو واعدا، إلا أنه لا يحجب الحاجة الملحة لتعزيز آليات الوساطة، بهدف ترجمة هذا الاعتراف غير المباشر إلى أثر ملموس ومنهجي.

يمتاز المشهد البحثي في العلوم الاجتماعية في تونس بتقاطع قُوى متناقضة تُحرّك مساره وتشكل ملامح تطوره. وتتراوح هذه التوترات، بين الانفتاح المفروض والتموضع المحلي، كسمات رئيسية لمنظومة بحثية في طور التحول، تسعى إلى تحقيق توازن بين التميز على الصعيد الدولي وملاءمة البحث لاحتياجات المجتمع.

الانفتاح المفروض أو إغراءات البحث عن آفاق أخرى: تمارس الضغوط الخارجية، المسماة "من الخارج"، استنزافًا انتقائيًا للمواهب التونسية. وتستند هذه الديناميكية إلى تزايد الهجرة الأكاديمية والتوجه نحو الخارج، حيث تُستقطب الكفاءات لصالح مؤسسات أجنبية، مما يضعف الإمكانيات الوطنية. كما تشجع على النشر باللغة الإنجليزية، باعتباره ضمانًا للمرئية الدولية، لكنها تميل أحيانًا إلى تهميش الإنتاج العلمي بالعربية أو بالفرنسية، مما يحد من وصول صناع القرار والجمهور الناطق بالعربية إلى المعرفة.

التجذر المطلوب أو التجديد من الداخل: بالمقابل، يدعم تيار "من الداخل" توطين المعرفة بشكل طوعي. ويظهر هذا التيار، النشط بشكل خاص في علم الاجتماع، دفاعًا عن بحث متجذر بعمق في الواقع المحلي، متجهًا بشكل متزايد نحو استخدام العربية واللهجة العامية (لا سيما في البودكاست وعلى وسائل التواصل الاجتماعي)، مع اللجوء إلى وسائل تبسيط المعرفة الموجهة للجمهور العام. ورغم أن هذه الاستراتيجية التبسيطية، من خلال تقديم الكتب والملخصات وتنظيم النقاشات، تمكّنه بلا شك من توسيع جمهوره، خاصة على فايسبوك، إلا أنها تنضوي في الوقت نفسه على بعض المخاطر، لعل أهمها الإفراط في التبسيط أو الفقر المفاهيمي.

الاقتصاد، الملكة المنعزلة؟: من حيث البنية البحثية، تهيمن العلوم الاقتصادية وعلوم التصرف عدديًا على المشهد الجامعي، حيث تضم أكبر عدد من المخابر (27 مخبرًا). تليها اللغات واللسانيات وآدابها بـ14 مخبرًا، ثم العلوم القانونية والدستورية بـ10 مخابر.

بين سنة 1960 و2000، اكتسب البحث الاقتصادي استقلالية متزايدة، إلى حد أنه لم يعد مُمثلًا في المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مما يشير إلى تخصص أو فصل عن باقي الاختصاصات الاجتماعية. ورغم الأهمية التاريخية لمركز البحوث والدراسات الاجتماعية CERES في صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية، فإن هذا المركز لا يضم اليوم إلا اقتصاديًا واحدًا وأخصائيًا في الطرق الكمية.

الجسور الوسيطة أو الوساطة عبر التعاون: بين هذين القطبين تتطور آليات للوساطة، لا سيما من خلال برامج التعاون الدولي مثل "أفق أوروبا" Horizon Europe. وتوفّر هذه المبادرات إطارًا لتثمين المعرفة على مستوى وسيط، يربط بين المخابر الجامعية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن فعاليتها الكاملة تتطلب تعزيز الجسور بين هؤلاء الفاعلين وتنظيم التعاون بشكل أفضل.

١١.نحو بحث منسجم مع المجتمع

لتجاوز هذه التوترات وبناء صلة متينة بين العلوم والسياسات العمومية، تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات متناغمة. وتهدف التوصيات التالية إلى:

- إعادة توجيه التمويلات نحو البحث ذي الأثر المجتمعي،
- تأهيل الواجهة بين العلوم الاجتماعية ومراكز صنع القرار،
- تحديث معايير التقييم لإعطاء قيمة للانخراط المدني ومبادئ العلم المفتوح.

ويعدّ تنفيذ هذه الآليات من قبل جميع الأطراف المعنية (الوزارة، الجامعات، الباحثون والمجتمع المدني) أمرًا جوهريًا لتمكين البحث التونسي من تحقيق التوازن بين التميز الأكاديمي والتحول الاجتماعي. ويمكن عرض

هذه التوصيات على النحو التالي:

III. بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إعطاء الأولوية للبرامج الموجهة للتأثير المجتمعي: من الضروري تخصيص ميزانيات محددة للمشاريع التي لها أثر مجتمعي كبير، على أن يكون هذا الأثر المجتمعي معيارًا للتقييم (صيغة معدلة لمشاريع البحث المندمجة أو البرامج الوطنية السابقة للبحث العلمي). وتجدر الإشارة إلى أن بعض البرامج الوطنية الواعدة لا زالت قائمة بالفعل.

ومن الأمثلة على ذلك برنامج تشجيع التميز العلمي (P2ES) أو البرامج المماثلة، التي تهدف بالأساس إلى دعم **التميز العلمي الأكاديمي.**

يتم تقييم هذا النوع من البرامج الذي يشجع **البحث العلمي عالي الجودة ويكافئه**، من قبل النظراء وفق معايير أكاديمية معترف بها، مثل النشر في مجلات علمية مرموقة، الصرامة المنهجية، أو الابتكار النظري.

ويندرج هذا ضمن سياسة عمودية تهدف إلى رفع المستوى العام للبحث العلمي. أما البرامج الموجهة لإحداث الأثر المجتمعي فهدفها الرئيسي هو النجاعة والقابلية العملية لتطبيق المعرفة. ويتم تقييم المشاريع بناءً على قدرتها على حل مشكلة اجتماعية محددة (مثل بطالة الشباب، عدم المساواة التعليمية، التحول البيئي العادل، ..)، وكذلك على أساس التشاركية في البحث مع الجهات غير الأكاديمية المعنية (الجمعيات، السلطات المحلية، الوزارات، والشركات الاجتماعية).

وبالرغم من اختلافهما، فإن ثنائيتَي "التميز" و"الأثر" تتكاملان فيما بينهما. فقد يكون البحث متميزًا أكاديميًا ولكنه محدود الوضوح أو غير قابل للتطبيق على أرض الواقع، بينما قد يحتاج البحث التطبيقي إلى وقت أطول للنضج الأكاديمي. لذلك، ثمة حاجة إلى أداتين لغرضين مختلفين.

في مواجهة التحديات المجتمعية المعاصرة، سواء كانت صحية أو اجتماعية-سياسية أو بيئية، يُنتظر من البحث في العلوم الاجتماعية تقديم إجابات عاجلة وملائمة للسياق.

فإقامة برنامج مُوجّه لذلك لن يسهم فقط في إضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار بين الباحثين وصانعي القرار للتشارك في صياغة الحلول الملائمة، بل سيعزز كذلك شرعية العلوم الاجتماعية ووضوحها. ومن خلال إثبات فائدتها الاجتماعية بشكل ملموس، تصبح هذه العلوم أكثر قدرة على تبرير تمويلها العام وتفادي الانطباع السائد أحيانا بأنها نخبوية أو منفصلة عن الواقع الميداني.

مثل: إنشاء صندوق مُوجه للبحث العلمي، يتم تطويره بشكل تشاركي بالتعاون بين الوزارات القطاعية والشركاء من القطاعين الخاص والجمعياتي. وسيتيح هذا الصندوق دعم المشاريع التي تُنتج معرفة علمية وحلولًا عملية على حد سواء، بهدف مواجهة التحديات الاجتماعية ثانوية كانت أو رئيسية.

هيكلة الوساطة بين "العلم والسياسة": لتعزيز العلاقة بين البحث العلمي والسياسات العمومية، **من المهم إرساء خلايا في كل الوزارات**. على أن توكل لها مهمة **ترجمة النتائج العلمية إلى توصيات عملية**، إذ إن النسبة الحالية للباحثين الذين يقدمون "ملخصات سياسية" (policy briefs) لا تتجاوز 16.5% .

الآلية: إن إنشاء منصة رقمية تجمع الخبرات المحلية ونتائج البحوث سيُسهّل هذه الوساطة. ويمكن أن تعمل هذه المنصة **كجسر بين الباحثين وصانعي القرار**، مُؤمنة نفاذا سريعًا إلى معلومات ذات صلة وتوصيات قائمة على الأدلة العلمية.

تعزيز التقييم العلمي: ينبغي إصلاح نظام التقييم العلمي من خلال منح الأثر المجتمعي مكانة أكبر في الترقيات الأكاديمية. ويمكن تجسيد هذا التطور من خلال إدراج قسم خاص في السيرة الذاتية للباحثين يتعلق بالأنشطة المجتمعية، مما يُبرز التزامهم تجاه المجتمع إلى جانب إنتاجهم العلمي.

حاليًا، 57.6% من الباحثين لا يُنتجون سوى وثيقة أو وثيقتين سنويًا فقط. ومن خلال **إعطاء قيمة للمشاريع التي تلبي الاحتياجات المجتمعية ضمن معايير التقييم**، يمكن تشجيع عدد أكبر من الباحثين على الانخراط في أعمال ذات أثر حقيقي. وقد يشمل هذا الإصلاح أيضًا

الاعتراف بالأعمال التشاركية بين الباحثين وأطراف المجتمع وتثمينها، مما يجعل التقييم الأكاديمي أكثر ملاءمة ومتوافقًا مع التحديات المعاصرة

IV. بالنسبة للباحثين:

تدريب الباحثين على المناصرة العلمية (Scientific Advocacy): من المهم تطوير وحدات تدريبية إلزامية في مجال الاتصال السياسي وتبسيط الإنتاج العلمي، نظرًا لأن 83.5 % من الباحثين لا يقومون بتقديم نتائج بحوثهم لصانعي القرار. كما ينبغي أن تشمل هذه التدريبات تقنيات العرض، وأساليب المناصرة، واستراتيجيات الاتصال الملائمة وفقا للجماهير المستهدفة المتنوعة.

- **الشراكات:** يتطلب تعزيز هذه المهارات، التعاون مع كليات الصحافة ووسائل الإعلام العمومية. ويمكن أن تتيح هذه الشراكات للباحثين ورشات عمل تطبيقية وتوجيهات حول كيفية جعل أعمالهم أكثر وصولا وملاءمة لصانعي القرار.

اعتماد تنظيم موحد لمخارج سياسية: لضمان إكساب الأبحاث الممولة من المال العام بعدًا عمليًا ملموسًا، يتعين إلزام كل تقرير بحثي بملخص تنفيذي ونموذج توصيات. تساعد هذه الوثائق الموجزة على عرض النتائج بشكل واضح ومركّز، مما يسهل على صانعي القرار الاستفادة منها وتطبيقها.

تشجيع المسارات المهنية المختلطة: من المهم تسهيل وصول الباحثين إلى مناصب داخل الإدارة، إذ أن نسبة الباحثين الذين يشغلون حاليًا وظائف سياسية لا تتجاوز 3%. ويمكن أن يشمل ذلك برامج الإلحاق أو الوضع تحت الذمة في الوزارات أو المؤسسات العمومية. ستتيح هذه التجارب للباحثين فهمًا أفضل لعمليات اتخاذ القرار والمساهمة المباشرة في وضع سياسات قائمة على البراهين العلمية.

من خلال تشجيع مثل هذه المسارات المهنية، يتم تعزيز الرابط بين البحث العلمي والشأن العام، مما يتيح دمجا أفضل للنتائج العلمية في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

V. بالنسبة للجامعات

إشهاد الكفاءات الأفقية: في عصر الذكاء الاصطناعي، يتجاوز العالم تدريجياً الحدود الضيقة للاختصاصات بحيث لم يعد الأمر بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية، يقتصر على مجرد طرح "أسئلة" تفرضها الدراسة، بل أصبح يتعلق بمشكلات مركّبة تتطلب حلولاً واقعية، وهو ما يستدعي مقاربة أفقية.

في هذا السياق، يصبح اكتساب الكفاءات المتعدّدة ضرورة لا غنى عنها، مثل امتلاك علماء الاجتماع وعلماء السياسة لمعارف اقتصادية، والعكس صحيح. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة على مستوى ما بعد الإجازة (الماجستير والدكتوراه).

ومن ثَمّ، يَبدو من المهمّ الاعتراف بهذه الكفاءات الأفقية وتثمينها من خلال شهادات مؤسساتية. ويمكن أن يتجسّد ذلك في شكل بطاقات اعتماد (Badges) أو شهادات مُوجهة تُسلَّم عقب الحلقات التكويني الموجهة (في مدارس الدكتوراه مثلاً) في مجالات مثل إدارة المشاريع ما بين القطاعية أو التفاوض، التي تثبت أهلية الباحثين للتدخّل في سياقات تطبيقية متعدّدة التخصّصات. إنّ مثل هذا التثمين من شأنه أن يوفّر اعترافًا ملموسًا لدى المشغّلين وصانعي القرار، ويشجّع الباحثين في الآن ذاته على الانخراط بشكل أوسع في مشاريع ذات أثر مجتمعي قوي.

تطوير قاعدة البيانات التطبيقية المفتوحة: يعتبر إنشاء بوابة وطنية تجمع بيانات بحثية قابلة للاستغلال من قبل الجماعات المحلية مكسبا كبيرا. ذلك أن هذه البوابة ستُسهّل ولوج صانعي القرار المحليين إلى بيانات موثوقة، مما يتيح لهم اتخاذ قرارات أكثر نجاعة باعتبارها قائمة على البراهين. كما أن إتاحة هذه البيانات ستشجع أيضًا على تعزيز التعاون بين الباحثين والفاعلين في المجتمع، بما يفضي إلى إيجاد حلول مبتكرة ومتلائمة مع الاحتياجات المحلية.

VI. بالنسبة لمراكز التفكير الاستراتيجي والجمعيات:

مهمته متابعة السياسات والمناصرة العلمية: من الضروري العمل على أن تتموقع مراكز التفكير الاستراتيجي التونسية كوسطاء موثوقين، وأن تُنظّم خارطة المشاريع

السياسية الوطنية والإقليمية المفتوحة للاستفادة من الخبرة العلمية بشكل منهجي، بالإضافة إلى تطوير آليات متابعة استشرافية للتنبؤ بالاحتياجات الاستشارية المستقبلية. كما يتعين أن ترافق هذه المقاربة خطة مناصرة مستهدفة موجهة إلى المؤسسات العمومية والجهات المانحة، تُبرز القيمة المضافة للتحليلات العلمية في صياغة سياسات التنمية.

إطلاق حلقات نقاش " Sprints Politiques "(موجهة حسب المحاور: وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل مكثفة ومركّزة حول مواضيع محددة، تجمع بين الباحثين، والمسؤولين العموميين، والفاعلين الاقتصاديين، ومنظمات المجتمع المدني، وتتناول تحديات واقعية مثل: الانتقال الطاقي، إصلاح التعليم، أو الإدماج المالي. ويهدف هذا الإجراء إلى إعداد ملاحظات توجيهية عملية خلال فترة قصيرة تكون قابلة للتطبيق المباشر من قبل صانعي القرار، مع إرساء مناخ من الثقة والتفاعل المثمر بين جميع الأطراف.

إرساء شراكات مستدامة مع الإدارة: من خلال اتفاقيات إطارية للتعاون مع الوزارات الرئيسية (الاقتصاد، التعليم، الصحة، ...) لتقنين دور مراكز التفكير الاستراتيجي في تقديم الاستشارات. ويمكن أن يشمل ذلك:

- المشاركة المنتظمة في لجان الخبراء المرتبطة بالبرامج العمومية،
- المشاركة في بناء مؤشرات متابعة السياسات وتقييمها بشكل مشترك،
- تسهيل الوصول إلى البيانات العامة اللازمة لإجراء التحليلات.

تعزيز القدرات في مجال التواصل الاستراتيجي والوساطة العلمية: عبر تدريب الباحثين على تبليغ المضمون العلمي عالي التأثير، وفنون الخطابة أمام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مهارات التحاور مع الأطراف غير الأكاديمية. ويكمن الهدف في ترجمة نتائج البحث إلى رسائل قوية وفعّالة، تتلاءم مع واقع صانعي القرار والجمهور العام.

تنويع مصادر التمويل وضمان الاستقلالية الفكرية: من خلال استكشاف نماذج متنوعة تجمع بين:

- تمويلات عمومية مشروطة بالتقييم من قبل النظراء،
- عقود إسداء خدمات مع مؤسسات دولية،
- تخصيص رعاية مؤطرة أخلاقيا،
- صندوق وطني مخصص للاستشارات العلمية العمومية، مُمول من الدولة ومن شركاء فنيين.

احتضان التجديد السياسي من خلال نماذج محلية تجريبية: من خلال إرساء مشاريع تجريبية نموذجية في مناطق أو قطاعات مختارة، بالشراكة مع السلطات المحلية لتطوير حلول مبتكرة مستندة إلى البحث العلمي. تتيح هذه المقاربة إبراز القيمة المضافة لخبرة مراكز التفكير الاستراتيجي وتتيح المجال لتغييرات مبتكرة على نطاق أوسع.

VII. بالنسبة لصانعي القرار:

إرساء نظام الحصص العلمية: من المهم تخصيص 10% من المناصب داخل الهيئات الاستشارية العليا للباحثين الناشطين. تضمن هذه الخطوة تمثيلا ملموسا للخبراء العلميين في عملية صنع القرار، بما يضمن أن تكون السياسات العمومية مستندة إلى بيانات موثوقة

تعميم الدراسات ذات الأثر العلمي: من الضروري إجراء تقييم منظومي من قبل النظراء للمقترحات التشريعية الكبرى قبل اعتمادها. يضمن ذلك أن تستند القرارات التشريعية إلى أبحاث دقيقة وملائمة، مما يعزز جودة السياسات العمومية.

إرساء مؤشر سنوي: إنشاء مؤشر سنوي لقياس مدى استخدام الأبحاث فعليًا في السياسات العمومية. حاليًا، 30,2 % من الباحثين لا يعرفون ما إذا كانت أعمالهم مستخدمة. سيوفر هذا المؤشر بيانات أساسية حول دمج البحث في عملية اتخاذ القرار، ويحدد المجالات التي تحتاج إلى تطوير.

الفصل الأول:
تحليل السياق

نقاط محورية من الفصل الأول

السياق و الإرث

▪ يرتبط نظام البحث العلمي في تونس بالأهداف الوطنية للتنمية، مع تعاون وثيق بين صانعي السياسات والمجتمع الأكاديمي منذ الإستقلال.

▪ أدت ثورة 2011 إلى إعادة تشكيل هذه العلاقة، حيث أدخلت تطلعات ديمقراطية أكبر، لكنها أفرزت أيضا تحديات اجتماعية واقتصادية كبرى.

▪ رغم هذه الاضطرابات، لا تزال تقاليد الحوار بين المسؤولين السياسيين والباحثين قائمة، وإن كانت متفاوتة وهشة.

هيكل النظام

▪ تُعَدّ الجامعات العمومية الرّكيزة الأساسية لمنظومة البحث وتُعدّ المنتج الرئيسي للمعرفة العلمية.

▪ ركّز الجامعات الخاصة على التعليم الجامعي وتُساهم بدرجة محدودة في البحث العلمي.

▪ توجد منظومة موازية "غير مرئية" من الجمعيات ومراكز التفكير تساهم في البحث التطبيقي والدّراسات المُرتبطة بالسّياسات العموميّة، ولكنها تعاني من نقص الشّرعية والاعتراف الرّسمي .

الديموغرافيا ورأس المال البشري

▪ يتكّون مجتمع الباحثين الذين شاركوا في الاستطلاع من فئة شابة (68٪ منهم دون 46 سنة) وأغلبية نسائية (64٪)،ما يعكس تحولا جيليًا وجندريًا.

▪ تتولى النساء مناصب قيادية أكثر في العلوم االجتماعية مقارنة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، لكن حضورهن لا يزال محدودًا بشكل عام.

▪ من الضروري إدارة هذا التحول الجيلي لضمان توفير التوجيه الفعال والقيادة العلمية في المستقبل.

البيئة الاجتماعية والسياسية

▪ تأرجحت العلاقات بين الأوساط الأكاديمية والدولة بين التعاون والرقابة؛ وتظل استعادة الثقة والاستقلالية تحديًا كبيرا.

▪ يستمر الحوار مع صانعي السياسات، لكنه غالبًا ما يكون محدودًا ويفتقر إلى دعم مؤسسي منهجي.

السياق الاقتصادي والمؤسسي

▪ يظل الاستثمار العمومي في البحث العلمي محدودا: حوالي 1.34٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي و4٪ من ميزانية الدولة في عام 2023.

▪ تراجعت نسبة التمويل العمومي المخصصة للبحث العلمي من 11٪ (2009) إلى 8.5٪ (2023) من ميزانية الوزارة.

▪ تشمل المشاكل الهيكلية محدودية الموارد المالية، وسوء توزيع الأموال المتاحة، وتعقد الإجراءات البيروقراطية، وضعف التنسيق بين الوزارات.

السياق الدولي

▪ سبب هجرة الأدمغة، لا سيما إلى دول الخليج، إضعاف قدرات البحث المحلية، خاصة في مجال الإقتصاد.

▪ تؤدي الأولوية الممنوحة للنشر باللغة الإنجليزية إلى زيادة المرئية العالمية، لكنها تسبب تهميش الأعمال باللغتين العربية والفرنسية، مما يحد من اعتماد السياسات المحلية.

▪ توجد حركة متنامية تهدف إلى تعزيز البحث على المستوى المحلي باللغة العربية مع التركيز على القنوات الموجهة للجمهور العام، ما يستوجب الحذر من خطر التبسيط المفرط.

نظرة عامة

▪ يتسم نظام العلوم الإجتماعية في تونس بالحيوية إلا أنه يعاني من التفكك.

▪ فهو يعتمد على جامعات عمومية قوية، ويستمد حيويته من الجيل الجديد، ولكنه محدود بسبب ضعف التمويل، نقص التنسيق، وعدم التكامل الكافي مع السياسات والمجتمع.

١. واقع البحث في العلوم الاجتماعية في تونس: المقاييس والزوايا

تكتسي العلاقة بين التخصص، والإشكالية، والمعرفة في مجال العلوم الاجتماعية، أهمية أساسية وهو ما أشار إليه „بوبر" قائلا: „نحن لسنا متخصصين في بعض القضايا، بل في بعض المشاكل" (Popper,1985). مما يطرح مسألة المقاييس والزوايا، حيث من الضروري الاعتراف بأن الباحثين ليسوا مجرد خبراء في مجالات محددة، بل يجب أن يتخصصوا في معالجة بعض الإشكاليات. ومن خلال استكشاف الآلاف من الطرق „لممارسة البحث"، نسلط الضوء على الجوهر الحقيقي للبحث في العلوم الاجتماعية، الذي يقوم على صياغة المشكلات المعقدة والأساسية وحلها.

إنه من الأكثر نجاعة في مجال العلوم الاجتماعية، تعريف الحقل المعرفي من خلال الإشكاليات والأسئلة التي يطرحها والتي ينكب على حلها، سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وعدم الاقتصار على تعريفها من خلال المواضيع المحددة التي يدرسها. وتركز هذه المقاربة على الأهمية المحورية للتساؤلات الجوهرية التي تُشكل هوية الحقل، وانشغالاته الأساسية، والمعضلات التي تستدعيه. كما تولي أهمية بالغة للحدود بين التخصّصات التي قد تكون أحيانا هشّة أو قابلة للاختراق، إذ إنّ الإشكاليات التي ينشغل بها الباحثون في العلوم الاجتماعية تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود التقليدية للحقول الأكاديمية. ومن ثَمّ، يصبح التعاون بين التخصّصات ضرورة أساسية للتعامل مع القضايا المعقّدة التي تواجهها المجتمعات. (Unesco 2021).

يطرح التعريف المطروح الضرورة المنهجية للتكامل بين التخصصات في العلوم الاجتماعية، خاصة إذا تعلق الأمر باتخاذ قرارات وإحداث تغييرات جوهرية وإعادة تشكيل السياسات العمومية. كما يؤكد على أهمية دمج التخصصات المختلفة لمعالجة القضايا المعقدة وابتكار حلول تتجاوز الحدود الضيقة للتخصص الواحد. ولئن كان العلم قادرا على توفير مسالك وأدوات متنوعة لتجاوز هذه المشاكل، إلا أنه لا يمكن أن يعوض الفاعلين في اتخاذ قرار الإجابة حيث تتجاوز هذه الخيارات بكثير المجال العلمي، وتمس صميم عملية صنع القرار من خلال التفاعل بين التخصصات والإشكاليات المدروسة والمعارف المُنتَجة.

١.١ السّياق الاقتصادي السياسي: مراجعة النموذج التنموي السائد:

بغض النظر عن الصورة التي يرسمها مختلف المؤلفين حول نشأة العلوم الاجتماعية في تونس، فإنهم يجمعون على أن هذه العلوم لم تتطور من اختصاص محدد، بل كانت نتيجة لنشاط موروث هدفه ملء الفراغات في الخارطة الفكرية عند الاستقلال. وبالنظر إلى الأصول المحلية لهذه العلوم، فهي تنبثق من ثلاثة جذور معرفية رئيسة وهي الفلسفة، والتاريخ، والاقتصاد. ومع بروز علم الاجتماع الحديث، أصبحت هذه التخصصات تواجه ضرورة متزايدة في الاعتماد على معطيات أكثر واقعية وتنظيما بحيث، تُتيح إجراء مقارنات دقيقة وتحليلات متعددة الأبعاد للتحولات الاجتماعية.

في البداية تأسّس علم الاجتماع في المعهد العالي للدراسات (IHE) عند عملية تجديده، وذلك بالتوازي مع حقل القانون، ثمّ تم إدماجه كتخصص وطني في البرامج الجامعية بعد الاستقلال. وسرعان ما اعترفت الهيئات الرسمية المُختصة في الشأن الاقتصادي في تونس بقدرة هذا المجال على تفسير أسباب التخلف. وهكذا ارتبط علم الاجتماع بعلاقة تكاملية مع الاقتصاد خلال تلك المرحلة التأسيسية. (Ben Hafaiedh 2000)

بعد الاستقلال، عملت تونس على هيكلة نظامها التعليمي والبحثي، مما أدى إلى نشأة مؤسسات رئيسية مثل كلية العلوم الاقتصادية والتصرّف بتونس سنة 1958. وقد تطورت هذه الكلية، التي انبثقت عن المعهد العالي للدراسات بتونس، لتصبح مركزا بارزا للبحث الاقتصادي (Ben Hafaiedh 2000). وخلال الثمانينيات تعززت مكانة البحث الأكاديمي من خلال إطلاق المجلة التونسية للاقتصاد والتصرّف وإنشاء وحدة الدراسات والبحث في العلوم الاقتصادية. كما أسهمت الإصلاحات الاقتصادية

التي انطلقت سنة 1986،في توجيه مسار البحث من خلال إشراك الباحثين في عملية التنمية الاقتصادية وتعزيز المنهج التطبيقي في الدراسات.

كما شجعت التحديات التي أعقبت ثورة 2011 البحثَ في قضايا مثل التشغيل والنمو والسياسات العمومية، مما حفز الباحثين التونسيين على اقتراح الحلول الملائمة.

أما فيما يتعلق بعلم النفس، فتمتد جذوره إلى ما قبل سنة 1956 بكثير. وقد شرعت تونس بعد الاستقلال في تطوير مؤسساتها الجامعية الخاصة وتكوين باحثين تونسيين في مختلف المجالات، بما في ذلك علم النفس.

حيث عاد المختصون النفسانيون التونسيون الأوائل الذين تلقوا تكوينهم بالخارج تدريجياً إلى البلاد للمساهمة في البحث والتدريس في هذا المجال. وقد تميزت بدايات علم النفس في تونس بتقديم أولى محاضراته بجامعة تونس حوالي عام 1967-1968، من خلال إدراجها في إطار مشترك ضمن الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، استئناسا بالنموذج الفرنسي.

تم اعتماد هذا الأنموذج في مجال آخر. فمنذ الاستقلال، شرعت تونس في إطلاق إصلاحات قانونية كبرى لدعم بناء الدولة الوطنية، مع إعطاء أولوية للتكوين وتطوير البحث في المجال القانوني. وقد أدخلت الجامعات الناشئة آنذاك برامج دراسية في القانون الخاص والقانون العام. ثم ما لبثت هذه المؤسسات أن نظمت عروضها التكوينية ضمن أقسام وكليات متخصصة، وطوّرت بالتدريج برامج للدراسات العليا.

وسواء تعلق الأمر بعلم الاجتماع، أو علم النفس، أو القانون، أو العلوم الاقتصادية، فإن ثمة سمة بارزة لهذه النشأة وهي تشكّل نمط فكري جديد (سوسيولوجي، وقانوني، واقتصادي) في طرح الإشكاليات وتفسير الوقائع، اندمج ضمن تخصص اتسم بتقنيات بحثية مبتكرة. وتتمحور تحليل السياسات العمومية والديناميات الاجتماعية (السوسيولوجية، والنفسانية، والاقتصادية، والقانونية) حول ثلاثة تحديات جوهرية:

- غموض آليات إنتاج المعرفة، والذي ستتم مقاربته عبر نموذج "الصندوق الأسود،
- التفكك في مستوى التخصصات، والذي يتجلى في بروز ثلاث منطلقات تنافسية للإضفاء الشرعية العلمية؛
- تبعات هذه الحدود على الترابط بين البحث والفعل العمومي،والتي تكشف عن القطيعة المتزايدة بينهما.

2. الخروج من الصندوق الأسود: لماذا أغفلت العلوم الاجتماعية التو نسية آليات التغيير؟

أبدى الباحثون في العلوم الاجتماعية خلال العقود الأولى التي تلت الاستقلال، ثقة راسخة في الرؤى التقدمية للنخب القومية الحاكمة. وبدا التناسق بين منوال تسيير الدولة ومنهجية إنتاج المعرفة بسيطا اقتصر على إعداد نخب قادرة على حماية مصالح الأمة وخدمة أهدافها. أما في مجال صنع القرار وإدارة الشأن العام، فقد عُرف هذا التوجه باسم: النموذج الاستراتيجي للحكم (Chabaan.S.1975)

من هذا المنظور، اعتُبرت العلوم الاجتماعية بمثابة علوم "خادمة"، حيث أوكلت إليها مهمة تقديم التبريرات والحجج لدعم الخيارات العامة بالإضافة إلى مرافقة برامج التنمية وتوعية المجتمع بالتغيرات السياسية والاقتصادية.

غير أن هذا التمشي وبفعل هاجس تطويع المجتمع (العمّال، وفاعلو الاقتصاد غير الرسمي، والفلاحون، والمدرسة، ...)، كان غالباً ما يتعاطى مع مسألة التحول الاجتماعي على أنها "صندوقا أسود" (Hafaiedh 2002) ولا يتبين من هذا الصندوق سوى الجانبين المشتركين للواقع: المدخلات: وتشمل القوانين والتنظيم الاقتصادي والتمدرس وإدارة الموارد البشرية والمادية...) والمخرجات. كنا ندخل المتغيرات" المدخلات"(الجنس، العمر، الفئة الاجتماعية، إلخ) ونحصل في النهاية على الفشل الدراسي، والتسرب، والاندماج، وتعبئة الموارد البشرية للمعدات أو المؤسسات. ومع ذلك، لم نكن نرى كيف تتشكل هذه الظواهر أو هذه التحولات داخل الصندوق، أي في الواقع وفي مختلف شرائح المجتمع.

في هذا المجال من العلوم الاجتماعية" الوسيطة"، يظل الفرد صامتا، ولا يقوم بأي حسابات، ولا يتفاوض، وبالتالي

لا يؤثر على عملية التغيير. لا شيء أكثر أهمية من هذه الآلية التي لا هوادة فيها، والتي تمتص وتستبعد، وتتحكم وتولد نتائج في إطار القرارات العامة، بغض النظر عن خيارات الشعوب.

من هذا المنطلق، تم إنشاء معظم الإجازات الجامعية (القانون، علم الاجتماع، الاقتصاد، علوم التربية) في تونس منذ عام 1959. وكان الهدف من هذا التكوين، الذي شارك فيه الأساتذة الفرنسيون الذين وضعوه في إطار معهد الدراسات العليا والمسؤولون عن الاقتصاد التونسي، هوإعداد أشخاص قادرين على تحليل المجتمع في الوقت الذي كان فيه جاك بيرك وجان دوفيغنو (Ben Hafaiedh 2000) يركزان على" ضعف تحليل المجتمعات"كعامل من عوامل التخلف. ولم تكن هذه العلوم الاجتماعية تمتلك أي نموذج تحليلي تقريبًا باستثناء أعمال ج. غورفيتش وإ. دوركهايم وك. ماركس وكينز.

أما من حيث توجهاتها، فقد أبدت التخصصات المختلفة حساسية أكبر لقوى التفكك منها لآليات الاندماج. وقد وقع أغلب الباحثين في ستينيات القرن الماضي، بسبب انشغالهم بإشكالية بناء الدولة والمواقف الثقافية المقاومة للتغيير، في فخ الاعتماد، دون تردد، على قدرة المنهج الاستراتيجي على إحداث تحول المجتمع (مثل التخطيط المركزي وبرامج التنمية الموحدة، وغيرها).
في هذا السّياق، كانت قدرة الدولة الوطنية على تحقيق أهدافها وفرض "قانونها"، تستلزم أن تكون هي مرجعية ذاتها. وفي مقدّمته لكتاب "الدولة والمجتمع في المغرب العربي"، عرض عبد الباقي الهرماسي (1973) تحديث الدولة كالتالي" نحن نرفض نظرية التحديث كنموذج بديل. في الواقع، (نقترح) نموذجا نظريا جديدا. في إطارنا النظري، موضوع تحليل المجتمعات وتكونها وتحوّلها ليس الفرد ولا الثقافة، بل الدولة القومية... (التي لديها) القدرة على صنع التاريخ". وهكذا، فإن التنمية، التي يفترض أن تحل محل الضوابط ما فوق الاجتماعية للتقاليد، تكتشف الضامن السياسي للتغيير، وهو ـ بمقتضى التعريف، غير اجتماعي.

من هذا المنطلق، كان منظرو الحداثة القائمة على التخطيط (التي ترى في المخطط الوسيلة الوحيدة للعقلنة والشرعنة) أكثر تأثرا بنموذج الدولة والتخطيط الصاعد الذي وضعه كينز و"نيو ديل"، من توجه البناء متعدد القرون لعلاقات التمايز والتفاعل بين إدارة الخيارات العمومية للتنمية وصياغة القواعد أو الاختيارات.

ووفقاً لج. دوفينو، فإن الأمر يتعلق" بتشكيل طليعة نخبة فكرية متزايدة العدد، لأنها على اتصال مهني "بالوقائع الاجتماعية"، وهي بمثابة حلقة وصل بين اتخاذ القرارات السياسية من جهة، والاتجاهات والاحتياجات الاجتماعية من جهة أخرى" (دوفينو 1968) لتظهر في مرحلة لا حقة ممارسة جديدة للبحث الموجه، والتي من خلالها، سيتم التزاوج بين رجل العلم والمسؤول عن التخطيط.
هذه الصورة الساخرة للجسر الذهبي التي ذكرها السيد كرّو (Kerrou 1991)، لخصت هذا التماهي بين العالم ومخطط الدولة.

الأركان الثلاثة للبحث

خلال ستينيات القرن الماضي، وتزامنا مع توجه الدولة نحو اعتماد منهج قائم على التخطيط المركزي، برزت موضوعات كبرى شكّلت الدعائم الأساسية للعلوم الاجتماعية في تونس. فقد بينت دراسة تحليلية لمحتوى "المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية" (بن حفيظ 2000) للفترة 1960-2000 هيمنة واضحة لموضوعات دون غيرها، حيث تصدّرت قائمة المواضيع المنشورة سوسيولوجيا التربية (51 مقالا) والسوسيولوجيا السياسية (50 مقالا) والتنمية الجهوية والحضرية (50 مقالاً) وسوسيولوجيا الريف (31 مقالاً). في المقابل، غابت البحوث الاقتصادية عن المجلة، وذلك بسبب تطورها وتحولها إلى حقل معرفي مستقل.

أما التوجه الثاني، فتمثل في تطور البحث في مجالات مجاورة أو مكملة. وبالتالي، ستركز المواضيع الثانوية على قضايا نظرية للغاية مثل التاريخ الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي والفلسفة الاجتماعية. من هذا المنظور، وجب تنسيب الفكرة التي تعتبر أن البحث في العلوم الاجتماعية كان على هامش الممارسة الاجتماعية وعلى هامش حاجيات المجتمع. وكانت الموضوعات الرئيسية التي تؤهل الخريجين للممارسة المهنية، مثل علم اجتماع التربية وعلم اجتماع الشغل ودراسة العالم الريفي

والدراسات السياسية، حاضرة في كل مكان، على الرغم من أن هذا الحضور كان يعكس توجه تحديث الدولة بلغة أكاديمية.

وهكذا، تبدو علاقة هذه العلوم بإشكالية التنمية جليّة بشكل لا يقبل الجدل. وبالتالي، فإن تحديد موضوعها ومناهجها كان مرتبطًا، من جهة، بالتوجّهات النظرية التي تبنّتها مختلف التخصّصات، ومن جهة أخرى، بالمكانة التي يشغلها المجتمع التقليدي والعالم الريفي داخل البنية الاجتماعية المعنية.

في تونس، كانت الدراسات المتعلقة بالوسط الريفي إلى حدود سنة 1973 تشكّل التخصّص المهيمن على مستوى البحث والاستشارات والتدريس الجامعي. وقد تميّزت الأعمال المنجزة في هذا المجال بارتباط وثيق بالتحوّل السياسي (زغل، 1968)، وبوجود التباس دلالي واضح حول مفاهيم مثل التنمية، والتغيير الاجتماعي، والتقدّم، والتصنيع، والحداثة، والتحديث. وكان الباحثون التونسيون عند تناولهم للتغيير في الأرياف، يفضّلون غالبًا مفهوم التحديث على مفهوم الحداثة. أمّا جرد الإنتاج العلمي إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي، فقد كشف عن تكرار مجموعة من المواضيع (عيّاري الشاذلي 1967، زغل 1967، 1968؛ عطية 1965).

إبان حكومة أحمد بن صالح (1964-1969)، كانت السوسيولوجيا تطرح القضايا الكبرى المتصلة بالتوعية، والتنمية، ونشر المعلومة، والتحوّلات الاجتماعية في الوسط الريفي. وقد شكّل إحداث مكتب الدراسات السوسيولوجية (BES) ضمن وزارة التخطيط دليلاً على الأهمية التي أولتها "الدولة الجديدة" لعلم الاجتماع. وفي هذا السياق الذي طغت عليه "الحداثة المسقطة من الأعلى"، ضاق هامش للاعتبارات "المحلية" والجهوية، ولم تظهر دراسات التنمية الجهوية إلا منذ سبعينيات القرن الماضي.

ويفسر ذلك أيضًا السبب الذي جعل هذه الإنتاجات، وهي تقوم بدور الوسيط في نقل الخطاب التنموي الصادر عن المركز (نشر الابتكار التقني، وتحويل المناطق الريفية في اتجاه تحديث الزراعة، والهجرة الريفية، والاندماج العمودي للزراعة في الصناعات، ومكانة الفلاحين في التغيير السياسي)، لا تولي للممارسات القديمة أو "التقليدية" سوى أهمية محدودة بدرجات متفاوتة، مثل المعارف المحلية، والصيد، وسكان الغابات، وسكان الجبال، والصيد البحري وغيرها. وقد تمثّل الأثر المباشر لهذا النمط من الدراسات في قصور نسبي عن فهم البُنى العميقة للمجتمع التقليدي، وهو ما أدّى خلال سبعينيات القرن العشرين إلى نزوح ريفي وإلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنّعة.

المثال الآخر يتعلق بعلوم التربية. ففي نفس الإطار النظري، تعتبر التربية نشاطًا فعالًا للتحديث، حيث أنه يولد المهارات والمواقف والقيم الضرورية لتوحيد الأمة، من خلال إعداد الإطارات وتخفيف الفوارق الجهوية. وقد كان تطوير المنظومة التربوية جزءًا من الخطاب المتداول، الذي يقدم على أنه ضرورة.

في مرحلة أولى، تم ربط الحداثة بتطوّر التمثّلات (كاميليري 1965)، وتطوّر الجهاز الإنتاجي (محمود 1982)، وكذلك بتطوّر الشخصية (بشير 1980). تندرج أعمال ليليا بن سالم في إطار الدراسات المتعلقة بنشأة القيادة الإدارية (الإطارات) والأصول الاجتماعية للطلبة. ثم ظهرت لاحقا المرحلة التأسيسية الثانية لهذا الإنتاج الموجه نحو التغيير والتحديث من خلال تنمية رأس المال البشري. ليكون هذا التوجه الجديد في البحث ثمرة عمل قام به باحثون أجانب، أمريكيون بشكل خاص، في إطار مبدأ" الاحتواء الاجتماعي".

ليتم لاحقا ربط دراسة الحداثة والتحديث بدراسة المواقف. (Francis.Sutton 1965g Sack Richard 1972). منذ الثمانينيات، لوحظ ظهور ظاهرتين متناقضتين: العودة إلى علم اجتماع التربية على مستوى أبحاث الدكتوراه التي يجريها التونسيون الذين يواصلون دراستهم في فرنسا، ومقابل ذلك التوقف المفاجئ لهذه الجهود الرامية إلى فتح علم الاجتماع على علوم التربية على مستوى الأبحاث المحلية. ففي 1999، ومن بين 169 أطروحة في العلوم الاجتماعية المسجلة في جامعة تونس 1، لم يكن هناك سوى 11 أطروحة و5 شهادات ماجستير في الدراسات المعمقة (DEA) مخصصة للإشكاليات المتعلقة بالتربية، من بين 169 أطروحة و102 رسالة ماجستير تمت مناقشتها أو كانت بصدد الإعداد. يتزامن هذا القصور النظري مع

ظهور مشاكل جديدة في المدارس والجامعات (تخلي الآباء عن مسؤولياتهم، صراعات بين الأجيال، العلاقة بين المدرسين والتلاميذ...). من ناحية أخرى، تم مؤخراً تعليق أبحاث الدكتوراه التي كانت تجرى منذ عدة عقود في قسم علم النفس في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة تونس) بسبب مشاكل في الإدارة ونقص المشرفين في السلك أ .

فك رموز خيارات السكان

خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تراجعت الأبحاث التي كانت تتوخى نموذج التخطيط التدريجي لتفسح المجال لمنهج يركز على الاستماع إلى المستخدمين، وبالتالي إلى السكان. فكانت تلك الفترة بمثابة نقطة تحول في مرحلة الانفتاح وأصبح تناول التنمية ومعرفة قواعد السلوك ونقلها يُدرس من منظور الفاعلين بدلاً من المجموعات الاجتماعية، حتى وإن اعتُبرت هذه الأخيرة" مجموعات مرجعية". بحيث لا يمثل الخيار العام المدروس دائما خيار السكان، ومن هنا تأتي أهمية العودة إلى المواقف والسلوكيات والآراء. ويشمل ذلك مجالات متنوعة مثل التهريب (Aïcha Ettaïb، 1999) أو الهجرة غير الشرعية (Mahdi Mabrouk، 2010).

وعلى عكس التخصصات الأخرى، لا يوجد مؤسس للعلوم السياسية في تونس. فقد نشأت من التقاء بين دراسة الحركات الاجتماعية (الانتقال من دراسات النقابات إلى التطور السياسي حسب الهرماسي 1975 ودراسة القانون العام من جهة، (الانتقال من دراسات القانون الدستوري (A. Amor 1973) إلى دراسات النخب البرلمانية (D. El Jazi 1971 وS. Châabane 1975) من جهة أخرى. ومن الناحية العملية، سيظل هذا الاختصاص بعيدا عن تقنيات الاستطلاعات وعلم الاجتماع الانتخابي. أما الرجوع إلى العمل الميداني الذي سيتم افتتاحه في إطار الدراسات المتعلقة بمسالة الهوية، فيحث الباحثين على العمل بشكل أكبر على أطر التوجيه، أو ما يُعرف بوكالات التوجيه (channeling agencies) التي ابتكرها سارتوري والتي بدأت تثير اهتمام الباحثين.

تحت تأثير الباحثين المغاربيين الفرنسيين والأمريكيين اكتشف الباحث (ة) التونسي(ة)، بالاشتراك مع المؤرخ، الفئات المتضررة من التحضر ومن سياسات الدولة، والمحرومين من الحياة الريفية، والمهمشين الباحثين عن التضامن المجتمعي ليتم أنداك الشروع في تحليل التغيير في ظل انسحاب الدولة. هذه التوجّهية الجديدة، التي كانت تركز أساسا على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، لم تلبث أن انتهت سريعا لينتهي بذلك التطوّر البطيء نحو النموذج الديمقراطي مع المؤتمر المخصص "للتعددية الاجتماعية، التعددية السياسية والديمقراطية" (كامو وزاميتي، 1991).

3. تفكك على مستوى الاختصاصات: ظهور منطق تنافسي ثلاثي للشرعية العلمية

تُبرز أزمة النموذج التنموي، التي تناولتها مجموعة عمل أدارها زغال في مركز CERES سنة 1998، التأثير العميق لسياسات التنمية الحكومية على البحث العلمي. وقد أسفر هذا التطور عن ظهور نموذجين رئيسيين جديدين: النموذج الثقافي، الذي يتميز بالعودة إلى أفكار ابن خلدون في التاريخ وعلم الاجتماع والدراسات السياسية، ونموذج الحكم الديمقراطي. وتمثل هذه الثنائية في التوجه أحيانا بديلين متوازيين، حيث تقدم في آن واحد نهجا ديمقراطيا وثقافيًا لمواجهة تحديات المجتمع التونسي. يمثل هذا التحول نقطة تحول مهمة في فهم الديناميات الاجتماعية والسياسية، حيث يكشف عن الترابط المعقد بين التنمية والثقافة والديمقراطية. وتحيل هذه النماذج الثلاثة على ثلاثة أنواع من الشرعية السياسية، وبالتالي على ثلاثة أنماط مختلفة لإنتاج المعرفة (Ben Hafaiedh 1994).

أولاً، الشرعية القائمة على الكفاءة الاقتصادية (النموذج التنموي)، الذي يركّز على النتائج والتقدّم الاقتصادي. ثانياً، الشرعية المبنية على الهوية الرمزية (النموذج الثقافي)، الذي يبرز أهمية الثقافة، والتاريخ، والهوية في البناء الاجتماعي. وأخيرًا، الشرعية القائمة على خيارات الهيمنة العقلانية-القانونية (النموذج الموجه نحو دراسة الحوكمة الديمقراطية)، الذي يسلط الضوء على أهمية العمليات القرار الديمقراطية والشفافة لضمان حوكمة فعّالة.
مع انتشار التعليم العالي، لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية، أدت التعددية النموذجية الناتجة عن ذلك

إلى إحداث تغييرات كبيرة. خلال العقدين الأخيرين (2005-2025)، تجاوز عدد الطلبة المسجلين في برامج الدكتوراه بشكل كبير فرص العمل الممكنة في مجالي البحث والتدريس مما استوجب تطويرا في اتجاهين. يتعلق الأول بإعادة توزيع الاختصاصات والعلوم الاجتماعية المتعددة الاختصاصات، أما الثاني فيتعلق بتنزيل البحث في إطار التفاعل بين التصرف العام وإنتاج المعرفة:

إن الأنماط الثلاثة لإنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية، والمتمثلة في الشرعية القائمة على الكفاءة الاقتصادية، والشرعية القائمة على الهوية الرمزية، والشرعية القائمة على خيارات الهيمنة العقلانية، ليست إلا تصنيفات وفق المعنى الفيبيري للمصطلح (Ben Hafaiedh 1997). لا تعمل هذه النماذج في سياق البحث في العلوم الاجتماعية في تونس بشكل منعزل، بل يمكن أن تخضع لتداخلات وتركيبات متعددة نتيجة للتحديات المتناقضة التي يواجهها الباحثون، ولما لهم من موقع اجتماعي وعلاقتهم بالموارد الاقتصادية والسلطة. وفي خضم الحراك الذي أعقب الثورة التونسية (2011)، برز التعدد النظري كضرورة فكرية.

بين الفترات الساخنة للطوارئ السياسية والفترات الباردة لإعادة التشكيل الهيكلي، تتبع البحوث هذا الإيقاع الدوري، مدفوعة بالديناميات الاجتماعية، حيث تربط تحليل التحولات الديمقراطية بتحليل التغيرات في الحقوق الأساسية، مع مراعاة تحديات حرية الضمير (Ben Hafaiedh, IADH 2016) وإعادة تشكيل الدين عبر الحدود الوطنية (M. Saidani, 2017, « Croyants sans frontières »).

إن هذه الإيقاعات الاجتماعية، التي تتناوب فيها الأزمات مع فترات التثبيت، هي التي تحدد ظهور وترتيب أولويات موضوعات البحث. وسواء في فترات الأزمات أو في الأوقات العادية، تخضع العلوم الاجتماعية، مثل سائر الحقول العلمية، لقوانين "المجال". وهي وفقًا لـ P. Bourdieu " قوانين غير مكتوبة، لكنها متجذرة في الواقع وفي حالة الاتجاهات والامتلاك وهوما يُسمّى في البورصة باتجاه الاستثمار " (P. Bourdieu, 1997)..

في هذا السياق، يُشير ب. بورديو إلى استراتيجيات الانتقال التي يتوخاها العلماء، والتي تدفعهم إلى التنقل بين مجالات أو مواضيع مختلفة، وفقًا لرأس المال الذي يمتلكونه والعلاقة التي أقاموها مع هذا الرأس المال. "يشبه ذلك ما يحدث في مجال الرياضة، حيث يقوم اللاعب الماهر باتخاذ القرارات التي تحقق له أفضل النتائج والمكاسب". (ب. بورديو 1997).

عند الحديث عن إعادة توزيع الاختصاصات في سياق الممارسة متعددة التخصصات، فإننا نشير إلى التفاعلات بين مختلف الحقول المعرفية التي تتظافر لإنجاز دراسة معمقة حول مسألة ما. في أعقاب الثورات، لا سيما منذ سنة 2011، كما هو الحال في العديد من السياقات المماثلة، لوحظ أن فقهاء القانون، وعلماء الاجتماع، والمؤرخون، وغيرهم من الباحثين، يطنبون في القيام بممارسة دور علماء السياسة أو المحللين السياسيين بشكل ارتجالي وغير رسمي.

في فترات الانتقال وعدم الاستقرار السياسي، تدفع الحاجة لفهم القضايا الجديدة والديناميات الناشئة بالعديد من الباحثين إلى توسيع مجالات خبراتهم والدخول في ميادين قد تكون خارج نطاق تخصصهم الأصلي. ومع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، برز مفهوم "المفكرين السريعين" (Fast thinkers)، الذين تحكمهم الحاجة إلى تناول الأحداث الجارية، وتحليلها، وتفسيرها في سياق سياسي سريع التغير. وتصبح الدراسات السياسية بذلك مجالا مفضلا للاستكشاف من قبل هؤلاء الباحثين، إذ توفر إطارًا تحليليًا لفهم التحولات السياسية، وصراعات السلطة، والحركات الاجتماعية، والتغيرات المؤسساتية التي تميّز الفترات التي تلي الثورات. من خلال الانكباب على دراسة القضايا السياسية، يقدم هؤلاء الباحثون وجهات نظر عامة، ويساهمون في بناء خطاب نقدي ومستنير حول القضايا السياسية المعاصرة.

يشمل هذا التحول أيضا تفاعل العلوم الاجتماعية مع القضايا الحضرية والمدنية، بالإضافة إلى مسألة الحوكمة المحلية. في هذا السياق، أصبحت الأبحاث الجمعياتية أكثر مرئية منذ سنة 2011، مما أتاح فرصًا جديدة لإجراء بحوث نشطة على المستويين المحلي والجهوي.

من هذا المنطلق، تطلب مفهوم الإقليم، على سبيل

المثال، أكثر من مجرد جهد تكاملي. فقد بين جان شينو في كتابه "من الحداثة" (J. Chesneaux 1983) إلى بعض مظاهر تفكك الإقليم على غرار التهيئة العمرانية، والترحيل، والاجتثاث ،تترابط فيما بينها كما ندد بها . ومرة أخرى، تبرز مسألة الزوايا والمقاييس: فمن وجهة نظر جغرافية بحتة، على سبيل المثال، لا يوجد سوى جانبين: التقسيم والموقع، حتى عندما تكون المسألة الاقتصادية في صميم مشكلة التنمية الإقليمية. ويتضح ذلك بشكل خاص في دراسات الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، التي تستند إلى مفهوم التدخل الحكومي الكبير من خلال التصنيع وتنويع القاعدة الاقتصادية وتنقل السكان (Tizaoui .H 1997)

من جهة أخرى، يركّز عالم الاجتماع، وأحيانًا عالم السياسة، على مفاهيم الاجتثاث من الجذور، والتنقل، والحركية البشرية، والثمن البشري لإدارة الفضاء، وغيرها. كما تُظهر بعض الدراسات الجمعياتية (Alerte Internation-al, FTDS, ASSF...) أو الأكاديمية (F. Hecheri, 2000 و N. Boutaleb, 1999)، أن الفضاء يُعد إلى حد كبير إنتجا اجتماعيا أو ثقافيًا. فاستخدام الفضاء هو نتيجة قرارات تتخذها مجموعات اجتماعية في إطار علاقات غالبا ما تكون متضاربة وتشكّل تهديداً لهياكل السلطة.

يشمل هذا التوزيع الجديد إ redéploiement دارة الأزمات (مثل أزمة كوفيد19-) ومجالات الخدمات، مثل الصحة العمومية التي غالبا ما يُقدّم نظامها على أنه نظام متجانس اجتماعيًا ومتناسق. غير أن الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع، (باستثناء الدراسات التي أجراها وزارة الصحة العمومية بما في ذلك تلك الصادرة عن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ONFP، فقد ركّزت أكثر على الوقاية والتوعية والحماية، بدلًا من التركيز على جودة الخدمات العمومية أو الجوانب الاجتماعية وغير العضوية لبعض الأمراض. كان من الضروري ظهور البحوث التشاركية في سياق جائحة الكوفيد حتى يتم تناول الجوانب المتعلقة"بالمستخدمين" و"الحوكمة" في قطاع الصحة بشكل أكثر إلحاحا (CESMA 2020).

بشكل أدق، يُلاحظ أن الانتقال من منظور الخيار العام (الصحة كخدمة عمومية) إلى منظور خيار السكان (تصوّر المواطن كمستفيد) يستلزم بشكل متزايد إعادة النظر في السلطة الطبية وأخذ البعد الاجتماعي للصحة والمرض في الاعتبار.

من هذا المنظور، يساهم الانتقال التدريجي نحو البحث في العلوم الاجتماعية التطبيقية في سد الفجوة بين البحث الأساسي الذي غالبا ما يكون نظريا للغاية وخبرة مكاتب الاستشارات. هذا التحول للباحثين الذين يركزون على البحث الأساسي نحو البحث التطبيقي، والذي يمكن ملاحظته بشكل خاص خلال إصلاح نظام LMD (السنوات 2000-1990) من خلال المخابر ووحدات البحث والجمعيات (لا سيما في مجال البحث-العمل)، يؤكد على أهمية النهج التطبيقي كأداة للتأثير على الخيارات العامة من قبل السكان المعنيين.

من هذا المنظور، يسهم الانتقال التدريجي نحو البحث في العلوم الاجتماعية التطبيقية في سد الفجوة بين البحث الأساسي، الذي غالبًا ما يكون نظريًا للغاية، وخبرة مكاتب الاستشارات. ويبرز هذا التحول للباحثين من التركيز على البحث الأساسي نحو البحث التطبيقي، والذي يمكن ملاحظته بشكل خاص خلال إصلاح نظام LMD (السنوات 2000-1990) عبر المخابر ووحدات البحث والجمعيات، لا سيما في مجال البحث-العمل، أهمية النهج التطبيقي كأداة للتأثير على الخيارات العامة من قبل السكان المعنيين.

4. التفاعل: التسيير العمومي، ممارسة البحث والرأي العام

تشير أبرز الدراسات حول العلاقة بين إنتاج المعرفة والتسيير العمومي إلى التخلي عن النموذج الكلاسيكي للإدارة والقائم على المصلحة العامة لصالح منطق "المواطن-الزبون" والتصرف الإداري (Monks & Joost, 1998)، يعيد هذا التحول النظر في التسلسل الهرمي للأهداف (اعتبار السكان غاية والإدارة وسيلة)، ويطرح تساؤلات حول شرعية الخيارات العمومية تجاه انتظارات المواطنين. هنا تلعب العلوم الاجتماعية دورًا محوريًا من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية، مثل انتظارات السكان وسلوكياتهم وخياراتهم الفعلية.

في هذا السياق، شهدت تونس ما بعد الثورة بروز فاعلين

جدد (جمعيات، جماعات مواطنية) وممارسات بحثية جديدة (البحث النشيط)، ما أسهم في إضفاء نفس من الحرية الأكاديمية.

لقد أدت هذه الديناميات إلى إعادة تشكيل الأطر التقليدية لإنتاج المعرفة، التي طالما هيمنت عليها المقاربات التكنوقراطية. وقد وجد مفهوم الحوكمة، الذي عرف رواجا منذ تسعينيات القرن الماضي من قبل المراكز البحثية الغربية (Hyden & Bratton, 1998)، صدى خاصًا في هذا السياق. ويُعرف هذا المفهوم على أنه "الإدارة الواعية لمؤسسات النظام قصد تعزيز الشرعية العمومية أو كنموذج ليبرالي-ديمقراطي يضمن حقوق الإنسان والإدارة المسؤولة"، وقد تم إدراج هذا المفهوم، أحيانا بطريقة ملتبسة، في الخطاب الرسمي التونسي.

أدت أيديولوجية" الحكم الرشيد "التي روج لها بعض الشركاء الدوليين إلى شن هجوم على الدولة كان له آثار سلبية. حيث أدى هذا الهجوم في ذات الوقت إلى إضعاف الدولة، من خلال نزع الشرعية السياسية عنها وتقويض قدرتها الضريبية، وإضعاف القطاع الخاص، من خلال سحب المساعدات الحكومية. انجر عن هذا المسار الذي أدى الى تفكيك الديمقراطية، تعقيد الديناميكية المتعثرة التي تحكم العلاقات بين المعرفة والسلطة.

وسط هذا المشهد، تقع دعوة الباحثين (عبر الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني) إلى توضيح هذه التوترات، لا سيما تلك المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الجزئية والحماية الاجتماعية.

وعلى المدى المتوسط، يتعين على تونس، شأنها شأن جيرانها في المغرب العربي، إدارة التفكك في مستوى التضامن الوطني (الطائفية، الانتقال الأسري ا أو الجهوي) وسلعنة التطور الاجتماعي، الذي أصبح حكرا على أولئك" القادرين على الدفع". عودة الممارسات العشوائية (العمل غير المشروع، الطب التقليدي، توسع الشبكات العائلية في المدينة) تكشف عن قصور الخدمات العمومية وضعف روابط المواطنة.

كما كشفت الثورة عن حالات التهميش التي طالما تجاهلتها الأبحاث. واليوم، تحولت التحليلات عن المعايير الملزمة (ما يجب أن يكون) لتركز على الممارسات الفعلية (ما هو كائن):

- السلوكيات الانتخابية مقابل المدونة القانونية ،
- الوقائع الاجتماعية مقابل القانون الرسمي،
- مؤشرات التنمية البشرية (IDH) مقابل الناتج المحلي الإجمالي،
- الاقتصاد غير الرسمي مقابل نماذج النمو.

تعد هذه المقاربة البحثية، التي تشكل إرثاً ثميناً وجب الحفاظ عليه، ثمرة مباشرة للحركية الفكرية التي أعقب عام 2011 والتعددية النموذجية التي أطلقها، وهي واحدة من أهم المكتسبات الفكرية لتونس المعاصرة. وعلى الرغم من التوترات الحالية، فإنها تجسد تغييراً منهجياً جذرياً فمن خلال وضع المواطن الفاعل بممارساته وتطلعاته ومقاومته، في صميم العلوم الاجتماعية، فإنها تحطم إرث" الصندوق الأسود"الاستبدادي، الذي يتسم بنموذج تنموي اختزالي حيث تم تعمد إخفاء الديناميات الاجتماعية وحظر الموضوعات الحساسة ت أو جريمها. إن هذا التأهيل الإبستمولوجي للمواطن-الفاعل، الذي أصبح الآن محوريًا ومسموعًا ومشرعا سياسيًا – يظل "كنزا ديمقراطيًا" تتوقف حمايته على مستقبل الفكر النقدي التونسي ذاته.

II. القنوات ومرئية الإنتاج في العلوم الاجتماعية في تونس

1. قنوات الإنتاج العلمي في العلوم الاجتماعية في تونس:

يتم نشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم الاجتماعية في تونس أساسًا عبر القنوات التالية:

▪ المجلات الأكاديمية التونسية في العلوم الاجتماعية:

يمكن البدء بتحديد المجلات الأكاديمية التونسية التي تنشر أبحاثًا في العلوم الاجتماعية. وتشمل هذه المجلات منشورات مثل:

- المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية (RTSS):) وهي مجلة متعددة التخصصات تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية،
- كراسات السيراس (مركز البحوث والدراسات في العلوم الاجتماعية): تنشر هذه المجلة أبحاثًا ودراسات معمقة في العلوم الاجتماعية، لا سيما في علم الاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية.
- مجلة التونسية للقانون: على الرغم من أن هذه المجلة تركز على القانون، إلا أنها تنشر أيضًا مقالات ذات صلة بالعلوم الاجتماعية، لا سيما في مجالات القانون العام والقانون الدولي.
- المجلة التونسية للعلوم السياسية (RTSP):) وهي مجلة تحليلية ونقاشية حول القضايا السياسية. وتهدف بشكل أساسي إلى المساهمة في تطوير العلوم السياسية التونسية ونشرها، وتزويد الباحثين في هذا المجال بتحليلات معمقة وعلمية ومفاهيمية حول مواضيع هذا التخصص وقضاياه. وهي مجلة علمية تنشر تحليلات حول جميع مجالات العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، والنظرية السياسية، والسياسات المقارنة، ومنهجيات العلوم الاجتماعية، والعلوم الإدارية، و السياسات العمومية ، والعلاقات الدولية - وتغطي مجال التفكير على الصعيد الوطني وكذلك النماذج الأجنبية من منظور مقارن، أو السياسة الدولية. العدد الأول من المجلة التونسية للعلوم السياسية (2019).
- النشرية الاقتصادية والاجتماعية لتونس (BEST 1946-1955):) تصدر عن قسم الإعلام التابع للسفارة الفرنسية في تونس. وتقدم مجموعة متنوعة من الوثائق، بما في ذلك جداول إحصائية وخرائط ومقالات وتقارير وصور. وتتناول النشرية مواضيع ومجالات متعددة: السياسة، والتاريخ المحلي، والتاريخ الإقليمي، والزراعة، والمدن، والتعليم، والحياة الاجتماعية، والحياة الثقافية، والأقاليم، والتبادلات، والتنقلات، والصناعة، والطاقة، والمناجم، وغيرها، من خلال نهج متعدد الاختصاصات (الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والجغرافيا، والتاريخ، وعلم الزراعة...).

▪ المجلات الدولية والإقليمية:

يمكن للتعاون بين الباحثين والمؤسسات الأجنبية أن يعزز ظهور البحوث التونسية في العلوم الاجتماعية. وقد يثمر هذا التعاون عن نشر أعمال مشتركة في مجلات ذات صيت دولي. وتبرز في هذا السياق ثلاث مجلات رائدة وهي مجلة عمران الصادرة عن معهد الدوحة، ومجلة مغرب مشرق: الموجهة للباحثين الناطقين بالفرنسية، ودورية دراسات شمال أفريقيا المخصصة للباحثين الراغبين في النشر باللغة الإنجليزية.

وتتميّز مجلة عمران بالتزامها بالبحث الأكاديمي الراقي، حيث تبرز الدراسات المبتكرة والملائمة في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية، ويساهم تأثيرها المتنامي في تعزيز حضور الأعمال العربية على الساحة الدولية، موفرة منصة أساسية للباحثين المتحدثين باللغة العربية. وتعتبر مجلة مغرب مشرق دعامة أساسية للباحثين الناطقين بالفرنسية، حيث توفر مساحة مخصصة لنشر أبحاث عالية الجودة في مجالات العلوم الاجتماعية. كما ن نطاقها الإقليمي والتزامها بالتميز الأكاديمي يجعلها مصدرا مميزا لنشر المعرفة في بلدان المغرب العربي والمشرق العربي، إضافة إلى تشجيع الحوار العلمي باللغة الفرنسية.

أخيرًا، تشكل مجلة دراسات شمال إفريقيا منبرًا مهمًا للباحثين الراغبين في نشر أعمالهم باللغة الإنجليزية.

وتلعب هذه المجلة دورًا حاسمًا في تعزيز الدراسات حول شمال إفريقيا على الصعيد الدولي، مما يشجع التبادل الأكاديمي والتعاون بين الباحثين الناطقين باللغة الإنجليزية المهتمين بالمنطقة.

تجسد هذه المجلات الرائدة الثلاث تنوع البحث الأكاديمي في تونس وثراءه، حيث توفر منصات متخصصة تساهم في تعزيز بروز أعمال الباحثين في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية وتأثيرها، سواء كتبوا باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

2. المؤشرات الببليومترية الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية بتونس

اسعيا لتوفير موارد قادرة على رصد الإنتاج العلمي التونسي في مجال العلوم الاجتماعية، اعتمدت التحليلات الببليومترية التالية على قاعدة بيانات SCOPUS لرصد التطور حتى النصف الأول من سنة 2024. وفقًا لـ SCOPUS (ELSEVIER, 2024)، بلغ عدد المقالات العلمية المتعلقة بمجال العلوم الاجتماعية والتي أنتجها الباحثون التونسيون حوالي 3696 مقالة حتى النصف الأول من 2024. وقد نشر حوالي نصف هذه المقالات (51,7%) بعد سنة 2019، في حين أن المقالات المنشورة قبل سنة 2010 تمثل فقط 10,1% من إجمالي المنشورات. خلال الخمس سنوات الأخيرة (2020-2024)، تم رصد ما يقارب 400 مقالة في مجال العلوم الاجتماعية في تونس. ومنذ سنة 2000، شهد معدل النشر نسقا تصاعديا، حيث ارتفع عدد المنشورات من 9 مقالات إلى 517 مقالة سنة 2023، أي بزيادة تقارب 5700%.

الرسم البياني ا: التطور السنوي للمنشورات في العلوم الاجتماعية بتونس

مثّلت اللغة الإنجليزية اللغة الأصلية لمعظم هذه المقالات بنسبة 89%، تلتها الفرنسية بحوالي 10%. أما المقالات المنشورة باللغة العربية فهي ضعيفة إذ لم تتجاوز 13 مقالًا فقط، أي أقل من 1% من إجمالي المقالات. وبالنظر إلى انفتاح العلوم الاجتماعية على مجالات أخرى، تتناول غالبية المقالات موضوعات مشتركة بين عدة التخصصات: نحو 22% في العلوم البيئية، و19% في المعلوماتية، و17% في الاقتصاد والمالية.

الرسم البياني 4: المجالات التي تغطيها المقالات في العلوم الاجتماعية في تونس (أفضل ١٠ مجالات)

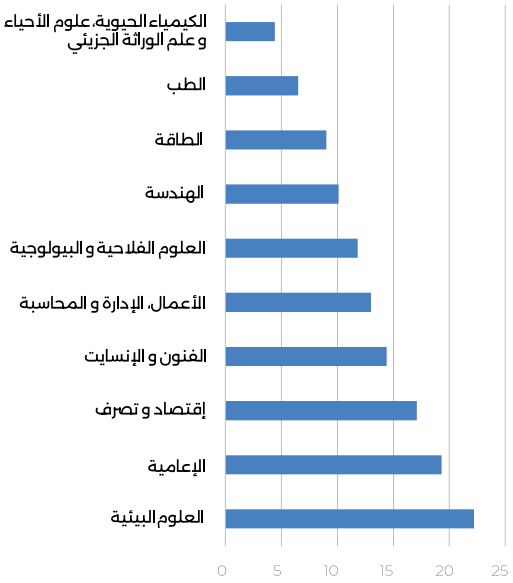

حسب البيانات المستخلصة من قاعدة SCOPUS فإنّ ربع المقالات التونسية في العلوم الاجتماعية لم يُستشهد بها في مقالات علمية أخرى. بالمقابل، تجاوز عدد الاستشهادات 10 مرات بالنسبة لـ 25.1% من المقالات المنشورة.

الجدول ١: توزيع المقالات في العلوم الاجتماعية في تونس وفقًا لعدد الاستشهادات العلمية:

عدد الاستشهادات	عدد المقالات	نسبة المقالات
0 مرة	921	% 24,9
1 مرة	445	% 12,0
2-5 مرة	906	% 24,5
6-10 مرة	498	% 13,5
11-20 مرة	426	% 11,5
21-50 مرة	348	% 9,4
51-100 مرة	105	% 2,8
أكثر من 100 مرة	47	% 1,3
المجموع	**3696**	**100%**

مع الأخذ في الاعتبار أقدمية المقال، يبلغ متوسط عدد الاستشهادات السنوي للمقالات في العلوم الاجتماعية نحو 1.7 استشهادا لكل مقال سنويًا. ويُلاحظ ارتفاع هذا المتوسط بشكل ملحوظ بالنسبة للمقالات المنشورة خلال الفترة 2015-2019، حيث بلغ معدل الاستشهاد بها نحو 2 استشهاد سنوي لكل مقال.

الرسم البياني 5: عدد الاستشهادات السنوية للمقالات في العلوم الاجتماعية في تونس حسب فترة النشر

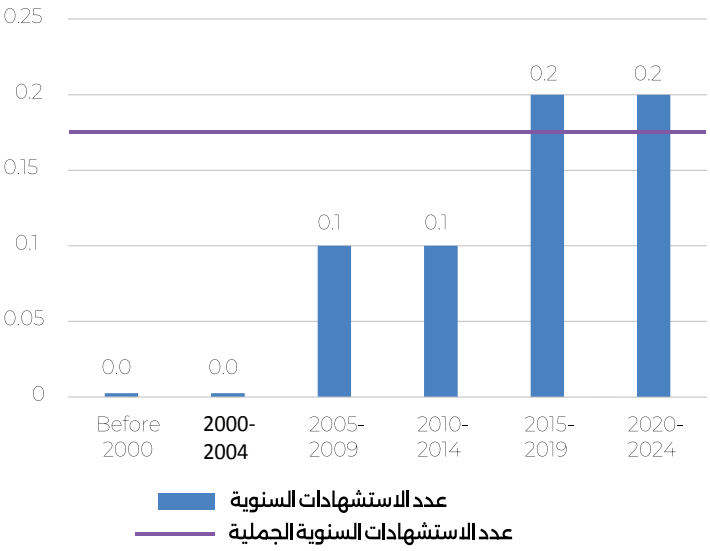

يرتبط الاعتراف الدولي وتأثير الإنتاج العلمي في العلوم الاجتماعية في تونس ارتباطًا وثيقًا بلغة كتابة المقال، مع هيمنة واضحة للغة الإنجليزية. فعلى الرغم من أن متوسط عدد الاستشهادات الإجمالي لهذه الأبحاث يقارب 11 استشهادًا لكل مقال، فإن هذا المعدل يكاد يكون صفرًا للمقالات العربية، ويصل إلى نحو 12 استشهادًا للمقالات الإنجليزية، مما يعكس ضعف الاعتراف بالمقالات العربية وتفضيل المقالات الإنجليزية. أما المقالات الفرنسية، فتظهر أقل جاذبية نسبيًا، بمتوسط استشهاد يبلغ نحو 2 استشهاد لكل مقال.

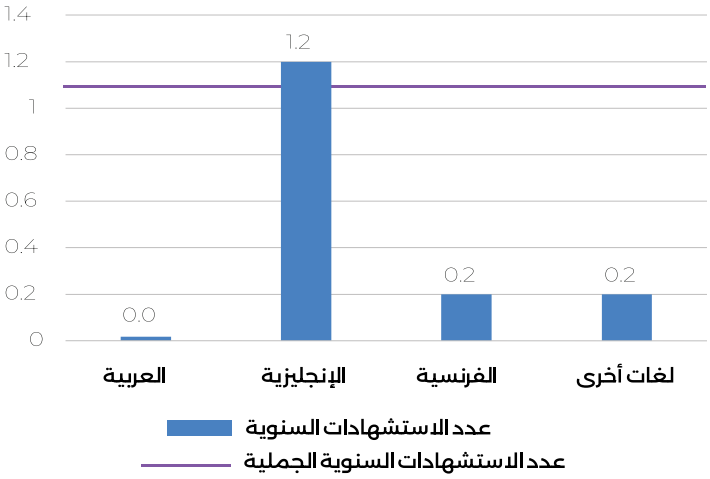

الرسم البياني 6: متوسط عدد الاستشهادات للمقالات في العلوم الاجتماعية في تونس حسب لغة النشر الأصلية

من جانب الباحثين، يبلغ عدد المؤلفين الرئيسيين لـ 3696 مقالًا في العلوم الاجتماعية في تونس 2774 مؤلفًا، منهم 80% (أي 2226 مؤلفًا) نشروا مقالًا واحدًا فقط كمؤلف رئيسي، وهو ما ينطبق على 60% من المقالات المنشورة. أما الـ 20% المتبقية من الباحثين، فقد كانوا المؤلفين الرئيسيين لما لا يقل عن مقالين في العلوم الاجتماعية في تونس، وقد أنتجوا نحو 40% من المقالات المنشورة.

الجدول 2: توزيع المقالات/المؤلفين الرئيسيين حسب عدد المقالات لكل مؤلف

عدد المقالات لكل مؤلف رئيسي	عدد المقالات	نسبة المقالات	عدد المؤلفين الرئيسيين	نسبة المؤلفين
مقال واحد	2226	% 60,2	2226	% 80,2
2 - 5 مقالات	1301	% 35,2	527	% 19,0
6 - 10 مقالات	118	% 3,2	17	% 0,6
أكثر من 10 مقالات	51	% 1,4	4	% 0,1
الإجمالي	3696	% 100,0	2774	% 100,0

III. واقع هياكل البحث الجامعي وتطورها:

يمكن تعريف البحث الجامعي العمومي في ميدان العلوم الاجتماعية في تونس وفق المعايير التالية:

أ. المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا للدراسات، حيث يجري الجمع بين النشاط التعليمي والنشاط البحثي. وعلى خلاف بعض الهياكل العمومية مثل مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CE-RES) الذي يقتصر دوره على البحث دون تقديم تعليم، تمتاز هذه المؤسسات بارتباط وثيق، من حيث المبدأ، بين أنشطة التدريس والبحث العلمي. وتشكل المخابر ووحدات البحث الركائز الأساسية للبحث في ميدان العلوم الاجتماعية.

ب. هياكل بحثية موجّهة أساسًا إلى الفاعلين الجامعيين، بحيث تنعكس نتائجها مباشرة على المسار المهني للأساتذة الباحثين. فالأنشطة البحثية المنجزة داخلها تخضع للتقييم وتُعتمد في الترقية الأكاديمية، والحصول على تمويلات إضافية، وتعزيز الاعتراف في المجتمع العلمي. كما تستقبل هذه الهياكل طلبة الدكتوراه لدعمهم في إنجاز بحوثهم، وتوفير التأطير العلمي والموارد اللازمة لهم (منح، مكتبات، المشاركة في الفعاليات العلمية...). أما طلبة الإجازة والماجستير، فيُفترض أن يستفيدوا منها في مجال التكوين ونشر نتائج البحوث،

ت. التوجّه نحو إنتاج المعرفة العلمية: يركّز البحث الجامعي العمومي في ميدان العلوم الاجتماعية على إنتاج معارف جديدة وأصيلة، بالاعتماد على مناهج وأساليب علمية صارمة. وتُنجز هذه البحوث في إطار البرامج الثلاثية للهياكل البحثية أو خلال التحضير لأطروحات الدكتوراه، حيث يتم تخطيط الدراسات وتنفيذها وفق أهداف بحثية محددة.

ث. إتاحة نتائج البحث: تُنشر نتائج البحوث عادة في مجلات أكاديمية أو مؤلفات متخصّصة أو غيرها من الوسائط المتاحة للمجتمع العلمي وللجمهور المستهدف. ويُولى اهتمام خاص لمشاركة المعرفة ونشر النتائج المتوصّل إليها. وبصفة عامة، لا تتولّى المخابر أو وحدات البحث مهمة إصدار المجلات العلمية، بل تضطلع بها المؤسّسات الجامعية مثل الكليات أو المعاهد، وأحيانًا الجامعات نفسها. ويقترح أعضاء هياكل البحث إنتاجاتهم للنشر، حيث تخضع غالبًا لتقييمات داخلية قبل قبولها ونشرها.

ج. التعاون بين التخصّصات: يشجّع البحث الجامعي العمومي في ميدان العلوم الاجتماعية على التعاون بين مختلف التخصّصات والمجالات الدراسية، بما يعزّز اعتماد مقاربة متعددة التخصّصات لمعالجة الإشكاليات المجتمعية المعقّدة. وتُعتبر المخابر، من حيث التعريف والممارسة، هياكل بحثية متعدّدة التخصّصات بطبيعتها.

ح. التمويل العمومي: يحظى البحث الجامعي العمومي في ميدان العلوم الاجتماعية بدعم مالي أساسًا من الموارد العمومية، سواء من قبل الحكومة أو وكالات تمويل البحث أو من المؤسسات الأكاديمية نفسها. وبصفة مبدئية، يمكن للمخابر أن تقدّم خدمات مدفوعة للراغبين، كما يمكنها المشاركة في طلبات العروض على المستويين الوطني والدولي.

فيما يلي سيتم تقديم لمحة موجزة عن تطوّر هياكل البحث الجامعي العمومي في ميدان العلوم الاجتماعية في تونس. وسيتم التطرّق إلى ثلاثة محاور أساسية: الإطار القانوني المنظّم للبحث العلمي في تونس، والخلفية التاريخية لهذه الهياكل، ثم وضعها الراهن. وستتوزّع المعطيات الواردة في الصفحات الموالية بين الطابعين الكمي والنوعي. ونظرًا لكونه مجرّد عرض تمهيدي يرمي إلى تقديم مدخل لمعالجة معمّقة للوضعية الراهنة، فإن الحيّز المخصّص للتحليل سيكون محدودًا عمدًا.

1. الإطار القانوني المنظّم للبحث العلمي

تنص المادة 2 من المرسوم عدد 938-97 إلى 941-97 بتاريخ 19 مايو 1997 على ما يلي: "تنظم المؤسسات العمومية للبحث العلمي على شكل معاهد ومراكز. ويشمل التنظيم العلمي لهذه المؤسسات: المجلس العلمي؛ مخابر البحث؛ وحدات البحث؛ الوحدات المتخصصة؛ وحدات المعلومات والتوثيق العلمي؛ وحدات التجارب الزراعية".

أما المادة 7 من نفس المرسوم، فتشير إلى أنّ: "المؤسسات العمومية للبحث العلمي تشمل مخابر البحث و/أو وحدات البحث. وتُنشأ مخابر البحث وفقًا للمهام الموكلة إلى المؤسسة المعنية وأولويات البحث الوطنية والقطاعية".

أما فيما يتعلق بالتنظيم المالي، ينصّ نفس المرسوم في مادته 22 على ما يلي:
"تتكوّن موارد المؤسسات العمومية للبحث العلمي من المنح التي تمنحها الدولة لتجهيزها وتشغيلها، ولأغراض التعليم والبحث، ومن المنح المقدمة من أشخاص عموميين آخرين أو من مؤسسات أخرى، بالإضافة إلى الهبات والوصايا وإيرادات الممتلكات المكتسبة. ويمكن للمؤسسات العمومية للبحث العلمي، بموجب اتفاقيات، تقديم خدمات مدفوعة مثل برامج التدريب، وبرامج البحث، والدراسات والخبرات، واستغلال براءات الاختراع والرخص. وتتمتع هذه المؤسسات بالأولوية في تنفيذ الدراسات وتقديم الخدمات التي تطلبها الدولة والمؤسسات العمومية".

وينصّ المرسوم عدد 939-97 بتاريخ 19 مايو 1997، في المادة 3 من الفصل الأول المخصّص للأحكام العامة، على أنّ: "مخبر البحث هو الهيكل الأساسي لتنفيذ أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في جميع مجالات المعرفة، وذلك في إطار التوجهات العامة التي يحددها المجلس الأعلى للبحث العلمي والتكنولوجي (CSRST)». كما يُوضّح في المادة 4،": تخضع عملية إنشاء مخبر البحث لمجموعة من المعايير التي تضمن كفاءته وقدرته على تحقيق مهامه، ومن أبرزها: عدد الكوادر البحثية العاملة فيه، البيئة العلمية التي ينتمي إليها، مدى ملاءمة أهدافه العلمية وتوافقها مع السياسة الوطنية للبحث. وتُحدد معايير الأهلية للحصول على صفة مخبر البحث وفقًا لطبيعة المؤسسات المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم، بقرار من رئيس الحكومة بعد استشارة المجلس الأعلى للبحث العلمي والتكنولوجي».

أما المادة 5، فتشير إلى أنّه: يُنشأ مخبر البحث بقرار من الوزير أو الوزراء المعنيين بعد أخذ رأي الجهة الوطنية أو القطاعية للتقييم المعنية، مع عدم المساس بأحكام المواد 16 و19 و23 من هذا المرسوم".
وتخضع وحدات البحث لأحكام مماثلة لتلك المتعلقة بمخابر البحث.

إطار 1: مخابر البحث العلمي في تونس

في القسم الأول من الفصل الثاني، يشير المرسوم عدد 97-939 بتاريخ 19 مايو 1997 (المواد 15 إلى 18) إلى أنّه تُتخذ أحكام خاصة مخابر البحث ووحدات البحث في المؤسسات العمومية للبحث العلمي. أما في القسم الثاني (المواد 19 إلى 22)، فتُوضّح الأحكام الخاصة بمخابر البحث ووحدات البحث التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
وفي كلا القسمين، يتناول النص إنشاء هذه الهياكل بقرار من الوزير، وتعيين رؤسائها بقرار وزاري، والبدلات الممنوحة لهم، والمؤهلات المطلوبة للأهلية (أساتذة، مدرسون محاضرون، أساتذة باحثون). وفي هذا السياق، تخضع كل من المخابر ووحدات البحث لنفس الأحكام.
وفقًا للمرسوم عدد 1417-2007 بتاريخ 18 يونيو 2007 (المادة الأولى)، تُعتبر المدارس الدكتوراه هياكل علمية وتكنولوجية تتكوّن بشكل خاص من مجموعات تميز تشمل أساتذة باحثين، وباحثين، وطلبة مسجّلين في برامج الدكتوراه، يعملون حول مجموعة من مسارات الدراسات الدكتوراه المكملة والمتناسقة، أو حول موضوعات علمية وتكنولوجية تُعدّ ذات أولوية على المستوى الوطني. وتُنظّم المدارس الدكتوراه وفقًا للقرار الصادر في 13 نوفمبر 2007 الذي يحدد آليات سير عملها وتنظيمها.

انطلقت إصلاحات نظام "أمد" في تونس سنة 2008 على مستوى الإجازة بمقتضى المرسوم عدد 3123 بتاريخ 22 سبتمبر 2008، ثم على مستوى الماجستير سنة 2012 بمقتضى المرسوم عدد 1227 بتاريخ 1 2012 أوت، لتشمل أخيرًا مستوى الدكتوراه سنة 2013 بمقتضى المرسوم عدد 47 بتاريخ 4 يناير 2013. وباستثناء بعض الحالات الاستثنائية في بعض التخصصات مثل الطب والهندسة، يُطبّق هذا النظام في جميع المؤسسات الجامعية. وفي إطار هذا الإطار القانوني، تتطوّر هياكل البحث في العلوم الاجتماعية.

2. التاريخ الإحصائي لهياكل البحث في العلوم الاجتماعية في تونس:

لمحة تاريخية:

تم إحداث مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) سنة1962، حيث أُنشئت خمسة تخصصات أولية هي: علم الاجتماع والديموغرافيا والاقتصاد والجغرافيا، ثم أُضيفت اللسانيات لاحقًا. وبعد سنة 1972، تم توسيع المركز ليشمل عشر أقسام، مع إضافة تخصصات جديدة مثل تاريخ الحركة الوطنية والأدب، والدراسات الإسلامية. وكان الباحثون بالمركز إمّا قارين (يتراوح عددهم بين 12 و15)، معينين ومكلفين بالعمل بدوام كامل بالمركز، أو مشاركين قادمين من الكليات بموجب عقود. وينتمي

هؤلاء الباحثون إلى مجالات متنوعة تشمل الأدب والفقه وعلم النفس والتاريخ والآثار والقانون، والاقتصاد. بحلول أواخر السبعينيات، بلغ عدد الباحثين بالمركز نحو 120 باحثًا. وعلى المستوى الوطني، كان عدد الباحثين في تونس 12,950 باحثًا في سنة 2004، وارتفع ليصل إلى 15,833 باحثًا في سنة 2006 (DGRS 2024)
في الفترة 2007-2008، بلغ عدد الأساتذة الباحثين في المخابر 131 أستاذًا باحثًا، بالإضافة إلى 243 طالبًا باحثًا، بينما ضمت وحدات البحث 755 أستاذًا باحثًا و1,113 طالبًا باحثًا.

وفي سنة 2006، بلغ عدد الباحثين في تونس 4.52 باحثًا لكل 1,000 عامل نشط (DGRS 2024).تم إنشاء 37 مدرسة دكتوراه ضمن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مؤهلة لمنح شهادات الماجستير والدكتوراه منذ السنة الجامعية 2008-2009. تدير هذه المدارس برامج الدكتوراه لـ196 شهادة دكتوراه موزعة على 110 تخصصات دقيقة (البيانات لسنة 2019-2020). كما تضم المدارس 196 لجنة دكتوراه، بما يتوافق مع كل شهادة مؤهلة. وفي سنة 2018، كان توزيع المدارس الدكتوراه حسب الجامعات كما يلي:

الجدول 3: توزيع مدارس الدكتوراه (ED) حسب الجامعة (2018)

الجامعة	عدد المدارس الدكتوراه	النسبة المئوية (%)
تونس	8	% 21
قرطاج	5	% 13
المنستير	5	% 13
تونس المنار	4	% 11
صفاقس	4	% 11
سوسة	4	% 11
منوبة	3	% 8
قابس	1	% 3
القيروان	1	% 3
الزيتونة	1	% 3
افتراضية	1	% 3
المجموع	**37**	**% 100**

المصدر: DGRS 2024

الجدول 4: توزيع مدارس الدكتوراه حسب المجال

المجال	عدد المدارس الدكتوراه	النسبة المئوية (%)
العلوم التقنية والهندسية	10	% 27
العلوم الإنسانية والاجتماعية	8	% 22
العلوم الاقتصادية والإدارة	6	% 16
علوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية	5	% 13
العلوم السياسية والقانونية	4	% 11
العلوم الدقيقة	4	% 11
المجموع	**37**	**% 100**

المصدر: DGRS 2024

الجدول 5: تطور عدد المسجلين في برامج الدكتوراه من السنة الجامعية 2008-2007 إلى 2018-2017

السنة الجامعية	عدد المسجلين في الدكتوراه	عدد المسجلين في الدكتوراه بالتشارك (Co-tutelle)
2007-2008	9067	1007
2008-2009	10622	1010
2009-2010	8520	997
2010-2011	9079	1052
2011-2012	9122	1060
2012-2013	10102	829
2013-2014	12417	851
2014-2015	13230	1169
2015-2016	14450	894
2016-2017	13125	781
2017-2018	12837	720

المصدر: DGRS 2024

الجدول 6: تطور الإنتاج العلمي في الدكتوراه من 2008-2007 إلى 2018-2017

السنة	عدد الخريجين من الدكتوراه	عدد الخريجين من الدكتوراه
2007	575	151
2008	624	107
2009	598	121
2010	646	72
2011	711	56
2012	906	161
2013	830	133
2014	838	102
2015	1181	220
2016	2203	153
2017	2748	172
2018	1618	101

المصدر: DGRS 2024

في نفس الفترة، شكل مجموع الأساتذة الباحثين في العلوم الاجتماعية 13% من مجموع الموظفين. وقد تساوت هذه النسبة مع نسبة الطلبة الباحثين التي لم تتجاوز 12% وخلال السنة الدراسي 2017/2018، كان نظام البحث العلمي الجامعي يضم 668 هيكلًا بحثيًا (معاهد ومراكز ومخابر ووحدات بحثية.

أما بالنسبة لسنة 2022، وبناءً على قائمة رسمية تم إثرائها بنتائج هذا البحث، تمكنا من وضع قائمة تضم 83 مخبراً للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية: 17 في جامعة تونس (20.48%)، 15 في جامعة منوبة (18.07%)، 13 في جامعة تونس المنار (15.66%) بالتساوي مع جامعة صفاقس (15.66%)، 11 في جامعة قرطاج (13.25%)، 6 في جامعة سوسة (7.23%)، 2 في جامعة الزيتونة (2.41%)، جامعة جندوبة (2.41%) والمعهد التونسي للبحوث والتعليم العالي الزراعي (المعروف باسم IRESA، 2.41%). ثم على التوالي، و1 في جامعة القيروان (1.21%) وآخر في مركز البحوث الثقافية (معهد التراث ؛ 1.21%). وتستحوذ منطقة تونس الكبرى، التي تضم جامعات تونس وتونس المنار وقرطاج ومنوبة، على أكثر من ثلثي المخابر (56)، أي (67.46%) من مجموعها.

تُرتب التخصصات العشرة التي تضم أكبر عدد من المخابر هي تنازليا كالتلي: العلوم الاقتصادية (27)، اللغات واللسانيات والأدب (14)، العلوم القانونية والدستورية (10)، التاريخ (7)، العلوم الإدارية (4)، علوم التراث (4)، الجغرافيا (3)، علم النفس وعلوم التربية (3)، علم الاجتماع والفلسفة مع مخبرين لكل منهما.

3. هياكل البحث

البيانات الإحصائية

الجدول 7: توزيع المخابر ووحدات البحث حسب المجال (2023)

المجال	عدد المخابر	عدد الوحدات	الإجمالي
العلوم الطبية وعلوم الصحة	122	08	130
الهندسة والتكنولوجيا	117	04	121
العلوم الدقيقة والطبيعية	107	02	109
العلوم الاجتماعية	62	03	65
العلوم الزراعية والطب البيطري	60	00	60
العلوم الإنسانية والفنون	33	04	37
المجموع	**501**	**21**	**522**

المصدر: DGRS 2024

الجدول 8: توزيع المخابر ووحدات البحث حسب الجامعة (2023)

الجامعة / المركز	عدد المخابر	عدد الوحدات	عدد الوحدات المتخصصة	الإجمالي
تونس المنار	86	02	-	88
صفاقس	82	05	-	87
EPS	65	03	04	72
قرطاج	58	-	-	58
المنستير	39	01	-	40
صفاقس (MESRS)	33	-	26	59
منوبة	27	03	-	30
تونس	27	-	-	27
IRESA	25	-	-	25
سوسة	25	-	-	25
قابس	16	04	-	20
جندوبة	05	02	-	07
قفصة	03	-	-	03

الزيتونة	01	-	-	01
القيروان	01	-	-	01
DGET	01	-	-	01
أخرى	07	01	-	08
المجموع	**501**	**21**	**30**	**552**

المصدر: DGRS 2024

يُعزى التزايد الكبير للمخابر إلى السياسة الرامية إلى تحويل وحدات البحث إلى مخابر، والدفع نحو عدم إنشاء وحدات جديدة. يوجد أكبر عدد من هذه المخابر في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. أما المراكز البحثية المتخصصة في العلوم الاجتماعية، فلديها مخبر واحد فقط، ما يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي عددها (3%). وتُمثل هياكل البحث في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك المخابر والوحدات، حوالي 12.45% من إجمالي الهياكل البحثية. أما الوحدات المتخصصة، فهي موجودة فقط في المراكز البحثية.

4. كيف يتم تقييم هياكل البحث؟

تتم عملية تقييم هذه الهياكل البحثية بشكل دوري. ويتعين عليها وضع برنامج بحث يمتد على ثلاث سنوات. ويُستند إلى هذه البرامج لتخصيص الميزانيات، التي يمكن أن ترتفع في حال كانت نتائج الثلاث سنوات السابقة إيجابية. ويُعد الإنتاج العلمي (مقالات، كتب، وأطروحات) المعيار الأساسي لهذا التقييم. كما تصبح إمكانية تحويل وحدة بحثية (عادة ما تكون مرتبطة بإشكالية معينة) إلى مخبر (متعدد التخصصات بطبيعته) ممكنة بعد الحصول على الاعتماد. كما يتم تقديم تقرير سنوي من قبل مسؤولي المخابر والوحدات إلى المديرية العامة للبحث العلمي.

تعد الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي) CNEARS الهيكل الإداري المسؤول عن هذا التقييم. وتشمل بنود هذا التقييم ما هو مُدرج في نموذج التقييم الذاتي الذي يتعين على المخبر تقديمه في نهاية كل دورة (3 سنوات)، وخاصة عند تقديمه طلب تجديد الاعتماد.

إطار 2: معايير التقييم الخاصة بالوكالة التونسية للتقييم والإعتماد

تستند الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي، بصفتها وكالة لتقييم البحث العلمي إلى المعايير التالية:
الموارد البشرية (الأساتذة الباحثون والطلبة الخاضعين للإشراف)؛ التنظيم الداخلي (عدد فرق أو كيانات البحث)؛ المباني التي يشغلها الموظفون مع تحديد وظائفها ومدى ملاءمة البنية التحتية؛ الوسائل اللوجستية؛ المعدات العلمية الأساسية الخاصة؛ الأجهزة والمعدات الخاصة بوسائل المعلوماتية؛ المراجع الخاصة (الكتب والمعاهدات والمجلات العلمية التي يتم استلامها بانتظام وقواعد البيانات وغيرها)؛ الموارد المالية (منحة من الوزارة المشرفة، مأخوذة من وكلاء القطاع الاقتصادي والتعاون الدولي وغيرها)؛ الصعوبات الهيكلية والظرفية (نقص الموظفين، الإدارية، الإدارية، ...)؛ الموقع والأهداف العلمية؛ الهياكل والهيئات الداعمة الأخرى؛ برنامج البحث وتنفيذه (بما في ذلك الاستجابة لأهداف الوثيقة التعاقدية، وأهداف العالم الاقتصادي، والمشاريع المنفذة في إطار التعاون الدولي)؛ نتائج أنشطة البحث في المخبر (المنشورات في المقالات والكتب والفصول، براءات الاختراع الوطنية أو الدولية المسجلة، والتدريب المؤهل للحصول على شهادات، والأطروحات والتأهيل)؛ إدارة المعرفة وتقييم نتائج المخبر (المنشورات، والاتصالات، ووثائق الفعاليات العلمية، والموقع الإلكتروني؛ التقييم

IV. نجاح في البحث في فترات التقشف: مفاتيح التمويل

بينما يولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اهتمامًا كبيرًا بتثمين نتائج البحث العلمي وإقامة شراكات قوية بين مجال البحث والإنتاج، إلا أن هذه الأهداف تواجه تحديات خاصة في مجال العلوم الاجتماعية. فالعلوم الاجتماعية، بسبب طبيعتها المعقدة وغالبًا النوعية، تتميز بخصائص تميزها عن العلوم التقليدية الأخرى. إذ يمكن أن تكون عملية قياس الأثر، وتثمين النتائج، وإقامة شراكات مستدامة أكثر تعقيدًا في هذا المجال.

غالبًا ما يعتمد تقييم البحث في العلوم الاجتماعية على معايير تختلف عن تلك المعتمدة في العلوم الصلبة، مما يجعل تثمين النتائج أكثر ذاتية وأحيانًا صعب القياس بالطريقة التقليدية. علاوة على ذلك، قد يكون إقامة الشراكات بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والفاعلين الصناعيين أقل وضوحًا نتيجة لطبيعة الأبحاث التي قد تكون أحيانًا مجردة أو مفاهيمية، والتي لا تسمح دائمًا بتطبيق مباشر أو فوري في مجال الإنتاج.

وبالتالي، على الرغم من وجود الرغبة في تثمين البحث العلمي وتعزيز الشراكات المستدامة في مجال العلوم الاجتماعية، فإنه من الضروري الاعتراف بالتحديات الخاصة التي يواجهها هذا المجال من أجل تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل.

1. الحالة الخاصة للعلوم الاجتماعية

في تونس، يمكن أن يلعب التكلفة المنخفضة نسبياً للتعليم في العلوم الاجتماعية دوراً هاماً في توجيه العديد من الطلبة المترددين في الاختيار أو الباحثين عن خيارات نحو هذه التخصصات التي غالباً ما توصف بأنها "تستوعب الجميع". وينتج هذا الوضع عن انخفاض الإنفاق العام للدولة في هذه المجالات الدراسية. غالبًا ما يُنظر إلى تخصصات العلوم الاجتماعية على أنها توفر فرصًا متنوعة ومتاحة، مما قد يستقطب الطلبة الذين يبحثون عن مسار أكثر مرونة أو أقل تخصصًا. وتعد التكلفة المنخفضة لهذه المسارات التكوينية حجة إضافية لفائدة هذه التخصصات، لا سيما بالنسبة للطلبة الذين يتعين عليهم مراعاة الضواغط المادية عند اختيار تخصصهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التصور العام بأن العلوم الاجتماعية يمكم من فهم واسع وشامل للمجتمع يمكن أن يشجع عددًا كبيرًا من الطلبة على التوجه إليها، خاصة في حالة عدم وجود توجه محدد أو اهتمام واضح بمجالات أخرى أكثر تحديدًا. وتعزز هذه النزعة حقيقة أن العلوم الاجتماعية تتناول قضايا اجتماعية وإنسانية غالبًا ما يُنظر إليها على أنها ذات صلة وذات أهمية في الوقت الحاضر.

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذا التوجه نحو التخصصات في العلوم الاجتماعية قد يؤدي أحيانًا إلى اكتظاظ هذه المجالات الدراسية، مما قد يخلق تحديات تتعلق بجودة التعليم وفرص العمل للخريجين. لذلك، يصبح من الضروري إيجاد توازن بين إمكانية الوصول المالي لهذه التكوينات وقدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين القادمين من هذه التخصصات.

باختصار، فإن التكلفة المتوسطة للدراسات في العلوم الاجتماعية، إضافة إلى الإنفاق المحدود للدولة في هذه المجالات، يؤثر بالضرورة على توجيه العديد من الطلبة نحو هذه التخصصات التي تعتبر أكثر تنوعًا ذات التكلفة الضعيفة، خاصة عندما يواجهون صعوبات في التوجيه أو الاختيار. ومع ذلك، من الضروري مراعاة آثار هذا التوجه على

جودة التعليم والآفاق المهنية للخريجين في سوق العمل المتحول باستمرار.

الإطار 3: تمويل البحث العلمي في تونس

مثل العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، يُنظر إلى تمويل العلوم الاجتماعية في تونس غالبًا على أنه ذو عائد استثماري ضعيف، خصوصًا عند مقارنته بالعلوم التطبيقية والتقنية. إذ يفضل صانعو القرار والجهات المانحة عادةً المشاريع ذات المكاسب الاقتصادية السريعة، وهو ما قد يؤدي إلى التقليص من قيمة البحوث في العلوم الاجتماعية رغم أهميتها الكبيرة في عملية التنمية.

كما أن مسألة الموارد تعد جوهرية أيضًا في مسار الباحثين على أساس فجوة الأجور. وبناءً على ذلك، تعاني البحوث في العلوم الاجتماعية من هجرة الأدمغة، حيث يغادر الباحثون الأكثر كفاءة الوسط الأكاديمي نحو وظائف أفضل أجرًا في القطاع الخاص أو إلى الخارج. ويزداد هذا الوضع سوءًا بسبب هشاشة ظروف العمل ونقص التمويل المستقر، مما قد يثني الباحثين عن الانخراط في مشاريع طويلة الأمد داخل المؤسسات العمومية. وبذلك، فإن سياسات التقشف الاقتصادي لها آثار مباشرة على تمويل البحث واستقطاب الباحثين الجدد.

وأخيرًا، فإن ضعف استقلالية الباحثين يمثل عائقًا رئيسيًا آخر. فغياب شراكات صلبة بين البحث العلمي العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني يحدّ من فرص التمويل والابتكار. وغالبًا ما يجد الباحثون في العلوم الاجتماعية أنفسهم معزولين، من دون موارد أو شبكات تعاون ضرورية لإنجاز مشاريع بحثية مشتركة قد تُثري أعمالهم وتزيد من أثرها.

تتمتع تونس بإمكانات جيدة في مجال البحث والابتكار، إلا أنها تعاني، على الرغم من الجهود المبذولة، من عدة أوجه قصور تتعلق أساسًا بنقص الموارد المالية، وسوء توزيع التمويل المتاح للتنمية وتوجيهها، فضلاً عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة في إدارة أنشطة البحث وضعف التنسيق بين الوزارات في مجال البحث العلمي. ونتيجة لذلك، فإن تمويل البحوث في العلوم الاجتماعية في تونس يعاني من عدة تناقضات كبيرة، متأثرة بعوامل هيكلية واقتصادية خاصة بالبلاد. ومن بين التحديات الرئيسية تلك المتعلقة بالتوسع، وضعف العائد على الاستثمار، وهجرة الكفاءات، وسياسة التقشف الاقتصادي، وضعف استقلالية الجهات الفاعلة في مجال البحوث.

كما ذكر أعلاه، أدى التوسع في التعليم العالي في تونس إلى زيادة عدد الطلاب والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية. وتؤدي هذه الحالة إلى زيادة المنافسة على التمويل، مما يجعل من الصعب تحديد أولويات الموارد اللازمة لإجراء أبحاث عالية الجودة. وغالبًا ما يتعين على المؤسسات تبرير طلباتها للتمويل بنتائج فورية، مما يؤدي إلى إعطاء الأولوية للتعليم على حساب البحث.

ميزانية البحوث وتمويلها

بلغت ميزانية الوزارة سنة 2023، 2153 مليون دينار، ما يمثل 1.34% من الناتج المحلي الإجمالي و4% من ميزانية الدولة، مقابل 1035.237 مليون دينار سنة 2009، أي 6% من ميزانية الدولة. التمويل العمومي للبحث العلمي ضعيف نسبيًا، حيث لا تمثل حصته في ميزانية الوزارة سوى 8.5% سنة 2023 مقابل 11% سنة 2009.

وبالنسبة لسنة 2024، قُدرت هذه الميزانية بـ 216.170 مليون دينار، أي 9.3% من ميزانية الوزارة مقابل 186.509 مليون دينار في 2023 (8.5% من الميزانية). ولا يزال جهد من الدولة من حيث التمويل غير كافٍ، خاصة في ظل المهمة الجديدة وتوجه البحث نحو مزيد من التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل التكنولوجيا.

انخفضت حصة ميزانية البحث العلمي للهياكل على مستوى الجامعات (المخابر ووحدات البحث) بين سنتي 2020 و2024 من 19% إلى 17.5% على التوالي. وبالمثل، انخفضت حصة مراكز البحث بمرور الوقت من 38 % سنة 2020 إلى 30 % سنة 2024.

ويكشف توزيع هذه الميزانية عن زيادة لفائدة برامج البحث في مجال التكنولوجيا الحيوية (مركز برج السدرية وصفاقس) والالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا النانوية على حساب البحث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

اعتبارًا من سنة 2020، انخفضت ميزانية مركز الدراسات

والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) من 1967 المخصصة لهذه الهياكل البحثية مقابل 3.7% سابقًا. ألف دينار إلى 1752 ألف دينار في عام 2024 (الشكل 2)، أي ما يمثل 2.7% من إجمالي ميزانية البحث العلمي

الرسم البياني 7: تمويل برامج البحث العلمي (نسبة ميزانية البحث العلمي المخصصة لمؤسسات البحث)

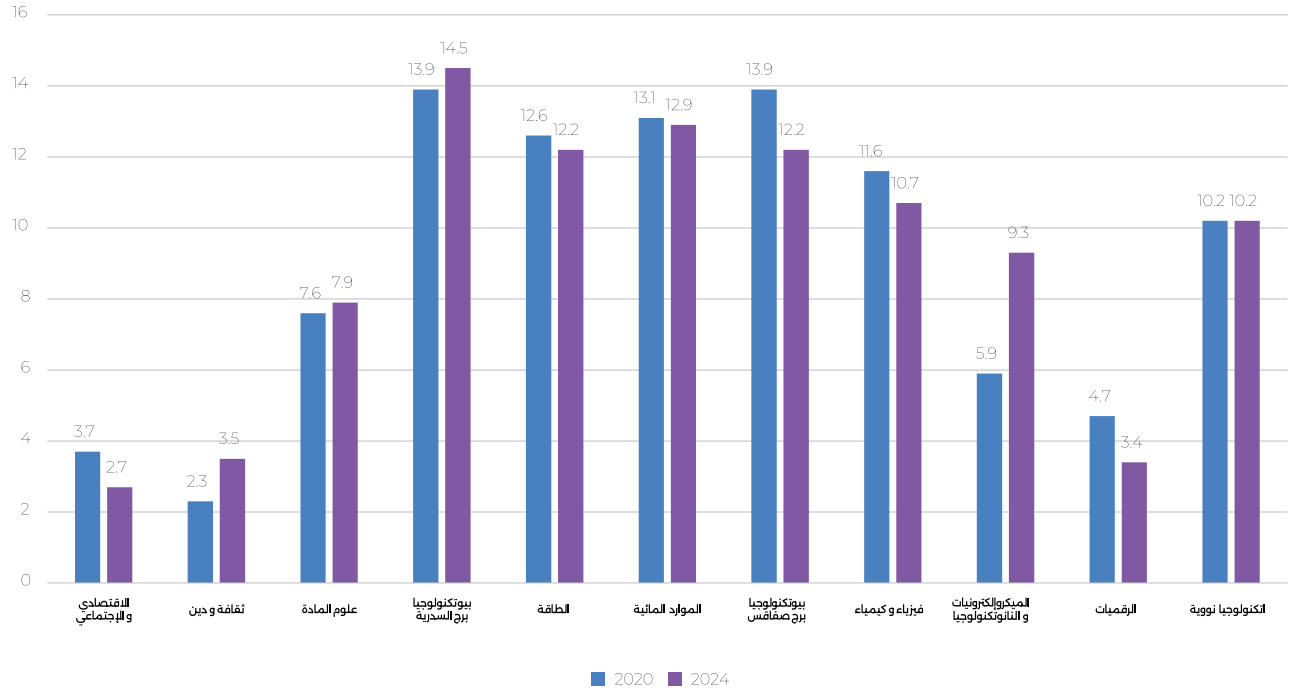

مصدر البيانات: ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2020 و2024

الرسم البياني 8: ميزانية مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية CERES (بالألف دينار)

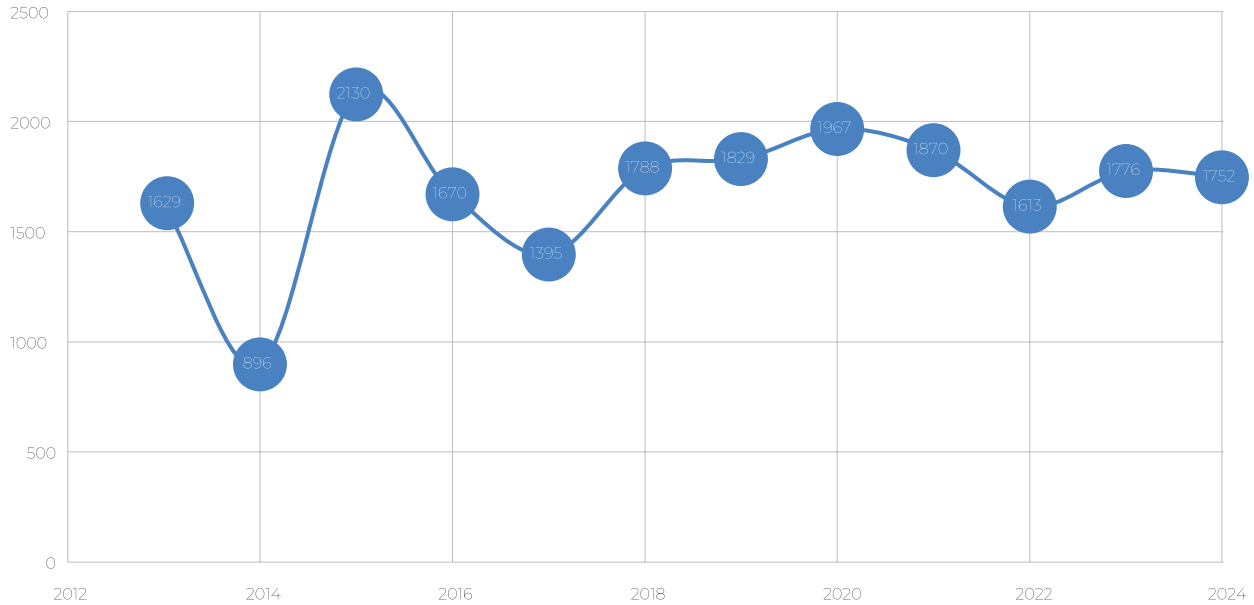

مصدر البيانات: ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2020 و2024

المنح الجامعية للماجستير والدكتوراه

من أجل تعزيز قدرات البحث العلمي وتشجيع الإنتاج العلمي حول الروابط بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، تمنح تونس منحًا جامعية لطلبة الماجستير والدكتوراه على المستوى الوطني، إضافةً إلى منح تفوق للناجحين في الباكالوريا والطلبة المتميزين والأكثر جدارة وذلك بهدف تمكين هؤلاء الطلبة من متابعة دراستهم الجامعية وأبحاثهم في أفضل المؤسسات والمخابر البحثية في الخارج.

غير أن عدد هذه المنح يشهد انخفاضًا مستمرًا على مر السنين، حيث بلغ 1978 منحة في السنة الجامعية 2022-2023، منها 70 منحة لمرحلة الماجستير، و55 منحة للدكتوراه، و1060 منحة للتناوب البحثي ضمن الدكتوراه، مقابل 2308 منح في السنة الجامعية 2017-2018، منها 1628 منحة لمرحلة الماجستير والدكتوراه معا.

رغم أن منح الدولة في الخارج تغطي مجالات دراسية متنوعة مثل العلوم، والهندسة، والطب، فإن الفرص المتاحة لعلوم الاجتماع محدودة جدًا. أم بالنسبة للناجحين في الباكالوريا، فتُمنح منحة واحدة سنويا لعلم الاجتماع بجامعة باريس السوربون، ليصل إجمالي المنح لهذا التخصص إلى 35 منحة للسنة الجامعية 2024-2025.

أما فيما يتعلق بالدراسات في مرحلتي الماجستير والدكتوراه( )، فإن العلوم الاجتماعية تحظى بتمثيلية ضعيف، إذ تُخصص غالبية المنح للشعب التقنية والعلمية، مثل علوم الإعلامية والأمن السيبراني وعلم البيانات، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، الميكروإلكترونيات، والزراعة، واللغة والأدب، وغيرها. هذه الشعب تحظى بالأفضلية مقارنة بالعلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع التي تكاد تكون غائبة. ويؤدي هذا التوجه لوزارة التعليم العالي في علاقة بمنح الدولة للدراسة في الخارج، إلى تأثير كبير على مسار الطلبة الأكثر تميزًا على المستوى الوطني، وعلى اختياراتهم للاختصاصات التي يختارونها لمواصلة الدراسة..

الجدول 9: توزيع منح الدولة الدراسية لمرحلة الماجستير والدكتوراه في الخارج

		2020-2021		2022-2023		2023-2024		2024-2025	
		عدد	مستوى	عدد	مستوى	عدد	مستوى	عدد	مستوى
فرنسا	علم النفس	1	M1						
	النتروبولوجيا			1	M1	1	M1		
	علم الاجتماع	2	M1						
	إدارة الجودة		M1	1	M1				
كندا	علوم التربية	4	M1	3	M1	3	M1	1	PhD
	علم النفس			1	M1	1	M1		
	الاقتصاد الريفي					1	M1		
المجموع		7		6		6		1	
مجموع المنح		41		59		47		20	

المصدر: MESRS – DGAE

برامج البحث العلمي:

لطالما التزمت تونس بتأمين التمويلات الأجنبية لدعم البحث العلمي وتعزيز الاعتراف بالأعمال العلمية للباحثين التونسيين على المستويين الوطني والدولي. وباعتبارها الدولة الوحيدة الحاصلة على صفة "دولة شريكة" في إفريقيا والمغرب العربي والعالم العربي ضمن إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي والابتكار "Horizon 2020"، والذي يمتلك ميزانية إجمالية قدرها 80 مليار يورو ممولة من الاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2020، وهذا البرنامج إلى تعزيز قطاع البحث العلمي والابتكار التونسي مع التركيز على التميز العلمي، الريادة الصناعية، والتحديات المجتمعية، من خلال جمع العلماء والصناعيين للعمل على حل قضايا متعددة. واحتلت تونس باحتلالها المركز الثالث من بين 16 دولة مشاركة من حيث معدل نجاح المشاريع الممولة من البرنامج، متجاوزةً المتوسط الأوروبي البالغ 14%. وفي سنة 2022، انضمت تونس إلى البرنامج الأوروبي الجديد "أفق أوروبا" (Horizon Europe)، المخصص لتمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار للفترة 2022-2027، والذي يمتلك على ميزانية إجمالية تبلغ 100 مليار يورو. غير أن العلوم الاجتماعية لا تُعد من الأولويات في هذا البرنامج، الذي يركز تمويله على قطاعات مثل الزراعة، والطاقة المتجددة، والصحة، وتطوير القدرات.

إضافة إلى ذلك، استفادت تونس من برنامج "إيراسموس+" التابع للاتحاد الأوروبي، بميزانية بلغت 52 مليون يورو خلال الفترة 2015-2020، مخصصة لأنشطة التبادل الأكاديمي والتعاون الجامعي، منها 24 مليون يورو مُنحت لمشاريع تعزيز القدرات في التعليم العالي. وقد امتد هذا البرنامج للفترة 2021-2027، مستمرًا في دعم المشاريع والشراكات والفعاليات وبرامج التبادل، مع التركيز على التعليم العالي، وقد تمحورت الأولويات حول الإدماج، والتنوع، والتحول الرقمي، والبيئة، والمشاركة الديمقراطية، والقيم المشتركة، والانخراط المواطني. كما شملت بعض هذه المشاريع العلوم الاجتماعية، حيث تم تركيز 6 مشاريع من أصل 12 على تعزيز قدرات الباحثين، وتطوير مهارات جديدة لتحسين قابليتهم للتوظيف، والاستجابة لاحتياجات سوق العمل.

2. التوسع الكمي في العلوم الاجتماعية: استراتيجية التمويل وفق العدد في مواجهة تكاليف هامشية محدودة:

شهد التعليم العالي التونسي منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثانية توسعًا كبيرًا كان الهدف منه في البداية تعميم التعليم ودعم الديمقراطية، لكنه تطور ليصبح نموذجًا اقتصاديًا يركز على الجانب العددي للطلبة. وينطبق هذا النموذج بشكل خاص على العلوم الاجتماعية نظرا لضعف تكلفة التكوين فيها مقارنة بالعلوم الصحيحة (غياب المخابر المكلفة، والمعدات المتخصصة، والإشراف المكثف)، مما سمح باستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة. وقد أدّى الارتفاع الكبير في عمليات التسجيل في العلوم الاجتماعية (بنسبة 30.1% من إجمالي عدد الطلبة في السنة الدراسية 2022-2023)، لا سيما في التخصصات ذات التكلفة الفردية المنخفضة جدًا مثل التجارة والإدارة (61.3%) من طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية) والعلوم السلوكية (20.8%)، حتى تصبح هذه المجالات رافعة مالية تعويضية. ساعدت هذه الاستراتيجية على تدارك العجز المزمن في الجامعات من خلال خلق دعم مالي يعتمد على عدد الطلبة، دون استثمار متناغم في الموارد البيداغوجية.

بلغت ذروة التوسع العددي في التعليم العالي سنة 2009

(نحو 350 ألف طالب)، ثم استمر هذا المستوى في الارتفاع رغم الانخفاض الديمغرافي ليدرك 260,647 طالباً في 2022-2023، ما يشير إلى استدامة هذا النموذج بفعل ما عرف بـ"هوس الشهادات" في العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر من كونه خيارا بيداغوجيا بل كآلية لتعويض التمويل العمومي المحدود، حيث يمكن أعداد الطلبة الكثيف من تجاوز ضعف الموارد المخصصة لكل طالب.

استمر تطور أعداد الطلبة الباحثين في العلوم الاجتماعية (طلبة الماجستير البحثي وطلبة الدكتوراه) خلال السنوات الأخيرة، مع الانتقال إلى نظام أمد وهو اختصار للإجازة والماجستير والدكتوراه، خلال إصلاحات سنة 2006 ليتم تعميمه سنة 2012، ومع تقسيم دراسات الماجستير إلى ماجستير بحثي وماجستير مهني. سنة 2022-2023، بلغ عددهم 6310 طلبة في الماجستير البحثي و3567 طالب دكتوراه، ما يمثل على التوالي 35,4% و 33,4% من إجمالي الطلبة الباحثين في التعليم العمومي، مقارنة بـ7121 طالب ماجستير بحثي و1533 طالب دكتوراه في سنة 2008-2009. تعكس هذه التطورات انخفاض أعداد الطلبة المتجهين نحو الماجستير البحثي وارتفاع تسجيلات بالماجستير المهني في جميع التخصصات بما فيها العلوم الاجتماعية. وقد ارتفع عددهم من 5014 سنة 2008-2009 إلى 11010 سنة 2022-2023، مع تزايد الطلبة المنتمين للعلوم الاجتماعية، حيث بلغت نسبتهم 44,4%." .

كشف توزيع الطلبة الباحثين بين الاختصاصات المختلفة في العلوم الاجتماعية عن تفاوت واضح. ففي اختصاصات الأعمال التجارية والإدارية، شهدت نسبة الطلبة المسجلين في الماجستير البحثي (% من إجمالي طلبة الماجستير البحثي) تراجعًا، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد الطلبة الملتحقين الماجستير المهني (6797 طالب في سنة 2022-2023 مقابل 3971 طالب في سنة 2008-2009)، إلا أن ذلك ترافق مع ارتفاع نسبة طلبة الدكتوراه في نفس الاختصاص خلال سنة 2022-2023. كما شهدت اختصاصات العلوم الاجتماعية والسلوكية والقانون زيادة في نسبتها لكل من الماجستير البحثي والدكتوراه

الرسم البياني 9: حصة الطلبة في الماجستير البحثي (٪ من إجمالي الطلبة)

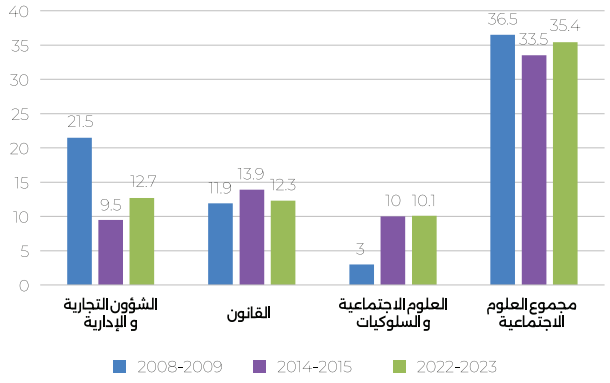

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 10: نسبة الطلبة في برامج الدكتوراه (٪ من إجمالي الطلبة)

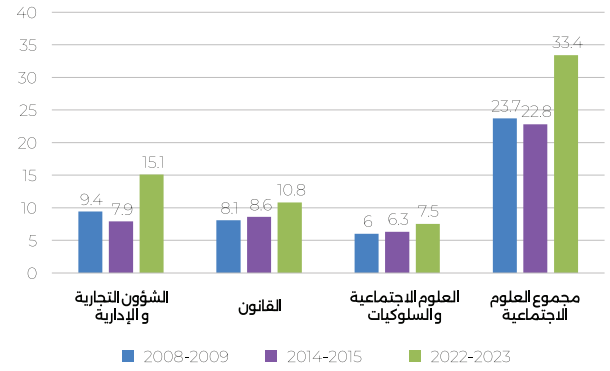

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

أدى هذا التزايد في عدد الطلبة إلى تسجيل مستويات قياسية من الخريجين في سنة 2010 (86,035 خريجاً)، ومنذ ذلك التاريخ بدأ هذا العدد في الانخفاض ليصل إلى 55,670 خريجاً في سنة 2022. وقد بلغ عدد الخريجين في العلوم الاجتماعية 17,762( ) خريجاً في سنة 2010، أي ما يمثل 24% من إجمالي الخريجين، ليصبح 17,607 خريجاً في سنة 2022، أي ما يعادل 31.6%. ولا تزال الأسبقية لصالح

اختصاص الأعمال التجارية والإدارية، التي تمثل 22.8% من إجمالي الخريجين و66% من خريجي العلوم الاجتماعية في سنة 2022.

الرسم البياني 11: عدد خريجي العلوم الاجتماعية حسب التخصص

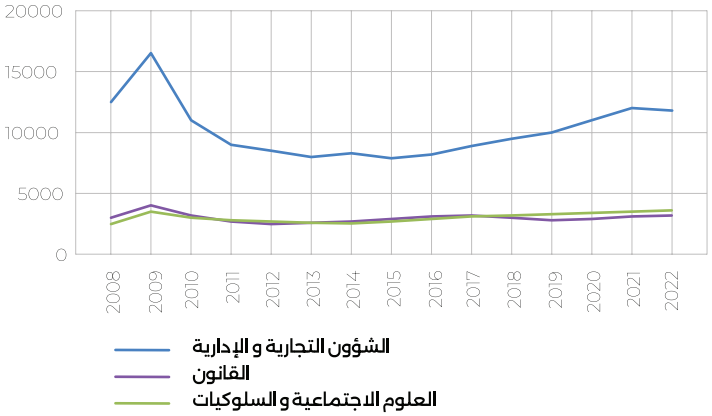

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 12: توزيع خريجي العلوم الاجتماعية حسب التخصص (2022)

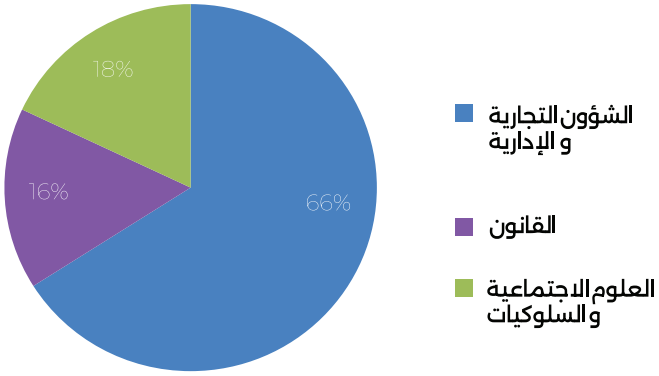

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

شهدت أعداد الخريجين في برامج الماجستير البحثي منحى تنازليًا في بداية مطلع العقد الأخير. ومع ذلك، فإن نسبهم، وكذلك نسب الحاصلين على الدكتوراه، ظلت مستقرة نسبيًا نتيجة الانخفاض العام التدريجي في إجمالي عدد الخريجين. ففي سنة 2022، مثلت نسبة الخريجين في برامج الماجستير البحثي في مجال العلوم الاجتماعية 30.8% من إجمالي خريجي برامج الماجستير البحثي، بينما بلغت نسبة الحاصلين على الدكتوراه 32.3%.

الرسم البياني 13: عدد الخريجين في برامج الماجستير البحثي والحاصلين على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

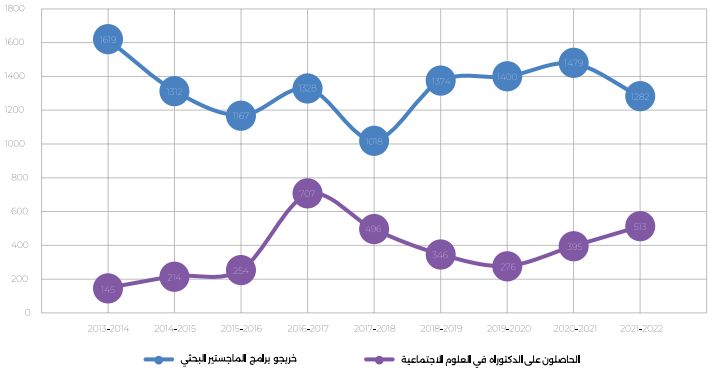

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 14: حصص الخريجين في برامج الماجستير البحثي والحاصلين على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

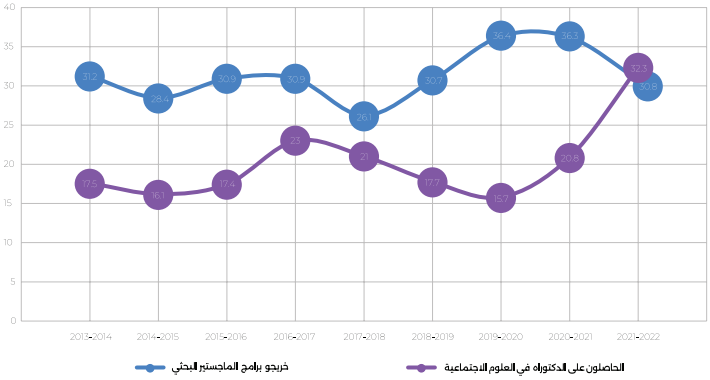

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

يبين توزيع خريجي الماجستير البحثي حسب اختصاصات العلوم الاجتماعية وجود تفوق عددي واضح للطلبة المتخصصين في القانون والشؤون التجارية والإدارية. فقد ارتفعت نسبهم على التوالي من 11,4% و9,6 %, من إجمالي الخريجين خلال السنة الجامعية 2013-2014 إلى 11,6% و12,4 % خلال السنة الجامعية 2021-2022. وعلى النقيض، شهد الطلبة المتخصصون في العلوم الاجتماعية والسلوك انخفاضاً في نسبهم من 10,1% إلى 6,8% لنفس الفترة. كما تشهد نسب خريجي الدكتوراه تغيّراً على مر السنوات في الاختصاصات الثلاث للعلوم الاجتماعية، حيث بلغت هذه النسب على التوالي 18% للشؤون التجارية والإدارية، و 6,1% للقانون، و8,2% للعلوم الاجتماعية والسلوك خلال

السنة الجامعية 2022-2021، مقابل و2,3% و 5,2% خلال السنة الجامعية 2014-2013. يتم توزيع هؤلاء الخريجين على سبع مدارس دكتوراه، وهي جامعات تونس، وتونس المنار، وقرطاج، وسوسة، وصفاقس، والجامعة الافتراضية.

3. عدد إطار تدريس في العلوم الاجتماعية الذي لا يواكب النسق

شهد عدد الأساتذة الباحثين في التعليم العالي العمومي بدوره نمواً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة. فقد تضاعف عددهم أكثر من مرتين بين الفترتين 2000-1990 و2000-2023، حيث ارتفع من 4550 إلى 11400 أستاذ( )، ثم من 11400 إلى 23525 أستاذاً. كما عرف عدد الأساتذة الجامعيين برتبة "أستاذ" و"أستاذ محاضر"، وهم الفئة المخوّلة للإشراف على البحوث العلمية، نسقاً مماثلاً حيث انتقل من 905 إلى 1753 ثم إلى 2924 خلال نفس الفترات، ليمثلوا حالياً 12,4 % من مجموع الأساتذة . غير أنّ عدد الأساتذة في العلوم الاجتماعية لم يواكب هذا النسق. فبعد تراجع بدأ خلال سنة 2018-2017، عاد هذا العدد سنة 2023-2022 إلى مستواه المسجَّل في 2009-2008 أي 2018 أستاذاً فقط، وهو ما يمثل نسبة 8,5% من مجموع الأساتذة الجامعيين. أما نسبة الأساتذة من الصنف "أ" (الأساتذة والأساتذة المحاضرون) فقد تطورت من 14 % سنة 2008-2007 إلى 22,1% سنة 2023-2022. ويُفسَّر هذا التباين بأن جهود الدولة قد ركّزت على الرفع من عدد الطلبة، وخاصة في برامج الماجستير البحثي، وكذلك من عدد الخريجين، لكن ليس في اختصاصات العلوم الاجتماعية، وهو ما قد يفسر مسار تطور أعداد الأساتذة في هذا الميدان.

4. تراجع في عدد الباحثين في العلوم الاجتماعية

ينتمي أغلب الأساتذة الجامعيين في تونس إلى هياكل بحثية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك إلى وزارات أخرى. غير أنّ المنظومة الوطنية للبحث تتكوّن أساسًا من الجامعة عبر هياكلها (المخابر ووحدات البحث)، والمؤسسات العمومية للبحث (مراكز البحث ومراكز الموارد التكنولوجية)، فضلًا عن المؤسسات العمومية للصحة، والمراكز التكنولوجية، والأقطاب التكنولوجية والأقطاب التنافسية.

في سنة 2022، بلغ عدد الباحثين الناشطين في جميع المجالات 27,386 باحثًا، من بينهم 13,061 أستاذًا باحثًا، و2,539 من طلبة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، و10,046 طالب ماجستير بحث، مقابل 24,913 باحثًا خلال سنة 2015-2016.أما عدد الأساتذة الباحثين من الصنف "أ" (الأساتذة والأساتذة المحاضرون) فقد بلغ 4,980 خلال السنة الجامعية 2023-2022، مقابل 2,703 سنة 2009-2008. في حين بلغ عدد الأساتذة الباحثين من الصنف "ب" على التوالي 10,784 و5,440 خلال نفس السنوات. أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية، فقد بلغ عدد الأساتذة الباحثين 945 من الصنف أ و2,432 من الصنف ب خلال السنة الجامعية 2023-2022.

ارتفعت حصة الأساتذة الباحثين في مجالات العلوم القانونية والاقتصادية والإدارة، حيث انتقلت على التوالي من 9.7% خلال سنة 2016-2015 إلى 11.1% في 2023-2022 بالنسبة للجسم أ، ومن %إلى 17.2% بالنسبة للجسم ب لنفس الفترة، على العكس من نسب الأساتذة الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي شهدت انخفاضاً،

حيث تراجعت من 8.9% إلى 7.8% لنفس السنوات. ويمكن ربط هذا الانخفاض بانخفاض أعداد الطلبة الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

وتراجعت داخل هذه الهياكل البحثية، نسبة طلبة الماجستير البحثي بشكل ملحوظ من 46.1%في 2015-2016 إلى 36.6%، في حين ارتفعت نسبة الطلبة في الدكتوراه من 10.1% إلى 15.6%. ويمكن تفسير هذا التطور بانخفاض أعداد الطلبة بشكل عام داخل الجامعة، وكذلك بسبب تقسيم برامج الماجستير إلى ماجستير بحثي وماجستير مهني، مما دفع العديد من الطلبة لاختيار البرنامج المهني للالتحاق بسوق العمل بسرعة. وتنعكس هذه الوضعية في تحسين معدل إشراف الأساتذة الباحثين( )، حيث بلغ هذا المعدل 2.87 طالب لكل أستاذ من الصنف "أ " سنة 2022-2023، مقابل 4.23 طلبة لكل أستاذ سنة 2015-2016.

الجدول 10: توزيع الباحثين في المخابر والوحدات البحثية

	المخابر				الوحدات البحثية			
	الأساتذة الباحثين		الطلبة الباحثين		الأساتذة الباحثين		الطلبة الباحثين	
	2015-2016	2022-2023	2015-2016	2022-2023	2015-2016	2022-2023	2015-2016	2022-2023
العلوم الإنسانية والاجتماعية	680	1368	966	1639	530	59	919	186
العلوم القانونية والاقتصادية والتصرّفية	831	1808	1232	**3440**	747	**142**	1342	162
إجمالي العلوم الاجتماعية	1511	3176	2198	5079	1277	201	2261	348
المجمـــوع	**6930**	**12125**	**8825**	**13290**	**3958**	**936**	**5200**	**1035**

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 11: نسبة الأساتذة الباحثين من «الفئة أ» في العلوم الاجتماعية (كنسبة مئوية من إجمالي الباحثين)

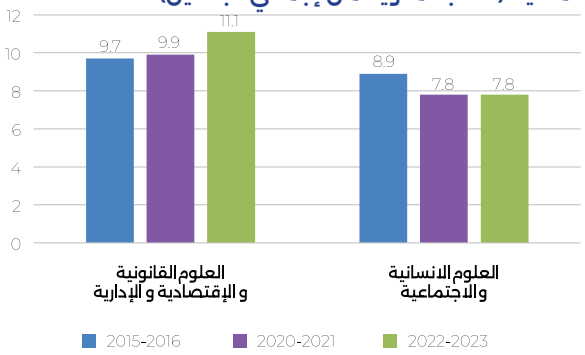

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 12: نسبة الطلبة الباحثين في الماجستير في العلوم الاجتماعية (كنسبة مئوية من إجمالي الباحثين)

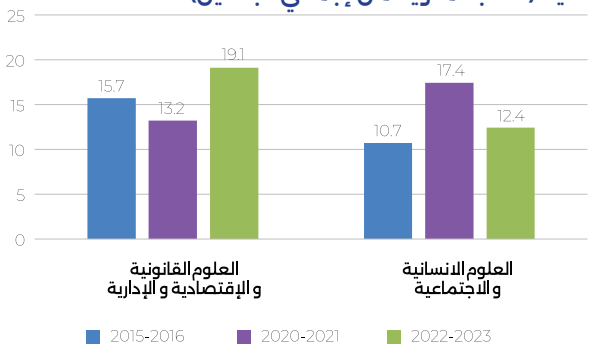

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 13: نسبة الأساتذة الباحثين من «الفئة ب» في العلوم الاجتماعية (كنسبة مئوية من إجمالي الباحثين)

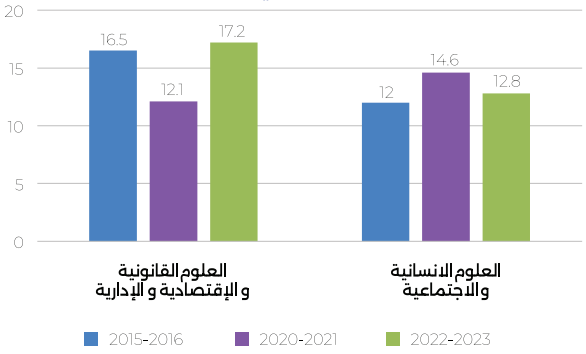

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الرسم البياني 14: نسبة الطلبة الباحثين في الماجستير في العلوم الاجتماعية (كنسبة مئوية من إجمالي الباحثين)

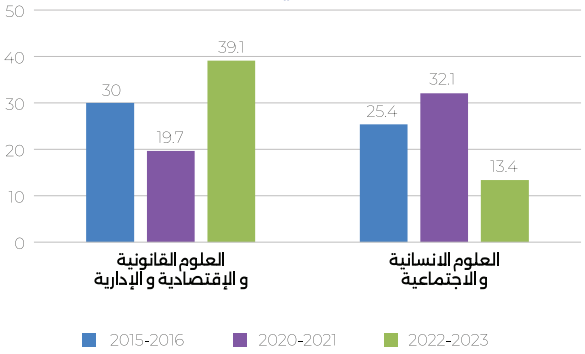

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

٧. تطور البحث في العلوم الاجتماعية خارج الوسط الجامعي

يخصص هذا الجزء لتناول مسألة البحث في العلوم الاجتماعية الذي تُجريه الهياكل العمومية والمؤسساتية خارج الإطار الجامعي، إضافة إلى أسلوب عمله وتطور هياكله. ويظل البحث في العلوم الاجتماعية خارج حدود الجامعة محدوداً ومتواضعاً من حيث الكمّ. وقد أدّى توسع النسيج الجامعي الوطني وإحداث المخابر والوحدات البحثية المرتبطة بالجامعات إلى تقليص الحصة المحدودة للبحث غير الجامعي. كما تلعب هذه الهياكل الجامعية دوراً محورياً في توفير الإنتاج العلمي والابتكار.

1. هيكلة البحث في تونس: التطور والتحديات

أحدثت إصلاحات النظام الوطني للبحث العلمي، التي انطلقت سنة 1996 بموجب القانون التوجيهي عدد 96-6 بتاريخ 31 جانفي 1996، تغييرات جوهرية في المشهد البحثي. ففي غضون عشر سنوات، حتى نهاية سنة 2005، تم إنشاء 139 مخبراً و624 وحدة بحثية. ومع ذلك، شهد هذا التوجه تغيراً خلال العقد الأخير؛ ففي سنة 2023، ارتفع عدد المخابر البحثية بشكل ملحوظ ليصل إلى 501، في حين انخفض عدد الوحدات البحثية إلى 21 (MESRS, 2023a). تعكس هذه التطورات استراتيجية دمج الوحدات في مخابر بحثية.

ولا تزال تمثيلية العلوم الإنسانية والاجتماعية منخفضة، حيث تمثل 14.4% من المخابر البحثية و23.5% من الوحدات البحثية المخصصة لهذا المجال. وتشمل هذه الأرقام جميع الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية. ويخصص هذا القطاع 7% من الميزانية الإجمالية المخصصة للبحث، مقابل 36% للعلوم الطبية، كما يحصل على 2% من صناديق التعاون الدولي و 4 % من المشاريع الوطنية للبحث العلمي، بما في ذلك 45 مشروعاً موحداً (PRF) في سنة 2022، مقابل 24% للعلوم الطبية.

الإطار 4: المراكز البحثية في تونس

من بين 39 مركزاً بحثياً أحدثتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)، هناك مركزان فقط مخصصان للعلوم الاجتماعية: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES)، التابع للإدارة العامة للبحث العلمي (DGRS - MESRS)، ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية (CRES)، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية.
بالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة مراكز أجنبية نشطة في تونس، وهي: معهد البحوث حول المغرب المعاصر (IRMC)، ومركز الدراسات المغاربية في تونس (CEMAT)، ومعهد البحوث من أجل التنمية (IRD)، بالإضافة إلى ستة مراكز أخرى لها أنشطة مرتبطة بالبحث الاجتماعي، وهي (MESRS، 2022، 2023b):
مركز البحوث والدراسات لحوار الحضارات والأديان المقارنة (سوسة)
المعهد الوطني للتراث (تونس)
المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر
مركز الدراسات الإسلامية (القيروان)
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة
مركز ابن خلدون للدراسات الفلسفية والحضرية

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية:**(CERES)** تأسس سنة 1962، وهو مؤسسة بحثية عامة ذات طابع إداري (EPA)، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية. تغطي مهامه البحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بهدف تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في الماضي والحاضر وتشخيصها، إلى جانب القيام بأنشطة استشرافية والتوقعات. ينجز المركز مشاريعه البحثية في إطار عقود مع الدولة والوزارات والهيئات العمومية والخاصة، وكذلك في إطار التعاون الدولي عبر اتفاقيات مبرمة في الغرض.

كما يساهم المركز في التكوين على مستوى الدكتوراه م خلال برامجه الأكاديمية. ويتم تنظيم البحث في المركز ضمن فرق مرنة تتناول مشاريع يمكن أن تتغير تركيبتها مع

نهاية كل دورة. وغالباً ما تنبثق هذه المشاريع مجموعة من التوصيات من قبل الباحثين أو تُدرج ضمن أطر وطنية أو دولية، وهي غالبا ما تركز على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، دون استبعاد البحوث الفردية التي يتابعها كل باحث في المركز.

تُعد هذه المؤسسة المصدر الرئيس للبحث الاجتماعي المؤسساتي غير الجامعي، حيث أنتج مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيسه ما يقارب 2,700 منشورا، بمعدل يقارب 45 عنواناً سنوياً. وفي سنتي 2022-2023، أصدر عددين مزدوجين من مجلة RTSS، إلى جانب 7 مؤلفات في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية، و21 خريطة، كما يدير مكتبة تضم أكثر من 35,000 عنوان.

وتُعد مجلة RTSS، التي أُطلقت في سبتمبر 1964 كدورية نصف سنوية، المنبر الأساسي للتعبير عن أنشطة المركز، المُخصصة للبحث الميداني والأكاديمي في العلوم الاجتماعية. وفي سنة 2024، بلغ عدد إصداراتها 150، بالإضافة الى نشر أكثر من عددين سنوياً بانتظام، رغم الصعوبات المرتبطة بعمليات النشر.

كما يُصدر المركز أيضاً سلسلة "كراسات السيراس" التي تضم أعمال المؤتمرات والندوات العلمية، موزعة على عشر سلسلات محاور تشمل الجغرافيا، وعلم الاجتماع والاقتصاد، والديموغرافيا، وعلم النفس، وعلوم التربية، واللسانيات، والتاريخ، والعلوم الإسلامية، والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا، إضافة إلى الدراسات الاستشرافية.

تاريخياً، كانت معظم البحوث في العلوم الاجتماعية تُنشر في مجلة (RTSS) "وكراسات السيراس" (Melliti et al., 2014) .

مركز البحوث والدراسات في الضمان الاجتماعي **(CRESS)**. : وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، أُنشئ بمقتضى القانون عدد 50-96 المؤرخ في 20 جوان 1996، وبدأ نشاطه سنة 1998 تحت اسم مركز البحوث والدراسات في الضمان الاجتماعي. وهو تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية ويتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية. كان في بداياته موجهاً نحو مجال الضمان الاجتماعي، غير أن مهامه توسعت سنة 2012 (بمقتضى الأمر عدد 2012-1697 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012) لتشمل مجمل القضايا الاجتماعية في إطار رؤية شمولية تستجيب للخصوصيات والرهانات السوسيو-اقتصادية الوطنية. ويضطلع المركز اليوم بدور أساسي في تنمية رأس المال البشري من خلال إنجاز الدراسات والمسوح السوسيو-اقتصادية المرتبطة بالحماية الاجتماعية، مما يجعله ركيزة من ركائز البحث الاجتماعي، في انسجام مع أولويات التخطيط والإصلاحات الوطنية.

المركز العربي للأبحاث والسياسات في تونس **(CAREP Tunisie)** : يتناول مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والسياسية، ويسعى كذلك إلى توسيع النقاش العلمي حول العالم العربي من خلال إتاحة الإنتاج الفكري العربي للباحثين والأكاديميين التونسيين عبر الترجمات. ويهدف المركز إلى إنشاء شبكة نشطة من الباحثين والأكاديميين العرب، تمكّن المركز من إنتاج معرفة تأخذ بعين الاعتبار الواقع الميداني. ويخضع لإشراف المركز الرئيسي في الدوحة (قطر)، كما يهدف إلى إقامة شراكات مؤسساتية بين مؤسسات التعليم العالي في تونس وجامعات العالم العربي، من خلال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

المعهد الفرنسي للأبحاث حول المغرب المعاصر **(IRMC)**، يُعد المعهد الذي تأسس سنة 1992 ويقع مقره في تونس، مؤسسة بحثية تهتم بمجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر وتونس وليب

يضم فريق متعدد الاختصاصات يتكون من أنثروبولوجيين وجغرافيين ومؤرخين متخصصين في التاريخ المعاصر وعلماء سياسة، يركزون على منطقة المغرب العربي وتفاعلاتها العالمية.

يقيم المعهد بفضل اندماجه الواسع في الشبكة الجامعية الإقليمية، العديد من الشراكات البحثية في منطقة المغرب العربي، ويشارك بفاعلية في التكوين عبر البحث، بما في ذلك ورشات الدكتوراه التي تجمع الطلبة من ضفتي المتوسط. ووفقاً لـ Ben Salem (2013)، أصبح المعهد مرجعاً معترفاً به، بفضل بحثه الدقيق والمستقل. كما يقدّم المعهد إنتاجاً وثائقياً كثيفا بأشكال متعددة، بما في ذلك "دفتر IRMC" والكتب والتقارير، مدعوماً بمكتبة مرجعية تضم 65,000 سجل( ).

مركز الدراسات المغاربية في تونس **(CEMAT)**، يُعد هذا المركز التابع للمعهد الأمريكي لدراسات المغرب (AIMS)، والذي تأسس سنة 1984 والعضو في مجلس المراكز الأمريكية للبحوث الخارجية (CAORC)، مؤسسة تشجع البحث وتبادل المعلومات بين الأكاديميين الأمريكيين والمغاربيين (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا). ويدعم المركز منشورات مثل Journal of North African Studies الصادرة عن Taylor & Francis)، وينظم مؤتمرات سنوية في شمال إفريقيا، وورش كتابة رسائل الدكتوراه السنوية في إحدى الجامعات الأمريكية، كما يمنح منحاً بحثية. يعتبر ،بفضل تموقعه في صدارة العوالم العربية والفرنكوفونية والناطقة بالإنجليزية من CEMAT فاعلاً رئيسياً في إنتاج المعرفة حول تونس ونشرها. غير أن هذه الانتماءات الثقافية واللغوية المزدوجة قد تؤدي أيضاً إلى بعض التفكك أو الانقسام في الإنتاج العلمي الوطني، الذي يتأثر بالشبكات والخلفيات المختلفة للتقدير الأكاديمي.

أما معهد البحوث من أجل التنمية **(IRD)**، فهو مؤسسة فرنسية عمومية للبحث العلمي والتكنولوجي أُنشئت سنة 1944، وتعمل في أكثر من 50 دولة، بما فيها تونس. وتهدف منهجية المعهد إلى إنتاج بحوث تخدم أكبر عدد ممكن من الناس، من خلال تقاسم النتائج وتسخير العلم لخدمة العمل الميداني. ويصاحب المعهد عملية تحول المجتمعات نحو نماذج اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة، مساهماً في تعزيز قدرتها على الصمود أمام التحديات العالمية. ويتألف المعهد من 1,565 موظفاً أكاديميا، بينهم 946 باحثاً، و67 موظفاً محلياً بالخارج، و741 مهندساً وتقنياً منهم 157 محلياً، وقد نشر في سنة 2023 أكثر من 1,340 مقالة، منها 64% بالتعاون مع شركاء من دول الجنوب. كما يكرس المعهد جهوده لتعزيز قدرات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الشريكة، مستهدفاً في الوقت ذاته التقدم العلمي العالمي وتلبية الاحتياجات الخاصة لسكان هذه البلدان، لا سيما الفئات الأكثر هشاشة.

2. محركات التغيير: الاستثمار والبحث المؤسسي

هناك إجماع واسع على أن البحث في العلوم الاجتماعية في تونس لا يحظى بالدعم الكافي مقارنةً بالتخصصات الأخرى، كما تؤكد ذلك دراسات حديثة (Durán Monfort, 2020 ; Dallal, 2025). ويرجع هذا الوضع بشكل خاص إلى محدودية المخصصات المالية، لا سيما للبحث المؤسساتي

خارج الجامعات. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست حكرا على تونس فقط (Laplante-Anfossi, 2024)، فإن بعض المؤسسات مثل مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) تظل فاعلاً محورياً في تعزيز الإنتاج العلمي الوطني في هذا المجال.

في هذا السياق، يمكن الاستشهاد بتعبير J. Berque: "لا توجد دول متخلفة، بل توجد دول لم تُدرس بشكل كاف". وقد أبرزت ثورة 2010-2011 أن تونس ما تزال إلى حد كبير غير مدروسة من الناحية الاجتماعية، رغم تعدد الدراسات والأبحاث. فبعض القضايا الكبرى، مثل الصحة العمومية، والهشاشة، والشيخوخة، والبطالة، وعدم التوازن الإقليمي، وعملية التنشئة الاجتماعية للأجيال الشابة، إما غير مستكشفة بشكل كافٍ أو غائبة عن برامج البحث الرسمية. وكما يشير K. Bendana (2024)، فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية تعمل منذ سنة 2011 «بدون بوصلة» في تونس. فمع أن الدراسات تتزايد وتغذي النقاش العام، إلا أنها تواجه صعوبة في بناء معرفة داخلية منهجية، لا سيما داخل الجامعات. وتصبح هذه المشكلة أكثر حدة بالنسبة للبحث المؤسسي خارج الجامعة. علاوة على ذلك، يتساءل Durán Monfort (2020) عن قدرة الإنتاج العلمي التونسي على خلق «دورانية المعرفة» بدلاً من تعزيز الحدود الإبستيمولوجية القائمة.

تاريخياً، ظل البحث في العلوم الاجتماعية في تونس يعتمد بشكل كبير على الجهود الفردية، وكان يفتقر إلى بنى تحتية لوجستية حقيقية، حتى في مراكز مثل مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت بالرغم من ذلك تمتلك طموحات وخبرة مهمة منذ فترة ما بعد الاستقلال. يأتي ذاك في وقت تميل فيه البحوث العالمية إلى تجاوز التقسيمات التخصصية التقليدية، متجهة نحو إنشاء مخابر متعددة الاختصاصات تجمع بين عدة فروع من العلوم الإنسانية والاجتماعية، بل وتشمل أحياناً أيضاً ما يُعرف بالعلوم "الصحيحة" أو "الصلبة".

أضحى اليوم من الضروري تعزيز البحث الاجتماعي وتنظيمه بشكل أفضل، إذ تتراكم القضايا الاجتماعية بين مشكلات قديمة لم تُحل وأسئلة جديدة متعددة، مما يستوجب اعتماد مقاربات متجددة وملائمة. وينطبق ذلك بشكل خاص على مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الذي يواصل إنتاج منشورات مهمة في مختلف الاختصاصات. وعلى الرغم من النظرة المتشائمة التي عبّر عنها مديره السابق A. Bouhdiba سنة 2019، يظل المركز لاعباً محورياً في النقاش الأكاديمي والعمومي، بفضل انفتاحه على المجتمع العلمي الوطني والفاعلين الاجتماعيين.

يحظى مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بمصداقية راسخة تعكس تاريخه وخبرته وإنتاجه العلمي، ويُنظر إليه على أنه «ذاكرة العلوم الاجتماعية» في تونس. ومع ذلك، يظل تطويره وتشغيله مرتبطاً بدرجة كبيرة بدعم السلطات العمومية، لا سيما من حيث البنى التحتية والاستثمارات. ويشكل توفير مرافق جديدة ملائمة منذ سنة 2013 دليلاً على إمكانية هذا الالتزام العمومي. ولضمان تقدم فعلي للبحث المؤسساتي في العلوم الاجتماعية، من الضروري أن تعيد السلطات العمومية الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية لهذه الهياكل، بما يتجاوز الاعتبارات المؤقتة المرتبطة بالتشغيل.

تتمثل أحد اهم التحديات في الطريقة التقليدية لاشتغال مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، والتي

اعتمدت لفترة طويلة على خليط من الباحثين الدائمين والملحقين والمتطوعين. وقد مكّن هذا التنظيم من خلق لحمة بين الفرق وتنفيذ مشاريع متنوعة، سواء فردية أو جماعية، لكنه لم يعد قابلاً للاستمرار على المدى المتوسط. فتجميد عمليات الانتداب أعاق تجديد الفرق البحثية، حتى أن عدد موظفي بعض المراكز أصبح يفوق عدد الباحثين النشطين. كما أن توزيع عدد محدود من الباحثين على نطاق واسع من التخصصات يحد من الديناميكية والتعاون الضروريين لتنفيذ مشاريع منظمة، مما يحد دون الوصول الى حد أدنى من النشاط العلمي الفعلي.

ألزمت هذه التحديات الجهات المشرفة، بتعزيز الاستثمار في البحث في العلوم الاجتماعية، مع التركيز خاصة على دعم الهياكل المؤسساتية غير الجامعية مثل مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى القيود المالية والتنظيمية، أصبح من باب من الحوكمة توحيد الموارد التقنية واللوجستية وتسهيل تبادلها بين المراكز المختلفة. ومن ضمن المقترحات العملية إنشاء قطب بحثي في العلوم الاجتماعية حول مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية يضم مختلف الهياكل، سواء كانت مؤسساتية أم غير مؤسساتية، بهدف تطوير مشاريع تعاون وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة.

يضم مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية باعتباره مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالاستقلالية المالية، باحثين دائمين وملحقين، تغطي فرقهم طيفاً واسعاً من التخصصات، بما في ذلك الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والدراسات الأدبية والفنية، وغيرها. ومع ذلك، فإن هذا التنوع، إضافة إلى تقلص عدد الباحثين، أثر سلباً على تطوير الاختصاصات الاقتصادية، وقد كان هذا المجال تاريخياً محورياً في المركز الذي يمثل فضاء تقليدياً لتصميم السياسات الاقتصادية الوطنية ومناقشتها. أما اليوم، فيقتصر عدد الباحثين في هذا المجال على مختص واحد في الاقتصاد وأخصائية في الأساليب الكمية.

يُعد وضع استراتيجية انتداب موجهة أو اعتماد آلية الإلحاق والتعيين أمراً ضرورياً لاستقطاب خبراء اقتصاديين جدد، لإعادة هذه القضايا صلب النقاش الوطني. ويمكن أن تستند هذه المبادرة إلى العديد من المقومات التي يتميز بها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إنتاجه العلمي المعترف به، وإمكانياته اللوجستية، وشبكته الأكاديمية، وتنوع أنشطته البحثية. كما يشكل السياق الحالي فرصة ملائمة لتجديد البحث التعاوني وتعزيزه. وعلى الرغم من التحديات القائمة، يظل مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية مؤسسة مرموقة على الصعيدين الوطني والدولي لمساهمته في تطوير البحث في العلوم الاجتماعية في تونس، مع إمكانات كبيرة شريط أن يحظى بدعم منظم ومستدام.

VI. طرق المعرفة: حلم البدايات الذي بدأ يتلاشى

لعبت حركة تنقل الطلبة نحو فرنسا لمتابعة الدراسات العليا قبل استقلال تونس سنة 1956، دوراً بارزاً في تطوير العلوم الاجتماعية. فقد كان الطلبة التونسيون الراغبون في مواصلة تعليمهم مضطرين غالباً إلى السفر إلى فرنسا، حيث يحصلون على شهادات في مجالات متنوعة، على غرار العلوم الاجتماعية مثل القانون والاقتصاد. ومع إنشاء معهد الدراسات العليا سنة 1945، الذي كان يهيئ الطلبة لمتابعة الدراسات الجامعية في فرنسا، ساهم هؤلاء الخريجون لاحقاً بشكل ملموس في تطوير العلوم الاجتماعية في تونس بعد الاستقلال.

تاثرا بالنظريات التي طورها باحثون فرنكوفونيون في فرنسا مثل سمير أمين وأحمد العروي، أدخل هؤلاء الخريجون رؤى نقدية حول الديناميات الاجتماعية والاقتصادية في بلادهم. كما أثر التكوين الفرنسي على الاختيارات اللغوية والمنهجية في البحث العلمي، حيث ظلّت اللغة الفرنسية، إلى جانب الإنجليزية، لغةً مهيمنة في المنشورات الأكاديمية ذات الجودة العالية. وقد أثارت هذه الهيمنة اللغوية أحياناً توتراً مع التعليم الجامعي باللغة العربية، مما أثار تساؤلات حول الهوية واستقلالية الباحثين التونسيين.

بعد سنة 2011، ظهرت انقسامات سياسية جديدة في تونس، مما وضع الصراع اللغوي التقليدي بين العربية والفرنسية في المرتبة الثانية. فقد تطورت مكانة اللغة الفرنسية، التي كانت تُعتبر في السابق لغة النخبة وبقايا الاستعمار، لتصبح، إلى جانب الإنجليزية، "رأسمالاً للمرئية الدولية". وتزايد عدد التونسيين، الذين يعتبرون إتقان الفرنسية ميزة لتعزيز مسارهم المهني وتحقيق التنقل الاجتماعي والدولي وخاصة في صفوف االشباب،

وبدأت في ذات الوقت، اللغة الإنجليزية تكتسب أهمية في تونس كلغة للعولمة والتنقل، لتتعايش مع الفرنسية. ومن هذا المنطلق، باتت اللغتان تُقدّران بشكل متزايد كأدوات لضمان لتنقل في إطار الدولي والتطوير الذاتي، مما يعكس تحوّلاً ملحوظاً في مشهد البحث العلمي في تونس.

1. أشكال التنقل الأكاديمي اليوم

تواجه حركة تنقل الطلبة التونسيين في مجال العلوم الاجتماعية إلى الخارج تحديات وإشكاليات محددة. فقلة منهم يغادرون البلاد بهدف دراسة علم الاجتماع أو علم النفس أو القانون دون غيرها، ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف عائدات الاستثمار، خاصة من حيث فرص العمل المتاحة في هذه التخصصات. كما أن التوجه المتزايد نحو «التعريب» لدى الطلبة التونسيين يصعّب اندماجهم في الجامعات الأوروبية التي يعتمد التعليم فيها بالأساس على لغات أجنبية مثل الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية، مما يجعل الحاجز اللغوي عاملاً محدوداً رئيسياً. إضافة إلى ذلك، يواجه العديد من الطلبة القادمين من خلفيات اجتماعية واقتصادية متواضعة صعوبة في السفر إلى الخارج دون الحصول على منحة دراسية أو دعم مالي، ما يجعل القيود المالية عقبة إضافية أمام تنقلهم الأكاديمي في مجال العلوم الاجتماعية.

تساهم هذه العوامل المتعددة في تفسير انخفاض حركة التنقل الأكاديمي للطلبة التونسيين في مجال العلوم الاجتماعية إلى الخارج. ومن المهم أخذ هذه التحديات والعوامل بعين الاعتبار لتعزيز تنقل الطلبة في هذا المجال وتمكينهم من فرص الدراسة الدولية. ويمكن أن تتخذ هذه

الحركة أشكالاً مختلفة، منها:

- **التنقل المؤسساتي:** حيث يمكن لبعض الطلبة التونسيين الاستفادة من منح دراسية تمنحها مؤسسات تونسية، أو منظمات دولية، أو جامعات أجنبية. وتتيح هذه المنح للطلبة متابعة دراساتهم في الخارج في مجال العلوم الاجتماعية، مع تغطية تكاليف التعليم، والإقامة، وأحياناً حتى مصاريف الإعاشة. غير أن هذه الصيغة من التنقل نادراً ما تُطبق في مجال العلوم الاجتماعية، فيما عدى بعض الاستثناءات. ومن الأمثلة المهم في هذا الإطار، المبادرة الألمانية التي أُطلقت في تسعينيات القرن الماضي، والتي هدفت إلى تسهيل تنقل نحو ثلاثين طالباً لدراسة علم الاجتماع الديني في جامعات ألمانية (Ben Hafaiedh, 2006). ومع ذلك، فإن معظم برامج التنقل المؤسساتي في هذا المجال تنبثق عادة عن منظمات غير حكومية أو جمعيات. ومن الأمثلة العملية المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في بيروت، الذي أطلق برامج تنقل يهدف إلى تعزيز التبادل الأكاديمي والتعاون في مجال العلوم الاجتماعية داخل المنطقة العربية. وعلى الرغم من محدودية انتشار هذا المنحى، فإنه يبرز أهمية تعزيز تنقل الباحثين والطلبة في العلوم الاجتماعية لإثراء التبادلات الأكاديمية وتمتين الروابط بين مؤسسات البحث على الصعيد الدولي.
- **التنقل التعاون:** حيث توفر بعض الدول الأوروبية والمؤسسات الأجنبية برامج تعاون، تتيح للطلبة التونسيين الدراسة في الخارج ضمن إطار اتفاقيات شراكة بين مؤسسات التعليم العالي التونسية ونظيراتها الأجنبية.
- **التنقل الفردي:** يختار بعض الطلبة التونسيين التنقل إلى الخارج لمواصلة دراستهم في مجال العلوم الاجتماعية على نفقتهم الخاصة، دون الاستفادة من منح دراسية أو دعم مالي رسمي. وغالباً ما تقتصر هذه الصيغة على الطلبة الميسورين فو القادرين على تغطية تكاليف التعليم، والإقامة، والمصاريف اليومية في الخارج.

الإطار 5: أمثلة على برامج التعاون التي تشجع على التنقل الأكاديمي في تونس

من بين برامج التعاون التي تشجع على التنقل الأكاديمي للباحثين:
إيراسموس+ (Erasmus+): يقدّم هذا البرنامج التابع للاتحاد الأوروبي فرصاً لتبادل الطلبة، والأطارات الأكاديمية، والموارد التعليمية بين مؤسسات التعليم العالي في أوروبا ودول شريكة أخرى. ويمكن للطلبة التونسيين الاستفادة من منح للدراسة في الجامعات الأوروبية الشريكة، مما يعزز التنقل في مجال العلوم الاجتماعية.
برنامج فولبرايت (Fulbright): ويوفر منحاً دراسية وبحثية للطلبة التونسيين لمتابعة الدراسات العليا أو إجراء بحوث في الولايات المتحدة. وتُسهم هذه المنح في تعزيز التنقل الأكاديمي كما تمكّن الطلبة التونسيين في العلوم الاجتماعية من الوصول إلى موارد وفرص تعليمية متقدمة، بعد التخرج.
برامج المنح الدراسية من الحكومة الفرنسية: تقدّم فرنسا برامج متنوعة للمنح الدراسية للطلبة الأجانب، بما في ذلك التونسيين، ضمن إطار التعاون الجامعي والثقافي بين البلدين. وعلى الرغم من ندرة هذه المنح في السنوات الأخيرة، فإنها تتيح للطلبة التونسيين متابعة دراساتهم في العلوم الاجتماعية في جامعات فرنسية مرموقة.
برامج الشراكة المؤسساتية: تقيم العديد من الجامعات ومؤسسات البحث حول العالم اتفاقيات شراكة مع مؤسسات تونسية لتشجيع تنقل الطلبة والباحثين. وتسهّل هذه البرامج التبادلات الأكاديمية، والتعاون البحثي، وتبادل أفضل الممارسات في مجال العلوم الاجتماعية.

2. الإشراف المشترك: هل هو جسر نحو التميز؟

جانب أساسي آخر من هذه الحركة الأكاديمية يتمثل في برامج الإشراف المشترك على البحث في إطار الدكتواره. فالطلبة التونسيون المشاركون في برامج الإشراف المزدوج تحت إشراف الجامعات التونسية والفرنسية، يتمتعون بعدة مزايا، أبرزها الظهور الدولي من خلال التعاون مع باحثين ذوي صيت عالمي، مما يوسع آفاقهم ويعزز فرص مستقبلهم الأكاديمي والمهني. كما يمكن لهؤلاء الطلبة الحصول على موارد مهمة، ومخابر متطورة، ومعدات حديثة قد لا تكون متوفرة في جامعاتهم الأصلية، ما يعزز جودة تجربتهم البحثية ويفتح المجال أمامهم لاستكشاف مناهج وأساليب مبتكرة. إضافة إلى ذلك، يساهم العمل في بيئة أكاديمية مزدوجة اللغة في تطوير كفاءاتهم اللغوية، وهو عنصر

أساسي لدعم مسيرتهم العلمية والمهنية في عالم متزايد الترابط والتنافسية.

إضافة إلى ذلك، يوفر الإشراف المزدوج للطلبة فرصا لبناء شبكة مهنية دولية من خلال التفاعل مع باحثين وطلبة من دول أخرى، وهو ما يمكن أن يكون محددا لتطوير مسارهم المستقبلي. غير أن تجربة الإشراف المزدوج لأطروحة الدكتوراه لا تخلو من التحديات بالنسبة للطلبة التونسيين. حيث تُعد التعقيدات الإدارية المرتبطة بإدارة جوانب الإشراف المزدوج، لا سيما نتيجة الاختلافات بين الأنظمة الجامعية والتنظيمات القانونية في كلا البلدين، سبباً قائما للتأخر ومجابهة الإشكاليات. كما تشكل القيود المالية، مثل تكاليف التنقل الدولي، عبئاً مادياً على الطلبة، خصوصاً عند غياب الدعم المالي الكافي. ويمكن أن تطرح تحديات التواصل الناجمة عن البعد الجغرافي والاختلافات الثقافية عقبات، قد تؤدي أحياناً إلى الاختلاف أو صعوبات في تنسيق العمل البحثي. كما يمثل التوفيق بين الجداول الأكاديمية ومتطلبات المؤسستين تحدياً إضافياً، يمكن أن ينجر عنه تأخير في استكمال الدكتوراه. ورغم هذه القيود، يمكن للإشراف المزدوج بين الجامعات التونسية والفرنسية أن يمنح الطلبة فوائد كبيرة من حيث إثراء الخبرة الأكاديمية، وتطوير المسار المهني، والانفتاح على آفاق دولية. لذلك من المهم معالجة هذه العقبات لضمان تعاون مثمر وذو قيمة علمية عالية.

3. نحو آفاق جديدة

تشهد حركة الطلبة التونسيين في مجال العلوم الاجتماعية نحو الخارج تحولات كبيرة حالياً، مع بروز وجهات جديدة خارج أوروبا وظهور مسارات أكاديمية مبتكرة. غير أن هذه الحركية تشهد نقصاً حاداً في البيانات الإحصائية الدقيقة وذات المصداقية.

توسيع الوجهات التقليدية

تاريخياً، كان الطلبة التونسيون في العلوم الاجتماعية يتوجهون نحو أوروبا، إلا أن خياراتهم الجغرافية أصبحت اليوم أكثر تنوعا:

- **تستقطب أمريكا الشمالية** أعداداً متزايداة من الطلبة بفضل سياسات الاستقبال الداعمة ( )كما شهدت كندا زيادة بنسبة 60% في عدد الطلبة الدوليين بين سنتي 2017 و2022 ( )
- **تقدم دول الخليج**، بواسطة مؤسسات مثل معهد الدوحة في قطر، دورات جاذبة في تعزيز القدرات( )
- بدأت الوجهات الآسيوية في الظهور تدريجياً، خاصة في مجال التكوين باللغة الإنجليزية( )

شح مقلق في البيانات

يشكو التنقل الأكاديمي من نقص فادح في الإحصائيات والبيانات الدقيقة:

- غياب تصنيف واضح: غالباً ما تُدمج العلوم الاجتماعية ضمن فئة العلوم الإنسانية( )
- نقص المصادر المتخصصة: تركز الدراسات المتاحة بشكل رئيسي على الاخصاصات العلمية، ( )
- صعوبات منهجية: حيث تشير إحدى الدراسات، إلى إشكاليات في مستوى قراءة البيانات "تمثل قابلية قراءة البيانات الإحصائية مشكلة"( )

هيمنة الاختصاصات العلمية:

حيث تؤكد البيانات التفوق الكبير للاخصصات العلمية على حساب العلوم الاجتماعية:

- في فرنسا، يقارب نصف الطلبة المغاربيين مسجلين في العلوم، مقابل ثلثهم فقط في العلوم الإنسانية

- أغلب الطلبة التونسيين الحاصلين على الدكتوراه في الخارج يدرسون تخصصات علمية( )

VII. إجراء البحوث التشاركية والجماعية

يمثل التعاون الدولي اليوم أداةً أساسية لتطوير البحث العلمي في تونس، لا سيما في ظل سياق يتميز بندرة التمويلات الوطنية والحاجة الملحّة لتعزيز الرؤية العالمية للأعمال البحثية. وقد تجلّى هذا الالتزام من خلال المشاركة الفعّالة لتونس في برامج واسعة النطاق مثل Erasmus+ و Horizon Europe، التي تُعزز تنقّل الباحثين، وتقوية القدرات المؤسسية، وتنظيم شبكات علمية دولية متينة.

أما على المستوى متعدد الأطراف، فقد انخرطت تونس في مبادرات تعاون إقليمية ودولية، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي، والمنطقة الأورو-متوسطية، وعدد من المنظمات الدولية، لضمان مشاركة باحثيها في شبكات التميّز العلمي. وعلى سبيل المثال تأتي إيطاليا ضمن أبرز الشركاء العلميين لتونس بعدد 186 تعاوناً، تليها إسبانيا بـ 92 تعاوناً وفرنسا بـ 74 تعاوناً. كما تحافظ دول أخرى مثل اليونان، وألمانيا، وبلجيكا، والبرتغال، وهولندا على تبادلات علمية مهمة مع تونس. إلى جانب وجود شراكات مهمة مع تركيا، وصربيا، والمملكة المتحدة، وقبرص، والدنمارك، وفنلندا، وسويسرا، والسويد. يعكس هذا التنوع في التعاون لا فقط اندماج تونس المتزايد في المشهد البحثي الأوروبي والدولي، بل وكذلك انخراطها في المشاركة الفعالة في إنتاج المعرفة على الصعيد العالمي.

رغم أن هذه الحركية تعد مشجعة، إلا أنها تثير السؤال المحوري التالي: ما هي المكانة الحقيقية للعلوم الاجتماعية ضمن هذا التعاون، وما هو أثرها الفعلي
على تطوير البنى البحثية التونسية في هذا المجال؟ ولئن كانت العلوم الاجتماعية ضرورية لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الكبرى ومواكبتها، فإنها لا تحظى غالباً بالاعتراف بها كأولوية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للبحث العلمي، مما يحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها برامج التعاون الدولي.

من هذا المنطلق، نسعى من خلال الجزء الموالي إلى عرض أبرز آليات التعاون الدولي، مع التركيز على برامج Erasmus+ و Horizon Europe، وذلك لفهم مدى مساهمتها الفعلية في تعزيز القدرات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية، وتحديد أدوات العمل الممكن استثمارها لتحقيق تكامل أفضل لهذه التخصصات ضمن ديناميات البحث التعاوني والمشترك وآليات.

1. برامج Erasmus+

في بداياته، كان هذا برنامج يهدف إلى تعزيز التعاون بين الجامعات الأوروبية من خلال تشجيع التنقل الأكاديمي العابر للحدود للطلبة. ومع مرور الوقت، تطور هذا البرنامج ليوسع نطاق عمله ويشمل مبادرات التعاون العابرة للحدود الوطنية والتنقل الأكاديمي، لا مع الدول الأوروبية فحسب، بل أيضًا مع العديد من الدول الشريكة الأخرى. وقد استفاد حتى اليوم، أكثر من 15 مليون شخص من فرص الإقامة في الخارج ضمن هذا البرنامج، سواء للدراسة أو تبادل الخبرات أو تطوير المهارات. بالنسبة للبعض. كما ساهم إيراسموس+ في تحسين فرص التشغيل، بينما وفر للآخرين فرصًا للتقدم العلمي، بما في ذلك في مجال العلوم الاجتماعية.
ومع ذلك، شهدت هذه الديناميكية العالمية تفاوتات كبيرة حسب المناطق، وذلك اعتمادًا على قدرة الدول على استثمار أدوات البرنامج وتوجيه المشاريع نحو التخصصات الاستراتيجية.

منذ سنة 2014، تشارك تونس بفاعلية في برنامج إيراسموس+، بميزانية قدرها 52 مليون يورو تهدف لدعم أنشطة التنقل ومشاريع التعاون الجامعي خلال الفترة 2015-2020. تعكس هذه المشاركة رغبة تونس في تدويل نظامها للتعليم العالي. وبالرغم من هذه الديناميكية، تظل مسألة التأثير الخاص لهذا التعاون على العلوم الاجتماعية محل تساؤل، إذ تثير قضايا مشاركة الباحثين والطلبة الفعلية، وكذلك الآثار الملموسة على هيكلة البرامج التعليمية وإنتاج المعرفة في هذه التخصصات.

برنامج التنقل الدولي القائم على الاعتمادات (ICM – International Credit Mobility)

تُعد تونس من بين الدول الأكثر نشاطًا في المشاركة ببرنامج التنقل الدولي القائم على الاعتمادات (ICM) ضمن برنامج إيراسموس+، حيث تم تخصيص ميزانية قدرها 20 مليون يورو لدعم 813 مشروع تعاون بين الجامعات التونسية والأوروبية خلال الفترة 2015-2020. وقد مكّن هذا البرنامج من تمويل تنقل 7,802 طالبًا وعضو هيئة تدريس، منهم 5,180 نحو أوروبا و2,622 نحو تونس. كما شهدت المشاركة التونسية في برنامج ICM تطورًا ملحوظًا، إذ ارتفع عدد المستفيدين من 639 في عام 2015 إلى 1,742 في عام إلى جانب مشاركتها في إطار منطقة جنوب البحر الأبيض

الرسم البياني 15: إجمالي التنقلات ضمن برنامج ICM في تونس سنة 2015-2020

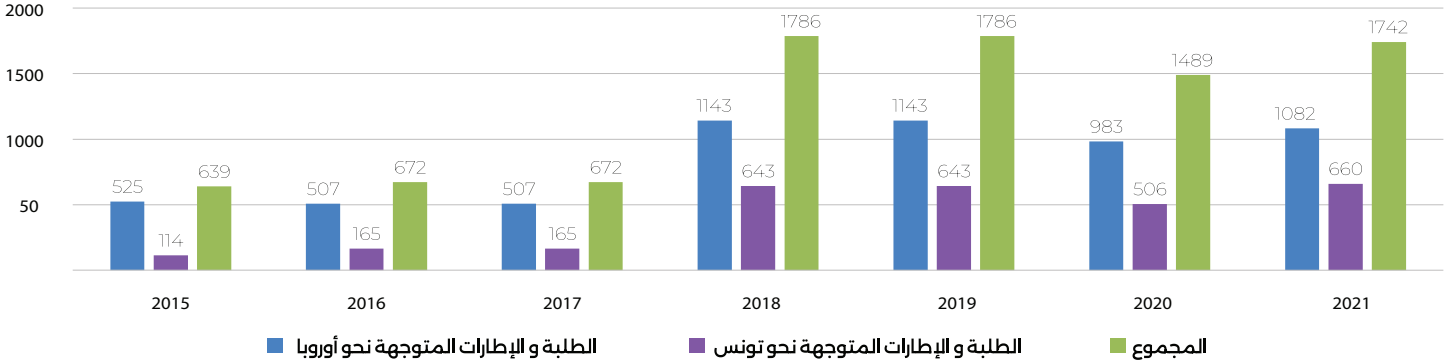

المصدر: المكتب الوطني لبرنامج إيراسموس+ تونس، 2021

المتوسط (المنطقة 3)، استفادت تونس من نافذة خاصة تحت عنوان "نافذة تونس، EMORI"، بتمويل قدره 3 ملايين يورو سنويًا بين 2017 و2020، بالإضافة إلى تمويل إضافي قدره 75 ألف يورو في إطار نافذة "جونكر شمال أفريقيا"، والتي تغطي خمسة دول من برنامج ENI جنوب المتوسط: المغرب، الجزائر، ليبيا، مصر وتونس. ومع ذلك، يجدر التذكير بأن مشاركة العلوم الاجتماعية في هذه التبادلات تظل هامشية إلى حد كبير. فالمشاريع الممولة في إطار هذا البرنامج ركزت أساسًا على مجالات العلوم الصحيحة والهندسة والتكنولوجيا، حيث تكون الهياكل الجامعية عادة أكثر تنظيمًا وتجهيزًا لتطوير شراكات دولية تنافسية.

وعلى العكس من ذلك، تواجه البحوث في العلوم الاجتماعية صعوبات في تعبئة هذه التمويلات، بسبب عدة عوائق هيكلية ومؤسساتية، لا سيما فيما يتعلق بإعداد مشاريع دولية داخل وحدات البحث في العلوم الاجتماعية، وكذلك الجهل بآليات التمويل والفرص التي يوفرها برنامج إيراسموس+.

تبعث هشاشة انخراط العلوم الاجتماعية في برامج التبادل الأكاديمي مثل Erasmus+ على القلق، إذ يحرم ذلك الباحثين من فرص ثمينة لتطوير مهاراتهم المنهجية وتوسيع المقاربات المقارنة. ورغم محورية موقع هذه العلوم في تحليل القضايا الإقليمية على غرار مسارات الهجرة، والحوكمة الديمقراطية، والإدماج الاجتماعي، والتحولات الثقافية والتحديات البيئية، فإن ضعف المشاركة يحدّ من قدرتها على إنتاج معارف متجددة ذات أثر مجتمعي. كما أن غياب هذه الديناميكية يضعف مردودية الجامعات التونسية من حيث الابتكار في البرامج التعليمية، وبروز أقطاب بحثية متخصصة ذات إشعاع دولي وقيمة مضافة عالية.

وبناء على ذلك، فإن تعزيز حضور العلوم الاجتماعية ضمن آليات التنقّل الأكاديمي في إطار برنامج Erasmus+ لا يُعدّ مجرّد ضرورة أكاديمية، بل هو بالأساس رهان استراتيجي يهدف إلى تمكين الباحثين التونسيين من الانفتاح على مناهج جديدة، وإثراء التبادلات العلمية حول التحوّلات الاجتماعية والثقافية، وتعزيز الأثر المجتمعي للأبحاث المنتَجة.

ومع ذلك، يجدر التذكير بأن البرنامج، وإلى جانب البُعد المتعلّق بالتنقّل الفردي، يولي أيضاً أهمية خاصة للتنمية الهيكلية لمؤسسات التعليم العالي من خلال برنامج «تعزيز القدرات في مجال التعليم العالي " (CBHE).

برنامج تعزيز القدرات في مجال التعليم العالي (CBHE)

يهدف هذا البرنامج إلى تحديث مؤسسات التعليم العالي وإصلاحها من خلال تحسين المناهج الدراسية وآليات الإدارة والحوكمة. كما يشجع على تبادل الخبرات بين الجامعات والمنظمات، سواء على المستوى العابر للحدود الوطنية أو على المستوى الدولي، وذلك من أجل تعزيز إنشاء شبكات مؤسسية لتقاسم أفضل الممارسات، ودعم أثر الإصلاحات على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي.

الرسم البياني 16: تصنيفات مشاريع CBHE التي تشمل تونس

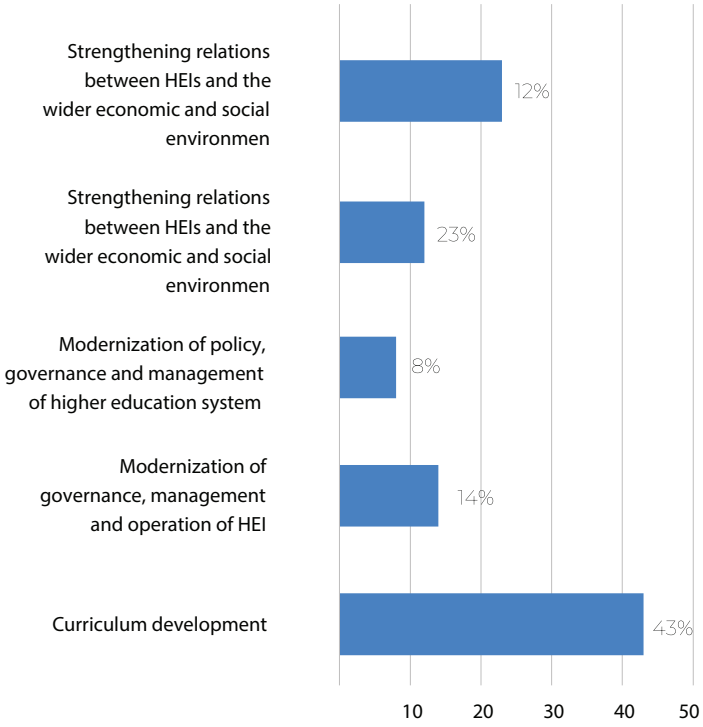

المصدر: المكتب الوطني لبرنامج إيراسموس+ تونس، 2021

تم تخصيص ميزانية قدرها 20 مليون يورو لـ 49 مشروعًا، شاركت فيها 18 جامعة ومؤسسة تونسية إلى جانب 203 شركاء دوليين. تركز مشاريع تعزيز القدرات في التعليم العالي (CBHE) بشكل رئيسي على:

- تطوير المناهج الدراسية: 43%
- تعزيز الروابط بين المؤسسات التعليمية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية: 35%
- تحديث الحوكمة وسياسات الإدارة: 22%

أما من حيث الموضوعات، فإن العلوم الاجتماعية والسلوكية تحتل المرتبة الخامسة فقط، بعد مجالات الهندسة، وقابلية التوظيف، والحوكمة، والبيئة.

الرسم البياني 17: موضوعات مشاريع CBHE في تونس

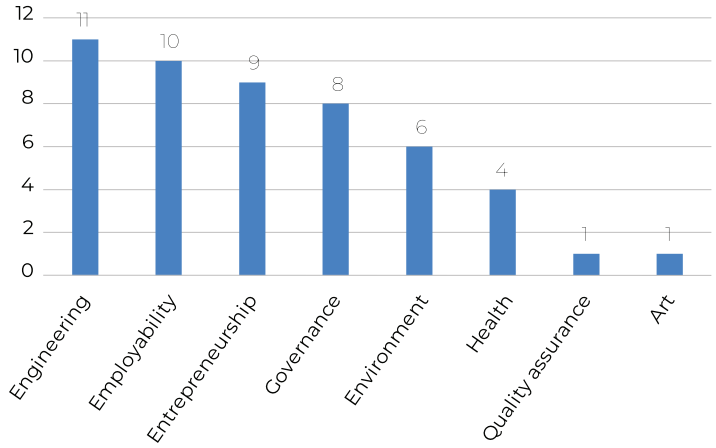

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء - CBHE تونس، 2021

يمثل هذا التمثيل الضعيف مشكلة مزدوجة: من جهة، يعكس الأولوية الممنوحة للتخصصات التي تُعتبر أكثر ارتباطًا مباشرة بسوق العمل والابتكار التكنولوجي. ومن جهة أخرى، يُظهر صعوبات أقسام العلوم الاجتماعية في هيكلة مشاريع تعاون دولية تنافسية، نتيجة لنقص الوسائل، وقلة التدريب، وعدم الاعتراف الكافي بها ضمن الاستراتيجيات الوطنية للبحث العلمي.

الجدول 11: بعض المبادرات الواعدة لكنها معزولة

المشروع	الموضوع	الميزانية (€)	الهدف
MIGRANTS	**الهجرة**	964 025	**اعتماد ماجستير بحثي مشترك في دراسات الهجرة**
DEMOS	**الحوكمة الديمقراطية**	932 320	**إنشاء ماجستير في الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان مع منصة تعليم إلكتروني**
RAQMYAT	**الرقمنة في العلوم الاجتماعية والإنسانية**	902 073	**تعزيز المهارات الرقمية في المدارس العليا للدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية (7 جامعات)**

بالإضافة إلى المبادرات المهمة، يُظهر الجدول المشاريع الدولية التي شاركت فيها تونس بين 2019 و2023 ضمن برنامجي CBHE وErasmus Mundus، موضحًا تنوع الموضوعات من العلاج بالفن إلى التحول الرقمي، مرورًا بالحوكمة وتثمين التراث، مع إبراز تنوع المناهج التربوية والعلمية المستخدمة.

الجدول 12: تصنيفات مشاريع CBHE التي شاركت فيها تونس

نوع الإجراء	السنة	المشاريع	البرامج	المدة	الميزانية (€)
CBHE	2019	INSAF-Fem	**الابتكار الاجتماعي والتكنولوجي لتعزيز قابلية توظيف النساء التونسيات**	**3 سنوات**	593 416,00
CBHE	2019	HEALING	**تطوير دبلوم متعدد الاختصاصات في العلاج بالفن في التعليم الصحي**	**3 سنوات**	868 526,00
CBHE	2019	MUSAE	**المهارات متعددة التخصصات لريادة أعمال الفنانين**	**3 سنوات**	999 850,00
CBHE	2019	MED2IaH	**دول البحر المتوسط: نحو تدويل التعليم العالي في الداخل**	**3 سنوات**	996 888,00
CBHE	2019	RAQMYAT	**الاستراتيجيات الرقمية للتكوين في إطار الدكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس**	**3 سنوات**	902 073,00
CBHE	2019	DEMOS	**ماجستير في الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان**	**3 سنوات**	932 320,00
CBHE	2019	MIGRANTS	**ماجستير في دراسات الهجرة: الحوكمة، السياسات والثقافات**	**3 سنوات**	964 025,00
CBHE	2022	PYTHAGORAS	**تطوير نظام للتحول الرقمي المتقدم في تعليم الهندسة بدول البحر المتوسط**	**3 سنوات**	765 354,00

CBHE	2022	TOURITAGE	تطوير التراث السياحي	3 سنوات	369 451,00
CBHE	2022	Women's Empowerment for Leadership WE4lead	تمكين النساء على مهارات القيادة في التعليم العالي والبحث	3 سنوات	794 764,00
Erasmus Mundus	2021	TPTI	تقنيات، التراث، مناطق الصناعة: التاريخ، التثمين، التعليم	7 سنوات	5 174 400.00
Erasmus Mundus	2023	MSSE	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	2 سنوات	55,000.00

يوضح تحليل هذا الجدول أن العلوم الاجتماعية، رغم محدودية مواضيعها، إلا أنها حظيت باهتمام بعض المشاريع القيمة أو تتبنى مناهج متعددة التخصصات. وتبرز محدودية هذه المشاريع العددية وضيق مجال تأثيرها نطاق تأثيرها ،الحاجة إلى تحسين هيكلة المؤسسات المعنية، وتعزيز قدراتها على المشاركة، وتأكيد دورها في مواجهة القضايا الكبرى المعاصرة.

تحتل تونس المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث المشاركة في مشاريع CBHE خلال الفترة 2015-2020، بعد الأردن مباشرة( ) غير أن نجاح هذا المنجز لا لا يخفي الفجوات بين الاختصاصات، حيث تظل العلوم الاجتماعية في موقع ثانوي ضمن أولويات التعاون الأكاديمي.

لتعزيز أثر العلوم الاجتماعية، من الضروري إدماجها ضمن ديناميكية أوسع تتجاوز نطاق التعليم العالي، تشمل التعاون الدولي في البحث العلمي وبرامج تمويل كبرى مثل Horizon 2020 Horizon Europeg، التي تهدف إلى رفع مستوى التميز العلمي والابتكار على الصعيد العالمي.

2. البرنامج الإطاري الأوروبي للأبحاث والابتكار (Horizon Europe)

تشكل البرامج الإطارية الأوروبية "Horizon 2020" و"Ho-rizon Europe" ، والمنسجمة مع الأولويات الكبرى للاتحاد الأوروبي أدوات رئيسية لتمويل البحث العلمي والابتكار على المستوى القاري.، تعالج هذه البرامج تحديات مجتمعية هامة مثل التغيّرات المناخية، والصحة العمومية، والأمن الغذائي، والطاقة المستدامة، وتقنيات المعلومات والاتصالات. كما تساهم في تعزيز الفضاء الأوروبي للبحث العلمي من خلال تمويل البنى التحتية المتقدمة، وتشجيع نقل المعرفة والتقنيات، وتحفيز التعاون العابر للحدود.

كما تشجع هذه البرامج، على تعزيز تنقل الباحثين، ودمج القدرات العلمية للدول الأعضاء، وتقريب البحث العلمي بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني بشكل كبير. كما تروّج هذه الأدوات لبحث مسؤول وأخلاقي ومستدام. وبالرغم من ذلك، تتباين هذه الديناميكية المفتوحة مع محدودية قدرة دول الجنوب، ولا سيما تونس، على إدماج باحثيها بشكل مستدام في هذه البرامج، خصوصًا في مجال العلوم الاجتماعية. فرغم أن الفضاء الأوروبي يمثل محور جذب رئيسي للبحث العلمي العالمي، تظل المشاركة التونسية في هذه المجالات هامشية، نتيجة نقص في التنظيم، والموارد، والاعتراف المؤسساتي بالعلوم الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للبحث. ورغم أهميتها، تجد العلوم الاجتماعية صعوبة في فرض حضورها في المشاريع المقدمة والممولة، في غياب استراتيجية وطنية واضحة تشجع إدماجها في المقترحات المقدمة في إطار المشاريع التعاونية. هذا النقص يحدّ لا فقط من الإنتاج العلمي في هذه المجالات، بل أيضًا من القدرة على نشر المعرفة المفيدة لصياغة سياسات عامة قائمة على االبراهين. ولكي تستفيد تونس بشكل كامل من الفرص التي توفرها برامج Horizon 2020 و Horizon Europe، لا بد من تبنّي نهج طموح، يقوم على الاعتراف بالعلوم الاجتماعية كرافعة استراتيجية لفهم التحولات المجتمعية المعاصرة ومواكبتها، مع تعزيز دورها في توجيه وتقييم السياسات العمومية.

برنامج "أفق 2020" Horizon 2020

يهدف هذا البرنامج، المدعوم من الاتحاد الأوروبي، بشكل

عام إلى تطوير البحث العلمي والابتكار (R&I)، بميزانية ضخمة تصل إلى حدود 80 مليار يورو للفترة 2014-2020. ويستند البرنامج إلى ثلاثة أعمدة أساسية، وهي: التميّز العلمي، القيادة الصناعية، والتحديات المجتمعية. وقد وجه البرنامج تمويلاته نحو مشاريع من شأنها تعزيز القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية للاتحاد الأوروبي وشركائه الاستراتيجيين.

مشاركة تونس في برنامج Horizon 2020

شاركت تونس في البداية في البرنامج الإطاري السابع للبحث والابتكار (R&I) بصفتها دولة طرف ثالث من خلال تنفيذ 114 مشروعًا، مما أهلها، أن تكون الدولة الوحيدة الحاصلة على صفة "دولة شريك مشارك" في إفريقيا والمغرب العربي والعالم العربي ضمن البرنامج الإطاري الثامن للبحث والابتكار، مما يتيح لها المشاركة الكاملة في تقديم المشاريع المبتكرة والمساهمة في تصميم برامج العمل.

وبفضل نسبة نجاحها في المشاريع المموّلة من هذا البرنامج (18,56%) والتقدّم الملحوظ الذي أحرزته في مجال البحث المتقدّم، صُنفت تونس حالياً في المرتبة الثالثة بين 16 دولة شريكة، متجاوزة بذلك المتوسط الأوروبي (14%).. كما أصبحت وبصفتها دولة شريكة، مؤهلة لا فقط لتقديم مشاريع مبتكرة، بل وللمساهمة في تصميم برامج العمل كذلك. وفي هذا الإطار، يمكن للباحثين التونسيين الاستفادة من فرص تمويل البرنامج على نفس المستوى الذي يتمتع به نظراؤهم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة الأخرى. كما توفر هذه الفرصة للباحثين التونسيين إمكانية الاندماج في شبكات علمية دولية والتعاون الوثيق مع مؤسسات في أوروبا وخارجها.

ومن الجدير بالذكر أن المساهمة التونسية قد تطورت بشكل واضح مع مرور الوقت؛ إذ ارتفع عدد المشاريع المموّلة بين 2016 و2020 من 4 إلى 61 مشروعاً، وعدد الشركاء التونسيين من 7 إلى 81. كما ارتفعت التمويلات التي حصلت عليها المؤسسات التونسية من 1,2 مليون إلى 10,7 ملايين يورو، مما يبرز القدرات البحثية لتونس (MESRS, 2020).

غير أن تقدم مكانة العلوم الاجتماعية لا يزال هامشيا. حيث أن غالبية المشاريع التونسية ترتكز على "التحديات المجتمعية " (55%)، وتتعلق أساساً بالزراعة والبيئة والتنقل العلمي، بينما تعرف المشاريع التي تدمج العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل فعلي ندرة وغالباً ما تكون في أدوار ثانوية. تعكس هذه الوضعية اختلالاً هيكلياً، حيث تستحوذ العلوم الصحيحة على الجزء الأكبر من التمويلات، على حساب اختصاصات تحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد. وبذلك، تظل العوائد محدودة من حيث هيكلة البحث المستدام في مجال العلوم الاجتماعية.

المشاريع الرئيسية الممولة في إطار برنامج Horizon 2020 في تونس

تشير البيانات إلى أن غالبية التمويلات الممنوحة لتونس (55%) تخص الركيزة الثالثة "التحديات المجتمعية". وتشمل هذه التمويلات بالأساس 12 مشروعًا موجهًا نحو مجالات الزراعة، البيئة، الأمن الغذائي، وكذلك حركة الباحثين. هذه المشاريع تهدف إلى الاستجابة للتحديات العالمية الكبرى، لكنها تظل مرتبطة أساسًا بمجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية.
أما الركيزة الأول المتعلقة بالتميز العلمي، فتمثل 19% من التمويلات، وقد مكنت بعض المؤسسات التونسية من تعزيز بنيتها التحتية وكفاءاتها البحثية، خصوصًا في العلوم الصحيحة والهندسة. ويخصص البرنامج العرضي "نشر التميز وتوسيع المشاركة" 15% من التمويلات، مع 8 مشاريع تنسقها مؤسسات تونسية، مما يعكس تقدمًا ملحوظًا في قدرات الإدارة العلمية والإدارية للمشاريع الأوروبية.

في المقابل، يشكل البرنامج العرضي "العلم مع المجتمع ولأجله" النسبة الأضعف من التمويلات (3%)، وهو البرنامج الذي يعالج مباشرةً القضايا المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، والوساطة العلمية، والأخلاقيات، والتأثير المجتمعي. وقد تم تسجيل 7 مشاريع فقط تشمل العلوم الاجتماعية، مما يعكس وجود خلل هيكلي في التوزيع بين التخصصات.

الرسم البياني 18: توزيع المشاريع التونسية حسب الركائز في برنامج 2020 Horizon

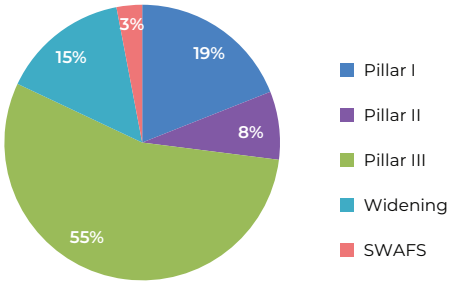

المصدر: المكتب الوطني للبراسيوس+ تونس، 2021

أبدت تونس مستوى عال من حيث جودة المقترحات، وقد تم الحصول على أعلى قيمة تمويلية في مشاريع نموذجية. ومن بين الأمثلة:

- مبادرات في مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، تهدف إلى تحديث الممارسات الزراعية لمواجهة التحديات المناخية، مع إدماج جزئي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالديناميات الريفية.
- مشاريع في مجالي الطاقة والبيئة، تركز على الانتقال نحو الطاقات المتجددة، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية، والتكيف مع التغيرات المناخية.
- أنشطة تتعلق بالتنقل وتكوين الباحثين الشباب، لا سيما من خلال منح "ماري كوري" (Marie Skłodows-ka-Curie)، والتي يغلب عليها قطاع العلوم الدقيقة، مع تأثير محدود على الباحثين الشباب المنتمين للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

وتظل مشاركة العلوم الإنسانية والاجتماعية ضعيفة مقارنة بالمجالات العلمية الأخرى حيث غالبًا ما تقتصر مساهمتها، إن وجدت، على أدوار داعمة في المشاريع متعددة التخصصات (مثل تقييم الأثر الاجتماعي، وتقبل التكنولوجيا، والتواصل العلمي)، دون أن تتحمل المؤسسات التونسية دورًا رياديًا في تصميم هذه المشاريع أو قيادتها. إن هذه المشاركة المحدودة للعلوم الإنسانية والاجتماعية لها آثار عميقة؛ إذ تحد من قدرتها على بناء شبكات مستدامة، وتطوير برامج بحثية متماسكة، أو إثراء السياسات العمومية المتعلقة بالتحديات الكبرى المعاصرة. فموضوعات مثل الحوكمة الديمقراطية، و السياسات العمومية الشاملة، والهجرة، والمشاركة المدنية، وعدم المساواة، أو الحفاظ على التراث الثقافي، تظل غير مستكشفة بالشكل الكافي أو ضعيفة القيمة ضمن المشاريع المقدمة والممولة. ويتطلب دمج العلوم الاجتماعية بشكل أفضل في المشاريع الأوروبية المستقبلية إلى جانب تغيير النهج في استراتيجيات إعداد المشاريع، تعزيز الاعتراف المؤسساتي بدورها الاستراتيجي في تحليل التحولات المجتمعية ومواكبتها.

برنامج Horizon Europe

سنة 2022، وقّعت تونس مرة أخرى اتفاقية شراكة مع البرنامج الجديد Horizon Europe. ويعد هذا البرنامج الإطار التاسع الذي يهدف إلى ترسيخ البحث والابتكار (R&I) ضمن منهجية التميّز العلمي للفترة 2021-2027، بميزانية إجمالية تصل إلى 100 مليار يورو. وتحديدًا، يُعد هذا البرنامج امتدادًا لبرنامج H2020، حيث يتيح للعلماء والباحثين العديد من الفرص للاستفادة من جميع إمكانيات التمويل وبناء الشبكات، بنفس القدر الذي يتمتع به الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

في هذا الإطار، لا تُعد العلوم الاجتماعية من المواضيع الأساسية والمستهدفة بشكل صريح من قبل البرنامج، لكنها تُدمج بشكل فعّال على مستويات مختلفة في جميع مكونات البرنامج باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في البحث والابتكار. ففي برنامج معالجة القضايا العالمية المرتبط بالركيزة الثانية (Pillar 2) المكوّن من ستة محاور متعددة الاختصاصات، تُطرح دعوات لتقديم مشاريع في العلوم الاجتماعية ضمن المحور الثاني. ويهدف هذا المحور، الذي يُخصص له ما يقارب 2 مليار يورو على مدى سبع سنوات، إلى فهم التحولات المعاصرة للمجتمع وتقديم سياسات تدعم الانتعاش الأوروبي بطريقة خضراء، رقمية، عادلة اجتماعيًا وشاملة.

الإطار 6: البحث في إطار التعاون الدولي في تونس

البحث في إطار التعاون الدولي: يعكس التنوع الكبير للتعاونات الدولية لتونس الجهود المبذولة من قبل المجتمع العلمي التونسي، الذي يتمتع بكفاءات علمية عالية وقدرة على المشاركة الفعّالة في برامج البحث العلمي والتكنولوجي واسعة النطاق، ضمن اتحادات وشبكات بحثية تنافسية. ويتوافق هذا مع الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية لتطوير نظام البحث، التي تهدف من جهة إلى تنويع روابط الشراكة والتعاون مع الدول ذات الأنظمة العلمية والتقنية المتقدمة، ومن جهة أخرى إلى تعبئة الموارد المالية لصالح النظام الوطني للبحث.

في هذا السياق، يواصل التعاون الثنائي مع الشركاء «التقليديين» لتونس، خاصة مع الدول المغاربية والعربية. وقد تم تأسيس هذه الشراكات تاريخيًا عبر اتفاقيات ومشاريع مشتركة منذ أوائل الألفية الثانية، كما يتضح من البرامج التي أطلقت مع المغرب، الجزائر، مصر، والأردن (المفوضية الأوروبية، مشروع ESTIME، 2007)، والتي دعمت العديد من مشاريع البحث، بما في ذلك في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن ضعف وضوح هذه الشراكات حاليًا، وغياب آليات متابعة مستدامة، وقلة النشر المشترك للنتاجات العلمية، يعكس تباطؤ ديناميكية التعاون جنوب-جنوب، التي لا تزال مستغلة جزئيًا فقط. وفي الوقت نفسه، استمر تطور الشراكات الأورومتوسطية وكذلك الاتفاقيات مع دول مثل اليابان والولايات المتحدة، لتعزيز الديناميات الإقليمية الجارية وتعكس رغبة تونس في الحفاظ على سياسة تعاون علمي متعددة الاتجاهات.

في هذا الإطار، تقدم الأبحاث في العلوم الاجتماعية عناصر إجابة للتحديات المتعلقة بالحكم الديمقراطي، والمشاركة المواطنية، والحفاظ على التراث الثقافي، والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. كما تساهم هذه الأبحاث في فهم الأزمات المعاصرة وتعزيز صمود المجتمعات.

ومع ذلك، على الرغم من أن هذه المواضيع موجودة ضمن برنامج Horizon Europe، فإن الاستفادة منها من قبل المؤسسات التونسية العاملة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية لا تزال محدودة. وتبقى المشاركة هامشية، مما يعيق قدرة وحدات البحث على إنتاج المعرفة المرتبطة بالديناميات الأوروبية. كما أن الآثار العملية، سواء من حيث المنشورات العلمية، أو نشر النتائج محليًا، أو التأثير على السياسات العمومية ، لا تزال ضعيفة. ويعزى ذلك إلى نقص في الهيكلة، وغياب آليات دعم للتثمين العلمي، وضعف القدرة على المتابعة المؤسسية.

VIII. الحراك الدولي للباحثين بين الفرص والخسائر

في أعماق تونس، تهز أزمة صامتة كيان الطبقة الوسطى، مصحوبةً بهجرة متزايدة للأدمغة نحو آفاق أرحب. فبالإضافة إلى المهن التي شملتها الهجرة تاريخيًا على غرار المهندسين والأطباء، تنضم فئات أخرى من المهنيين، بما في ذلك الأساتذة الباحثون، إلى هذا التيار من الهجرة نحو الخارج. وبينما يغادر بعض علماء الاجتماع المدارج التونسية للاستجابة لعروض أكثر جاذبية في الخارج، ينخرط آخرون، مثل علماء النفس والقانون والاقتصاد، إلى وظائف مهنية واستشارية في منظمات عمومية وخاصة على حد سواء.

يخلف هذا النزيف في مستوى الأدمغة فراغًا واسعًا داخل أسوار الجامعات التونسية لتصبح مؤسساتها مُصحّرة من أبرز عقولها المبدعة وباحثيها ذوي الخبرة الذين يشكّلون جوهر التعليم العالي. ويتضح أثر هذا على المشهد البحثي الوطني بصورة حتمية، مهددًا ديناميكية الأعمال الأكاديمية في البلاد وجودتها، ومؤشرا ضمنيًا على تراجع الطبقة الوسطى في سعيها نحو فرص جديدة وحياة أفضل.

ولا تقتصر هجرة الكفاءات على خريجي التعليم العالي فحسب حيث يعبر موسيت (2022) عن هذا الظاهرة "بقطار الهجرة"، وهو عملية تتظافر بمقتضاها مختلف الآليات التي وضعتها دول الشمال لجذب مجموعة واسعة من الكفاءات. وتشمل هذه الآليات سياسات هجرة خصوصية، والاتفاقيات الثنائية، وبرامج التحفيز. فعلى سبيل المثال، تسهّل سياسات الهجرة مثل برنامج التأشيرات للعمال المهرة في ألمانيا والبطاقة الزرقاء الأوروبية دخول المتخصصين ذوي الكفاءات العالية. كما تهدف الاتفاقيات الثنائية، مثل تلك الموقعة بين كندا ودول نامية، إلى تبسيط الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم برامج التحفيز، مثل المنح الدراسية والمنح البحثية، لجذب الباحثين والطلاب الواعدين.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة مدفوعة كذلك برغبة متزايدة في التنقل بين سكان دول الجنوب. فهؤلاء الأفراد يسعون للحصول على فرص اقتصادية أفضل، وظروف معيشية أفضل، وبيئات أكثر ملاءمة للبحث والابتكار. وهكذا، فإن هجرة الأدمغة تُعزى إلى ديناميكية معقدة تجمع بين عوامل الجذب والطرد (push and pull factors). وقد تحوّلت هذه الهجرة للكفاءات إلى ما يمكن وصفه بـ «سباق المواهب» الفعلي، يغذيه كل من استراتيجيات دول الشمال وطموحات سكان الجنوب المشروعة نحو حياة أفضل(OECD، 2021؛ Musette، 2022؛ World Bank، 2020).

1. أثر تنقل الكفاءات على البحث في العلوم الاجتماعية على الصعيد المحلي

من المهم الإشارة إلى وجود معيقات كبيرة تحول دو الحصول على البيانات الرسمية الدقيقة بشأن حراك الكفاءات الجامعية، لا سيما من المنظور الأكاديمي، داخل المؤسسات الجامعية المسؤولة عن التعليم والبحث في مجال العلوم الاجتماعية. ومع ذلك، توفّر المعطيات المحينة الصادرة عن الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCT) فرصة للحصول على صورة أوضح وأكثر شمولية لحجم ظاهرة هجرة الكفاءات الجامعية. وتمثل هذه البيانات مورداً ثمينًا لتحليل وفهم أعمق للتحديات المرتبطة بتنقل الكفاءات الأكاديمية في السياق الحالي، بما يمكّن الباحثين من تقييم آثارها وتبعاتها على البحث والتعليم العالي.

العوامل "الدفع" و"الجذب"

1. فرص الارتقاء المهني: غالبًا ما تقدّم دول الخليج فرصًا وظيفية جذابة، مع آفاق ارتقاء أسرع وبيئات عمل أكثر ديناميكية.
2. فروقات في الرواتب: تُعد الفروقات في مستويات الأجور بين تونس ودول الخليج عاملاً رئيسيًا يجذب الباحثين والأساتذة الباحثين عن منح أفضل(Hafa-iedh، 2021، ص100)
3. الحرية الأكاديمية والبنية التحتية البحثية (للوجهة الأوروبية): تتيح مزايا مثل الحرية الأكاديمية، والموارد

البحثية المتقدمة، وفرص التعاون الدولي المتاحة في بعض الدول جذب الأكاديميين الموهوبين.

من خلال الجمع بين هذه العوامل، يتضح أن تنقل الباحثين والأساتذة في مجال العلوم الاجتماعية من تونس نحو دول الخليج غالبًا ما يكون مدفوعًا بمجموعة معقدة من الضغوط والحوافز التي تشكّل خيارات الأفراد المهنية( ).

كبار الباحثين منجذبون للهجرة

تشجع الحوافز المادية والرواتب الجذابة في دول الخليج بشكل كبير على تنقّل الأساتذة في مجال العلوم الاجتماعية من تونس في اتجاه هذه الدول. وتعزز ديناميكية الأجور الالتزام المهني لديهم، وتضمن استقرارهم المالي، كما تزيد من رضاهم ونجاعتهم في العمل. غير أنه يتوجب، ربط هذه الجوانب المالية بعوامل أخرى من أجل فهم شامل لدوافع الأساتذة في الحراك الدولي.

تعتبر التخصصات الأكثر طلبًا بين الأساتذة التونسيين في مجال العلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع، والعلوم السياسية، والقانون/العلوم القانونية، من المجالات التي تشهد نموًا متزايدًا في دول الخليج. وبفضل هذا الطلب، يجد الأساتذة فرصًا متميزة للعمل في مؤسسات أكاديمية مرموقة في المنطقة، حيث تُقدّم رواتب ومزايا مالية تنافسية للغاية.

تُعد المملكة العربية السعودية من بين الوجهات المفضلة لهؤلاء الأساتذة، حيث تستقبل خمسة باحثين في مجال العلوم الاجتماعية. وتشتهر دول الخليج، مثل السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، برواتبها السخية ومزاياها المالية الجذابة للأساتذة الدوليين. وتشكل هذه الحوافز المالية، إلى جانب ظروف العمل الملائمة وفرص التطوير المهني، دافعًا قويًا للأساتذة التونسيين الباحثين عن تحسين مستويات تعويضاتهم، وتعزيز استقرارهم المهني، وزيادة فعاليتهم ورضاهم الوظيفي.

الرسم البياني 19: عدد الأساتذة المتعاونين في مجال العلوم الاجتماعية حسب الوجه

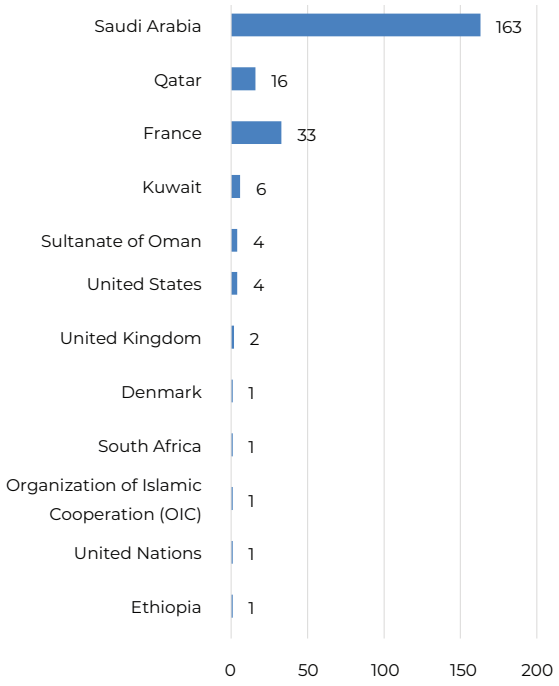

المصدر: الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCT)

تسهم هذه الحركية الدولية في تحسين الوضعية المالية للأساتذة وفي تعزيز التزامهم المهني. إذ تتيح الرواتب الجذابة التي تُمنح في هذه الدول حصول الأساتذة على أجور تفوق تلك المعروضة في تونس. ويمكن لزيادة الدخل هذه أن تنعكس إيجابًا على جودة حياتهم، وأمنهم المالي، ورضاهم الوظيفي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية وتنامي الالتزام بأنشطتهم البحثية والتعليمية.

من الجدير بالذكر أن الرواتب، رغم أنها تمثل عاملًا حاسمًا في اتخاذ قرار الحراك الدولي لأساتذة العلوم الاجتماعية، إلا أنها ليست المحدّد الوحيد، إذ تسهم عوامل أخرى مثل فرص البحث العلمي، والسمعة الأكاديمية للمؤسسات، وإمكانيات التعاون الدولي في تشكيل اختياراتهم المهنية. ومع ذلك، يظل البعد المالي عاملاً محوريًا في جعل دول الخليج الوجهة المفضلة لدى هؤلاء الأساتذة التونسيين الساعين إلى آفاق مهنية أوسع وفرص أفضل.

2. رجال الاقتصاد في الصفوف الأمامية

تشكل الحركية الدولية لأساتذة التعليم العالي المحاضرين والمساعدين في مجال الاقتصاد والتصرف بتونس محوراً رئيسياً، لاسيما فيما يتعلق بالأجور والدوافع المرتبطة بالمكافآت المالية. وعلى خلاف بقية التخصصات في العلوم الاجتماعية، يتمتع هؤلاء الجامعيون بفرص واسعة للعمل في بلدان متعددة، ما يفتح أمامهم آفاقاً مهنية ومالية جذّابة. وتبرز المملكة العربية السعودية كإحدى الوجهات الأكثر استقطاباً، بحكم انخراطها في مسار انفتاح اقتصادي متسارع، واستعداد جامعاتها العمومية والخاصة، إلى جانب مكاتب الاستشارات، لاستقبال الخبراء التونسيين في هذا المجال. وتشكّل الرواتب التنافسية والمزايا المرافقة عاملاً حاسماً في تحديد الوجهة، إذ تسهم في تحسين الوضعية المالية للأساتذة الجامعيين، بما ينعكس غالباً على مستوى أعلى من الرضا المهني، ونوعية حياة أفضل، والتزام أعمق بأنشطة التدريس والبحث.

ويظل معدّل العودة منخفضًا ويرتبط أساسًا بمدّة العقود وإجراءات التقاعد في تونس. وإلى جانب المملكة العربية السعودية التي تستقطب 95 أستاذًا محاضرًا في الاقتصاد والتصرّف، تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة 7 أساتذة. كما تشكّل كلّ من فرنسا وكندا وقطر والبحرين وسلطنة عُمان والولايات المتحدة والكويت والمغرب وجهات بديلة تحتضن بدورها عددًا مهما من الأساتذة المحاضرين في هذا المجال.

ولا يقتصر الحراك الدولي لهؤلاء

Cette tendance à la migration est particulièrement marquée chez les économistes occupant le grade de maître assistant

الاعتبارات المادّية فحسب، بل يتأثر كذلك بعوامل أخرى، على غرار فرص البحث العلمي، وإمكانيات التعاون الدولي، والسمعة الأكاديمية للمؤسسات، إضافةً إلى آفاق التطوّر المهني. ومع ذلك، يظلّ البُعد المالي محدّدًا جوهريًا يفسّر تفضيل دول الخليج كوجهات رئيسية للأساتذة التونسيين في الاقتصاد والتصرّف الباحثين عن آفاق مهنية أوسع.

الرسم البياني 20: توزيع عدد الوظائف وفقًا للبلد والتخصص

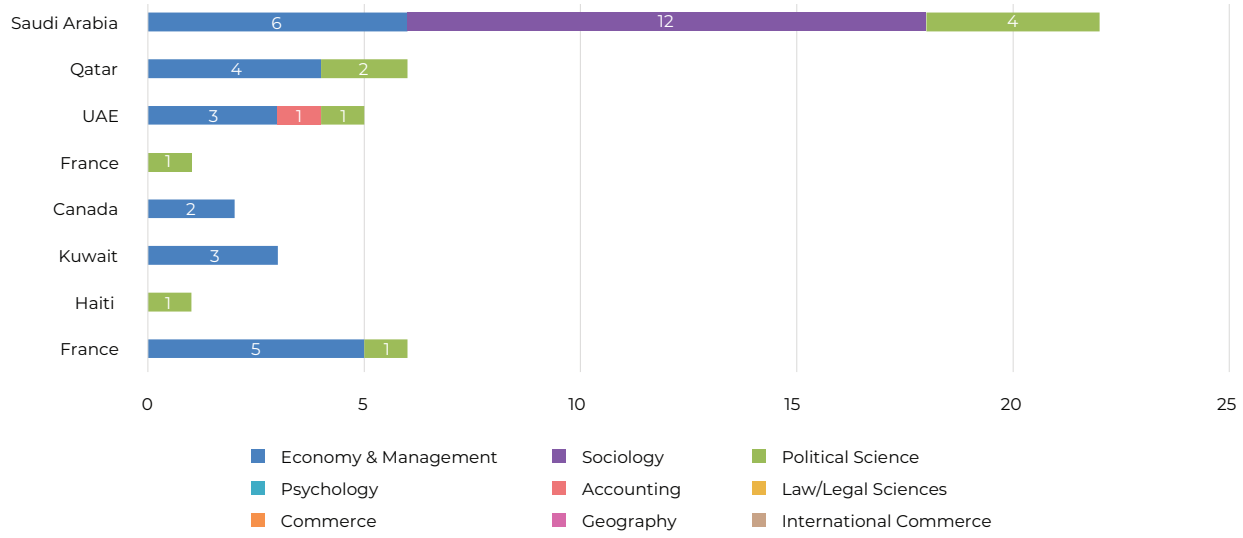

المصدر: الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCT)

تُلاحظ هذه النزعة نحو الهجرة بصفة جلية في صفوف رجال الاقتصاد الذين يعملون كأساتذة مساعدين حيث ظل عددهم في تزايد مستمر ليكون الأرفع من بين 283 باحثاً مؤهلاً غادروا البلاد حتى الأول منجوان. 2024.

يظل من الضروري التمييز بين هجرة الأدمغة، التي تشير إلى تنقّل المهارات بشكل عام، وتنقّل الكفاءات عالية المستوى، والذي يشمل بالخصوص الباحثين الجامعيين. وحسب M. Boughzala„ "تُعتبر هجرة الأدمغة مصدر قلق حقيقي، لكن هجرة القوى العاملة المؤهلة يمكن أن تُحقق أيضًا آثارًا إيجابية، لا فقط من حيث تحويل الأموال، بل أيضًا من حيث تراكم رأس المال البشري." وهو ما يبرز مدى تعقيد المسألة، وعلى أن يبين أن مغادرة الكفاءات قد تكون لها منافع، سواء على الصعيد المالي أو في علاقة بتطوير الموارد البشرية و.في تحليله لسألة نقص الكفاءات»، يبرز « (Ben Hafaiedh, 2021) مجموعة من العوامل التي تغذي ميل الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى التفكير في مغادرة البلاد. ويشير التقرير، على وجه الخصوص، إلى الأثر الكبير للفارق في الرواتب وفرص الارتقاء المهني.

كما يُشير ا (Boughzala and Kouni, 2010) إلى أنه "كلما اكتسب المغتربون المزيد من الكفاءات وحصلوا على شهادات عليا، وخاصة شهادات الدراسات العليا، تقلصت رغبتهم في العودة". ويسلّط هذا الإقرار الضوء على عنصر مهم: فكلما تعمّق الأفراد في تطوير مهاراتهم وتخصصوا أكثر، قلت جاذبيتهم للعودة إلى وطنهم الأصلي. ويثير هذا الأمر تساؤلات جوهرية حول الاحتفاظ بالكفاءات والسياسات الواجب وضعها لتشجيع عودة الكفاءات المكتسبة في الخارج المحتملة.

تشكل التفاعلات الاجتماعية والمهنية، فضلاً عن القدرة على التواصل الفعّال بعدة لغات، جوانب أساسية قد تحدد خيارات الحراك لديهم. وتبرز هذه العوامل مدى تعقيد الدوافع الكامنة وراء هجرة الكفاءات في مجال العلوم الاجتماعية، كما تؤكد على أهمية أخذ مجموعة واسعة من المعايير بعين الاعتبار لفهم هذه الظاهرة ومعالجتها بشكل مناسب.

XI. عندما تكون امرأة باحثة في العلوم الاجتماعية في تونس

في مجتمع بُني منذ الاستقلال على خيارات اجتماعية وسياسية أساسية مثل تمكين المرأة والتعليم الإلزامي والمجاني، استطاعت المرأة التونسية أن تستفيد، على قدم المساواة مع الرجل، من تعميم التعليم، وأظهرت تحرراً فكرياً من خلال اكتساب المعرفة وممارسة البحث، فضلاً عن مساهمتها في إنتاجهما في مختلف المجالات، ومن ضمنها موضوع دراستنا هنا، أي العلوم الاجتماعية. في الواقع، منذ ستينيات القرن الماضي، أسهمت الباحثات ( )من خلال مقاربات مبتكرة ونظريات وأعمال سلطت الضوء على تجربة المرأة باحثة في العلوم الاجتماعية. وقد أغنت مساهماتهن الخطاب الأكاديمي من خلال تناول قضايا أساسية مثل النوع الاجتماعي، والهوية، ومشاركة المرأة في المجتمع التونسي، وحقوق الأفراد وحرياتهم، وغير ذلك. وبالرغم من تنامي ظاهرة تأنيث المجال، فإنه لا تزال هناك فجوة واضحة في علاقة بالإنتاج العلمي المتميز وخلق الفرص لوصول النساء إلى مواقع القيادة واتخاذ القرار في مجال البحث.

تثير هذه الحقيقة إشكالية متمثلة في السؤال التالي: كيف يمكن تفسير هذه الحقيقة المتناقضة التي تفيد بوجود زيادة ملحوظة في نسبة النساء في مجال العلوم الاجتماعية في تونس من جهة، وانخفاض مشاركة المرأة في الإنتاج العلمي المتميز وفي تولّي المناصب ذات المسؤولية ،من جهة أخرى ؟ .

يشهد مجال الدراسات في العلوم الاجتماعية دون شك زيادة في نسبة الإناث، إلا أنه لا يزال من الممكن اعتبار هذا التكوين "«مسقطا " أو "إجباريا" (الجزء الأول) وهو ما يمكن أن يفسر ضعف الإنتاج العلمي النسائي المتميز، بالإضافة إلى وجود العديد من العوائق التي تحد من وصول الباحثات إلى المواقع القيادية في مجال البحث العلمي (الجزء الثاني).

1. تنامي ظاهرة التأنيث الإجباري في الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية

التأنّث "الإجباري " للعلوم الاجتماعية من خلال التكوين الجامعي الأساسي

وفقًا الإحصائيات المنتظمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس (MESRS 2023)، سجل عدد النساء المسجَّلات في تخصصات العلوم الاجتماعية والسلوكية خلال السنة الجامعية 2022-2023 ارتفاعًا مقارنة بعدد المسجَّلات في الفترة 2013-2014. كما يشهد كل من تخصصي القانون وعلوم التربية تطورًا في مستوى التأنيث، مثلما يوضحه الجدول أدناه. وتحتل العلوم الاجتماعية المرتبة السادسة، بينما يحتل العلوم القانونية المرتبة السابعة ضمن قائمة الاختصاصات الأكثر إقبالاً من قبل النساء، وذلك بعد تخصصات أخرى مثل الأعمال التجارية والإدارة، والآداب، والصحة.

الجدول 13: تطوّر العدد الجملي لعمليات التسجيل حسب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

	عدد المسجَّلين في 2013-2014		عدد النساء بينهم	
الاختصاص	عدد المسجَّلين في 2013-2014	عدد النساء من بين المسجلين	عدد المسجَّلين في 2022-2023	عدد النساء من بين المسجلين
تكوين المكوّنين في علوم التربية	665	484	7984	6911
العلوم الاجتماعية والسلوكية	19153	13037	18865	13995
القانون	19607	14277	16137	12130

المصدر: MESRS

إن زيادة التأنيث في مجال العلوم الاجتماعية من خلال التكوين الجامعي الأساسي، ولا سيما على مستوى الإجازة، يُعدّ عنصراً محورياً في هذه الديناميكية حيث تختار أعداد متزايدة من الفتيات التونسيات دراسة العلوم الاجتماعية، مما يساهم في تنويع الآراء والتوجهات داخل هذا الحقل المعرفي. غير أنه من المهم الإقرار بأن هذا التطور يمكن أن يُنظر إليه كتأنيث "إجباري" أكثر منه اختياراً ارادياً واعياً، إذ قد يتأثر بقيود نظام التوجيه الجامعي في تونس. كما أنّ تأنيث الشعب الأدبية قد يلعب بدوره دوراً في تعزيز هذه النزعة. ومن ثَمّ يمكن تفسير هذا التأنيث باعتباره عاملاً من عوامل التمييز الأكاديمي.

في الواقع، قد تتجه بعض الفتيات نحو العلوم الاجتماعية لغياب خيارات أفضل، وذلك بسبب انخفاض معدلات التوجيه المطلوبة لهذه الشعب، مما قد يؤدي إلى تركّزهن في تخصصات العلوم الاجتماعية التي تتطلب مستوى أقل في اللغات أو في المهارات اللغوية والرياضية والإحصائية. ويمكن أن يترجم هذا التأنيث المفروض لعدد من شعب العلوم الاجتماعية شكل من أشكال "العزل" الأكاديمي ghettoïsation، خصوصاً بالنسبة للفتيات ذوات الأصول الريفية والمتواضعة اللواتي يلتحقن بالجامعة بحثاً عن التحرر من الرقابة العائلية. ووفقاً لما ذكرته درة محفوظ: "فالبُعد عن العائلة يُمثل فرصة لاكتشاف العالم وللانعتاق. إنهن يحاولن النجاح من أجل تأكيد ذواتهن، والحصول على الاعتراف، وإثبات الهوية" (Inkifada 2021).

نموّ التأنيث في دراسات الدكتوراه وارتفاع عدد النساء المتخرجات في العلوم الاجتماعية:

يعكس تطور التأنيث في دراسات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ما تثبته الإحصائيات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) في الجداول أدناه. فقد بلغ عدد النساء المتخرجات في العلوم الاجتماعية، بجميع الشهادات، 1770 خلال السنة الجامعية 2013-2014، وارتفع هذا العدد إلى 2609 في السنة الجامعية 2022-2023.

الجدول 14: تطوّر عدد النساء المتخرجات في العلوم الاجتماعية والسلوكي

عدد المتخرجين في السنة الجامعية 2013-2014			
إجمالي المتخرجين في الشهادة الأولى	عدد النساء من بينهم	عدد المتخرجين في الشهادة الثانية	عدد النساء من بينهم
1668	1265	727	505
عدد المتخرجين في السنة الجامعية 2022-2023			
إجمالي المتخرجين في الشهادة الأولى	عدد النساء من بينهم		
3325	2609		

المصدر: MESRS

الجدول 15: تطوّر عدد النساء المتخرجات في برنامج تكوين المكوّنين في علوم التربية

عدد المتخرجين في السنة الجامعية 2013-2014			
إجمالي المتخرجين في الشهادة الأولى	عدد النساء من بينهم	عدد المتخرجين في الشهادة الثانية	عدد النساء من بينهم
507	460	01	00
عدد المتخرجين في السنة الجامعية 2022-2023			
إجمالي المتخرجين في الشهادة الأولى	عدد النساء من بينهم		
3135	2785		

المصدر: MESRS

الجدول 16: تطوّر عدد المتخرجين في القانون والعلوم السياسية

عدد المتخرجين في السنة الجامعية 2013-2014			
إجمالي المتخرجين في الشهادة الأولى	عدد النساء من بينهم	عدد المتخرجين في الشهادة الثانية	عدد النساء من بينهم
2417	1910	271	194
عدد المتخرجين في السنة الجامعية 2022-2023			
إجمالي المتخرجين في الشهادة الأولى	عدد النساء من بينهم		
12012	2609		

المصدر: MESRS

يساهم نمو التأنيث في دراسات الدكتوراه في تونس بلا شك في تعزيز حضور النساء في البحث الأكاديمي، لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية، وهو ما يتمظهر من خلال مساهمة ملموسة في إنتاج المعرفة وتطوير البحث في هذا المجال. كما أن المشاركة المتزايدة للنساء في برامج الدكتوراه تُثري المشهد الأكاديمي من خلال تنوع وجهات النظر والمعارف والمهارات. حيث تقدّم الباحثات أفكارا مبتكرة، ومقاربات منهجية متنوعة، وموضوعات بحثية ذات جودة، مما يسهم في إثراء وتنوّع الحقل العلمي.

كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الطالبات المسجلات في مرحلة الدكتوراه لم تناقشن أطروحاتهن، بل سجَّلن لأغراض تحسين وضعهن المالي، نظرًا لقرار الدولة التونسية بمنح منحة للدارسات في الدكتوراه لمدة ثلاث سنوات. وبذلك يمكنهن متابعة البحث النشط عن فرص عمل، خصوصًا في المدن الكبرى في تونس.

2. ضعف مشاركة النساء في المناصب القيادية على المستوى الوطني مقابل تقدم على مستوى القيادة الدولية

ضعف القيادة النسائية على المستوى الوطني

من المهم الإقرار بأن الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية أو الالتحاق بالتعليم العالي في الجامعات لا يضمن تلقائيًا للنساء الوصول إلى مناصب القيادة البحثية أو التأطيرية، أو تولّي أدوار إدارة الوحدات البحثية والمخابر والمعاهد البحثية.

الجدول 17: القيادة النسائية في هياكل البحث في العلوم الاجتماعية

مؤسسات البحث في العلوم الاجتماعية		
المجموع	يديرها رجال	تديرها نساء
71	48	23
مدارس الدكتوراه		
المجموع	يديرها رجال	تديرها نساء
12	07	05

إضافة إلى ذلك، تظل النساء أقل حضورًا مقارنة بالرجال في الإنتاج العلمي المتميز، الذي يضمنه في الغالب "الصنف أ"، وهي الرتبة الأقل تمثيلًا للباحثة التونسية.

يكشف تحليل البيانات حسب جنس المستجوبين عن توزيع ذو دلالة كما يلي:

- 64.0% من المشاركين يعرفون أنفسهم كنساء.
- 36.0% يعرفون أنفسهم كرجال.

الرسم البياني 23: توزيع الباحثين حسب الجنس

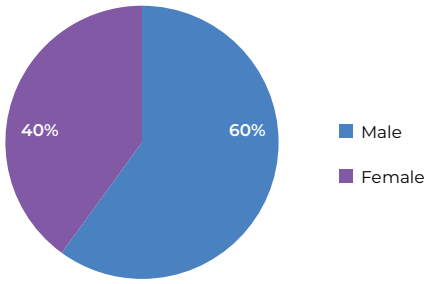

أسباب التفاوت: السقف الزجاجي

يشير مصطلح "السقف الزجاجي" إلى الحواجز اللامرئية التي تخلقها الأحكام المسبقة، والتي تمنع النساء من الوصول إلى مواقع القيادة العليا (Morrison وآخرون، 1977). وقد بينت الدراسات منذ السبعينيات، أن هذه الحواجز تحدّ دون وصول النساء إلى المناصب الإدارية (Kanter، 1977). وفي سياق الباحثات، يؤثر النوع الاجتماعي على توزيع الأدوار، حيث يُربط الرجال بالقدرات القيادية، في حين تُحصر النساء في الأدوار التقليدية (Neila Chaâbane، 2014)
وقد ترتب عن الحركة النسوية إنشاء شبكات مهنية، مثل مشروع WE4LEAD "تمكين المرأة للقيادة والعدالة في مؤسسات التعليم العالي"، الذي يهدف إلى تحسين وصول النساء إلى المناصب القيادية في التعليم العالي. ويندرج هذا المشروع ضمن مبادرة أوسع تهدف إلى تطوير حوكمة مؤسسات التعليم العالي في منطقة البحر المتوسط.

كما يكمن السقف الزجاجي كذلك داخل النساء أنفسهن، حيث يرتبط بالانتظارات المجتمعية التي تُلزمهن بأدوار الأمومة والزوجة، مما يعرقل طموحهن المهني (Daune-Richard، 1999) وفي تونس، تشير Dorra Mah-foud إلى أن الجمع بين الحياة الأسرية والمهنية غالبًا ما يعيق تقدم النساء، مما يؤدي إلى تأخير في مسارهن المهني(Inkyfeda، 2021).

مسار يعج بالعقبات

على الرغم من أن حضور الباحثات يتعزز تدريجيًا في الفضاء الأكاديمي (منشورات، إشراف، تكوينات)، فإن تقدمهن ما زال يواجه تحديات جسيمة: إذ يواجهن عنفًا جسديًا ورمزيًا، بالإضافة إلى التحرش الجنسي. وقد أشار تقرير صادر عن وزارة المرأة في نوفمبر 2023 إلى أن 31% من أصل 8300 بلاغ عن العنف تخصّ الأكاديميات، مع معدل مرتفع بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 30 و40 عامًا (40%) وبين 41 و50 عامًا (25 %). وغالبية حالات العنف يرتكبها شركاء، مما يخلق بيئة أسرية ضارة تؤثر على صحتهن الجسدية والنفسية وكذلك على إمكانياتهن الأكاديمية.

ويعد التحرش الجنسي في إطار الإشراف على أطروحات الدكتوراه والماجستير، وكذلك في المخابر، مشكلة كبيرة داخل الجامعات. هذا الظاهرة، التي تشمل أي اعتداء جنسي يضر بكرامة النساء، تهمش مساهماتهن في التعليم والبحث. وتمتنع العديد من النساء عن الإبلاغ عن هذه الانتهاكات خوفًا من الانتقام، مما يزيد من عدم المساواة المهنية.

ولمعالجة هذه القضايا، أطلق مشروع "تمكين المرأة للقيادة والعدالة في مؤسسات التعليم العالي" (حيث تعد تونس عضوًا فعالًا في الاتحاد عبر جامعة المنار) خلايا لمكافحة التحرش في عدة جامعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الديناميكية ما زالت في مراحلها الأولى

القيادة النسائية على المستوى الدولي: هل الباحثات أفضل قادة من الرجال؟

تتطلب المؤشرات الهيكلية المتعلقة بالمنشورات وقلة عدد النساء في "الهيئة أ" من الأساتذة الباحثين تفسيرًا دقيقًا في ضوء نتائج استطلاع Doing Research تونس 2025، الذي يكشف عن تقدم حقيقي للنساء في القيادة البحثية. ووفقًا لهذه النتائج، لم تمنع الصعوبات النساء من التقدم في مستوى تنسيق المشاريع والهياكل البحثية. وتُظهر بيانات استطلاع Doing Research، الموضحة في الرسم البياني التالي، وجود فروق ضئيلة جدًا بين الرجال والنساء فيما يتعلق بأدوارهم في المشاريع البحثية الدولية.

الرسم البياني 24: دور الباحثين التونسيين في المشاريع البحثية الدولية حسب الجنس

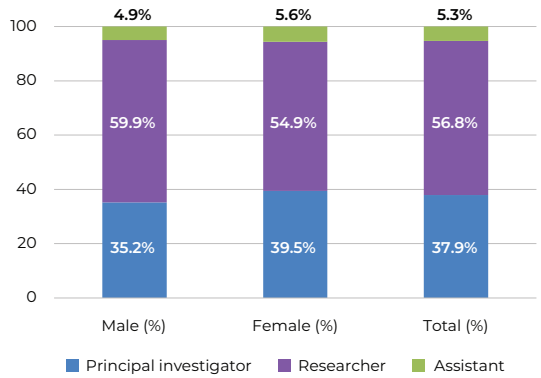

المصدر: استطلاع Doing Research – تونس ASSF 2025

تكشف البيانات أن 35.2% من الرجال يشغلون دور الباحث الرئيسي، في حين يقوم 59.9% منهم بدور الباحثين، ولا يُصنَّف سوى 4.9% كمساعدين. أما لدى النساء، فتُظهر الأرقام أن 37.9% يقمن بدور الباحثة الرئيسية، و 54.9 % يعملن كباحثات، و5.6% كمساعدات. وعلى الرغم من أن التوزيع متقارب نسبيًا، يبدو أن النساء ممثلات بشكل أفضل قليلًا في أدوار الباحثة الرئيسية مقارنة بالرجال.

ويمكن تفسير هذه الحالة بدعم المؤسساتي والشبكات التعاونية الشاملة. إذ يمكن لثقافة العمل في بيئة شاملة وداعمة أن تشجع مشاركة أكبر للنساء في أدوار القيادة، بينما قد يكون للمناخ المليء بعدم الثقة أو المنافسة أثر معاكس

الشبكات العلمية: هل النساء أكثر انخراطًا من الرجال؟

علاوة على ذلك، تكشف هذه البيانات عن اتجاهات مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالانتماء إلى هذه الشبكات. إذ يشير 44.7% من الرجال إلى أنهم أعضاء في شبكة مهنية، في حين أن 34.6% غير أعضاء و20.7 % يرون أن هذا لا ينطبق على وضعهم. أما النساء، فتظهر لديهن نسبة انخراط أعلى قليلًا، حيث يشير 56.5% منهن إلى انتمائهن لشبكة، و22.7 % غير أعضاء، و20.8% يعتبرن أن هذا لا ينطبق عليهن. وتشير هذه الأرقام إلى أن النساء أكثر ميلاً للانخراط في الشبكات المهنية مقارنة بزملائهن الرجال.

وقد تكون الفروق الملحوظة في الانخراط بين الجنسين مرتبطة بعدة عوامل. فالنساء، اللواتي غالبًا ما يواجهن حواجز منهجية في البيئة الأكاديمية، قد يسعين بنشاط للانضمام إلى الشبكات التي تدعمنهن وتشجعهن. أما الرجال، الذين غالبًا ما يتمتعون بإمكانية وصول أسهل إلى فرص التشبيك غير الرسمي، فقد لا يشعرون بالحاجة نفسها للانضمام إلى هياكل رسمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف تصورات أهمية الشبكات حسب النوع الاجتماعي؛ فالنساء قد يكنّ أكثر وعيًا بفوائد الدعم الجماعي، في حين قد يفضل الرجال مسارات أكثر فردية في تطويرهم المهني.

الفصل الثاني:
خارطة البحث في العلوم الاجتماعية

نقاط محورية من الفصل الثاني

الصورة العامة
- يتميز نظام البحث في العلوم الاجتماعية في تونس بالتنوع من الناحية المؤسساتية، ولكنه غير متوازن من حيث الهيكل، إذ تشكل الجامعات المحور الأساسي للنظام بينما يظل التنسيق بين باقي الجهات الفاعلة محدودًا.
- يشمل هذا النظام الجامعات والمؤسسات العمومية للبحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، لكن تفاعلاتهم لا تزال مجزأة.

مؤسسات التعليم العالي
- تُعدّ الجامعات العمومية المنتج الرئيسي للمعرفة العلمية؛ وتقع معظم هياكل البحث (المختبرات والوحدات ومدارس الدكتوراه) في الجامعات.
- التركيز الجغرافي: تتمركز حوالي 75٪ من المؤسسات العمومية للبحث العلمي وأغلبية الجامعات الخاصة في منطقة تونس الكبرى، مما يخلق اختلالات إقليمية.
- يشكّل طلبة العلوم االجتماعية نحو 45٪ من إجمالي طلبة التعليم العالي في تونس، غير أن حضورهم في صفوف كبار الباحثين (الفئة أ) لا يتجاوز 22٪، ما يعكس ضعف تمثيل هذه التخصصات في الريادة البحثية.
- التوجه التخصصي ضيق: يتركّز معظم البحث في مجال العلوم االجتماعية في تونس على تخصصي الإدارة والإقتصاد، في حين أن التخصصات الأخرى (علم الإجتماع، الأنثروبولوجيا، إلخ) لا تزال تعاني من نقص التمويل والتهميش.

البحث خارج الإطار الجامعي
- يوجد حوالي 40 مركزا بحثيًا وطنيًا، منها اثني عشر مركزا ينشط في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية.
- تتمتع هذه المراكز، التابعة في الغالب لوزارات قطاعية، باستقلالية علمية، غير أن حضورها محدود، وتفتقر إلى تنسيق فعّال مع الجامعات.
- لا يزال التعاون بين الوزارات في مجال حوكمة البحث ضعيفًا.

المجتمع المدني والبحث التعاوني
- تشارك الجمعيات ومراكز التفكير بنشاط في النقاش العام، ولكن يتم التقليل من شأنها كجهات فاعلة في مجال البحث.
- على الرغم من مساهمتها في إنتاج المعرفة التطبيقية، فإن نتائجها تظل محدودة الشرعية وغير مدمجة في السياسة الوطنية للبحث.

المنظمات الدولية والشركاء
- تدعم شبكة ديناميكية من مراكز البحث ألجنبية والمؤسسات السياسية (على سبيل المثال، IRD، IRMC، CEMAT، مؤسسة فريدريش إيبرت) البحث المواضيع في تونس.
- وقد تطور تأثير هذه الجهات بشكل كبير منذ عام 2011، بفضل توفر بيئة سياسية مؤسساتية ملائمة تيسر نسبيا الحصول على التمويل الدولي.
- وتعزز هذه الشراكات المرئية الدولية، ولكنها قد تُحوّل الأولويات نحو برامج يفرضها المانحون.

مفارقة الحوكمة
- بالرغم من وجود مؤسسات مثل CERES، لا يعلم سوى 10.8٪ من الباحثين التونسيين بوجود هذا الهيكل الوطني لحوكمة البحث في العلوم االجتماعية. كما أن 61٪ من المستجوبين امتنعوا عن الإجابة عن سؤال الاستبيان المتعلق بالحكومة، ما يشير إلى فجوة عميقة بين هيئات الحكومة والمجتمع البحثي.
- ويعكس ذلك وجود نظام بحثي هش، حيث يعمل الباحثون غالبًا بشكل منعزل، وخارج الأطر المؤسساتية وآليات الدعم.

نظرة عامة
- يتميز نظام البحث العلمي في تونس بكثافة الفاعلين، لكنه يظل مجزأ حيث ترتكز بنيته على جامعات عمومية قوية تتعايش مع جهات فاعلة من المجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي التي لا يتم استغلالها بالشكل الكافي.
- لا تزال عناصر التنسيق والاعتراف والحوكمة تمثل نقاط الضعف ألساسية التي تعيق تحويل هذا المشهد المجزأ إلى منظومة بحثية وطنية متماسكة.

١. خارطة مخابر البحث: التحديات والآفاق

بعد أن شهدت تسميته تغييرا عديد المرات، يُعرف الهيكل الحكومي المكلّف بالتعليم العالي في تونس اليوم باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS). وهي تضم ،إلى جانب الإدارة المركزية للمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية (ISET)، إدارتين مركزيتين كبريين هما: إدارة التعليم العالي وإدارة البحث العلمي.

تُعنى الأولى بالإشراف على الجامعات الثلاث عشرة في كل ما يتصل بالتكوين، غير أنّ ذلك لا يمنع هذه الجامعات من أن تكون، في الوقت ذاته، بُنى جامعية منظّمة ومنتِجة للمعرفة.

ولا يقتصر ذلك على مستوى مدارس الدكتوراه المكلَّفة بالتكوين العلمي لطلبة الدكتوراه ومنح شهاداتها، بل يمتد أيضاً إلى هياكل البحث الموزَّعة بين وحدات ومخابر بحث. وهي الهياكل التي تعنينا بالأساس، لا سيما تلك التي تنشط في مجال العلوم الاجتماعية، والتي سنُطلق عليها تسمية: الهياكل الجامعية للبحث في العلوم الاجتماعية (SURSS)..

بالإضافة إلى الجامعة الافتراضية في تونس العاصمة، تتركّز بقية الجامعات في ثلاثة أقطاب رئيسية هي بالأساس: إقليم تونس الكبرى ويضم خمس جامعات، والوسط الشرقي ويضم جامعتين، وصفاقس وتضم جامعة واحدة.

تستأثر هذه الأقاليم الثلاثة وحدها بـ 105 مؤسسة للتعليم العالي، أي ما يعادل 51% تقريبا من مجموعها وفقا للإحصائيات الرسمية لسنة 2023-2024.

ويبلغ العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي 206 مؤسسة، منها 175 تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)،و تحتضن ما مجموعه 250.249 طالبا وطالبة. أما باقي المؤسسات، والبالغ عددها 31، فهي تخضع لنظام الإشراف المزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارات أخرى، ويبلغ عدد طلبتها 16.588 طالباً وطالبة. ليصل بذلك العدد الجملي للطلبة إلى 266.837، من بينهم 177.861 طالبة (أي 66,65%)و 88.976 طالبا أي ما نسبته (33,35%.) .

تضطلع الوزارة كذلك بمهمة الإشراف الواسع على الجامعات الخاصة (المنظَّمة بمقتضى القانون عدد 73 لسنة 2000)، التي ورغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة والمستثمرون التونسيون والأجانب، لا يتجاوز عددها 85 مؤسسة مرخّصاً لها من قِبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (MESRS). ويبلغ عدد الطلبة التونسيين والأجانب الملتحقين بهذه المؤسسات 48.347 طالبا وطالبة، وذلك وفق إحصاءات سنة 2023-2024.

ووفقاً للمصطلحات والتصنيفات المعتمَدة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)، فإن المؤسسات والأساتذة والباحثين الذين يهمّهم هذا التقرير يندرجون ضمن ما يُسمّى " بتخصصات العلوم الاجتماعية والسلوكية. وإذا اعتمدنا تعريفاً أوسع للعلوم الاجتماعية، فإنه، ينضاف إلى ذلك دائما حسب تصنيف وزارة الإشراف:

- 9.146 طالبا وطالبة في مجال تكوين المكونين وعلوم التربية،
- 47.534 طالبا وطالبة في مجال الشؤون التجارية والتصرف،
- 14.285 طالبا وطالبة في مجال القانون،
- 955 طالبا وطالبة في مجال الصحافة وعلوم الإخبار،
- 644 طالبا وطالبة في مجال الخدمات الاجتماعية.
- ليصل بذلك العدد الإجمالي بمقتضى هذا التعريف الموسع إلى 72.584 طالبا وطالبة.

وهكذا، يُقدّر إجمالي الطلبة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والسلوكية في الجامعات التونسية ما يساوي 91.828 طالبا وطالبة أي ما يُقدر بحوالي 45% من إجمالي المجتمع الطلابي في تونس.

أما عدد مؤسسات القطاع الخاص فلا يتجاوز 443 مؤسسة. ويقتصر نشاطها، سواء في العلوم الاجتماعية أو في المجالات العلمية الأخرى، على التدريس دون أي نشاط بحثي.

وبذلك، فإن كل إشارة لاحقة للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية سيحيلنا حصريا إلى البحث المنظّم داخل القطاع العمومي.

تبين لنا أثناء إجراء هذا البحث، أن البيانات المتعلقة بالهياكل الجامعية للبحث في العلوم الاجتماعية (SRUSS) متفرقة وعصية. فبالرغم من أن هذه الهياكل التي تشكل الركيزة الأساسية لمشهد البحث في العلوم الاجتماعية بالبلاد، رسمية، إلا أن معظمها لا يمتلك مواقع مستقلة. وهي لا، تتوفر، في أفضل الحالات، إلا على صفحة أو واجهة إلكترونية ضمن موقع المؤسسة الأم أو ضمن موقع الجامعة التي تنتمي إليها.

وبصفة عامة، ثمة نقص واضح للشفافية، ناجم عن غياب أجهزة معلوماتية منظمة وفعّالة. ولذلك فإنه من أول الحلول المقترحة هي إنشاء صفحات رسمية، عوضا عن حسابات الفايسبوك الشخصية التي تدار غالبا من قبل أشخاص غير مؤهلي حيث عادة ما يتولى شباب من أعضاء الهياكل الجامعية للبحث في العلوم الاجتماعية (SRUSS) هذه المهمة، وذلك لسببين:

- أن عملية الاتصال في استراتيجية الهياكل البحثية تقتصر على مجرد جمع للمعلومات حول الأنشطة ونشرها،

- أنه غالباً ما يكون الشباب الأعضاء هم الأكثر تزوّدا بالمعرفة والمهارات اللازمة لأداء هذه المهمة الاتصالية.
- ولئن كان عدد هذه الصفحات في تزايد، فإنها لا تتسم بالاستمرارية أو الديمومة. وهي غالبا ما تشهد تغييرات في المشرفين عليها أو في الواجهة أو في الخط التحريري لها.

كما أن البيانات فيما عدى اسم الهيكل الرسمي ورقمه وهوية مُسيّره (مثل أرقام الهاتف والعناوين الإلكترونية ...)،غالبا ما تكون شخصية وتحلّ محل البيانات الرسمية التي كان يُفترض توفُّرها.

وعلى الرغم من هذه العقبات، فقد تمكنّا من إعداد مُلخص لها في الجدول التالي.

1. المشهد العام للهياكل الجامعية للبحث في العلوم الاجتماعية

الجدول 18: الهياكل الجامعية للبحث في العلوم الاجتماعية موزعة حسب المنطقة الجغرافية، المؤسسة والتخصصات (الموضحة وفق التسميات الرسمية)

المنطقة	المؤسسة	اسم الهيكل الجامعي للبحث في العلوم الاجتماعية (SRUSS)
الجنوب الشرقي	المعهد العالي للتصرف بقابس	مخبر البحث: المؤسسة والقرارات (RED) LR23ES10)
	المؤسسة البحثية والتعليمية العليا الفلاحية (IRESA)	مخبر البحث: الاقتصاد والمجتمعات الريفية LR16IRA05
الجنوب الغربي	جامعة قفصة	وحدة البحث: المؤسسة والقرارات UR13ES78
الشمال الغربي	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بجندوبة	مخبر البحث: تثمين التراث الطبيعي والثقافي LR11ES38
الشمال-الشرق	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف نابل	مخبر البحث: بيئة المؤسسة: ENVIE LR18ES48
صفاقس	المدرسة العليا للتجارة بصفاقس	وحدة البحث: التحليل والنمذجة الاقتصادية والمالية (URAMEF) UR17ES35
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	مخبر البحث: الأنظمة والتكوينات والتخطيطات والخرائط والأقاليم والبيئات (SYFACTE) LR03ES07
		مخبر البحث: المغرب العربي: العمران المتعدد LR13ES18
		مخبر البحث: الدولة والثقافة وتحولات المجتمع (ECUMUS) LR21ES12
		وحدة البحث: البحث من أجل التنمية والبيئة الاجتماعية UR16ES13
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس	مخبر البحث: تكنولوجيا المعلومات، الحوكمة وريادة الأعمال (LARTIGE) LR11ES43
		مخبر البحث: النمذجة والتحسين من أجل اتخاذ القرار والأنظمة الصناعية واللوجستية (MODILS) LR11ES44
		مخبر البحث: أبحاث التسويق LR11ES56
		مخبر البحث: الحوكمة، المالية والمحاسبة LR13ES19
		مخبر البحث: الرؤى والبحث في الابتكار والاستراتيجية وإدارة المؤسسات (PRISME) LR18ES24
		مخبر البحث: التنافسية، القرار التجاري والعولمة (CODECI) LR18ES25
		مخبر البحث: اقتصاد التنمية (LED) LR18ES26
		مخبر البحث: الاقتصاد والتصرف LR18ES27
		مخبر البحث: تكنولوجيا المعلومات، الحوكمة وريادة الأعمال (LARTIGE) LR11ES43
الوسط-الشرقي	كلية الحقوق والعلوم السياسية بصفاقس	مخبر البحث: الاقتصاد والتصرف LR18ES27
		وحدة البحث: القانون الاجتماعي والتحولات الاقتصادية UR13ES67
		وحدة البحث: الالتزامات والتحكيم UR17ES34
		مخبر البحث: الإدارة والتنمية LR20ES16

	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة	مخبر البحث: LR13ES11 حول إشغال الأرض، والسكن، وأنماط المعيشة في المغرب القديم والوسيط
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بسوسة	مخبر البحث: LR21ES28 النمذجة، التمويل والتنمية الاقتصادية
	معهد الدراسات العليا التجارية بسوسة	مخبر البحث: LR11ES33 الاقتصاد والتصرفوالتمويل الكمي: (LaREMFiQ
	المعهد العالي للتصرف بسوسة	مخبلر البحث: LR11ES32 إدارة الابتكار والتنمية المستدامة (LAMIDED)
تونس الكبرى منوبة	المعهد العالي للتربية المختصة	مخبر البحث: LR13AS01 الإعاقة وسوء التكيف الاجتماعي
	كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بالمنوبة	مخبر البحث: LR11ES28 النخب والمعارف والمؤسسات الثقافية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
		مخبر البحث: LR21ES11 الظاهرة الدينية
		مخبر البحث: LR21ES18 التبادلات بين المغرب وأفريقيا وأوروبا (: LEMAE)
		مخبر البحث: LR99ES23 المناطق والموارد التراثية في تونس: مقاربة متعددة التخصصات (: LIEI)
	المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات	مخبر البحث: النمذجة المحاسبية والمالية والاقتصادية: (MOCFINE
	المعهد العالي للوثائقية بتونس	مخبر البحث: LR18ES14 علم المعلومات (الاختصار: SILAB)
	المدرسة العليا للتجارة بتونس	مخبر البحث: QUAR Lab
	المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات	مخبر البحث: LR16ES11 البحوث في الابتكار، الحوكمة، ريادة الأعمال والمخاطر: RIGUEUR
	المدرسة العليا للتجارة بتونس	مخبر البحث: LR16ES10 النظريات الاقتصادية، النمذجة والتطبيقات (: ThEMA)
		مخبر البحث: LR21ES29 البحوث في الإدارة الابتكارية، المخاطر، المحاسبة والتمويل: LARIMRAF
تونس الكبرى قرطاج	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتخطيط العمراني بتونس	مخبر البحث: LR21ES19 الحوكمة، الأجواء وتطوير المدن
	المدرسة متعددة التقنيات بتونس	مخبر البحث: الاقتصاد والإدارة الصناعية
	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس	مخبر البحث: LR01ES12 القانون الجماعي والعلاقات بين المغرب وأوروبا
		مخبر البحث: LR20ES15 البحوث والدراسات في القانون الدولي: القانون الدولي الخاص، قانون التجارة الدولية، القانون الجنائي الدولي: (CREDI
		مخبر البحث: LR05ES06 البحوث في الحوكمة (سابقًا: قانون المؤسسات في صعوبات اقتصادية
		مخبر البحث: LR19ES06 القانون الدولي، القضاء الدولي والقانون الدستوري المقارن: DIJIDC
	المدرسة العليا للإحصاء وتحليل المعلومات	مخبر البحث: النمذجة والتحليل الإحصائي والاقتصادي
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة
	المعهد العالي للدراسات التجارية	مخبر البحث: LR05ES07 الاقتصاد والتمويل التطبيقي: (LAFA
		مخبر البحث: LR21ES24 الدراسات المستقبلية الاقتصادية والاستراتيجية، الابتكار، الإدارة وريادة الأعمال (PRESTIGE)
		مخبر البحث: LR11ES21 الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال: (ECSTRA

	المعهد الوطني للبحوث الفلاحية بتونس؛ IRESA وزارة الفلاحة	مخبر البحث: LR16INRAT07 الاقتصاد الريفي
	المعهد الوطني للتراث	مخبر البحث: LR21INP01 الاقتصاد، الإقليم والمناظر التراثية في تونس والمغرب ومنطقة البحر الأبيض المتوسط
	مدرسة الأعمال بتونس	مخبر البحث: LR16ES02 تحليلات الأعمال واتخاذ القرار
	مخبر البحث: LR16ES02 تحليلات الأعمال واتخاذ القرار	مخبر البحث: LR99ES02 رسم الخرائط الجيومورفولوجية للبيئات والوسطيات والديناميات: CGMED)
		مخبر البحث: LR03ES01 DIRASET - الدراسات المغاربية
		مخبر البحث: LR11ES01 تاريخ الاقتصادات والمجتمعات المتوسطية
	المعهد العالي للتصرف بتونس	مخبر البحث: LR13ES02 الاقتصاد الكلي، الظرفية والأساليب التطبيقية: MACMA)
		مخبر البحث: إدارة الابتكار والتنمية المستدامة
		مخبر البحث: LR21ES19 الحوكمة، الأجواء وتطوير المدن
		مخبر البحث: LR19ES16 تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية
		مخبر البحث: البحوث التطبيقية في العلاقات وإدارة الأعمال
		مخبر البحث: LR13ES01 حوكمة المؤسسات، التمويل التطبيقي والتدقيق (الاختصار: GEF2A)
		مخبر البحث: LR99ES04 نمذجة الإحصاءات الاقتصادية والتجارية: BESTMOD)
		مخبر البحث: البحوث العملياتية، دعم اتخاذ القرار وعمليات الرقابة
	المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس	مخبر البحث: LR11ES02 تحولات الاقتصادات والمؤسسات: LARIME)
		مخبر البحث: التنمية المالية والابتكار: DEFI)
		مخبر البحث: LR21ES07 الحوكمة والتنمية الإقليمية
		مخبر البحث: LR21ES16 دراسة الهياكل، التصميم والجماليات
		مخبر البحث: LR99ES01 العالم العربي-الإسلامي في العصور الوسطى
		وحدة البحث: UR17ES03 الانتقال، النقل والحراك

نظرا إلى طبيعة المعلومات التي تنتجها هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS) ذاتيا، فإن هذا الجدول لا يغطي البيانات بشكل كامل. ولكنه كفيل بتقديم صورة دقيقة إلى حد كبير عن واقع البحث في العلوم الاجتماعية المنظم ضمن الجامعات العمومية في تونس.

ومن خلال هذه المعطيات نستخرج خمسة استنتاجات أساسية:

- التمركز الجهوي المفرط: مثلما يبينه الجدول، فإن الغالبية الساحقة من هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS) تتركز في منطقة "تونس الكبرى " التي تشمل مجموعة من المدن والمراكز الحضرية والتجمعات المحيطة بمدينة تونس، عاصمة البلاد. وبما أن البلاد مقسمة إداريا إلى ولايات، فإن هذا المركز يمتد عبر أربع ولايات هي (تونس، وأريانة، ومنوبة وبن عروس) وهو يضم حوالي 20% من إجمالي سكان البلاد.
- تحتضن هذه المنطقة خمس جامعات (تونس، تونس المنار، منوبة، قرطاج، والجامعة الزيتونية). وتشير إحصاءات SRUSS إلى أن ثلاثة أرباع الهياكل البحثية موجودة في تونس الكبرى، بينما يمثل ربعها فقط بقية أنحاء البلاد.
- تركيز مفرط في المراكز الجامعية التقليدية: بالإضافة إلى تونس الكبرى، يُميز هذا الوضع قطبي صفاقس (المدينة التي تُعرف بعاصمة الجنوب وتضم مقر الولاية والوسط الشرقي، ويتمثل أساسًا في مدينة سوسة التي تحتضن جامعة سوسة. كما توجد جامعة أخرى في المنستير، على بعد نحو 20 كيلومترا، تنتمي لنفس القطب لكنها لا تضم أي مؤسسة عاملة في مجال العلوم الاجتماعية). تاريخيًا، كانت هذه المراكز الثلاثة تمثل، على التوالي، جامعة تونس التي انقسمت في فترة ما إلى تونس 1 وتونس 2، وجامعة الوسط، وجامعة الجنوب.
- وتمثل بقية المناطق التي تحتضن، في الوقت نفسه، القطب الجامعي، مراكز لإطلاق المؤسسات الجديدة (التي تأسست خلال العقدين الأخيرين) استجابة لسياسة "اللامركزية"، وهي المناطق الأقل حظًا على صعيد البرامج والخطط التنموية في البلاد.
- تطابق الخرائط المستخلصة من هذا الجدول مع باقي الخرائط: تُظهر هذه الخرائط أن التوزيع يعكس أشكال الاخلالات المختلفة التي سادت في البلاد منذ السنوات الأولى للدولة ما بعد الاستعمار، مثل: الاختلال الجهوي والاختلال بين الشرق (الساحل الوطني) والغرب (المناطق الحدودية مع الجزائر)، والاختلال بين المدن الكبرى والصغرى، والاختلال في توزيع موارد البلاد بما يعيد إنتاج منطق التفاوتات الاجتماعية، وغيرها.
- هيمنة هياكل البحث الجامعية المتخصصة في الاقتصاد والتصرف من جهة، والعلوم القانونية من جهة أخرى: ما انفك التخصص الواسع في العلوم الاقتصادية الكمية (المحاسبية، التصرف البنكي، المالية، ريادة الأعمال...) يتنامى باستمرار ويصبح أكثر تفتّتا وتجزئة. وهو ما ينطبق على العلوم القانونية، لا سيما فروع القانون المالي والبنكي والقانون المرتبط بالسوق في سياقها الرأسمالي والليبرالي.
- لا تحظى العلوم الاجتماعية، التي عادة ما تجد موطئ قدمها في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومعاهدها، بموقع مريح ضمن مشهد البحث في العلوم الاجتماعية في تونس.
- وعلى الرغم من أن تسميات هياكل البحث الجامعية (SRUSS) المدرجة في الجدول لا تقدم دليلاً واضحًا عن هذه الحقيقة، فإن الخارطة المستخلصة تكشف أن الاختصاصات التاريخية، بمختلف فروعها، والجغرافيا سواء الإنسانية أو الاجتماعية وحتى الاقتصادية، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، لا تحظى بانتشار واسع.

2. لغز المعلومات الشحيحة

لمزيد توضيح ما أُشير إليه في الفقرة التمهيدية بخصوص بيانات هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS)، يجدر التنصيص أنه حتى عندما تكون هذه البيانات متاحة، فإنها غالبا ما تفتقر إلى التماهي أو التجانس. وفي كثير من الحالات، لا يتم تحديثها، فقد تكون أحيانا قديمة أو غير محينة. وهو ما دفعنا، في مثل هذه الوضعيات، إلى إجراء أبحاث تكميلية تصحيحية للوصول إلى أحدث البيانات أو تلك التي تُعتبر كذلك، للتحقق منها بوسائلنا الخاصة.

ضبابية فادحة في الرؤية

بهدف استكمال المعلومات، قمنا بإجراء زيارات سريعة للواجهات المخصصة لهياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS)، والمدرجة ضمن المؤسسة الجامعية التابعة لها أو ضمن موقع الجامعة نفسها. غير أننا لم نجد في أغلب الأحيان، سوى بعض الأسطر التعريفية. كما غابت تقارير النشاط والالتزام بآجال نشرها إلكترونيًا على مثل هذه المنصات. فقد اكتفت عدة هياكل بحثية بنشر قوائم الأنشطة والعناوين المنشورة، وغيرها. كما أن المضامين المتعلقة بهذه المعلومات كثيرا ما كانت تحيل إلى صفحات فيسبوك أو منشورات على يوتيوب تتعلق بالأنشطة أو الأحداث المنصوص عليها. ومن النادر وجود مواقع مُحدثة تشير إلى تاريخ آخر تحديث تم إجراؤه أو إلى عدد الزائرين.

وبالرغم من تزايد عدد صفحات الفايسبوك المخصصة لنشر المعلومات حول هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS)، فقد لاحظنا، عند زيارة بعض هذه الصفحات، أنها تنشر بشكل أساسي معلومات محدودة عن نشاط معين أو آخر (ندوة، مؤتمر، لقاء، عرض كتاب، زيارة ميدانية) على شكل كتيبات برامجية، صور (غالبًا تحت عنوان:"عودة بالصور" ...)، إعلانات قصيرة، نصوص ترويجية، أو نشرات معلوماتية.

وحين لا يكون النشاط المعلن قد وقع بعدُ في تاريخ نشره على الصفحة، فهو لا يكون مصحوبا بأي تقارير حول سير تنظيمه في الأيام الموالية. كما أنه وعلى الرغم من أن البيانات المُقدمة بهذه الطريقة يمكن أن تكون مفيدة، إلا أنها تظل سطحية وغير كافية لتقييم قيمة هذه الأنشطة أو آثارها بشكل دقيق. ونادرا ما تقدم الهياكل تقارير أنشطة محينة وموثوقة. كل هذه الملاحظات تحيلنا إلى المسائل التالية:

الشفافية وإتاحة البيانات:

قليلة هي التقارير التي تقدمها هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS) بطريقة تجعلها "مرئية بشكل جيد" و"سهلة القراءة". ويمكن القول، دون مبالغة، إن هذه المشكلة هيكلية إذ يبدو أن تقارير الأنشطة المختلفة تُعدُّ من قِبل مسؤولي الصفّ الأول ثم تُحال إلى السلطات الأكاديمية المختصة دون مشاركة حقيقية من قبل باقي الأعضاء. كما أن الجذاذات التي تُطالب بها السلطات المسؤولين المعنيين، لا تشترط أي جهد مُحدد لضمان وضوح الرؤية والشفافية للهيكل المعني.
وكما أسلفنا، فإن الخطوط التحريرية لصفحات فايسبوك، تجعل التواصل حول أنشطة البحث في هياكله الجامعية في العلوم الاجتماعية، (SRUSS)، مُعقدا. يشهد على ذلك تنوّع المعلومات المنشورة كما ذُكر سابقا. غير أن هذا التعقيد لا يعني بأي حال من الأحوال ثراء البيانات، إذ أن المعلومات المتوفرة على هذه المنصات ليست دقيقة بشكل كاف ولا مُصنّفة بطريقة تمكّن من تقييم تأثير أنشطة البحث وقيمتة بشكل مناسب.

تقارير النشاط والتقييم

تُشكل ندرة تقارير النشاط المفصلة والمحينة، تحديًا كبيرا لتقييم فعالية هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية وأثرها SRUSS).. فلطالما كان هناك إشكال في علاقة باستمرارية قيادة هذه الهياكل، وانتقالها وهو ما يفسر جزئيا وجود البيانات الشخصية بدل البيانات الرسمية على غرار أرقام الهواتف والعناوين الإلكترونية، مثلما أسلفنا. كما أنه عادةً ما يتم إعداد التقارير الأدبية من قبل مسؤولي الصف الأول، بعد توجيه بعض الأسئلة في اللحظات الأخيرة إلى أعضاء الهيكل الذين أشرفوا على نشاط مُعين أو أعدوا مقالا أو فصلا أو كتابًا، وذلك بغرض الحصول على تواريخ وعناوين، أو مجرد صور الأغلفة أو صفحات الغلاف.

وغالبًا ما يُهمل الجانب العلمي في مثل هذه التقارير، ولا تُسجل أي آثار جدية تستند إليها لجان التقييم.

الحوكمة والتسيير: نظام يحتاج إلى المراجعة

كل النقاط المشار إليها أعلاه والتي تم التوسع في شرحها نسبيا، تشير إلى أن حوكمة هياكل البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية (SRUSS) تُعد من أكثر جوانبها حساسية وقابلية للنقد في مسيرتها. فعادةً ما يختار مسؤولو الصف الأول، عند تأسيس هذه الهياكل، استقطاب الزملاء الأقرب إليهم والطلبة المسجلين في

أطروحات تحت إشرافهم وهي ممارسات يمكن أن تغذي الانحياز الشخصي والمحسوبية. وكلما دعت الحاجة لنقل المشعل إلى من يخلف مسؤول الصف الأول، وهي تسمية مُستحقة نظرًا للتضحيات التي قدمها والعقبات البيروقراطية التي تغلب عليها، يحُلّ زميله المقرّب، منذ البداية، مكانه كقائد.

يتولى هذا المسؤول منصب القيادة، إضافة إلى توزيع الفوائد والامتيازات مثل المنح، والمساعدة في النشر، وكل ما يتعلق بالمؤتمرات من معلومات، والتسجيل للدعوات المحتملة.

تكشف التجربة أن هياكل البحث هذه بعيدة عن العمل بنظام إدارة "ديمقراطي" أو حتى توفير مساحة مناسبة للتشاور الموسع قدر الإمكان.

3. تعدد الاختصاصات: هدف بعيد المنال

تزداد عملية التسيير تعقيدا بسبب النزعة القطاعية التخصصية السائدة وممارستها المفرطة. ونتيجة لذلك، تضيق مساحة التعددية الحقيقية في مستوى الاختصاصات. فكلما تعاقب المسؤولون على رأس هذا الهيكل أو ذاك، استمر التسيير وفقا لاختصاص المسؤول السابق، فمن مؤرخ إلى آخر، أو من فيلسوف إلى آخر، على سبيل المثال لا الحصر.

كما أن تنظيم المخابر في شكل فرق بحثية، يزيد من تقسيم الأعضاء وفق اختصاصاتهم، على الأقل من حيث الأصل الأكاديمي. أما الندوات متعددة الاختصاصات التي تُنظم، وهي نادرة، فهي لا تكفي لإطلاق تفكير حقيقي متعدد الاختصاصات حول القضايا المطروحة.

كما أن الأعمال الجماعية ووقائع الندوات المستخلصة منها، غالبًا ما تُقسّم وتُجزأ إلى فصول شبه تخصصية. أما النصوص التمهيدية لهذه الأعمال فلا تعالج بالضرورة هذا الخلل في جميع الحالات إذ نادرًا ما تُقدّم الاستنتاجات فكرا عابرا للحواجز الفاصلة بين الاختصاصات داخل العلوم الاجتماعية نفسها. وعندما يسود هذا المنطق ويستمر في التواتر، يصبح من شبه المستحيل التفكير في أنشطة من شأنها أن تشجع على تعدد الاختصاصات المنفتحة، بما يسمح بالحراك بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية.

II. استكشاف آفاق البحث العلمي خارج الإطار الجامعي

يحتل البحث خارج الإطار الجامعي مكانة مهمة في مجال العلوم الاجتماعية في تونس، على الرغم من أن انتشاره يظل ضعيفا مُمثلا بعدد قليل من المؤسسات. ويعمل هذا البحث بتكامل مع الهياكل الجامعية التقليدية، مثل المخابر ووحدات البحث (LR, UR).. تتبع هذه المراكز، وهي مؤسسات عمومية غالبًا ذات طابع إداري، وزارات مختلفة، كما تستفيد من هامش محدود من الاستقلالية في أنشطتها العلمية.

تستعرض مختلف الأدلة الوطنية نحو أربعين مركزا للبحث، يعمل حوالي اثني عشر منها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (SHS) بالمعنى الواسع، أي الذي يشمل جميع الاختصاصات فيما عدى العلوم الصحيحة والتقنية.

أربعة من بين هذه المراكز، مرتبطة مباشرة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) عبر الإدارة العامة للبحث العلمي (DGRS):: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES)، المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST)، مركز البحوث والدراسات لحوار الحضارات والأديان المقارنة (CREDCRC)، ومركز ابن خلدون للدراسات الفلسفية والحضرية (CIBKEPU). .

ويقدم الجدول أدناه جميع المعلومات المتاحة حول هذه المراكز.

الجدول 21:مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)

الهيكل	عدد هياكل البحث	المكان	كبار الباحثين (أساتذة وأساتذة محاضرين)	باحثون		ملحقون بالبحث	
				أستاذ مساعد	مساعدون	دكتور	بصدد إعداد دكتوراه
CERES مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	20	تونس https://ceres.rnrt.tn secretariat.dg@ceres.mesrs.tn Tel: +216 71 770 244	2	5	1 ماجستير	5	7
CREDCRC مركز البحوث والدراسات لحوار الحضارات والأديان المقارنة	14	سوسة: مركز البحوث والدراسات لحوار الحضارات والأديان المقارنة www.ceredicrec.rnrt.tn Tel: +216 73 335 255	4	2	3 دكاترة	2	3
CNUDST المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني	المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST) لا يوظف باحثين، بل يقتصر على المهندسين، وأخصائي التوثيق، والموظفين الإداريين.						
CIBKEPU مركز ابن خلدون للدراسات الفلسفية والحضرية	مركز ابن خلدون للدراسات الفلسفية والحضرية : لا توجد عنه أي معلومات						

يُعد مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) بتونس المركز العمومي الرئيسي الذي يهتم بالعلوم الاجتماعية خارج الإطار الجامعي. ويحتفظ بموقع مركزي بفضل تنوع محاور بحثه وإنتاجه العلمي المعترف به على الصعيد الوطني.

أما المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST)، وباعتباره ذا توجه تقني، فيلعب من جهته دورا رئيسيا في دعم الجامعات والمراكز الوطنية من خلال تسهيل الوصول إلى الوثائق العلمية المتخصصة، بما في ذلك الوثائق الدولية. وتشمل مجموعته متعددة اللغات والاختصاصات مواد مطبوعة ورقمية، بالإضافة إلى الأشكال المصغرة للوثائق (Microformes).

تغطي هذه الموارد جانبا واسعا من الإنتاج العلمي الوطني بالإضافة إلى الابتكار التكنولوجي العالمي، ويمكن الاطلاع عليها في نفس الموقع أو عبر البوابة الإلكترونية "PIST.TN". يتميز المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST) أيضًا بمساهمته في رقمنة الإنتاج العلمي التونسي، من خلال إطلاق عدة مبادرات، مثل إنشاء شراكات لإسناد مُعرفات رقمية (DOI). كما يواظب المركز علي تدريب الأساتذة والباحثين على تثمين قيمة أعمالهم، بالتعاون مع كبار الناشرين الدوليين.

لا يتوفر بمركز ابن خلدون، الذي أُنشئ سنة 2013 والمتخصص في الدراسات الفلسفية والحضرية، إلا عددا قليلا من الوثائق، كما يصعب تقييم نشاطه الفعلي خارج الإطار المحدد بموجب مرسوم تأسيسه. ومع ذلك، تُجسّد هذه الهيكلة ظاهرة تجلت بعد سنة 2011، وهي ظهور مراكز بحثية جديدة تلبي الاهتمام المتزايد بتونس كميدان للدراسة والتجربة.

أما مركز البحوث والدراسات لحوار الحضارات والأديان المقارنة (CREDCRC)، الذي تأسس في سوسة سنة 2005، فيعتبر نموذجًا لديناميكية مختلفة. حيث يندرج في السياق الدولي ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار تعزيز الحوار بين الحضارات، بدعم من الأمم المتحدة منذ سنة 2001.

يقوم المركز بتطوير بحوث حول الحضارات والأديان المقارنة، مع العمل على إبراز التراث الفكري التونسي من خلال دراسات استشرافية وتنظيم فعاليات علمية، بالتعاون مع شبكة واسعة على المستويين الوطني والدولي.

إن استقصاء التأثير المباشر لهذه المراكز على صياغة السياسات العمومية، لا سيما في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، يكشف عن وضعية معقدة. فعلى عكس وزارات أخرى (كالفلاحة والشؤون الاجتماعية)، لا يوجد مركز مخصص لتحليل سياسات التعليم العالي بل تُوكل الإصلاحات الكبرى أو مراجعة البرامج عادة إلى لجان أو مجموعات مؤقتة تُنشأ من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نفسها. ومع ذلك، يظل إسهام كل من المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST) ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) ذا قيمة كبيرة حيث يتيح الأول (CNUDST) زيادة في وضوح البحث العلمي التونسي وبروزه وتعزيز تنافسيته من خلال خدماته الوثائقية، في حين يُشكل الثاني (CERES) فضاءً مميزًا للنقاشات العامة وتحليل السياسات العمومية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعليم العالي.

وتُعد الأعمال والمخرجات الناتجة عن هذه النقاشات مصدر ثراء مهم للهيئات المسؤولة عن اتخاذ القرار. وهكذا يكشف الخلفية التاريخية لتأسيس لهذه المراكز، على أن الرابط الحقيقي الوحيد بينها وبين الجهة المشرفة يظل مرتبطا بمجال التسيير الإداري.

ويُعد مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES)، الذي تأسيسه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) والإدارة العامة للبحث العلمي (DGRS)، نموذجًا لبنية منبثقة عن مبادرة ذاتية، حيث لم تتدخل الجهة المشرفة إلا في الإدارة اليومية، دون أن تكون طرفا فاعلا في قرار إنشائه أو تحديد مهامه تاريخيا. ونظرًا لغياب مراكز متخصصة، حصريا، في رسم سياسات التعليم العالي فإنه من المجدي الاستفادة بشكل أكبر من خبرة مركز السيراس وإمكاناته، ذلك أنه وبفضل بنيته التحتية وخبرته، يُعتبر فضاءً فريدا للتفكير ودعم اتخاذ القرار العمومي، إذ عُرضت العديد من الأعمال الكبرى ونوقشت داخل مقراته. ومن ثم، فإن تعزيز دوره وربطه

بشكل أفضل بالاحتياجات الاستراتيجية للوزارة، قد يسهم في تحقيق انسجام أكبر بين الإنتاج العلمي خارج الإطار الجامعي وصياغة السياسات العمومية في تونس.

III. دمج البحث في العلوم الاجتماعية ضمن المجال السوسيو-ثقافي

غداة الاستقلال، تم تحديد السياسات العمومية وتوجهاتها ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي. وقد اتضح أن هذا النهج كان ذا أثر خاص في بروز اختصاصات التي نشأت تحديدا داخل مكتب البحوث السوسيولوجية (BRS) التابع لوزارة الاقتصاد والتخطيط مثل علم الاجتماع.
ويعكس هذا التعايش بين الاختصاصات توجها يجمع بين الطابع العملي والعقلاني في العلوم الاجتماعية. وبتوسيع هذا الأسلوب ليشمل وزارات أخرى، أصبح دمج البحث العلمي عنصرا أساسيا في عملية اتخاذ القرار العمومي في تونس، مما أسهم في إثراء السياسات، على أساس معرفي صلب ومتعدد الأبعاد سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

على الرغم من أن هذا البحث كان خاضعا بشدة لمتطلبات الدولة وللتوجهات السلطوية التي كانت تستغله كذريعة، إلا أن وجود الباحثين ضمن هذه الهياكل ودرجة الحرية التي تمتعوا بها كان أمرًا واقعا.

ويُعد مثال مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) نموذجا بارزا لهذه الصورة المتناقضة. فرغم أنه تأسس وتم تمويله إلى حد كبير بواسطة مؤسسة فورد الأمريكية، إلا أنه يعمل بتعاون وثيق مع المؤسسات الحكومية والوزارات من خلال البرامج الوطنية PNR. كما أنه كان يدار من قبل باحثين تأثروا بالإيديولوجية الماركسية، في الوقت الذي كان فيه تحت إشراف دولة مستقلة تميل إلى المحافظة وتعمل بنظام الحزب الواحد. يعكس هذا المثال التناقضات الجوهرية التي كانت كامنة في البحث المدمج داخل مختلف الوزارات.

تُعتبر هذه الهياكل البحثية المدمجة وحدات أو مراكز أو أقساما، موجهة للبحث القطاعي المندمج مباشرة ضمن أنشطة الحكومة.

ومن هذا المنطلق، يُعد الرابط بين البحث المدمج والسياسات الوزارية أمرا أساسيا لضمان اعتماد القرارات الحكومية على براهين قوية تستجيب بفاعلية لانتظارات مجتمع متحول (من نموذج اشتراكي إلى الانفتاح). وتلبي هذه العلاقة أيضًا احتياجات أخرى، مثل:

البحث "ذريعة" أم وسيلة لتغذية القرارات؟

اعتمادًا على نتائج البحوث، يمكن للوزارات صياغة سياسات تستجيب للتحديات المطروحة، مما يقلل من هامش الأخطاء أو عدم الفاعلية. ووفقًا لف. سينو، يُبرز هذا النهج الدور الحاسم للعلاقة بين السياسة والعلم في تونس حيث تتحمل الدولة مسؤولية جوانب اجتماعية متعددة، مما يفرز مجتمعًا متجزئًا. وتوجّه السياسات الحكومية التحول الاجتماعي، وتضع العلم كمسألة دولة، مع منح هامش حرية للفاعلين والباحثين، طالما لم يتدخلوا مباشرة في النظام السياسي.
ومن هذا المنطلق، يكشف الحديث عن السياسة العلمية، عن الطابع الخارجي للعلم ويبرز قوة تأثيره على القرارات المؤسساتية وعلى الكشف الانتقائي للمعلومات (ويشير مصطلح "المعرفة الرمادية" إلى مفهوم "المادة الشخمة" الذي كان يحظى بأهمية عند الحبيب بورقيبة). يتيح هذا تقييم موقف السلطات تجاه العلم، مبرزًا أن حسن نواياها تجاهه ليس دائمًا أمرًا ثابتا( ).

رهان التكيّف مع الطلب الاجتماعي:

تُضطر الوزارات في كثير من الأحيان إلى مواجهة تغيّرات سريعة داخل المجتمع. وتُتيح لها البحوث المندمجة أن تظلّ مواكبة للاتجاهات الناشئة ولانتظارات المواطنين. يساعد ذلك صانعي القرار على تكييف سياساتهم في الزمن الفعلي، بما يضمن استجابةً ملائمة للتحديات المعاصرة. واستنادًا إلى أعمال P. Garraud، F. Sino يوجد نموذجٍ لإدارة البحث في تونس يقوم على الاستباقية. في هذا الإطار، تقوم السلطات العمومية أو ممثلوها بتحديد الفجوات أو الاخلالات المستقبلية في بعض المجالات، وتعرّفها باعتبارها إشكاليات، ثم تُدرجها بشكل استباقي ضمن جدول أعمالها. ويتميّز هذا النموذج بغياب الصراعات السياسية والضغوط الاجتماعية أو الاستغلال الإعلامي، حيث يُستند في تفعيل الفعل العمومي بالأساس إلى الكفاءات والخبرات المتوفرة لدى الوزارات.

يمكن إرساءُ وضع مواز للوضع المطروح للنقاش، حيث تصنف هياكل البحث بحكم خبرتها، ما يُطرَح باعتباره "إشكالية"، على أنه رهان ذو أهمية جماعية (مثل إدماج العلوم الاجتماعية في مسار التنمية)، غير أنّه يظلّ واسع الانتشار، يفتقد للطابع الاستعجالي، ولا يمثل مطلبا اجتماعيا صريحا.

تقييم السياسات وتجويدها:

تلعب البحوث المندمجة دورًا مهمًا في تقييم السياسات الجارية. فمن خلال تحليل النتائج وآثار المبادرات الوزارية، يتعيّن على البحث أن يتيح تحديد مجالات التطوير، وتعزيز فعالية البرامج، وتبرير التعديلات اللازمة.

ما يجب إدراكه هو أنّ نموذج التسلسل الهرمي والمركزي الذي يستبق، صانع القرار، بمقتضاه، تحديد خيارات البحث ومواضيعه (مثل البرامج الوطنية للبحث أو غيرها من برامج التعبئة)، لا يُمثّل النموذج المرجعي الوحيد للبحث المندمج. فاستنادًا إلى أعمال P. Garraud، F. Sino يبرز نموذج "الفعل القطاعي الصامت"، حيث يظهر في مرحلة ما "مجموعة وربما "مجموعات منظمة".

هذه المجموعات ليست موجودة مسبقا ككيانات منظمة، سواء كانت جمعيات مهنية، أو تيارات نقابية، أو حتى جمعيات علمية (مع أعضاء ينتمون إلى تخصصات مختلفة). حيث يبدو أن تفاعلها الحيني يُشكّل المجموعة تدريجيًا أثناء سير العمل، دون مأسسة قبلية بهدف الوساطة الاجتماعية أو اعتبارها مجموعة مصالح مشتركة (إلا ربما بأثر رجعي). ويظهر أن توافق أهداف "المعرفة-السلطة" يتم وفقًا لمنطق تقني بحت، كما لوحظ في الدراسات التي أجرتها الهيئة الوطنية للتكوين المهني (ONFP) أو في جداول البحث الدولية التي تتقاطع فيها مجالات قطاعية مثل الصحة العمومية. كذلك، فإن الهياكل التابعة لوزارة التربية تكيّف استراتيجيات البحث لديها وفق احتياجات قطاع التعليم، مع الالتزام في الوقت نفسه بالإطار الوطني أو الدولي بالتعاون مع منظمات مثل اليونسكو، والألسكو، والإيسيسكو، وغيرها.

تعزيز الشرعية

عندما تكون السياسة مدعومة بأبحاث قوية، فإنها تحظى بمزيد من الشرعية من قبل المجموعات والأطراف المعنية. وهو ما يعزز ثقة المواطنين في القرارات المتخذة من قبل الوزارات ويُسهِم في تقبل أفضل للسياسات. ومع ذلك، فإن استخدام العلوم الاجتماعية من قبل السياسيين لتبرير السياسات قد ينطوي على استغلال انتقائي للنتائج، أو جداول البحث، أو خلق توافقات مصطنعة.

ويبرز تأثير الدولة لا فقط في عملية البحث نفسها، بل أيضًا في اختيار الخبراء ونشر النتائج، حيث يمكن تعمّد إغفال بعض الأرقام أو الإحصاءات. على سبيل المثال، كانت الدراسات السابقة حول الشباب (مثل تقرير المرصد التونسي للشباب لعام 2010) وبعض الدراسات التي تناولت تطوير "مناطق الظل" قبل 2011 غالبًا ما تُحرّف لشرعنة تدخلات الدولة أو إخفاءها. وقد استمر هذا الاستغلال بعد سنة 2016 عبر نقاشات موسعة، سواء كانت حضورية أو عن بعد. وتُظهر هذه التقاربات كيف يمكن أن ينشأ الترابط بين التعبئة السياسية واستغلال المعرفة.

إقامة الشراكات

تشجّع البحوث المندمجة على التعاون بين الباحثين وصانعي القرار الحكوميين. وتتيح هذه الشراكات تبادل الأفكار والخبرات، مما يمكّن الوزارات من الوصول إلى معارف دقيقة وموجهة يمكن أن تُثري العملية السياسية. كما أن التعاون الدولي بين مختلف الفاعلين، مثل الوزارات المكلفة بالتنمية والتعاون الدولي، ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية للتنمية مثل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وغيرها، يعزز بشكل كبير قدرات البحث المندمج.

ويتيح هذا التعاون متعدد الأطراف العديد من الفوائد، بما في ذلك: تبادل الموارد والخبرات، توسيع نطاق التأثير، تنوّع وجهات النظر، الوصول إلى بيانات وسياقات متنوعة، وتطوير المهارات. ومن خلال دمج هؤلاء الفاعلين الدوليين، تتبنّى البحوث المندمجة منهجًا أكثر شمولية وتعدّدًا للاختصاصات واحتواء للأبعاد العالمية، مما يسمح بفهم أفضل ويُمكّن من التصدي بفعالية للتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات المعاصرة على الصعيد العالمي.

1. هياكل ذات هندسة متحولة

عند تحديدنا للمجال السوسيو-ثقافي، نشير إلى البحوث التي تُدمج بشكل كامل في عمليات صنع القرار والمؤسسات العمومية، لا سيما داخل وزارات الشؤون الاجتماعية والثقافية والدينية.

وتستند المعلومات التي تم تجميعها بشكل رئيسي إلى مواقع الإنترنت التابعة لهذه الوزارات وإلى المؤسسات أو المراسيم المتعلقة بإنشائها. ومع ذلك، تختلف شمولية وجودة المعلومات بشكل ملحوظ من موقع إلى آخر. فعلى سبيل المثال، يخضع موقع الديوان التونسي للهجرة (OTE) التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية للصيانة ولا يمكن الاطلاع عليه، وتنطبق الملاحظة نفسها على موقع المرصد الوطني للهجرة (ONM) الذي ما زالت النسخة الفرنسية منه قيد الإنشاء. كما أنه تم تغيير تسميات بعض المؤسسات أو المراكز المذكورة.

إضافة إلى ذلك فإن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري (EPNA)، تجمع بين توفير المعلومات والتكوين والبحث. يضم بعضها موظفين قارين مكلفين بالبحث أو التكوين، بينما يتم توظيف آخرين حسب الحاجة لأداء مهام محددة. وتتجلّى إنتاجاتهم العلمية غالبًا في تقارير تتعلق بأنشطتهم، تُعرض على شكل كتيبات أو نشرات دورية.

غير أن بعض المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الثقافية، على سبيل المثال، لا تمارس البحث العلمي مباشرة، لكنها تشجع عليه، من خلال المنح المقدمة، والإبداعات والابتكارات في المجالات الفنية والأدبية وتساهم في نشرها. ومن المهم الإشارة إلى أن البحث خارج الجامعة يستحق اهتمامًا أكبر وفحصًا أعمق نظرًا لتأثيره المباشر على الواقع الاجتماعي.

وزارة الشؤون الدينية

المؤسسة	تاريخ الإنشاء	النوع
مركز البحوث والدراسات للحوار بين الحضارات والأديان المقارنة (تحت الإشراف المشترك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)	2005	EPA*
المهام: -إجراء بحوث ودراسات علمية حول الحوار بين الحضارات والأديان المقارنة. -تنظيم مؤتمرات وورشات تكوينية. -إنشاء مرصد للبنوك والبيانات في هذا المجال. **الموارد البشرية:** يضم فريقًا من الباحثين متعددي الاختصاصات: العلوم الإسلامية، الفلسفة، علم الاجتماع، علوم التربية، العلوم القانونية والاقتصادية. **الإصدارات:** كتيبات تحتوي على ملخصات المؤتمرات والأيام الدراسية		

() (*) : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

وزارة الشؤون الثقافية

المؤسسة	تاريخ الإنشاء	النوع
المركز الوطني للتواصل الثقافي	1987	EPA*
المهام: -تعزيز الثقافة في تونس ونشرها. -إجراء الدراسات والاستقصاءات وجمع المعلومات والوثائق والإحصائيات المتعلقة بالثقافة والترفيه. -نشر الوثائق والأعمال الخاصة بهذا القطاع.		
المعهد الوطني للتراث (تحت الإشراف المشترك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)	1993	EPA*

المهام:
-دراسة التراث الثقافي، صيانته، وتثمينه.
-تكوين الكفاءات وإعادة تأهيلها.
-إدارة المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية، بالإضافة إلى مكتبة رقمية.
-نشر الدراسات العلمية والثقافية المتعلقة بالتراث.

المكونات:
-مركز علوم وتقنيات التراث المكلف بتكوين الكفاءات.
-المخبر الوطني للترميم المخطوطات وحفظها
-المركز الوطني للخط العربي (التكوين في هذا المجال).

الموارد البشرية:
باحثون، مهندسون، أمناء ومختصون في الحفاظ التراث.

صندوق دعم الإبداع الأدبي والفني	2013	

المهام:
دعم المبدعين في المجالات الأدبية والفنية؛ حيث يقدّم منحًا لتحفيز إنتاجات الفنانين والشعراء والكتاب

المركز الدولي للاقتصاد الثقافي الرقمي :مؤسسة عمومية ذات طابع إداري	2018	EPNA**

المركز هو:
-حاضنة للمشاريع المبتكرة وللرياديين الناشطين في المجال الثقافي.
-مخبر للابتكار الإداري في القطاع الثقافي العمومي.
-مركز توثيق ودعم الدراسات، وإجراء الاستطلاعات والتحقيقات في المجال الثقافي بما يرتبط بتقنيات الرقمنة.
-فضاء لتكوين الثقافة عبر التكنولوجيا وتعزيزها.

ويحتوي على مكتبة رقمية:
ekotbia.tn

معهد الترجمة	2006	EPNA**

المهام
جمع المعلومات، التكوين، التوثيق، وإعداد الدراسات.

() (*) : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري
() (**) : مؤسسة عمومية ذات طابع غير إداري

وزارة الشؤون الاجتماعية

المؤسسة	تاريخ الإنشاء	النوع
ديوان التونسيين بالخارج	1988	OC*

المهام:
-تعزيز برامج الإشراف على التونسيين المقيمين في الخارج. وتنفيذها
-تحديد برامج المساعدة لفائدتهم وتنفيذها
-تسهيل إعادة إدماج التونسيين العائدين إلى تونس في الاقتصاد الوطني.
-إنشاء نظام معلومات محين لفائدة التونسيين المقيمين في الخارج والإشراف على سيره.

معهد الصحة والسلامة المهنية (EPA)	1990	EPA

المهام:
تعزيز الصحة والسلامة المهنية ووضع برامج الوقاية من المخاطر المهنية.
في هذا الإطار يقوم بالأنشطة التالية:
-إجراء الدراسات والبحوث.
-التكوين وتقديم المعلومات.
-تقديم المساعدات التقنية والطبية للشركات.

الأقسام والوحدات: -مخبر البيولوجيا والسموم المهنية. -إدارة التكوين والاتصال. -إدارة الصحة المهنية. -إدارة السلامة المهنية. **الإصدارات:** مجلة الصحة والسلامة المهنية، كتيبات، منشورات، أدلة الوقاية، بروتوكولات طبية.		المدرسي، التكوين المهني...)، واقتراح حلول مبتكرة،
مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (CRES)	1996	(EPNA)
المهام: إجراء الدراسات في مجال الضمان الاجتماعي والمساهمة في تطوير رأس المال البشري من خلال إعداد الدراسات والاستقصاءات الاجتماعية والاقتصادية التي تغطي نطاقًا واسعًا من الحماية الاجتماعية. **الهيكل الوظيفي:** يتألف من خمسة إدارات من بينها إدارة متابعة السياسات والبرامج الاجتماعية وتقييمها. **الإصدارات:** مجلة: نشرة CRES، تقارير علمية		
المرصد الوطني للهجرة	2014	(EPA)
المهام: إجراء البحوث وتحليل ديناميات الهجرة. يقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة، ويساهم في وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى تحسين وضعية المهاجرين وتعزيز ارتباطهم بتونس. **الهيكل الوظيفي:** يتألف المرصد من خمس إدارات، إحداها مخصصة للبحوث والدراسات والتوثيق. **الشراكات:** يملك المرصد اتفاقيات تعاون مع مخابر البحث والمعاهد العليا. **الإصدارات:** -مكتبة رقمية تضم 700 عنوان (دراسات ونصوص قانونية تتعلق بالهجرة). -منشورات دورية وعرضية حول موضوع الهجرة.		

2. البحث العمومي في مجال التربية والصحة العمومية: التحديات الراهنة

في صميم تأملات سيغموند فرويد تكمن ملاحظة ناطقة : "التربية والعلاج، والحكم، ثلاث مهام مستحيلة." هذه العبارة، رغم إيجازها، تثير تساؤلات جوهرية حول التعقيدات والتحديات الملازمة لهذه الركائز الأساسية للمجتمع. وغالبًا ما تمتد هذه الاستحالة لتشمل مجال البحث المرتبط بهذه المجالات.

ففي مجال التربية، ومع تصاعد موجة خصخصة التعليم وتدهور الخدمات العمومية، تصبح البحوث ضرورية لإعادة التفكير في السياسات التعليمية، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز التكوين المستمر للمدرسين.

واستناد إلى بيانات تجريبية ذات مصداقية، تهدف هذه البحوث المنجزة داخل مختلف الوزارات إلى تحديد أوجه القصور في النظام التربوي (مثل الجودة، التسرب ودعم تطور يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع التونسي.

وفي مجال الصحة العمومية، ومع تزايد الضغوط على الخدمات الصحية والحاجة إلى إصلاحات تضمن عدالة النفاذ إلى الرعاية، تكتسي البحوث العمومية أهمية خاصة من خلال تركيزها على أولويات مثل الوقاية من الأمراض، وتعزيز الصحة، وتيسير الوصول إلى الخدمات. ومن ثَمّ، يُنتظر من المؤسسات البحثية العمومية أن تسهم في توجيه السياسات العمومية وتحسين جودة الرعاية الصحية.

بالمقابل، تُبرز التوجهات نحو خصخصة الخدمات وتراجع جودتها في القطاع العمومي، الحاجة الملحّة إلى تعزيز البحث في مجالي التربية والصحة العمومية. فالبحث في هذين المجالين أساسي لتوجيه صانعي القرار، ووضع سياسات قائمة على تجارب ملموسة، وضمان خدمات ذات جودة ومتاحة لجميع المواطنين. ومن خلال الاستثمار في البحث العمومي داخل هذه القطاعات الحيوية، يمكن لتونس أن تتبوأ موقعا رياديًا يمكّنها من مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم مسار التنمية الوطنية المستدامة. وهو ما يستوجب انفتاحًا أكبر وقدرة متجددة على تلبية انتظارات المواطن والاستجابة لها باعتباره شريكًا ومستفيدًا من الخدمات العمومية.

3. تنوع الهياكل في مجال البحث المتعلق بالصحة

يمثّل إعداد خارطة للمعاهد البحثية والمراكز المتخصصة في جمع البيانات حول سياسات الصحة العمومية والنظام التعليمي في تونس تحديا معقدا، نظرًا لتعدد الهياكل وتشتت الوثائق المتاحة. ورغم أن تونس تستثمر بشكل مهم في البحث والابتكار، خصوصًا في مجالي الصحة والتعليم، حيث يُعد الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP) إلى جانب المراكز البحثية التعليمية من أبرز الفاعلين، فإن التحديات ما زالت قائمة، خاصة على مستوى التنسيق وحسن توظيف نتائج البحوث في صياغة السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، يُمثل الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP) فاعلًا أساسيًا في مجال الصحة بتونس، إذ برز منذ تأسيسه كمؤسسة مدافعة بشراسة عن الصحة الإنجابية والجنسية للتونسيين. ومن خلال تكييف تدخلاته مع التحولات الاجتماعية وتحديات الصحة العمومية، نجح في أن يصبح عنصرًا لا غنى عنه في هذا الميدان.. تركز أنشطة الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP) على البحث العلمي ويقوم المركز الدولي للتكوين والبحث (CEFIR) بإجراء دراسات معمقة لتعزيز المعرفة في مجال الصحة الإنجابية وتوجيه السياسات العمومية. تتيح هذه الأبحاث تحديد الاحتياجات الخاصة للسكان وتكييف البرامج وفقًا لذلك. كما يقدم الديوان مجموعة من الخدمات الشاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بدءًا من الاستشارات قبل الولادة وبعدها، مرورًا ببرامج الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا، ووصولًا إلى تنظيم الأسرة ومعالجة مشاكل العقم، مرافقًا الأفراد طوال حياتهم.

وبالتوازي مع ذلك، ينفذ الديوان حملات توعوية واسعة، خاصة للشباب، لتعزيز السلوكيات المسؤولة ومكافحة التصورات الخاطئة.

وبعيدًا عن أنشطته الوطنية، ينخرط الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP) في ديناميكية التعاون الدولي، حيث يتقاسم خبراته مع دول الجنوب، مساهما بذلك في تعزيز نظم الصحة على الصعيد العالمي. غير أنّ الديوان يواجه اليوم تحديات متجددة؛ إذ تُمثّل الفئة الشبابية، بما تحمله من خصوصيات وهشاشة، أولوية قصوى، إلى جانب قضايا محورية أخرى مثل مكافحة العنف ضد المرأة، وضبط النمو الديمغرافي، وضمان استدامة النموذج الاقتصادي، وهي رهانات ستظل في صلب اهتماماته خلال السنوات القادمة.

ولمواجهة هذه التحديات، مطلوب من الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP) مواصلة جهوده في مجالات الوقاية، والتعليم والبحث، مع تكييف نموذجه الاقتصادي، وتعزيز شراكاته مع المجتمع المدني، والمؤسسات العمومية، والقطاع الخاص، إضافة إلى إدماج البعد الجندري في جميع أنشطته لضمان العدالة والمساواة بين الجنسين.

ورغم النشاط الملموس لمؤسسات مثل الديوان في مجال الصحة الإنجابية، فإنها لا تزال تعاني من ضعف في الارتباط بوحدات البحث الجامعية في العلوم الاجتماعية، حيث يبقى إنتاجها العلمي غير مفهرس ونادر النشر، وهو ما يحدّ من الاستفادة منه في المنشورات الأكاديمية الوطنية والدولية.

4. البحث المندمج في المجال التربوي

تُعد مساهمة هياكل البحث المتخصصة في جمع البيانات حول النظام التعليمي الوطني عنصرا جوهريًا

لتعزيز تطويره ودعم تقدمه. ويكشف إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيا التربية سنة 2000 والمركز الدولي لتكوين المكوّنين والتجديد البيداغوجي سنة 2016، إلى جانب مؤسسات أخرى، عن سعي وزارة التربية الحثيث لتحسين جودة التعليم. إذ توفّر هذه المراكز خدمات متنوعة للمكوّنين بهدف تمكينهم من مرافقة المتعلمين في مسارهم المهني عبر مناهج علمية وتقنية متجددة. كما تُظهر دراسة المهام الموكلة إلى كل مركز كثافة البرامج الموجهة للأنشطة البحثية والتكوينية.

يؤشر ذلك على كثافة برامج التكوين الموجهة لإكساب الإطارات التربوية المهارات اللازمة لضمان جودة عالية للتدريس. ومع ذلك، يُلاحظ أن كافة الوسائل العلمية، بما فيها البحوث التربوية والتكوين الموجّه للفاعلين، لا تُترجم بالضرورة إلى أثر ملموس في ممارسات التدريس. ونتيجة لذلك، تظل التحديات والمشكلات التي تواجه المدرسة والمعلمين والمتعلمين قائمة، مما يعكس وجود فجوة كبيرة بين البرامج المقترحة، والتقدم العلمي، والمستوى الفعلي لأداء المدرسة.

من الواضح، أن أنشطة التكوين المستمر للمدرسين، ولا سيما تلك التي يؤمنها المركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات والمعهد العالي للتربية والتكوين المستمر (ISEFC) بباردو، تعمل اليوم بشكل محدود وبموارد غير كافية لضمان أثر فعلي. في هذا السياق، تبرز مسألة أساسية يمكن تلخيصها في التساؤلات التالية:

- ماهو موقع البحث العلمي التربوي ضمن هذه البرامج التكوينية؟
- هل يتم دمج التجديدات التربوية والابتكارات المستمدة من البحث بشكل فعلي في برامج التكوين، أم أنها تظل محصورة في الدراسات النظرية فقط؟
- هل توجد إرادة سياسية ومؤسساتية حقيقية لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي، مستلهمة من الأنظمة التربوية الناجحة عبر العالم؟
- وكيف يمكن تصور رابط أقوى بين البحث التربوي وتكوين المدرسين من أجل مهنة مستدامة وتحسين ملموس للممارسات داخل الأقسام؟
- لمجابهة التحديات التي يواجهها هذا القطاع، من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين المعنيين، بما يسهم في تحقيق توافق أفضل بين البحث والسياسات العمومية، وتطوير شراكات قوية، وخلق منصات للتبادل. فما من شك أن تونس تمتلك إمكانيات كبيرة في مجالي البحث والابتكار. غير أنه، لتعزيز أثر الأنشطة المنجزة في مجالي الصحة والتعليم، يمكن صياغة عدة توصيات، منها دعم البحث التطبيقي، وتطوير برامج التكوين المستمر، وتقييم أثر السياسات العمومية، ونشر نتائج البحوث.

وبالرغم من فائدة هذه الهياكل في مهننة الفاعلين التربويين، إلا أنها لا تمتلك مهمة واضحة في علاقة بالبحث العلمي ولا اعترافا مؤسساتيًا كمراكز منتجة للمعرفة المعتمدة. فأعمالها غالبًا ما تبقى داخلية، تفتقر إلى التثمين العلمي، كما أنها غير متناغمة مع التوجهات الكبرى لمنظومة البحث الوطنية.
ويُشير هذا الوضع إلى غياب حوض حقيقي للبحث في مجال التربية يجمع بين الواقع الميداني والبيئات الأكاديمية.

ولتجاوز هذا التشتت، من الضروري تشجيع إنشاء شراكات بحثية بين المؤسسات، تضم الوزارات المعنية (التربية، التعليم العالي، الصحة)، وهياكل التكوين، ووحدات البحث الجامعية، بالإضافة إلى فاعلي المجتمع المدني. هذه الشراكات ستساعد على ربط البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمشكلات الاجتماعية الواقعية، وتوحيد الموارد، وإنتاج توصيات ذات أثر عملي كبير.

IV. في طليعة البحث حول المرأة: المراكز المتخصصة في الدراسات النسوية

1. التصنيف

من ضمن الهياكل المكلفة بمهمات البحث، والتكوين، والمتابعة، وجمع البيانات، وكذلك المهام الاستشارية، يبرز مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة (CREDIF) الذي تم تسميته صراحة كمركز للبحوث بموجب نص إنشائه. فالهياكل الأخرى لا تُصنَّف كمراكز بحثية رسميًا، لكنها تقوم، مع ذلك، بعدة مهام تُتيح لها تنفيذ أنشطة بحثية، وتكوينية، ودراسات، وتقديم مقترحات استشارية، والملاحظة في مجالاتها الخاصة.

ومن بين هذه الهياكل مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل، ومرصد مقاومة العنف ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد معهد عالٍ يُعد هيكلًا للتعليم العالي والبحث العلمي بامتياز، تحت الإشراف المشترك لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (MFFEPA) ووزارة التعليم العالي. وفيما يلي، مهام هذه الهياكل وخصائصها:

اسم الهيكل	الإشراف	المجال والتخصص	معلومات إضافية
مركز البحث			
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة (CREDIF)	هو مؤسسة عمومية ذات طابع غير إداري تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	وفقًا لنص إنشائه، يتمتع بمهمتين: البحثي والاستشاري. من جهة، يدعم الدراسات والبحوث حول وضع المرأة في المجتمع ومساهمتها في التنمية من خلال التعاون مع الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة، ويقوم بجمع وتحديث ونشر البيانات والوثائق المتعلقة بوضع المرأة في تونس، ويعد تقارير لتقديمها للسلطات الرسمية عند الحاجة بهدف إعداد السياسات العمومية والبرامج المرتبطة بها. من جهة أخرى، يمكن للوزارات الاستعانة به لإبداء رأيه أو دعوته للمشاركة في الهياكل المختلفة التي تنشئها السلطات العمومية فيما يتعلق بوضع المرأة	تم إنشاءه بموجب القانون عدد 78 لسنة 1990 بتاريخ 7 أغسطس 1990، وأُلغي وعدّل بموجب القانون عدد 121 لسنة 1992 بتاريخ 29 ديسمبر 1992
هيكل التعليم العالي والبحث العلمي			
المعهد العالي لإطارات الطفولة (ISCE)	يخضع المعهد لإشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	- تكوين إطارات الطفولة في جميع المجالات ذات العلاقة - تشجيع البحث العلمي، والتوثيق، والنشر في مجال الطفولة - ضمان التكوين المستمر وتعزيز قدرات جميع إطارات الطفولة - إقامة شراكات وعلاقات مع المدارس المغاربية، العربية، الإسلامية، والأفريقية، وكذلك مع أي مؤسسات تعليمية مماثلة. - تقديم توصيات لتعزيز تنمية الطفل وحماية حقوقه. - تنفيذ الدراسات والبحوث التي تكلف بها السلطات الرسمية المتعلقة بالطفل. - تنظيم الفعاليات المرتبطة بالطفولة، مثل المهرجانات والمعارض والمسابقات.	- ماجستير بحث في الطفولة والوساطة الفنية - ماجستير مهني في الاتصال السمعي البصري
المراصد			
مرصد المعلومات والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل	المرصد عبارة عن مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	- رصد وضعية حقوق الطفل - جمع البيانات والمعلومات على الصعيدين الوطني والدولي، تحليلها وتصنيفها في قواعد بيانات - إجراء البحوث والدراسات التقييمية أو الاستشرافية المتعلقة بقطاع الطفولة وتطوره - إعداد التقارير والمساهمة في نشر المجلات الدورية والطارئة نشر ثقافة حقوق الطفل وتسهيل التواصل المرتبط بها بين الوزارات والهياكل المختلفة المعنية بتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ومدونة حماية حقوق الطفل أو تلك العاملة في المجال ذي الصلة - المساهمة مع السلطات الرسمية في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل - تنظيم الندوات التعليمية والتكوينية، اللقاء	أُنشئ بموجب المرسوم عدد 2002-327 بتاريخ 14 فبراير 2002

اسم الهيكل	الإشراف	المجال والتخصص	معلومات إضافية
المرصد الوطني لمكافحة العنف ضد النساء	وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	وفقًا للمادة 3 من المرسوم رقم 2020-12، يضطلع المرصد بالمهام التالية: - تقبل الشكاوى والإشعارات عبر خط أخضر مخصص لهذا الغرض. - رصد حالات العنف ضد النساء وحفظها في أرشيف. - رصد وجمع حالات العنف ضد النساء وآثارها، وتخزينها في قاعدة بيانات مخصصة لذلك. - متابعة وتقييم فعالية التشريعات والسياسات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد النساء، وإصدار تقارير لتقديم الحلول المناسبة. - إجراء البحوث العلمية والميدانية اللازمة، وتنفيذ دراسات تقييمية واستشرافية حول العنف ضد النساء لتحديد التدخلات المطلوبة ومعالجة أشكال العنف المختلفة. - المساهمة في وضع الاستراتيجيات الوطنية، واتخاذ التدابير العملية المشتركة والقطاعية، وتحديد المبادئ التوجيهية للقضاء على العنف ضد النساء. - تنفيذ مهامه ضمن إطار التعاون، وضمان التعاون مع المجتمع المدني، والهيئات الدستورية المستقلة، وأي جهاز عام معني بمتابعة ورصد احترام حقوق الإنسان، بهدف تطوير وتعزيز منظومة الحقوق والحريات بشكل عام. - إبداء الرأي حول برامج التكوين والتعلم وتمكين الفاعلين في مجال العنف ضد النساء، واقتراح الآليات المناسبة لتطويرها وضمان متابعتها. - تنظيم لقاءات، أيام دراسية وفعاليات في مجال مكافحة العنف ضد النساء. ينصّ الفصل 4 من نفس المرسوم على أن للمرصد الحق في جمع جميع التقارير والبيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء من أي وزارة أو جهة معنية، وذلك لإعداد تقريره السنوي الذي يشمل: «الإحصاءات حول العنف ضد النساء، وظروف الاستقبال والإيواء والمتابعة والمرافقة والاندماج للضحايا، ونتائج أوامر الحماية، والإجراءات القضائية والأحكام ذات الصلة، بالإضافة إلى المقترحات والتوصيات لتطوير الآليات الوطنية للقضاء على العنف ضد النساء». ويجب تقديم هذا التقرير، في كل ربع أول من السنة، إلى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس نواب الشعب، ورئيس الحكومة، كما يتم نشره على الموقع الإلكتروني للمرصد.	المرصد الوطني لمكافحة العنف ضد النساء وتحديد هيكله الإداري والمالي، وطرق سير عمله.

2. الصعوبات الهيكلية والمالية

الصعوبات الهيكلية

لا تخلو تصنيفات المؤسسات العمومية إلى مؤسسات عمومية إدارية (E.P.A.) ومؤسسات عمومية غير إدارية (E.P.N.A.) سواء في القانون الإداري التونسي أو المقارن، من تأثيرات على درجة الاستقلالية والمرونة في مستوى حوكمتها الإدارية والمالية.

أولاً، بالرغم من أن القانون يمنح كل من المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (EPA) وغير الإدارية (EPNA-) الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بموجب نص إنشائها، مما يجعلها خاضعة لرقابة الوصاية وليس للسلطة الهرمية، إلا أنه عمليا لا توجد فوارق جوهرية بين الصلاحيات الممارسة على السلطات اللامركزية وتلك الممارسة على مؤسسات EPA المُفوضة. وهكذا، تشمل الوصاية الإدارية والمالية على مؤسسات EPA صلاحيات الرقابة المسبقة للفعل (الموافقة المسبقة) والرقابة اللاحقة للفعل (إلغاء القرارات) بالإضافة إلى سلطة التعويض.

كما يمكن لسلطة الإشراف إلزام المؤسسة العمومية غير الإدارية (EPA)، وهو ما يجعل هذه الهيئات مطالبة بالتصرف ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تحددها السلطة المشرفة. مع ذلك، ومقارنة مع المؤسسة

العمومية الإدارية (EPA)، تحظى المؤسسة العمومية غير الإدارية (EPNA)، بدرجة متفاوتة حسب الفئات الفرعية التابعة له، بتخفيف في قواعد الإدارة وبقدر أكبر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات وإدارة الميزانية، رغم أن كلا الفئتين من الإطارات القانونية تخضع لإشراف نفس الوزارة.

في هذا السياق تكمن الصعوبات الهيكلية التي تعاني منها بعض الهياكل الراجعة بالنظر إلى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، إذ إنه من بين جميع الهياكل التي أوكلت لنفسها مهام جمع البيانات والإحصائيات وإعداد الدراسات والتقارير الخاصة بالملاحظة والتقييم المنتظم في قطاعاتها المختلفة، فقط مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF) والمعهد العالي لإطارات الطفولة (ISCE) لا يخضعان لثقل هيكلي كبير، وذلك باعتبار أن الـ CREDIF مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية (EPNA)، وأن المعهد العالي لإطارات الطفولة مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي راجعة بالنظر إلى جامعة قرطاج وتحت إشراف مشترك أيضًا مع وزارة التعليم العالي( )، على عكس مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل (OIFDEPDE) والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة (ONLVF). فالهيكل التنظيمي لمرصد مقاومة العنف ضد المرأة يتسم بالمحدودية، وبضيق الرؤية، ولا يستجيب مطلقا لتطلعات القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017، إذ أن مهامه الرئيسية الثلاث جُمعت في إدارة واحدة عوض أن يتكون من ثلاث إدارات مستقلة تضطلع كل منها بمهمة واحدة، وهي إدارة المتابعة والدراسات والاتصال. وقد انجر عن هذا التنظيم الهيكلي المغلق عديد الإشكاليات على مستوى الموارد البشرية.
وفي نفس السياق، تتقاسم جميع الهياكل التي تعرضنا إليها صعوبة من حيث نقص الإطارات المؤهلة بما في ذلك مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF) الذي يعاني من غياب تام للباحثين رغم كونه هيكلاً بحثياً، كما يفتقر إلى أخصائيين في علم النفس، والديمغرافيين الإحصائيين، والقانونيين. ويعاني مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل (OIFDEPDE) هو الآخر من نقص في الإطارات على غرار علماء الاجتماع والإحصائيين.

علاوة على ذلك، فإن استراتيجية الدولة التي حدّت من نسق الانتدابيات لم تترك المجال إلا للتعيينات عن طريق الإلحاق أو النقلة. غير أنه، وبالنظر إلى أن الخطط الشاغرة غير جاذبة، فإن الباحثين ذوي الكفاءة (على غرار المدرسين الباحثين) غير معنيين بالالتحاق بها عبر هاتين الآليتين. وبالتالي كان من الأجدر أن يكون مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF) تحت إشراف مشترك لكل من وزارة التعليم العالي ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وذلك من أجل حل إشكالية انتداب الباحثين الأكفاء على غرار مراكز البحوث الأخرى (مثل المعهد الوطني للتراث)، ليُفتح المجال آنذاك لانتداب الباحثين منذ بداية مسيرتهم المهنية عبر مناظرات، على غرار المدرسين الباحثين، مع توفير إمكانية ارتقائهم المهني داخل نفس الهيكل.

الصعوبات الناجمة عن ضعف التمويل

على مستوى التمويل، تؤثر مشكلة نقص الإطارات المؤهلة على نجاعة عمل الهياكل المعنية وتؤدي إلى بطء النشاط، وتعطيله أحيانًا. ويعود هذا البطء بالأساس إلى ثِقَل إجراءات الصفقات العمومية المفروضة من أجل انتداب الخبراء، باعتبارها المسار الضروري لسدّ النقص في الموارد البشرية المؤهلة.

وبالتالي، يلجأ مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF)، والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، ومرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل في أغلب الأحيان إلى خبراء متعاقدين لإعداد الدراسات والتقارير أو تنفيذ المشاريع، في ظل غياب الإطارات المؤهلة.

ويتأتى تمويل الخبراء إما من المانحين مثل المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الحكومية، أو من الدولة نفسها، وتُعد الصعوبات المرتبطة بهذا التمويل عنصرا يحد من قدرة الهيكل البحثي على اتخاذ القرار بشأن اختيار مجالات الدراسات وموضوعاتها.

() Voir site officiel de l'ISCE sur, http://www.iscenf.rnu.tn , Voir également le site officiel du MFFEPA sur, http://www.femmes.gov.tn/fr/8475-2/#

في الحالة الأولى، يشترط الشريك ليوافق على التمويل، أن يتوافق المشروع مع الإطار العام للأهداف التي يعمل عليها. أما في الحالة الثانية، فإذا لم تندرج الدراسة المقترحة ضمن استراتيجية الوزارة الإشراف ورؤيتها، فلا تتم المصادقة. يمكن حينئذ، أن يتم إعداد الدراسات إما من قبل الهيكل البحثي المعني مع احترام الإطار السياسي والاستراتيجي للوزارة المعنية، أو أن تُقترح من قبل الوزارة نفسها لضمان الموافقة على التمويل في حال سمحت الميزانية بذلك.

تُظهر نتائج الملاحظة الميدانية لأنشطة الهياكل المذكورة أنه باستثناء مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، فإن باقي الهياكل، وخصوصا مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، تعاني من ميزانية محدودة جدًا، وبناءً عليه فإن نشاطها يعتمد أساسًا على المخرجات المالية.

٧. رؤى متقاطعة: المؤسسات والمنظمات الأجنبية في تونس

منذ الاستقلال وحتى قبيل الثورة سنة 2011، نجحت تونس في الحفاظ على علاقاتها دولية وتطويرها في سياق من الاحترام المتبادل. وقد مثل التعاون الدولي دائمًا الركيزة الأساسية لسياساتها الخارجية التي تهدف إلى التقارب مع باقي دول العالم، وتعزيز علاقات الشراكة وتطويرها.

ووعيا منها بأن تطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي يقوم على تعبئة الجهود والإمكانيات على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك عبر تعزيز روابط الشراكة والتعاون مع دول أخرى، سعت تونس باستمرار إلى تحسين تعاونها وتوسيعه، وتنويع أشكال التدخل، واعتماد دبلوماسية اقتصادية نشطة. وبذلك أصبحت المنظمات والمؤسسات الدولية حاضرة بشكل متزايد، لتلعب دورا رئيسيا في دعم التوجهات والسياسات الاقتصادية، وتساهم بشكل ملموس في تحسين ظروف العيش.

في مختلف المجالات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية (الاقتصاد السياسي، الديمقراطية، اللامركزية، العدالة الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، ...)، كان لهذه المؤسسات أنشطة مكثفة من خلال إجراء الأبحاث والتحليلات المعمقة بهدف مرافقة الدولة في إعداد السياسات، وإرساء ديمقراطية راسخة، وتطبيق الحوكمة الرشيدة، وغيرها. ومنذ سنة2011، أولت عدة مؤسسات قائمة بالفعل في تونس اهتمامًا خاصًا بالحياة السياسية والديمقراطية الناشئة والانتخابات، من خلال تقديم الدعم التقني عبر التكوين والدراسات، وكذلك الدعم المالي لشركائها من أحزاب سياسية وبرلمان ومراكز فكر وجمعيات وغيرها.

كانت بعض المنظمات ذات صبغة سياسية، مثل المؤسسات الألمانية (مؤسسة فريدريش ناومان، مؤسسة فريدريش إيبرت، مؤسسة هانس زايدل في المغرب العربي،...)، التي ترتبط بالأحزاب السياسية في بلادها (المعهد الديمقراطي الوطني NDI)) لكنها عادةً ما تتمتع باستقلالية قانونية، وتتمثل مهمتها الأساسية في التوعية السياسية والاجتماعية والديمقراطية. وقد قامت هذه المؤسسات بتنظيم دورات تكوينية لأعضاء الأحزاب السياسية وقادتها بهدف تعزيز مهاراتهم، وتمكينهم من الأدوات والخبرات اللازمة للرفع من تمثيليتهم. كما أجروا بحوثا معمقة من خلال الاستطلاعات، والمسوحات، والمقابلات لمتابعة التوجهات والتصورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتونسيين مما أتاح الحصول على معلومات مهمة ساعدت في توجيه عملية اتخاذ القرار.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت بعض هذه المنظمات مثل IRI) دورًا كبيرا ،عبر شبكاتها ،في تمكين النساء والشباب بهدف تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والشأن العام، وكذلك في مجال البحث والإرشاد من خلال تقديم منح دراسية في إطار التعاون الدولي مع دول الجنوب على غرار مؤسسة فريدريش إيبرت FES).

كما قامت هذه المؤسسات والمنظمات، التي تمكنت من تعزيز قدرات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بمتابعة الانتخابات ومراقبتها، مما ساهم في دعم القيم الأساسية للديمقراطية وترسيخها، وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بعض المؤسسات الأخرى تندرج ضمن التعاون الدولي لدولها في مجال التنمية، مثل GIZ. التي تقوم مشاريعها على التعاون العلمي والتقني لمساعدة الحكومة في اتخاذ القرار، والاستشراف، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثمة فئة أخرى من المؤسسات تضم المراكز أو المعاهد البحثية مثل Fondation Heinrich Böll، IRD، IRMC، CEMAT، HBS، CAREPg، وهي تتمتع بطابع إقليمي وترتبط بمؤسسات أو تخضع لإشراف وزارات في بلدانها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية). ويتمثل دورها، باعتبارها مؤسسات أكاديمية، في إثراء النقاشات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من منظور مقارن على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما تركز أنشطتها أساسًا على تنظيم الدورات

التكوينية في إطار الدكتوراه، والملتقيات، والندوات، والمؤتمرات، واستقبال الباحثين، والحاصلين على المنح، والمتدربين، بالتعاون مع المؤسسات في الدول المعنية. لقد أصبح هذا التطور، الذي ميّز دور هذه المؤسسات والمنظمات في دعم البحث العلمي في تونس، ممكنًا بفضل الإطار القانوني الذي تم وضعه منذ الثورة، وكذلك بفضل البيئة السياسية والمؤسساتية الملائمة وسهولة الوصول نسبيًا إلى التمويلات الأجنبية. وقد سمح ذلك بجذب أكبر قدر ممكن من التمويل الخارجي لدعم البحث في مجالات محددة من بلدانهم، مثل الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، والحوكمة، والطاقة، والبيئة، والأمن، وغيرها.

فعليًا، تتمتع المؤسسات ذات الصبغة السياسية ومراكز البحوث بالاستقلالية، لكنها تموَّل بالأساس من الأموال العمومية المجلوبة من بلدانها لدعم البحث العلمي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشركائها. كما يمكن أن يكون لبعضها مداخيل خاصة متأتية من رسوم التسجيل والتبرعات.

فعلى سبيل المثال، تُموَّل برامج NDI في تونس من تبرعات USAID، وفرع الأمم المتحدة، والمعهد الوطني للتمكين الديمقراطي National Endowment for Democracy. وتتأتى ميزانية IRMC أساسًا من الأموال التي تمنحها الهيئات المشرفة (CNRS وMEAE). فيما يتميز IRD والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)بعلاقة استراتيجية ومالية قوية. أما GIZ فتنفذ المشاريع بتمويل جهات مانحة مثل الاتحاد الأوروبي (UE)، والوزارة الفدرالية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU)، ووزارة الخارجية الفدرالية (AA)، ووزارة الاقتصاد والطاقة الفدرالية (BMWi) والقطاع الخاص الألماني.

تمتلك هذه المؤسسات والمنظمات مواقع إلكترونية تروج من خلالها لأنشطتها وفعالياتها ومشاريعها، وذلك للحفاظ على تأثيرها الكبير. كما يتم تعبئة موظفيها وشركائها المحليين لتحقيق الأهداف التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية الإنسان. وتستضيف تونس العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية، ومن بينها:

المنظمة / المؤسسة	معلومات عن المنظمة / المؤسسة	عدد كبار الباحثين	الباحثون المساعدون	ما بعد الدكتوراه طلبة الدكتوراه آخرون
فرنسا				
معهد البحوث حول المغرب العربي المعاصر (IRMC)	معهد البحوث حول المغرب العربي المعاصر (IRMC) هو مركز بحثي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ذو طابع إقليمي، أنشئ سنة 1992. ويخضع هذا المركز لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية (MEAE). يساهم IRMC في تطوير البحث حول المغرب العربي في المجالات التالية: الأنثروبولوجيا، الديموغرافيا، القانون، الاقتصاد، الدراسات الحضرية، الجغرافيا، التاريخ، العلوم السياسية، علم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية التطبيقية على الأدب والفلسفة وعلم النفس. ويعد IRMC من بين أكثر المؤسسات الأكاديمية كفاءة في المعرفة بالمغرب العربي المعاصر (القرنان التاسع عشر - الحادي والعشرون)، من خلال محاور أبحاثه التي تشمل تاريخ المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا) بين القرنين التاسع عشر والحادي والعشرين؛ المجتمعات المغاربية المعاصرة في مرحلة إعادة التشكيل؛ والحوكمة والسياسات. كما يشارك في النقاشات المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية من منظور مقارن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتركز أنشطته على تنظيم التكوينات في مرحلة الدكتوراه، والملتقيات، والندوات، والمؤتمرات ذات الطابع الدولي؛ بالإضافة إلى استقبال الباحثين، والحاصلين على المنح، والمتدربين من المغرب العربي وفرنسا، بالتعاون مع المؤسسات في البلدان المعنية.	20	10	13
معهد البحوث من أجل التنمية (IRD)	موجود في تونس منذ سنة 1957. ويعمل المعهد بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية، ومع المعاهد والمدارس والجامعات، وكذلك مؤسسات البحث العلمي.	7		

	يسعى IRD إلى تطوير البحث العلمي، والتكوين، والخبرة حول القضايا المتعلقة بالأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، وتنمية الطاقات الحيوية، والتغذية والصحة، والحكم الرشيد، والديناميات الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف إلى تنفيذ برامج عمل لتثمين ونشر المعارف الناتجة عن البحث العلمي، وتعزيز الحوار بين العلم والمجتمع. وقد تم تنفيذ عدة مشاريع بحثية في إطار التعاون مع الجامعات التونسية.			
ألمانيا				
مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية	مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية (FNF) هي مؤسسة سياسية ألمانية، وتشكل جزءًا من التعاون الدولي لجمهورية ألمانيا الفيدرالية. تدعم المؤسسة الهيئات والجمعيات الشريكة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ومراكز الفكر، وجمعيات رجال الأعمال، وغيرها من المنظمات التي تسهم في تطوير مجتمع حر ومنفتح، وتحمي حق الملكية الخاصة لجميع المواطنين، ليتمكنوا من العيش في الديمقراطية الذاتية وتحت دولة القانون. منذ عام 1964 في تونس، تنظم المؤسسة، بالتعاون مع شركائها، أنشطة وطنية وإقليمية ودولية على شكل ندوات، وورشات عمل، ومؤتمرات، وحوارات، إضافة إلى تكوينات واستشارات استراتيجية عبر التعليم السياسي لدعم مبادئ حقوق الإنسان، ودور القانون، وحرية الصحافة، والديمقراطية. كما تعمل على القضايا المتعلقة بالتمويل الدولي والسياسة الاقتصادية، والسياسة الرقمية، والأمن، وسياسات التنمية وحقوق الإنسان. من خلال أنشطتها ومنشوراتها، تسعى المؤسسة إلى مساعدة السكان على الانخراط بشكل أكبر في الشؤون السياسية، كما تمنح منحًا دراسية للطلاب الموهوبين لدعمهم.	○	○	○
مؤسسة فريدريش إيبرت (FES)	تأسست سنة1925، وهي أقدم مؤسسة سياسية في ألمانيا. وهي منظمة غير ربحية تعمل بشكل مستقل وذاتي. وتسعى المؤسسة لدعم وترسيخ القيم الأساسية للتيار الاجتماعي الديمقراطي، لا سيما الحرية والعدالة والتضامن، من خلال دعم البحث الاجتماعي والسياسي والتاريخي. هدفها العام هو ضمان مجتمع حر ومتضامن يعزز تكافؤ الفرص في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون أي تمييز على أساس الأصل أو الجنس أو الدين؛ ديمقراطية ديناميكية وقوية؛ اقتصاد مدعوم بتنمية مستدامة ويعزز العمل اللائق لكل المواطنين؛ ودولة اجتماعية توفر نظمًا تعليمية وصحية أفضل، وتكافح الفقر؛ ودولة تتحمل مسؤولياتها تجاه السلام والتقدم الاجتماعي. منذ 1988، تلتزم FES في تونس بالحوار والديمقراطية والتنمية. وتعمل على تعزيز ودعم التيار الاجتماعي الديمقراطي من خلال: - التكوين السياسي: برامج المعلومات والتوجيه والتأهيل لتحسين مشاركة المواطنين والمواطنات في النقاش العام وعمليات اتخاذ القرار؛ - الاستشارات السياسية: صياغة مقترحات حول القضايا المركزية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتنمية الديمقراطية؛ - التعاون الدولي: الدفاع عن حقوق الإنسان، وإنشاء وتعزيز الهياكل الديمقراطية والاجتماعية والدستورية، ودعم ظهور نقابات حرة ومجتمع مدني قوي؛ - منح دراسية: مخصصة أساسًا للطلاب وطلبة الدكتوراه من الأسر محدودة الدخل أو المهاجرين لتحسين تكافؤ الفرص في الوصول إلى التكوينات؛ - إنشاء مركز أرشيفات ومكتبة: لدعم مشاريع البحث في التاريخ المعاصر.			
مؤسسة هانس زايدل في المغرب العربي	هي منظمة تعمل تحت شعار «في خدمة الديمقراطية والسلام والتنمية» من خلال التكوين السياسي. ينقسم العمل المفاهيمي والميداني لمؤسسة هانس زايدل إلى أربعة مجالات رئيسية أو فروع: - الأكاديمية السياسية والتاريخية: تقوم بتحديد وتحليل التوجهات؛ - معهد التكوين السياسي: ينظم ندوات حول مختلف المواضيع؛ - معهد تعزيز الدراسات: يقدم برامج مخصصة للطلاب الموهوبين والملتزمين بالمجتمع؛ - معهد التعاون الدولي: يدير ويقيّم مشاريع التعاون الدولي من أجل التنمية، مع التركيز أساسًا على الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفقر، والتنمية المستدامة. تساهم مشاريع مؤسسة هانس زايدل في الجهود الوطنية لمواجهة التحديات والتكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وتعمل المؤسسة في تونس منذ عام 1988، وتتمثل مهمتها الرئيسية			

	في تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والسلام والأمن البشري، والحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وحماية البيئة. كما تسعى لتشجيع الحوار بين مختلف الفاعلين في المجتمع لرفع وعيهم بأهمية القيم الديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية. ويتمثل الركيزة الأساسية لعمل مؤسسة هانس زايدل في تونس في البحث العلمي، والتكوين، وتعزيز التبادلات المغاربية والدولية، مع التركيز على دعم الفاعلين المحليين والسلطات المحلية في تنفيذ مشاريعهم.			
مؤسسة كونراد أديناور	هي مؤسسة سياسية تقوم على المبادئ الأساسية: الحرية، والعدالة، والتضامن. ومن خلال التعاون الدولي، تسعى المؤسسة إلى تشجيع الديمقراطية، وسيادة القانون، والاقتصاد الاجتماعي، عبر إقامة حوار دائم حول السياسة الخارجية والأمن، لتعزيز التبادل بين الثقافات والأديان، وتطوير شبكات نشطة في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع لتقريب الأشخاص الذين يتحملون مسؤولياتهم الاجتماعية. وتهدف المؤسسة إلى زيادة فرص هيكلة العولمة بشكل عادل اجتماعيًا، ومستدام بيئيًا، وفعّال اقتصاديًا. وتعمل KAS في تونس منذ عام 1982، وتهدف إلى دعم التنمية والتحول على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويركز عملها بشكل خاص على مجالات الديمقراطية وسيادة القانون، والمجتمع المدني، والاقتصاد الاجتماعي السوقي، والحوار بين الثقافات، ومنع النزاعات، وكذلك العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية. في إطار مشاريعها وبرامجها، تتعاون المؤسسة مع الفاعلين والمؤسسات الحكومية أو القريبة من الحكومة مثل الوزارات والبلديات ومراكز الدراسات (think-tanks)؛ ومع الفاعلين السياسيين مثل الأحزاب السياسية؛ ومع الجامعات وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص.	0	0	0
مؤسسة هاينريش بُول (HBS)	هي مركز تفكير ينفذ أعمالًا ومشاريع تتعلق بالبيئة، والاستدامة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة جميع أشكال التمييز. منذ سنة 2013، يسعى مكتب المؤسسة في تونس للعمل على الديمقراطية الإقليمية في إطار المشاريع والبرامج. ويُولي اهتمام خاص للأبحاث المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، والشفافية، ودور القانون، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والديمقراطية الناشئة في الدول في مرحلة الانتقال. ومؤخرًا، يتركز الاهتمام على سياسات الهجرة الأوروبية وكذلك الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينشر المركز أعماله في المجلة الفصلية «Perspectives Moyen-Orient et Afrique du Nord»، حيث تتاح الفرصة للباحثين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشة ونشر موضوعات غالبًا ما يتم تجاهلها في النقاشات الأوروبية أو الألمانية.			
مؤسسة روزا لوكسمبورغ	مؤسسة روزا لوكسمبورغ (RLS) هي مؤسسة تعليم مدني غير ربحية، تقدمية ودولية، ويتم تمويلها من القطاع العام. منذ سنة1990، اهتمت المنظمة بتحليل العمليات الاجتماعية وتطورها في العالم، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة الديمقراطية والاجتماعية، وتمكين الفئات المهمشة، وتقديم بدائل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوقاية من النزاعات، وحل النزاعات سلمياً. تم إنشاء مكتب شمال إفريقيا في تونس سنة 2013 لدعم العدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والحوار بين المجتمعات. ويتعاون المكتب مع الأفراد، والممثلين السياسيين، والمنظمات غير الحكومية التقدمية، والنقابات، ومراكز الفكر، والمنصات الإعلامية. ويكون التعاون مع المنظمات المحلية على الصعيد الأكاديمي، أو اللوجستي، أو المالي، بهدف ضمان عملية تعلم مشتركة من خلال إنتاج ونشر المعارف عبر المؤتمرات، والبحوث، والتكوينات، والزيارات الدراسية، والمنشورات، والإنتاج الفني. ويهتم المكتب في تونس بدراسة العلاقات بين أوروبا وشمال إفريقيا وتأثيرها على المجتمعات والأفراد، وتشمل هذه العلاقات السياسات الأوروبية مثل العلاقات التجارية، وسياسة الديون، والمساعدات التنموية، والاستثمارات العامة والخاصة.			

GIZ **الوكالة الألمانية** **للتعاون الدولي**	من خلال خبرتها، توفر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) خدمات التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. وقد استفادت أكثر من 120 دولة من خدماتها، معظمها شركاء لوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. تعمل GIZ مع فاعلين في المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية، ورواد الأعمال في مواضيع التنمية الاقتصادية، والتشغيل، والطاقة، والبيئة، والسلام والأمن، بهدف خلق تآزر بين السياسات الموصى بها والنشاط الاقتصادي. ومنذ سنة1999 في تونس، تعمل GIZ نيابة عن الحكومة الفيدرالية الألمانية والاتحاد الأوروبي ضمن أكثر من 50 مشروعًا لدعم التنمية الاقتصادية والديمقراطية في البلاد، مع التركيز على المناطق الداخلية. تركز المشاريع أساسًا على: - التنمية الاقتصادية وتعزيز التشغيل المستدام؛ - التنمية اللامركزية والحوكمة؛ - المياه وحماية الموارد الطبيعية. حاليًا، تقدم GIZ دعمًا للدولة، والشركات، والمشاريع الناشئة في إطار الاقتصاد الرقمي لتحسين الأداء الاقتصادي للمناطق المختلفة وتشجيع الاستثمارات. كما تشكل اللامركزية محورًا آخر من أولويات العمل. كما تنسق GIZ أنشطة محددة في تونس في مجالات الاستدامة وأبعاد النوع الاجتماعي. ومنذ عام 2017، تتعاون GIZ مع تونس في إصلاح الإدارة العامة بهدف تحسين ظروف الاستثمار الخاص.			
الولايات المتحدة الأمريكية				
مركز الدراسات **المغاربية (CEMAT)**	مركز الدراسات المغاربية (CEMAT) مرتبط بمركز البحوث التابع للمعهد الأمريكي للدراسات المغاربية (AIMS)، وهو منظمة تعليمية خاصة غير ربحية تهدف إلى تعزيز البحث وتبادل المعلومات بين الأكاديميين والطلبة من الولايات المتحدة والمغرب العربي لفهم أفضل للمنطقة. ويُعتبر المعهد المنظمة المهنية الرئيسية للأكاديميين المقيمين في الولايات المتحدة المهتمين بشمال إفريقيا. تأسس المركز منذ 1985 ويقع مقره في تونس، وتركز أولويته ومهمته على تعزيز التفاعل العلمي بين الأكاديميين التونسيين والأمريكيين، وبين الأكاديميين المغاربيين بشكل عام. ينظم مركز الدراسات المغاربية بانتظام مؤتمرات وموائد مستديرة وندوات حول مواضيع متعلقة بالمنطقة، كما يمول مؤتمرات أكاديمية في شمال إفريقيا ويقدم منحًا للطلبة والأكاديميين لإجراء بحوث حول المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يرعى المركز مجلة الدراسات المغاربية (Journal of North African Studies) المنشورة بواسطة Taylor & Francis، ويشرف على ورشة كتابة أطروحات في إحدى الجامعات الأمريكية.	2	4	1
المعهد الديمقراطي **الوطني (NDI)**	هو منظمة غير حكومية، غير ربحية وغير حزبية، تهدف إلى تعزيز وتطوير الديمقراطية حول العالم. يقدم المعهد دعمًا تقنيًا للبرلمانات، والأحزاب السياسية، والمنتخبين، ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تأسيس وتعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية في بلدانهم. منذ إنشاء مكتبه في تونس في يناير 2011، تعاون NDI مع منظمات المجتمع المدني التونسية (OSC) من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لمنح المواطنين صوتًا في العملية الديمقراطية عبر مراقبة الانتخابات، والمناصرة لتعديل الإطار القانوني والانتخابي، وتحقيق تحسينات ملموسة في المجتمعات المحلية. كما يسعى المعهد إلى تيسير التعاون وتبادل المعرفة بين شركائه من منظمات المجتمع المدني لبناء مجتمع مدني أكثر فعالية وتعاونًا، وتعزيز الحوكمة التشاركية، وتشجيع الشفافية وزيادة مساءلة الحكومة. كما يعمل NDI مع الأحزاب السياسية، والحركات، والمرشحين المستقلين، والمنتخبين على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى الفاعلين الحكوميين، لمساعدتهم على فهم تمثيل مخاوف المواطنين بشكل أفضل.			
المعهد الجمهوري **الدولي (IRI)**	تأسس عام 1983 ويُعتبر أحد المعاهد الرئيسية التابعة للـ National Endowment for Democracy (NED)، وتتمثل مهمته في تعزيز الديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم. يهدف المعهد إلى تقوية المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمجتمعات المهمشة في عدة مجالات متعلقة بالحوكمة الديمقراطية. ويساعد المشرعين على تحسين الشفافية، وربط صناع القرار بالمواطنين، وتمكين الأفراد وإشراكهم في العملية السياسية. يُركز IRI على الإنسان ويعزز المشاركة والابتكار والإبداع لدى الأفراد والمؤسسات لتحقيق تأثير ملموس على التنمية السياسية والمدنية في بلدانهم.			

	يتكون المعهد من: - Center for Global Impact: يضم خبراء وباحثين وطاقم مشاريع عالميين يساعدون في متابعة وتطوير أساليب مبتكرة للتعامل مع التوجهات والتحديات الناشئة في مجال الديمقراطية. - Center for Insights and Survey Research (CISR): يقود جهود المعهد في البحث وجمع البيانات النوعية والكمية حول الرأي العام من خلال استطلاعات الرأي والمسوح المنفذة في أكثر من 100 دولة. - Women's Democracy Network (WDN): تأسس عام 2006 بهدف تمكين النساء وتزويدهن بالمهارات اللازمة للمشاركة وتولي أدوار قيادية أكبر داخل الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. - Generation Democracy: الشبكة العالمية للشباب التي تشرك وتمكن وتربط الشباب حول العالم لتعزيز مشاركتهم في العمليات السياسية والمدنية. في تونس، منذ 2011، يسعى IRI إلى دعم الإصلاحات وتعزيز الانتقال الديمقراطي من خلال برامج تدريب الأحزاب السياسية. ويقدم دعمًا تقنيًا فرديًا للأحزاب والمجتمع المدني في مجالات الهيكلة التنظيمية، وإدارة المشاريع والمالية، والتسويق، والتوعية، وتطوير الأعمال. وقد قام IRI بتدريب العديد من أعضاء وقادة الأحزاب لتعزيز مهاراتهم وتزويدهم بالأدوات والخبرة اللازمة ليصبحوا أكثر تمثيلاً واستجابة وثقة لدى المواطنين. كما أجرى بحوثًا معمقة من خلال الاستطلاعات والمسوحات والمقابلات ومجموعات النقاش لمتابعة الاتجاهات والتصورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى التونسيين، ما مكّن من توفير معلومات مهمة حول المواقف والأولويات العامة لدعم اتخاذ القرار.			
المركز الدولي للمؤسسات الخاصة (CIPE)	هو معهد تابع لـ National Endowment for Democracy (NED) وفرع تابع لغرفة التجارة الأمريكية. ويستند المركز إلى المبدأ القائل بأن الحريات الاقتصادية والسياسية مترابطة، ويسعى إلى بناء مؤسسات ديمقراطية قوية تتيح إنشاء بيئة تشجع على ازدهار الشركات وريادة الأعمال من خلال مكافحة الفساد، وتدريب رواد الأعمال، ودعم جمعيات الشركات المحلية، وغرف التجارة، ومراكز الدراسات، والمشاركة في النقاشات الرئاسية المتعلقة بالاقتصاد وهياكل الحوكمة الرشيدة. في تونس، يعمل CIPE منذ عام 1996 وافتتح مكتبه في 2016، ويهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني والمناصرة من أجل حوكمة جيدة وسياسات سليمة لخلق سوق ديناميكية يمكن للشركات من خلالها الازدهار والتعامل مع التحديات الاقتصادية والحوكمة. وقد نفذ المركز عدة مشاريع في تونس لتعزيز الحوكمة، منها مشروع SAHA (Supporting Good Governance in Healthcare) الذي تم تنفيذه بالتعاون مع المجتمع المدني التونسي والمواطنين وممثلي الشركات ووزارة الصحة التونسية. كما أن CIPE، بالتعاون مع شركائه المعهد العربي لقادة المؤسسات (IACE) واتحاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة (UPMI)، يوصي بإصلاحات وإجراءات لدعم التنمية الصناعية والنمو الإقليمي، ويدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص. ويجمع CIPE تونس بين الشركات والحكومات والمجتمع المدني والأكاديميين ووسائل الإعلام لمناقشة القضايا الاقتصادية الراهنة مثل الاقتصاد غير الرسمي، والتجارة، والفساد، وتمكين المرأة اقتصاديًا.			
قطر				
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (CAREP)	تأسس في قطر عام 2010 كمجموعة تفكير مستقلة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن خلال البحث العلمي، يسعى المركز إلى إقامة تواصل بين الباحثين والمفكرين والمتخصصين في العالم العربي وعلى الصعيد الدولي. وهو مؤسسة خاصة غير ربحية أنشئت لأغراض التعليم والبحث والخدمة العامة. أنشئ المركز في تونس في يوليو 2014، ويتيح إجراء دراسات سياسية وإنسانية واجتماعية تتعلق بالمنطقة الكبرى للمغرب العربي. ويهدف إلى تعزيز التعاون العلمي بين الباحثين في تونس والمغرب العربي وأوروبا، ويحرص على استهداف الباحثين وتشجيعهم على المشاركة في مختلف أنشطة وفعاليات المركز. كما يواكب المركز التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز المنطقة من خلال الدراسات والتحليلات التي تعكس أفكار وتوجهات باحثيه.	○	○	○

VI. التعاون المثمر: الجمعيات العلمية والمؤسسات البحثية

من بين 813 جمعية شاركت في مؤشر الحياة الجمعياتية (BAROSC 2023)، تظل الجمعيات التي تنتمي إلى المجالات العلمية أو المرتبطة بالبحث العلمي أقلية ضئيلة جدا. ويكشف تحليل مجالات النشاط عن هيمنة واضحة لبعض القطاعات، بينما يحتل البحث الجمعياتي مكانة هامشية. وتجدر الإشارة إلى أن نطاق الاستبيان، رغم شمولية مراكز التفكير (Think Tanks)، استثنى الجمعيات الدينية أو السياسية، رغم أن بعض هذه الجمعيات قد تساهم بشكل غير مباشر في الأعمال البحثية

إطار 7: توزيع الجمعيات التونسية حسب المحاور وانعكاساته

توزيع الجمعيات التونسية حسب المحاور وانعكاساته:
تكشف البيانات المتوفرة عن ضعف تمثيل الجمعيات ذات الطابع العلمي أو مراكز الفكر (Think Tanks) ضمن المشهد الجمعياتي التونسي. بالمقابل، تهيمن ثلاثة مجالات رئيسية على هذا القطاع:
الأنشطة الثقافية والفنية (23,3% من الجمعيات)
الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (12,2%)
الدفاع عن حقوق الإنسان (11,8%)
يسلط هذا التوزيع الضوء على عدة اتجاهات مهمة:
وضوح الالتزام الجمعياتي بمجالات تعتبرها المجتمع المدني ذات أولوية
تركيز الاهتمامات على الأبعاد الثقافية والحقوق الأساسية
ضعف مؤسساتي للأنشطة البحثية والتفكير الاستراتيجي
من بين المجالات الأخرى البارزة، نجد:
الدفاع عن حقوق النساء (9,2%)
حماية البيئة (8,5%)
الصحة والوقاية من الأمراض (5,6%)
تعكس هذه الأرقام وجود مجتمع مدني منخرط بقوة في قضايا اجتماعية ملموسة تؤثر مباشرة على ظروف حياة السكان وحماية البيئة. ومع ذلك، يشير الغياب النسبي للهياكل العلمية أو لمراكز التفكير الاستراتيجي إلى وجود إمكانيات تطويرية في هذه المجالات لتعزيز أثر الأنشطة الجمعياتية.
كما يعكس التوزيع تنوع الالتزامات الجمعياتية، بما في ذلك مجالات مثل الفلاحة والأمن الغذائي (4,2%)، الحركات الاجتماعية (4,1%)، الدراسات والبحوث الاجتماعية (3,3%)، الدفاع عن حقوق الأقليات (2,9%)، حقوق المهاجرين واللاجئين (1,8%)، وغيرها من المجالات الخاصة.
مع نسبة 3,3% فقط من الجمعيات التي تعلن عن نفسها كجمعيات علمية، يبدو أن عدد الهياكل المتخصصة في البحث الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي ضئيل للغاية.

وفي سياقٍ موسوم تقليديًا،و منذ عقود، بأزمة ثقة عميقة بين المجال السياسي ومنتجي الأفكار في تونس، تجد مراكز الفكر نفسها في وضع إشكالي نسبيا في علاقة بدورها ورسالتها. هذه الكيانات، التي يفترض أن تكون مستقلة في مجال البحث والتفكير، مدعوة للاضطلاع بدور محوري في صياغة السياسات العمومية ، وتوليد الأفكار المبتكرة، وتحفيز النقاش الديمقراطي. فعلى مدى سنوات، وخاصة منذ 2011، نشأت عدة مراكز فكرية تونسية تناولت مجموعة متنوعة من المواضيع تتراوح بين الحوكمة والاقتصاد، مرورًا بالأمن وحقوق الإنسان والبيئة والمجتمع المدني. توفر هذه المراكز تحليلات معمقة، وتوصيات سياسية، ومنصات للنقاش موجهة لصناع القرار، ووسائل الإعلام، والجمهور العام.

إطار 8: مراكز التفكير التونسية في مواجهة تحديات الاعتراف والاستدامة

مراكز التفكير التونسية في مواجهة تحديات الاعتراف والاستدامة
يقدّم المشهد التونسي لمراكز التفكير مفارقة واضحة: فعلى الرغم من بروز هياكل جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن ظهورها على الصعيد الدولي يبقى محدودا. يسجّل Global Think Tanks Index عددا محدودا من المؤسسات التونسية، خاضع لسيطرة كيان حكومي واحد وهو المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجيةITES)، بينما أصدرت باقي المنظمات عددا ضئيلا من المنشورات البارزة خلال فترة التقييم (المصدر: Global Go To Think Tank Index Report, University 2023 of Pennsylvania). تعكس هذه التمثيلية المحدودة ما يلي:
القيود المنهجية لهذا التصنيف الدولي، الذي يتعرض بشكل دوري للانتقادات بسبب الانحياز.
ضعف الرواج الدولي لهذا القطاع.
الفجوة بين الديناميكية المؤسسية المحلية وتصوّرها على المستوى العالمي.
تحديات هيكلية تفاقمت بسبب الأزمة
لقد فاقمت جائحة 2020-2021 صعوبات مراكز التفكير الناشئة، والتي واجهت:
قيودًا مالية متزايدة.
نقصًا في الكفاءات المؤهلة.
ضغوطًا خارجية متنوعة.
في مواجهة هذه التحديات، يدعو الخبراء إلى تعزيز استقلالية وشفافية هذه الهياكل لضمان مصداقيتها (المصدر: "حوكمة مراكز التفكير في تونس"، Arab Reform Initiative، 2022).
مبادرات تعزيز القدرات
يوضح برنامج Savoir Eco (Expertise France، 2023) الجهود المبذولة حاليًا من أجل:
تعزيز القدرات التحليلية لمراكز التفكير.
تشجيع التعاون مع صناع القرار في القطاع العام.
هيكلة هذا القطاع الناشئ.
تستهدف هذه المبادرة عدة مؤسسات في إطار شراكة تسعى إلى احترافية القطاع مع الحفاظ على تواجده وتأثيره في النقاش العام التونسي.

1. تمكين منظمات المجتمع المدني البحثية ومراكز التفكير

يُعدّ تمكين منظمات المجتمع المدني البحثية وتأثيرها على السياسات العمومية والمجتمع من المعايير الرئيسية للتقييم. فهذه الكيانات، المختلفة والمتنوعة، تتفرع إلى هياكل متنوعة، وهي كالتالي:

- مراكز التفكير الربحية (Profit Think Tanks): يعمل هذا النوع كمؤسسة تهدف للربح، عادة عبر تقديم خدمات استشارية وبحثية للعملاء الذين يدفعون مقابل هذه الخدمات. يمكن أن تكون كيانات مستقلة أو تابعة لشركات خاصة. في تونس، يظهر هذا النوع غالبًا في شكل مكاتب استشارية ويظل عددها محدودًا.
- مراكز التفكير غير الربحية (Non-Profit Think Tanks): غالبًا ما تكون هذه المراكز منظمات غير ربحية مكرسة للبحث والتحليل وصياغة السياسات في مجالات متنوعة مثل السياسة الاجتماعية، والاقتصاد، والبيئة، وغيرها. هدفها الرئيسي هو المساهمة الفكرية دون السعي لتحقيق ربح مالي مباشر، وتخضع لقانون الجمعيات.
- مراكز التفكير الجامعية (University Think Tanks): غالبًا ما تكون مرتبطة بمؤسسات أكاديمية مثل الجامعات أو مراكز البحث. تنجز بحوثا متقدمة في مجالات محددة وتساهم في إنتاج المعرفة في هذه المجالات. في تونس، تعمل هذه الهياكل بالأساس في إطار مخابر البحث العلمي ولا تُحمل تسمية "مركز تفكير".
- مراكز التفكر الجمعياتية (Associative Think Tanks): ترتبط غالبًا بجمعيات مهنية، منظمات غير حكومية أو مجموعات تفكير متخصصة في مجالات معينة مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والصحة، والاقتصاد، وغيرها. يرتكز عملها غالبا على مناصرة قضايا معينة أو حل مشاكل محددة مثل ITP، FTDS، ASSF ...
- مراكز التفكير الحكومية (Governmental Think Tanks): بعض مراكز التفكير مرتبطة مباشرة بالحكومات أو الهيئات العامة، ويكمن دورها الرئيسي في تقديم المشورة لصناع القرار حول القضايا الهامة وإثراء السياسات العمومية. من أبرز هذه المؤسسات في تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (ITES).

وفقًا لبيانات مؤشر الحياة الجمعياتية لسنة 2023، يبدو أن هذه الكيانات تعمل في بيئة تتمتع بدرجة من الاستقلالية نسبيًا في أداء مهامها منذ سنة2011. من حيث حرية التفكير والبحث، وتُبرز التقييمات سياقًا سياسيا واقتصاديا واجتماعيًا-ثقافيًا متوسط الدعم، حيث حصل على مؤشر يبلغ 55,4.

وعلى الرغم من أن مناخ التعبير حصل على تقييم قدره 62,0، فإن مراكز التفكر والمنظمات الجمعياتية البحثية تُظهر حوكمة داخلية قوية بمؤشر 67,7، وهو أمر أساسي لفاعليتها ومصداقيتها. كما أن تعاونها مع المؤسسات، الذي قُيّم بمؤشر 64,4، يعتبر مرضيا، إضافة إلى مؤشر الشمولية لديهم والذي بلغ 64,4، مما يعكس الانفتاح والتنوع في مساهماتهم. وتشير هذه النتائج العامة إلى ضرورة تحقيق مستوى متوازن من الاستقلالية لمراكز التفكير وأنشطة البحث، مسلطة الضوء على دورها، بالرغم من محدوديته، في توليد الأفكار وصياغة السياسات العمومية.

2. الشراكة مع المؤسسات الحكومية

أحد المعايير الأساسية لقياس نجاح البحث الجمعياتي يكمن في قدرته على التأثير في القرارات السياسية. وتلعب منظمات المجتمع المدني المتخصصة في البحث دورا محوريا من خلال تقديم تحليلات معمقة، وتوصيات مبنية على بيانات موثوقة، ورؤى مستقلة حول القضايا الهامة. عندما تتمكن هذه المنظمات من إقامة روابط قوية مع الجهات الحكومية، ينشأ نوع من الثقة المتبادلة، لتصبح هذه العلاقة عنصرا أساسيًا لضمان فعالية القرارات السياسية المتخذة.

يمكن للجهات الحكومية أيضاً، عبر التعاون الوثيق مع هذه المنظمات، تعزيز شرعية قراراتها. فبأخذ التحليلات والتوصيات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني البحثية بعين الاعتبار، يمكن لصانعي السياسات البرهنة عن التزامهم بالشفافية، وتشريك المواطنين، واتخاذ قرارات مستنيرة. وقد وقعت بالفعل أمثلة على ذلك منذ سنة 2015، حيث ساهمت شبكات جمعياتية في مناقشات مجتمعية أو حوارات إصلاحية في مجالات الصحة العمومية والتعليم، مثل: منتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (FTDS)، ومنتدى العلوم الاجتماعية (ASSF)،

والمعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH)... وغيرها.

وقد ساهم هذا التعاون، مرارا، في تعزيز عملية صنع القرار لتكون أكثر شمولية، مستندة إلى بيانات موثوقة وتحليلات معمقة، بما يفضي إلى سياسات أكثر فعالية وتلاؤما مع انتظارات المجتمع التونسي، خاصة في فترات الأزمات. ووفقاً لنفس المؤشر، تشمل الشراكات بين المؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الأنشطة، بدءاً من الدورات التدريبية وحملات التوعية وصولاً إلى الأنشطة الثقافية والدعم النفسي والاجتماعي وكذلك التعاون العلمي، واستشارات الخبراء، وأنشطة أخرى متخصصة. وتعكس هذه الأنشطة تنوع الأهداف ومقتضيات الشراكات، التي تهدف إلى تعزيز التنمية، والتوعية، والدعم في مجالات مختلفة. وتمثل الدورات التكوينية النشاط الأكثر تنفيذا ضمن إطار هذه الشراكات، بنسبة 32% من الإجابات.

يبرز ذلك أهمية تعزيز المهارات والمعارف من خلال برامج تدريب مشتركة. أما الجانب الآخر البارز من هذا التعاون فيتعلق بالمشاركة في المؤتمرات العلمية، حيث بين المؤشر إلى أن نسبة المشاركة تصل إلى 17.5%. ويعكس ذلك أهمية تبادل المعارف والخبرات بين المؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني، مما يساهم في تقدم البحث العلمي ونشر نتائجه. أما جانب التعاون الآخر فيتعلق بتوفير الخبراء للاستشارات العلمية، وقد أشار الباحثون في المنظمات المدنية إلى هذه المساهمة بنسبة 2.5%.

VII. من النظرية إلى الميدان : الإطار المنهجي للاستبيان الموجه للباحثين

1. قاعدة المسح: رسم خرائط الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية في تونس

يكشف رسم خرائط الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية بتونس عن مشهد أكاديمي غني ومتعدد الجوانب، موزع على كامل التراب الوطني، ويشكل قاعدة استطلاع/مسح لأي دراسة ميدانية في هذا المجال. تشمل هذه الهياكل المخابر، ووحدات البحث، ومدارس الدكتوراه، وهي مرتبطة أساسًا بالجامعات العمومية والمعاهد المتخصصة.

وتشمل هذه الهياكل مجموعة واسعة من الاختصاصات مثل علم الاجتماع، علم النفس، التاريخ، العلوم السياسية، وغيرها. كما تشرف عليها وتدعم أغلبها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تلعب دورا محوريا في إنتاج المعرفة، وتحليل الديناميات الاجتماعية، وتطوير السياسات العمومية. ومع ذلك، لا توجد خارطة محددة مسبقًا للهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية بتونس. ولهذا الغرض، عمل فريق البحث، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على إعداد هذه الخارطة مثلما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول 22:توزيع هياكل البحث في العلوم الاجتماعية في تونس

الجامعة / الانتماء	الهيئة المشرفة	الولاية	هيكل البحث	عدد الباحثين
مركز البحث الثقافي	المعهد الوطني للتراث	تونس	الاقتصاد، الإقليم والمشهد التراثي في تونس، المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط	49
المؤسسة الوطنية للبحث والتعليم العالي الفلاحي (IRESA)	معهد المناطق الجافة بمدينة مدنين	مدنين	الاقتصاد والمجتمعات الريفية	24
	المعهد الوطني للبحث الفلاحي بتونس	تونس	الاقتصاد الريفي	24
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مركز البحوث والدراسات للحوار بين الحضارات والأديان المقارنة بسوسة (CEREDICREC)	سوسة	وحدة بحثية بمركز البحوث والدراسات للحوار بين الحضارات والأديان المقارنة بسوسة	14
	مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES)	تونس	وحدة بحثية بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	20
	المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST)	تونس	وحدة بحثية بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني	0

وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة (CREDIF)	تونس	وحدة بحثية بمركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة	0
	مرصد المعلومات والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل	تونس	وحدة بحثية بمرصد الطفولة	0
	المرصد الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة	تونس	وحدة بحثية بمرصد العنف ضد المرأة	0
وزارة التربية	المركز الجهوي للتربية والتكوين المستمر بسوسة	سوسة	وحدات التكوين والبحث بالمركز الجهوي للتربية والتكوين المستمر بسوسة	14
منظمة غير حكومية دولية	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (CAREP)	تونس	وحدة البحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	4
	مركز الدراسات المغاربية (CEMAT)	تونس	وحدة البحث بمركز الدراسات المغاربية	7
	مؤسسة فريدريش ناومان للحرية	تونس	مؤسسة فريدريك ناومان للحرية	0
	GIZ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	تونس	GIZ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	0
	معهد البحوث للتنمية (IRD)	تونس	معهد البحوث للتنمية (IRD)	6
	معهد البحوث حول المغرب المعاصر (IRMC)	تونس	معهد البحوث حول المغرب المعاصر	43
	المركز الدولي للمؤسسات الخاصة (CIPE)	تونس	لمركز الدولي للمؤسسات الخاصة (CIPE)	0
	مؤسسة فريدريك إيبرت (FES)	تونس	مؤسسة فريدريك إيبرت (FES)	0
	مؤسسة هانز زايدل بالمغرب العربي	تونس	مؤسسة هانز زايدل بالمغرب العربي	0
	مؤسسة هاينريش بُل (HBS)	تونس	مؤسسة هاينريش بُل (HBS)	0
	مؤسسة كونراد أديناور	تونس	مؤسسة كونراد أديناور	0
	مؤسسة روزا لوكسمبورغ	تونس	مؤسسة روزا لوكسمبورغ	0
منظمات وطنية غير حكومية	منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (ASSF)	تونس	منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (ASSF)	2
	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)	تونس	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)	1
	المعهد العالمي للانتقالات (GI4T)	تونس	المعهد العالمي للانتقالات (GI4T)	1
	المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي (OTTD)	تونس	المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي (OTTD)	4
	سوليدار تونس	تونس	سوليدار تونس	2
جامعة قرطاج	المدرسة المتعددة الاختصاصات بتونس	تونس	الاقتصاد والتصرّف الصناعي	54
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرّف بنابل	تونس	بيئة المؤسسة	50
	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس	تونس	القانون المجتمعي والعلاقات المغاربية - الأوروبية	32
	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس	تونس	قانون المؤسسات ذات الصعوبات الاقتصادية	34
	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس	تونس	القانون الدولي، الهيئات القضائية الدولية، والقانون الدستوري المقارن	22

	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس	تونس	بحوث ودراسات في القانون الدولي: القانون الدولي الخاص، قانون التجارة الدولية، القانون الجنائي الدولي	35
	المعهد العالي للدراسات التجارية بقرطاج	تونس	الاقتصاد والمالية التطبيقية	31
	المعهد العالي للدراسات التجارية بقرطاج	تونس	الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال	69
	المعهد العالي للدراسات التجارية بقرطاج	تونس	الاستشراف الاقتصادي والاستراتيجي، الابتكار، الإدارة وريادة الأعمال	45
	المعهد العالي لإعداد إطارات الطفولة بقرطاج درمك	تونس	وحدة البحث التابعة للمعهد العالي لإعداد كوادر الطفول	36
جامعة قابس	المعهد العالي للإدارة بقابس	قابس	اقتصاد، إدارة، بيئة	30
	المعهد العالي للفنون والمهن بقابس (ISAMG)	قابس	19 وحدة بحث و5 وحدات بحثية	24
	المعهد العالي للغات بقابس (ISLG)	قابس	19 وحدة بحث و5 وحدات بحثية	24
	المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين (ISSHM)	قابس	وحدة البحث ISSHM	24
جامعة جندوبة	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	جندوبة	تعزيز التراث الطبيعي والثقافي	132
جامعة القيروان	مركز البحوث والدراسات الإسلامية بالقيروان	القيروان	الفكر الإسلامي وتحولاته وبناء الدولة الوطنية (PITCEN)	24
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان	القيروان	ابتكار طرق البحث وطرق التدريس في العلوم الإنسانية	100
جامعة منوبة	المدرسة العليا للتجارة بتونس	منوبة	النظريات الاقتصادية، النمذجة والتطبيقات	8
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	منوبة	بحوث في الإدارة المبتكرة، المخاطر، المحاسبة والتمويل	109
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	منوبة	الإعلام، الاتصال والتحول	1
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	منوبة	بحوث في الابتكار، الحوكمة، ريادة الأعمال والمخاطر	82
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	منوبة	النمذجة المحاسبية، المالية والاقتصادية	159
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	منوبة	إدارة الجامعة-المؤسسة: نهج متعدد التخصصات	170
	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جندوبة	منوبة	الإعاقة وعدم التكيف الاجتماعي	19

جامعة صفاقس	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	صفاقس	نظم المعلومات الجغرافية، التكوين في التخطيط العمراني، رسم الخرائط، الاستشعار عن بعد والبيئة	43
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	صفاقس	الدراسات والأبحاث متعددة التخصصات والمقارنة	87
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	صفاقس	المغرب العربي: الإنسان المتعدد	516
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	صفاقس	الخطاب، الفن، الموسيقى والاقتصاد	161
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	صفاقس	الدولة، الثقافة والتحولات المجتمعية	35
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	تكنولوجيا المعلومات، الحوكمة وريادة الأعمال	271
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	النمذجة والتحسين من أجل اتخاذ القرار والأنظمة الصناعية واللوجستية	23
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	أبحاث في التسويق	77
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	الحوكمة والمالية والمحاسبة	82
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	الأنظمة الديناميكية والتوافقية	32
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	آفاق وأبحاث في الابتكار والاستراتيجية وإدارة المؤسسات	75
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	التنافسية، اتخاذ القرار التجاري والعولمة	130
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	اقتصاد التنمية	88
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بصفاقس	صفاقس	الاقتصاد والإدارة:	208
	المعهد العالي للإدارة الصناعية بصفاقس	صفاقس	التحسين، اللوجستية والمعلوماتية القرار	61
جامعة سوسة	كلية القانون والعلوم السياسية بسوسة	سوسة	الإدارة والتنمية	78
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة (FLSHS)	سوسة	قسم الآداب والعلوم الإنسانية	30
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بسوسة	سوسة	النمذجة، التمويل والتنمية الاقتصادية	56
	المعهد العالي للدراسات التجارية بسوسة	سوسة	الاقتصاد، الإدارة والمالية الكمية	104
	المعهد العالي للإدارة بسوسة	سوسة	إدارة الابتكار والتنمية المستدامة:	88
	المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس	سوسة	تحولات الاقتصاديات والمؤسسات	87

جامعة تونس	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	الثقافة، التكنولوجيا والمقاربات الفلسفية	97
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	الدراسات المغاربية	41
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	تاريخ الاقتصاديات والمجتمعات المتوسطية	138
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	INTERSIGNES	82
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	علم النفس الإكلينيكي: البين-ذاتية والثقافة:	59
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	الحوكمة والتنمية الإقليمية	66
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	دراسات الهياكل، التصميم والجماليات	63
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى	53
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	سم الخرائط الجيومورفولوجية للبيئات، الظروف والديناميكيات (CGMED)	23
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (FSHST)	تونس	العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى	84
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	البحث العملياتي، دعم اتخاذ القرار وعمليات الرقابة	80
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	استراتيجيات النمذجة ومخبر الذكاء الاصطناعي	59
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	حوكمة المؤسسات، المالية التطبيقية والتدقيق	105
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	االاقتصاد الكلي، الظرفية والأساليب التطبيقية	1
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	البحوث التطبيقية في العلاقات وإدارة الأعمال	103
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية	42
	المعهد العالي للإدارة بتونس	تونس	نمذجة الإحصاءات الاقتصادية والتجارية	5
	مدرسة تونس للأعمال	تونس	تحليلات الأعمال واتخاذ القرار	49

جامعة تونس المنار	كلية القانون والعلوم السياسية بتونس	تونس	قانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات	32
	كلية القانون والعلوم السياسية بتونس	تونس	العلوم الدستورية والإدارية والمالية	50
	كلية القانون والعلوم السياسية بتونس	تونس	تسوية النازاعات وطرق التنفيذ	35
	كلية القانون والعلوم السياسية بتونس	تونس	بحوث في القانون المدني	68
	كلية القانون والعلوم السياسية بتونس	تونس	القانون البنكي والمالي وقانون الأعمال	67
	كلية القانون والعلوم السياسية بتونس	تونس	العلوم الجنائية وعلم الجريمة	23
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	الاستشراف، الاستراتيجية والتنمية المستدامة	41
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	المؤسسات وبحوث التسويق	81
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	الاقتصاد الجزئي التطبيقي	43
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	الاقتصاد الكمي للتنمية	61
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	بحوث في المالية الدولية	116
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	الابتكار، الاستراتيجية، ريادة الأعمال، المالية والاقتصاد:	83
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	اقتصاد التنمية المستدامة، الموارد الطبيعية والزراعة	61
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	المالية، المحاسبة والضرائب	36
	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بتونس	تونس	التكامل الاقتصادي الدولي	57
	المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس	تونس	بحوث حول التنوير، الحداثة والتنوع الثقافي	62

2. المقاربة المنهجية

تعتمد المقاربة المنهجية لهذه الدراسة على ثلاثة أعمدة أساسية تضمن متانتها، مع الاعتراف بالحدود الطبيعية لهذا النوع من البحوث:

في خطوة أولى، تم اعتماد عينة دقيقة وتمثيلية. حيث تم تشكيل لجنة تضم 400 باحث تم اختيارهم بعناية، بالاعتماد أساسا على قاعدة البيانات الرسمية للإدارة العامة للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الهياكل البحثية الأخرى العاملة في مجال العلوم الاجتماعية (سواء كانت هياكل غير جامعية أو من المجتمع المدني).

بدأت العملية بتحديد الهياكل البحثية العاملة في هذا المجال، والتي تشكل المشهد البحثي في تونس على المستويين الوطني والإقليمي. وقد تبين من خلال الخرائط المستخلصة وجود 106 هيكل بحثي في العلوم الاجتماعية، منها 95 تضم باحثين قارين (أي نحو 5800 باحث تقريبا).

3. مخطط الاستطلاع:

يُمكن استخدام العينات الطبقية من تحقيق تمثيلية دقيقة. ويهدف ذلك إلى تكوين مجموعات فرعية تتميز بالتماسك الداخلي النسبي، بينما تظهر تفاوتات بين هذه المجموعات وداخل المجتمع الكلي. يتيح ذلك تقليص حجم العينة الكلي مع الحصول على تقدير دقيق للمجتمع بأكمله. ويشير مصطلح "المجموعات الفرعية" هنا إلى الأجزاء المختلفة من مجتمع الباحثين. تمّ، في هذا الإطار، اختيار ثلاثة معايير على مستوى المؤسسة: فئة المؤسسة، حجم المؤسسة (المحدد بناء على عدد الباحثين العاملين في العلوم الاجتماعية)، والموقع الجغرافي للمؤسسة. وبناء على الخرائط الموضوعة، تم تحديد هذه المعايير الثلاثة كما يلي:

- الفئة: هيكل بحثي جامعي، هيكل بحثي غير جامعي، ومنظمة غير حكومية
- الموقع: تونس الكبرى، الوسط الشرقي، والمواقع الأخرى
- الحجم: أقل من 25 باحثًا، من 25 إلى 49 باحثًا، من 50 إلى 99 باحثًا، و100 باحث أو أكثر

مكنت تركيبة الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية من إنشاء تقسيم يتكون من تسع مجموعات فرعية، ويوضح الملحق 1 قائمة هذه المجموعات الفرعية حسب كل هيكل بحثي:

ولضمان تحقيق تمثيلية جيدة، اعتمدنا على أخذ عينات طبقية، حيث انه بالرغم من أن العينة العشوائية هي الطريقة الأمثل، إلا أنها تتطلب الوصول إلى قائمة كاملة للباحثين وملامحهم، كما أن معدل الاستجابة قد يكون منخفضا إذ قد يعتمد على مدى توفر الباحثين وانخراطهم، إلى جانب عوامل أخرى.

كل هذه العوائق المحتملة قد قلصت تمثيلية العينة المستجيبة مقارنة بمجمع الباحثين في المجتمع.
استهدفت العينة 400 باحث، تم التواصل مع كل واحد منهم عبر البريد الإلكتروني، كما وقع تذكيرهم ثلاث مرات متتالية لضمان أقصى درجات الاستجابة. يضمن هذا الاختيار تنوعًا يغطي التخصصات الأكاديمية الرئيسية، وأنواع المؤسسات، ومستويات الخبرة المهنية، مما يقلل من الانحياز ويسمح بإجراء تحليل دقيق للاتجاهات.

في خطوة ثانية، تم توحيد عملية جمع البيانات ومراقبتها (عبر منصة LIMESURVEY). وقد أعددنا لذلك بروتوكولًا صارمًا يعتمد على استبيان مغلق يتضمن مقاييس تقييم دقيقة. عملت عناصر الاستبيان على قياس تواتر وطبيعة تفاعل الباحثين مع صانعي القرار، وتصورهم لمدى فاعلية التعاون القائم، فضلاً عن درجة مشاركتهم في العمليات السياسية. وقد تم تطبيق معايير صارمة للتحقق من صحة الإجابات، لضمان اكتمالها، وملاءمة وقت الاستجابة، واتساق البيانات المقدمة..

في المرحلة الأخيرة، تم إجراء تحليل إحصائي دقيق باستخدام برنامج SPSS. وبناءً على نسبة الاجابات المسجلة في كل مجموعة فرعية، تم تعديل البيانات الخام لأخذ الأوزان les pondérations والمعايرات les calibrages اللازمة بعين في الاعتبار. شملت معالجة البيانات اختبارات الدلالة الإحصائية (Chi^2) للتحقق من صحة الاتجاهات المُسجلة، واحتساب هوامش الخطأ للنسب الأساسية، بالإضافة إلى تحليل الترابط بين المتغيرات الرئيسية. كما قمنا بتحديد الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بشكل منهجي، مما عزز موثوقية استنتاجاتنا (التفاصيل متاحة لدى المؤلفين).

الجدول 23: تقسيم الهياكل البحثية في العلوم الاجتماعية

المجموعة الفرعية	الفئة	الموقع	الحجم	عدد الهياكل	عدد الباحثين
مجموعة فرعية 1	منظمات المجتمع المدني / منظمة غير حكومية	تونس الكبرى	< 25 & 25 - 49	8	68
مجموعة فرعية 2	هيكل بحثي غير جامعي	-	-	7	146
مجموعة فرعية 3	هيكل بحثي جامعي	أخرى	< 25 & 25 - 49 & 100+	7	358
مجموعة فرعية 4	هيكل بحثي جامعي	الوسط الشرقي	25 - 49 & 50-99	14	88
مجموعة فرعية 5	هيكل بحثي جامعي	الوسط الشرقي	100+	6	1106
مجموعة فرعية 6	هيكل بحثي جامعي	تونس الكبرى	< 25	7	91
مجموعة فرعية 7	هيكل بحثي جامعي	تونس الكبرى	25 - 49	14	532
مجموعة فرعية 8	هيكل بحثي جامعي	تونس الكبرى	50 - 99	25	1718
مجموعة فرعية 9	هيكل بحثي جامعي	تونس الكبرى	100+	7	900
			المجموع	**95**	**5807**

استنادًا إلى 400 باحث، تم وضع خطة مسح تتوافق مع التوزيع الأصلي لجميع الباحثين وفقًا لتقسيم الشرائح المحددة، بحيث بلغ معدل العينة حوالي 7%.

ميدانيا، تم إرسال رسائل إلكترونية لكافة الباحثين (عددهم 5807) العاملين في الهياكل البحثية المختلفة في مجال العلوم الاجتماعية ومتابعتها. وقد مكّنت جهود الباحثين الميدانيين من الحصول على إجابات من 489 باحثا، أي أن 8.4%من الباحثين تجاوبوا بالإيجاب وأجابوا على الاستبيان. ولتصحيح انحرافات أخذ العينات وضمان تمثيلية نتائج الاستقصاء للمجتمع المستهدف، وكذلك لمعالجة حالات الإفراط أو القصور في تمثيل المجموعات الفرعية، تم تطبيق الأوزان لضبط الإجابات بحيث تعكس التركيبة الحقيقية للمجتمع، مما يُحسن دقة النتائج ويُصحح الانحرافات الناتجة عن عدم الاستجابة أو الناجمة عن اختيار العينة.

ومع ذلك، فنحن ندرك حدود هذه الدراسة: إذ ركزنا على فئات المؤسسات (المنظمات غير الحكومية، الهياكل العامة الجامعية، والهياكل العامة غير الجامعية)، مما أدى إلى إلغاء تأثير التصنيف التخصصي. كما أنه، كان من الأفضل أن يتم تمثيل بعض المجموعات الفرعية الخاصة بعدد أكبر من الأفراد. لذلك، وجب تأويل النتائج باعتبارها مؤشرات موثوقة لا قياسات مطلقة.

وبالرغم من محدوديتها، تتيح لنا هذه المنهجية وضع تقديرات تقريبيةصلبة، وتحديد الفروقات البنيوية المهمة، ووضع أسس متينة لأبحاث لاحقة أكثر عمقا. كما توفر هذه المقاربة أول مسح موثوق للتفاعلات بين العلم والسياسة، مع التأكيد على نجاعة إدراج معطيات تكميلية نوعية في الدراسات المستقبلية لتعميق فهم الديناميات المسجلة. إن الشفافية في بروتوكولنا، بدءًا من اختيار المستجوبين ووصولا إلى تحليل البيانات، تضمن متانة استنتاجاتنا إلى حد كبير رغم الاقرار المسبق بالحدود الكامنة لهذا النوع من الدراسات.

الجدول 24: مخطط الاستطلاع

المجموعة الفرعية	الفئة	الموقع	الحجم	%	العينة النظرية	عدد المستجيبين	الوزن (22)
مجموعة فرعية 1	منظمات المجتمع المدني / منظمة غير حكومية	تونس الكبرى	< 25 & 25 – 49	1	5	7	9,714
مجموعة فرعية 2	مؤسسة بحث غير جامعية	-	-	3	10	9	16,222
مجموعة فرعية 3	مؤسسة بحث جامعية	أخرى	< 25 & 25 - 49 & 100+	6	25	29	12,345
مجموعة فرعية 4	مؤسسة بحث جامعية	الوسط الشرقي	25 - 49 & 50-99	15	61	146	6,082
مجموعة فرعية 5	مؤسسة بحث جامعية	الوسط الشرقي	100+	19	76	87	12,713
مجموعة فرعية 6	مؤسسة بحث جامعية	تونس الكبرى	< 25	2	6	8	11,375
مجموعة فرعية 7	مؤسسة بحث جامعية	تونس الكبرى	25–49	9	37	26	20,462
مجموعة فرعية 8	مؤسسة بحث جامعية	تونس الكبرى	50–99	30	118	126	13,635
مجموعة فرعية 9	مؤسسة بحث جامعية	تونس الكبرى	100	15	62	51	17,647
			المجموع	**100**	**400**	**489**	
					%7	%8	

(22) يُحسب الوزن في كل مجموعة فرعية (i) كما يلي:الوزن (i) = عدد الباحثين (i) ÷ عدد المستجيبين (i)

الفصل الثالث:
المسح الموجَّه للباحثين والنظام البحثي: إمكانات تبحث عن الاعتراف

نقاط محورية من الفصل الثالث

المنهجية:
- اعتمدت الدراسة على إطار تقييم البحوث (DRA – Assessment Research Doing) لرسم خريطة النظام البحثي للعلوم االجتماعية في تونس، مع الجمع بين الأساليب الكمية والنوعية.

- شمل مجتمع الدراسة 5807 باحثًا؛ وتم اختيار عينة تمثيلية من 400 شخص عبر العينة العشوائية الطبقية مع مراعاة تنوع المؤسسات والمناطق الجغرافية.

- تم جمع 489 إجابة صالحة وتمت معالجتها إحصائيًا لضمان التمثيلية.

- ينبغي اعتبار النتائج مؤشرات موثوقة وليس قياسات

الإنتاج البحثي:
- شهد إنتاج البحوث نمواً هائلًا (من 9 منشورات في عام 2000 إلى 517 في عام 2023)، لكنه لا يزال مجزّأ ومحدود التأثير.

- حوالي 25٪ من مقالات العلوم االجتماعية لم يتم الاستشهاد بها أبدًا.

- 80٪ من الباحثين الرئيسيين نشروا مقالًا واحدًا فقط.

- على الرغم من النمو الكبير من الناحية الكمية، تظل رؤية البحث واستمراريته ضعيفة.

التدريب والوظائف في مجال البحث:
- تنتج تونس ما بين 1500 و2000 أطروحة دكتوراه، وهو ما يعكس حيوية أكاديمية قوية، لكنه يطرح أيضا مخاطر التوسع الكمي ما يسهم في إضعاف جودة الإشراف الأكاديمي.

- غالبًا ما يشعر خريجو الدكتوراه الجدد بأنهم غير مستعدين لمسارات البحث، ويفتقرون إلى التوجيه والمهارات التقنية، لا سيما في تصميم وإدارة المشاريع.

- لا يرى سوى 27% من الباحثين أن مجالهم يوفر آفاقًا مهنية واعدة؛ ولم يرد 44% على السؤال، مما يدل على انخفاض المعنويات وعدم اليقين بشأن آفاقهم المهنية.

النشر والتواصل:
- مشاركة محدودة في السياسات ووسائل الإعلام: 85.8٪ من الباحثين لم يشاركوا في صياغة السياسات.

- 69٪ لم يتواصلوا مطلقا مع وسائل الإعلام، ما يعكس ضعف التأثير خارج الأوساط الأكاديمية.

- يظل البحث إلى حد كبير أكاديميًا وموجهة نحو الداخل، مع ضعف مهارات التواصل وقلة الحوافز المؤسساتية لتعزيز الانفتاح والتواصل البحثي.

توظيف نتائج البحث وتأثيره في السياسات:
- التأثير المباشر على السياسات محدود: لا تتجاوز نسبة الباحثين الذين شاركوا مباشرة في صياغة السياسات العمومية 16.5٪

- التأثير غير المباشر في تزايد: حوالي 50٪ يذكرون أن أعمالهم يستشهد بها في تقارير رسمية، لا سيما في مجالي الاقتصاد والتصرف.

- ومع ذلك، فإن التفاعل بين العلوم والسياسات العمومية لا يزال ضعيف من الناحية المؤسساتية ويعتمد في الغالب على العلاقات الشخصية بدل آليات تنظيمية واضحة.

- هذا الوضع يحد من قدرة العلوم الاجتماعية على التأثير الفعلي في صياغة السياسات الوطنية وتعزيز الحوكمة القائمة على الأدلة.

الاستنتاج العام:
- تشهد البحوث في مجال العلوم االجتماعية في تونس نموًاملحوظًا على مستوى الإنتاج، لكنه يظل محدود الانتشار وضعيف التأثير في السياسات العامة.

- تواجه المنظومة البحثية قيودا ناتجة عن تركّز الاهتمام في تخصصات معينة، وضعف الإشراف والتأطير، وغياب قنوات تواصل فعّالة، إضافة إلى محدودية الدعم المؤسسي لتوظيف نتائج البحث العلمي.

- لسد الفجوة بين البحث الأكاديمي والسياسات العمومية، تقتضي الضرورة إرساء آليات وساطةمتناغمة، وتعزيز قدرات الباحثين، وتوفير نظام حوافز يأخذ بعين الاعتبار التأثير المجتمعي للبحوث العلمية.

I. ملامح الباحثين

1. الجنس

يكشف تحليل البيانات المتعلقة بجنس المستجوبين عن توزيع ذو دلالة:

- 64.0 % من المشاركين قدمن أنفسهن كنساء.
- 36,0 % قدموا أنفسهم كرجال

الرسم البياني 25: توزيع الباحثين حسب الجنس

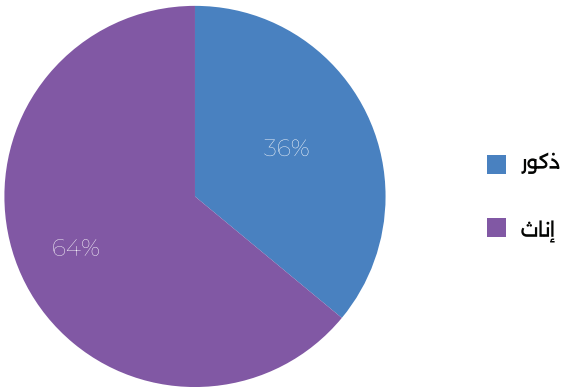

يشير هذه ا التوزيع إلى وجود أغلبية نسائية بين المشاركين، وهو ما قد يؤثر على وجهات النظر والتجارب المشتركة في إطار البحث والتفاعل مع صناع القرار السياسي. إن تأنيث العلوم الاجتماعية، الذي يتأكد تدريجيا، يُساعدنا على فهم كيفية تأثير البعد الجندري على المقاربات والأولويات والديناميات داخل النقاشات المتعلقة بالبحث وصياغة السياسات. ويمكن التفكير في مبادرات لتعزيز تمثيلية أكثر توازنا وشمولية في مجال البحث وصنع القرار.

2. العلوم الاجتماعية : هل هي علوم ناشئة؟

تكشف الأرقام عن مشهد أكاديمي يتميز بتركيبة ديموغرافية منقسمة. فالغالبية العظمى من المشاركين ينتمون إلى الفئتين العمريتين 27-36 سنة و37-46 سنة، مما يعكس هيمنة الباحثين في بدايات مسيرتهم أو في منتصفها. في المقابل، لا يتجاوز حضور الباحثين الشباب (18-26 سنة) بنسبة 2,3%، وهي نسبة هامشية تكاد تجعلهم غائبين عن المشهد البحثي.
بالمقابل نلاحظ هيمنة الفئة العمرية المنحصرة بين من 27 إلى 46 سنة، وهي تشكّل كتلة شبه متجانسة تضم 65% من العينة. ففي سن الثلاثين، يخوض الشباب غمار المنافسة لنيل شهادة الدكتوراه، ثم يدركون في سن الأربعين ذروة مسيرتهم المهنية من خلال الترسيم والتأهيل وإدارة المشاريع والنشر العلمي. وتُعد هذه المرحلة غالباً بمثابة "العصر الذهبي"، حيث تنفتح خلاله المؤسسة أمامهم وتُكلّل خبراتهم بالشرعية المنشودة. ومع بلوغهم سن 47 سنة، تبدأ مؤشرات الانسحاب في الظهور. فـ24 % من الباحثين المنتمين إلى الفئة العمرية 47-56 سنة قد راكموا خبراتهم ونالوا اعترافاً بمكانتهم، لكن طاقتهم بدأت في التراجع تدريجيا ليظهر فراغ مؤرق إذ لا يتجاوز عدد الباحثين الذين تخطّوا سن الـ57 نسبة 8%. فإلى أين مضى أولئك المُحنّكون الذين يُجسّدون الذاكرة الحية للاختصاصات؟ يبدو أنهم اختفوا، إما متقاعدين دون تعويضهم، أو منتقلين كخبراء في القطاع الخاص، أو مُبعدين إلى مؤسسات أخرى.

قد يشير هذا التوزيع العمري إلى الحاجة الملحة لتشريك مزيد من الأصوات المتمرّسة في النقاشات حول البحث والسياسات. فالنظام الأكاديمي يعمل كآلة تطحن الأعمار: يلتهم سنوات الشباب الأولى في التجارب المخبرية ووحدات البحث، ويستنزف بثِقل حجم العمل من هم في الأربعينيات، ثم يُبعد تدريجيا كبار السن قبل أن تتاح لهم فرصة تمرير خبراتهم. والنتيجة هرم مُشوّه بلا رأس، حيث تتراكم المعارف بين الثلاثين والخامسة والخمسين، ثم تتلاشى تاركة وراءها فراغا يثير تساؤلات حول مستقبل نقل المعارف.

إن إطلاق مبادرات تهدف إلى تشجيع مشاركة الباحثين الأكبر سناّ يمكن أن يثري النقاش وصنع القرار في ميدان البحث، من خلال إضافة رؤى قيّمة يفتقر إليها المشهد الحالي.

الرسم البياني 26: توزيع الباحثين حسب الفئات العمرية

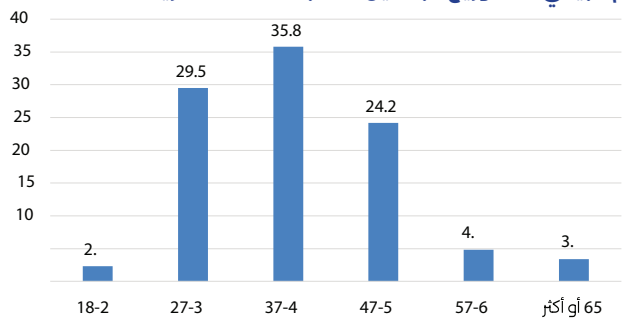

3. الاختصاصات

تكشف البنية التخصصية للعينة التونسية، التي يمثل اختصاص التصرف فيها 41,3%، والاقتصاد 24%، وعلم الاجتماع 6,3%، والقانون 4,7%، عن ديناميكيات خاصة بالسياق الأكاديمي والاجتماعي-الاقتصادي الوطني، مختلفة بذلك عن السياق الفرنسي. ويمكن تحديد عاملين أساسيين لتفسير هذا التوزيع:

أولاً: يعود تصدر اختصاصي التصرف والاقتصاد للدعم التاريخي الذي قدمته لهما المؤسسات التونسية، والتي تعتبر هذه الاختصاصات استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما تستفيد كليات التجارة وأقسام الاقتصاد من تمويلات موجهة وروابط وثيقة مع القطاع الخاص، مما يعزز حضورها في الدراسات والمسوح البحثية.
في المقابل، يعاني اختصاصا علم الاجتماع (6,3%) والقانون (4,7%) من ضعف التكامل ضمن السياسات الوطنية للبحث العلمي. فقد شهد مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES)، الذي كان رائدا في الستينيات، تراجعاً في تأثيره أمام طفرة الدراسات النفعية ومكاتب الدراسات الدولية.

كما تلعب الشبكات الأكاديمية دورا مهمًا أيضا: فاختصاصات مثل الاقتصاد تعتمد على شبكات متينة وعابرة للحدود، خصوصًا مع فرنسا، مما يسهل مشاركتها في الدراسات والمسوح البحثية. وعلى النقيض من ذلك، يظل علم الاجتماع التونسي، رغم حيويته، مجزأ وأقل ارتباطًا بالدورات الدولية للبحث العلمي.

لقد تبين وجود علاقة مباشرة بين التوزيع العددي للطلبة ومنطق المسارات المهنية. إذ يستقطب اختصاصا التصرف والاقتصاد أعدادًا كبيرة من الطلبة نظرًا لفرص العمل الواعدة في القطاع الخاص وداخل المنظمات الدولية، مما يؤدي بالضرورة إلى توسع قاعدة الباحثين في هذه المجالات. في المقابل، يُنظر إلى اختصاصي علم الاجتماع والقانون على أنهما الأقل حظا من حيث فرص التشغيل، مما ينعكس على عدد طلبة الدكتوراه الذي ينخفض في كليهما، حيث يفضل الطلبة اختيار مسارات مهنية عملية تواكب التوجه الوطني نحو النفعية التعليمية.

ولخريجي الدراسات العليا في الخارج وزن ملفت: فاختصاصا الاقتصاد والتصرف ممثلان بشكل كبير بين التونسيين الذين تلقوا تكوينهم في أوروبا، وخصوصًا في فرنسا، والذين يعودون لاحقًا للتدريس أو البحث في تونس، مما يعيد إنتاج التسلسلات الهرمية التخصصية المستوردة. كما تتجلّى الخصوصيات التونسية بين الإرث الاستعماري والنيوليبرالية الأكاديمية. فبعد سنة 1960، أولت تونس الأولوية للعلوم التي تُعتبر "محركات للتنمية"، مما أدى إلى تهميش العلوم الإنسانية والاجتماعية التي كانت تُعد نظرية جدًا.

ويستمر هذا الانحياز التاريخي في البنى الحالية. إضافة إلى ذلك، تؤثر الجهات الممولة الدولية، من خلال برامج البحث الممولّة غالبًا من الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي، في موضوعات اقتصادية أو بيئية، مما يعزز التمثيل المفرط لبعض الاختصاصات.

الرسم البياني 27: توزيع الباحثين حسب الاختصاص العلمي

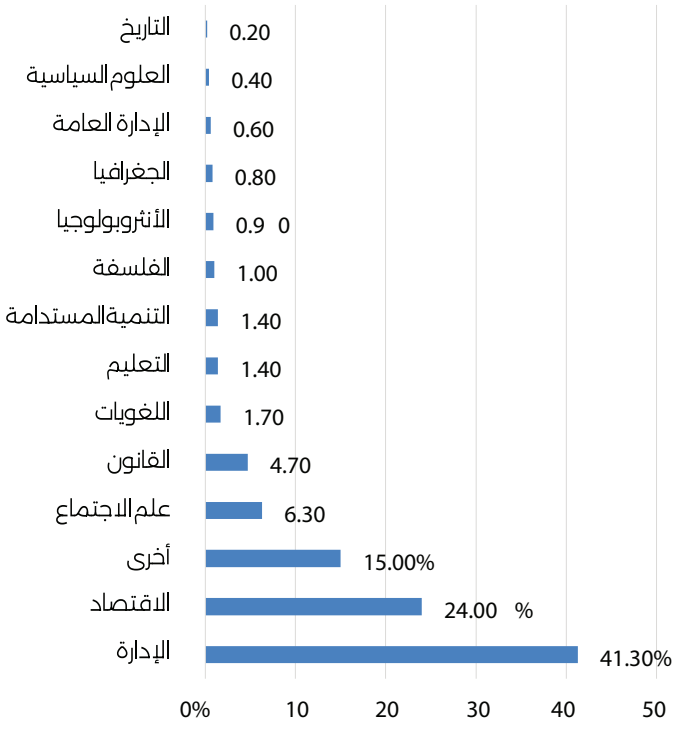

II. كيف نستمع إلى الميسرين : استجواب مسؤولي البحث وصناع القرار السياسي

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استيعاب التصورات والممارسات والتحديات التي يواجهها الفاعلون الرئيسيون في منظومة البحث التونسية بطريقة كيفية، وذلك عند تقاطع إنتاج المعرفة مع توظيفها في السياسات العمومية. ليس ذلك بهاجس الشمولية الإحصائية، بل بهاجس عمق التحليل والفهم الدقيق للآليات الفاعلة.

1. الجمهور المستهدف

تم تقسيم الفئة المستهدفة إلى مجموعتين فرعيتين متميزتين ولكنهما متكاملتان، تمثلان حلقتين أساسيتين في سلسلة استثمار البحث العلمي:

- المجموعة 1 (G1): صناع القرار السياسي (n=14). تتكون هذه المجموعة من: نواب منتخبين، وممثلين عن الأحزاب السياسية (أعضاء المكاتب التنفيذية أو المسؤولين عن البرامج). والهدف هو فهم طلب المعرفة، وطرق إضفاء الشرعية عليها، والقيود المُتصوّرة من منظور المجال السياسي.
- المجموعة 2 (G2): مديرو البحث العلمي (n=15). تتكون هذه المجموعة من مديري أقسام البحث داخل منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية (Think Tanks)، ورؤساء المخابر ووحدات البحث في المؤسسات الأكاديمية. والهدف هو استيعاب تحديات عرض المعرفة، وقيود الإنتاج والتمويل والنشر من منظور المجال الأكاديمي وشبه الأكاديمي.

2. تقنية أخذ العينات: طريقة "كرة لثلج"

تم الاعتماد على عينة محدودة ومستهدفة، تم تشكيلها باستخدام ما يُعرف بتقنية " كرة الثلج "-Snowball Sam pling). . وتعتمد هذه الطريقة على تكوين نواة أولية من المستجوبين ذوي الصلة (على سبيل المثال، نائب برلماني معروف باهتمامه بالقضايا التربوية أو مدير مركز أبحاث مؤثر). وبعد إجراء المقابلة معهم، يُطلب منهم اقتراح أشخاص آخرين من نفس الملمح (مثل: "من تعتقد أنه فاعل رئيسي آخر في هذه القضايا؟").

وقد تم ضمان سرية هوية المستوجبين بشكل مطلق. كما تم الحصول على موافقة شفوية صريحة قبل كل مقابلة، لاستخدام البيانات لأغراض البحث العلمي. وتعتمد هذه المنهجية على عينة مدروسة بعناية، مما يجعلها مناسبة تمامًا لاستكشاف منطق الفاعلين والآليات المعقدة التي تحكم العلاقة بين البحث العلمي وعملية اتخاذ القرار في إطار هذا الاستقصاء.

III. شروط البحث العلمي: بين الرضا والتحديات الكبرى

1. البرامج، والمكتبات، والدعم الفني : أين يكمن رضاء الباحثين؟

على الرغم من أن بعض المعطيات تؤشر على وجود نسبة رضا مقبولة من قبل الباحثين، إلا أن عديد المجالات لا زالت تحتاج اهتمامًا خاصا. إذ تشير معدلات الرضا المنخفضة في مجالات أساسية، مثل الوصول إلى المصادر الأولية وخدمات الإعارة بين المكتبات، إلى وجود ثغرات يجب معالجتها من أجل تحسين تجربة الباحثين وتعزيز بيئة بحثية أكثر إنتاجية. وقد تساهم المبادرات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى الموارد وتحسين الدعم الفني في تلبية الاحتياجات المحددة. كما يكشف تحليل إجابات الباحثين المتعلقة بمستوى رضائهم عن توفر مختلف العناصر في مؤسساتهم عن اتجاهات مثيرة للاهتمام ومخاوف جديرة بالأخذ بعين الاعتبار

- تظهر درجة الرضا تجاه أنظمة مكافحة الانتحال درجة مقبولة نسبيًا، حيث أعرب 21.3% من المشاركين عن رضاهم الشديد و26.3% عن رضاهم النسبي. ومع ذلك، فإن نسبة غير ضئيلة بلغت 21.3% أعربت عن عدم الرضا، مما يبرز الحاجة إلى تحسين الوصول إلى هذه الأدوات وتعزيز نجاعتها.
- أما فيما يتعلق ببرامج البحث، فتبدو الصورة أكثر تعقيدًا. إذ أعرب 19.7% من المشاركين عن رضاهم الشديد، بينما أبدى 21.3% منهم عدم رضاهم الشديد. وتكشف هذه الثنائية عن وجود تفاوت إما في الوصول إلى هذه الأدوات أو في مستوى التدريب عليها، مما قد يعيق جودة البحث.
- تعتبر درجة الوصول إلى بيانات المكتبات الإلكترونية مقبولة نسبيًا، حيث أبدى 20.5% من المشاركين رضاهم الشديد في علاقة بذلك. وبالرغم من ذلك، فقد أعرب 14.3% عن عدم رضاهم، مما يشير إلى احتمال وجود قصور في سلاسة الوصول الموارد المتاحة أو تنوعها. أما خدمات الإعارة بين المكتبات، فقد سجّلت نسبة عدم رضا بلغت 25.5%، وهو ما يبيّن أن الباحثين يواجهون صعوبات في الحصول على الوثائق الأساسية، الأمر الذي قد يحد من جودة أبحاثهم وإنتاجيتهم.

الرسم البياني 28: تقييم رضا الباحثين عن مدى توفر الموارد في مؤسساتهم

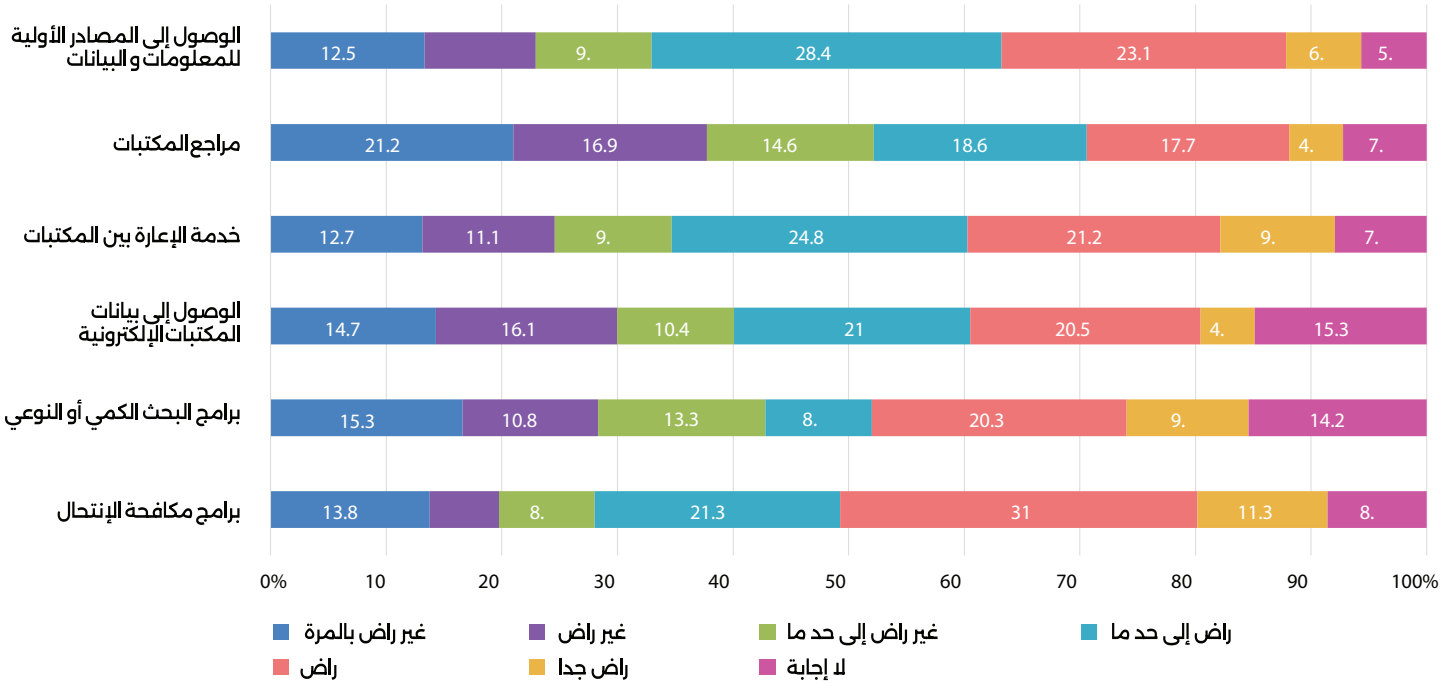

فيما يتعلق بالوصول إلى المصادر الأولية للمعلومات والبيانات، تُظهر مستويات الرضا انخفاضا ملحوظا في هذا المجال، حيث أعرب 28.4% من المشاركين عن عدم رضاهم الشديد، مما يشير إلى وجود إشكال رئيسي. فالقيود المفروضة على الوصول إلى المصادر الأولية قد تؤثر بشكل كبير على جودة البحوث المنجزة.

أما نتائج الدعم الفني، فقد بدت متباينة إذ أعرب 20.5 % من المشاركين عن رضاهم الشديد، بينما أبدى 21.3% منهم عدم رضاهم الشديد، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الدعم الفني للباحثين.

في علاقة بأجهزة الحاسوب والطابعات، تتفاوت مستويات الرضا، حيث أعرب 28.4% من المشاركين عن رضاهم الشديد عن أجهزة الحاسوب، في حين أبدى21.3% عدم رضاهم عن الطابعات، وهو ما قد يؤثر على نجاعة العمل اليومي.

أما بالنسبة لفضاء العمل، فقد أعرب 28.4% من المشاركين عن عدم رضاهم الشديد، مما يدل على ضرورة تحسين بيئة العمل لتكون أكثر ملاءمة لإجراء الأبحاث.

2. تعزيز قدرات البحث: بين مستوى الرضا والتحديات المؤسساتية الكبرى

يكشف تحليل مستوى رضا الباحثين تجاه تعزيز قدرات البحث، عن نقاط قوة ونقاط ضعف جوهرية داخل المؤسسات. فعلى الرغم من أن بعض المجالات تُظهر درجة مقبولة من الرضا، إلا أن عدة جوانب تتطلب تحسينات كبيرة. حيث يفترض أن تأخذ المؤسسات البحثية هذه الملاحظات بعين الاعتبار من أجل تعزيز الدعم المقدم للباحثين، وتحسين التواصل، وضمان تطابق الموارد وبرامج التكوين مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع الأكاديمي. كما أن توخي منهج استباقي في هذه المجالات يمكن أن يسهم في تحسين تجربة الباحثين، وبالتالي تعزيز جودة البحث بشكل عام.

الرسم البياني 29: مستوى رضا الباحثين تجاه المؤسسات في مجالات تعزيز قدرات البحث

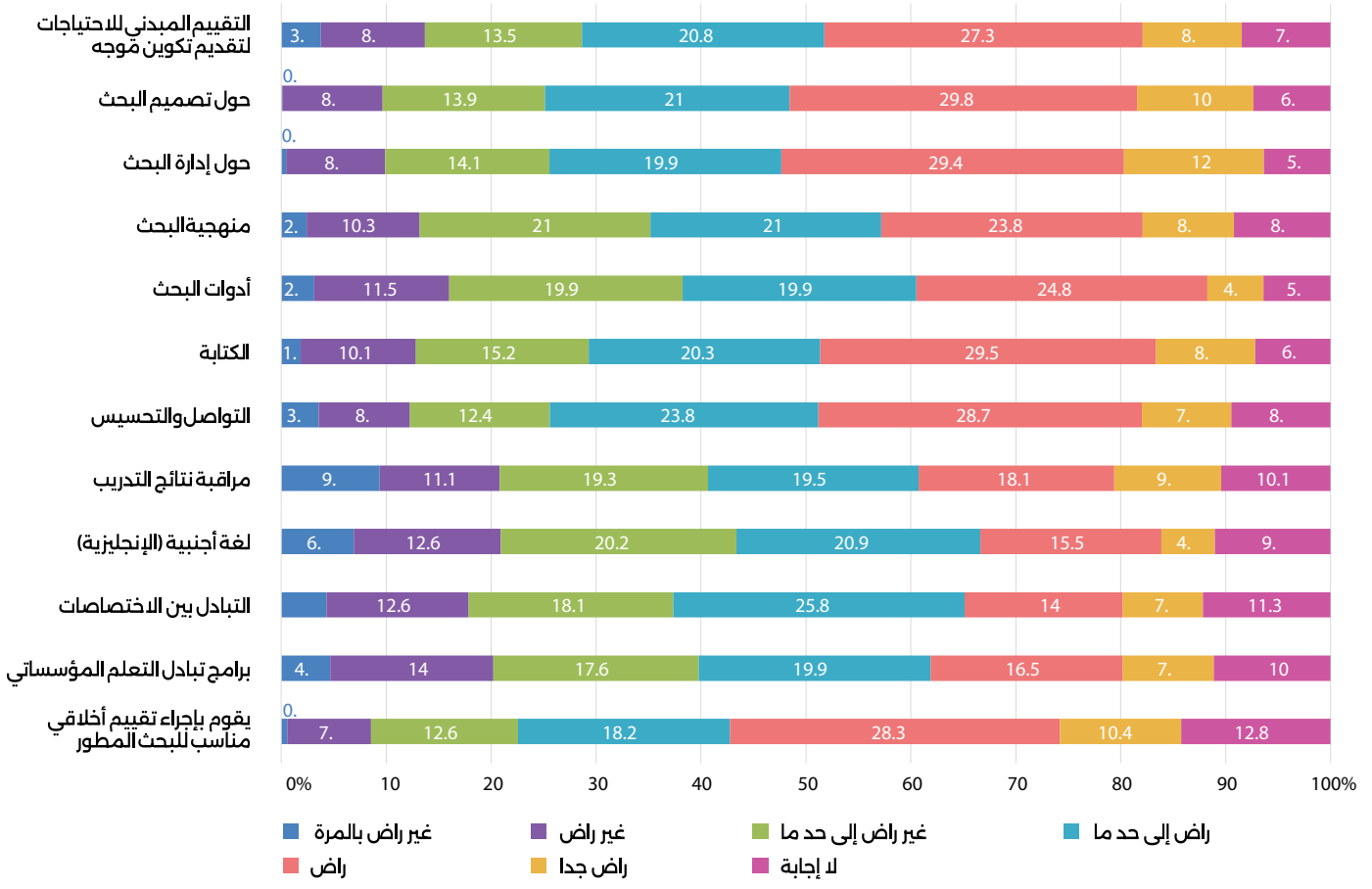

يكشف فحص مستوى رضا الباحثين في علاقة بتعزيز قدرات البحث داخل مؤسساتهم عن ديناميكيات مهمة تستحق اهتمامًا خاصًا. وتُبرز النتائج بعض نقاط الرضا، غير أنها تكشف كذلك عن مجالات حرجة تتطلب تحسينات نبينها فيما يلي:

- التقييم الأخلاقي للبحوث: يبدو أن الغالبية تُقدّر جهود المؤسسات في هذا المجال، حيث أعرب 28.3% من المشاركين عن رضاهم الشديد، مقابل 10.5% أعربوا عن عدم رضاهم الشديد. ويعكس ذلك وعيا متزايدا بأهمية الأخلاقيات في البحث، رغم أن نسبة غير الراضين تشير إلى وجود ثغرات ينبغي معالجتها، لا سيما فيما يتعلق بالتكوين وبتوفر الموارد.
- برامج التبادل المؤسساتي للتدريس: يبدو أن مستوى الرضا تجاه برامج التبادل منخفض نسبيًا، حيث أعرب 28.3% من المشاركين عن عدم رضاهم. ويشير ذلك إلى الحاجة الملحة لتحسين هذه البرامج من أجل تعزيز التعاون وتطوير تجارب التدريس. كما أن غياب مثل هذه البرامج قد يحد من فرص التطور المهني وإثراء المعرفة.
- التبادل بين الاختصاصات: يبدو مستوى الرضا تجاه التبادل بين الاختصاصات معتدلا، حيث أعرب 12.8% من الباحثين عن رضاهم الشديد، بينما أبدى 20.5% منهم عدم رضاهم. ويشير ذلك إلى أن المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الاختصاصات ليست ناجعة بما يكفي، وهو ما قد يعيق الابتكار وتنوع المناهج البحثية.
- اللغة الأجنبية (الإنقليزية): يبدو مستوى الرضا تجاه إتقان اللغة الإنجليزية معتدلا، حيث أعرب 22.4% من المشاركين عن عدم رضاهم. وتُظهر النتائج أهمية دعم المؤسسات لتدريس اللغات، وهو أمر ضروري للوصول إلى المنشورات العلمية والتعاون على الصعيد الدولي.
- مراقبة نتائج التكوين ومتابعتها: يبدو مستوى الرضا في هذا المجال منخفضا نسبيًا، حيث أعرب 28.3 % من الباحثين عن عدم رضاهم. وقد يؤدي نقص المتابعة إلى إعطاء انطباع بأن الدورات التكوينية لا تلبي الاحتياجات الحقيقية للباحثين، وهو ما قد يقلل من فعاليتها ودافعيتهم للمشاركة.
- التواصل والتحسيس: يلعب التواصل المؤسساتي دورا محوريًا في نجاح مبادرات تعزيز القدرات. وتشير النتائج إلى وجود مستوى ملحوظ من عدم الرضا، مما قد يعكس نقصًا في الوضوح بشأن الموارد المتاحة وفرص التكوين. ويعد التواصل الفعّال ضروريًا لتحفيز الباحثين على المشاركة الناجعة.
- الكتابة وأدوات البحث: تُظهر الكتابة والوصول إلى أدوات البحث مستويات متفاوتة من الرضا بين الباحثين. وتشير نسب عدم الرضا إلى وجود احتياجات غير متوفرة فيما يتعلق بالموارد والتكوين، وهو ما قد يؤثر بشكل مباشر على جودة الأعمال البحثية.
- إدارة البحث وتصميم الدراسات: يُظهر هذان المجالان كذلك مستويات متفاوتة من الرضا. مما يكشف عن حاجة الباحثين إلى دعم أكبر لإدارة مشاريعهم البحثية بفعالية وتصميم دراسات متينة، مما قد يستدعي توفير تدريبات إضافية ومرافقة من قبل المؤسسة.

3. الاستثمار في التكوين = جودة البحث: الحلقة المفقودة

يكشف تحليل مدة التكوين البحثي عن وجود بعض المكاسب، ولكنه يبرز أيضًا ثغرات كبيرة في إمكانية الوصول إلى برامج تعليمية مناسبة للباحثين. ومن أجل تعزيز جودة البحث ودعم التطوير المهني، من الضروري أن تعزز المؤسسات جهودها التدريبية من خلال تقديم برامج أكثر ثراء وسهولة في الوصول إليها. إذ سيساهم ذلك لا فقط في صقل المهارات، بل أيضًا في تعزيز مشاركة الباحثين وتحفيزهم، مما يجعل البيئة البحثية أكثر ديناميكية وتجدّدا.

يكشف تحليل البيانات المتعلقة بمدة التكوين البحثي الذي استفاد منه المشاركون خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن آراء مهمة في علاقة بمدى انخراط الباحثين وفرص تطويرهم المهني.

ويبين الجداول توزيع فترات التكوين، الأمر الذي يستوجب دراسة متعمقة:

- تواتر الدورات التكوينية القصيرة (0-2 أسابيع):مع إشارة 52.5% من المشاركين إلى استفادتهم من تكوين لمدة تتراوح بين 0 و2 أسبوعا، يتضح أن أغلبية الباحثين حصلوا على فرص محدودة للتكوين المعمق. وهو

ما قد يعود إلى عدة عوامل، على غرار ضيق الوقت، ونقص البرامج المتاحة، أو الاعتقاد بأن التكوين ليس ضروريًا لمسيرتهم البحثية. ويُتوقع أن يؤثر هذا المستوى المنخفض من التكوين على جودة البحوث، حيث قد لا تتطور المهارات الأساسية بالشكل المطلوب.

- دورات التكوين قصيرة المدى (3-5 أسابيع و6-9 أسابيع): يمثل الباحثون الذين استفادوا من تكوين لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 أسابيع، نسبة 19.3%، في حين بلغت نسبة الذين استفادوا من تكوين بين 6 و9 أسابيع حوالي 11%. وعلى الرغم من أن هذه النسب أكثر تشجيعًا مقارنة بالدورات القصيرة جدا، إلا أنها تشير إلى أن أقل من30 % من الباحثين يحصلون على تكوين يُتيح لهم تعميق مهاراتهم وتحسين ممارساتهم البحثية. وبالرغم من أن وجود هذه الفترات التكوينية القصيرة والمتوسطة أفضل من انعدامها، إلا أنها لا تزال غير كافية لاكتساب المهارات البحثية المعقدة.

- دورات تكوين أطول: (10-15 أسبوعًا و15 أسبوعًا فما فوق): لم يستفد سوى 4.4% من المشاركين من تكوين لمدة تتراوح بين 10 و15 أسبوعًا، بينما حصل 12.9% منهم على أكثر من 15 أسبوعًا. تكشف هذه الأرقام أن عددًا قليلًا جدًا من الباحثين يشارك في برامج تكوينية أساسية. وقد يشير ذلك إلى عدم إعطاء التكوين أولوية كافية داخل المؤسسة أو إلى نقص الموارد المخصصة لمثل هذه البرامج.

ومن بين التداعيات الناتجة عن هذا الواقع، يمكن الإشارة إلى نقص المهارات، حيث قد يدل حصول غالبية الباحثين على تكوين محدود أو عدم استفادتهم منه تماما، على وجود فجوة في الكفاءات الضرورية لإجراء أبحاث عالية الجودة مما قد تحدّ من قدرتهم على الحفاظ على تنافسيتهم الأكاديمية وإنتاج أبحاث مبتكرة. نتيجة أخرى تترتب عن هذا الواقع هي الدفع إلى الاستثمار أكثر في التكوين. حيث من الضروري أن تُدرك المؤسسات أهمية الاستثمار في برامج التكوين البحثي. فالدورات التكوينية التي تمتد لفترات أطول والأكثر تواترا، يمكن أن تعزز من المهارات المنهجية للباحثين، وتُطور فهمهم للقضايا الأخلاقية، وتزيد من قدرتهم على استخدام أدوات البحث المتقدمة.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى تأثير ذلك على المشاركة والدافعية؛ إذ أن محدودية الوصول إلى التكوين قد تؤثر أيضًا على دافعية الباحثين وانخراطهم. فالباحثون الذين لا يشعرون بالدعم في تطويرهم المهني قد يكونون أقل ميلاً للاستثمار في مشاريعهم البحثية، وهو ما قد ينعكس على الإنتاجية وعلى مستوى الرضا الوظيفي.

الرسم البياني 30: مدة التكوين البحثي خلال السنوات الثلاث الماضية (بالأسابيع)

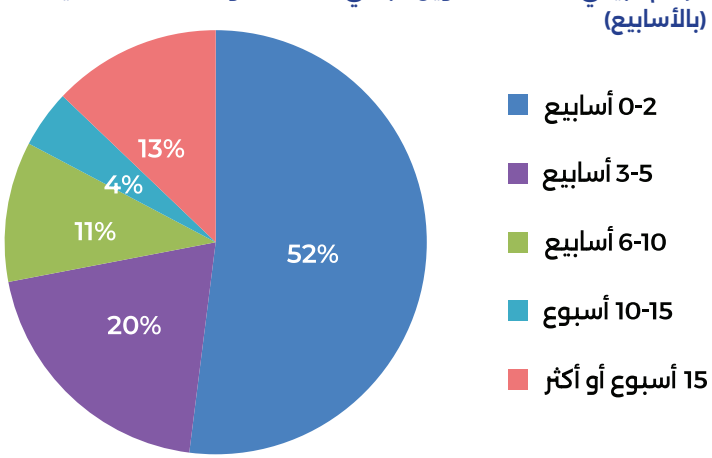

4. تأطير المستقبل: انخراط الباحثين في الإشراف على طلبة الدكتوراه

يكشف تحليل البيانات المتعلقة بعدد طلبة الدكتوراه الذين يشرف عليهم المستجوبون عن آراء مهمة حول عبء العمل ومدى انخراط الباحثين في تكوين الأجيال الجديدة من. ويُظهر الجدول اتجاهات مثيرة للاهتمام تستحق التحليل المعمق على النحو التالي:

غياب الإشراف (0 طالب دكتوراه):

- يتبين من خلال إشارة 37.3% من المستجوبين إلى أنهم لا يشرفون على أي طالب دكتوراه، أن نسبة كبيرة من الباحثين غير منخرطة في الإشراف على طلبة الدكتوراه. ومن المرجح أن هؤلاء الباحثين ينتمون إلى الصنف "ب".

إشراف محدود (1-3 طالب دكتوراه):

- تمثل هذه الفئة نسبة 21.3% من المشاركين. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبدو أكثر تشجيعًا، إلا أنها تشير إلى أن غالبية الباحثين غير منخرطة بشكل كامل في الإشراف الأكاديمي. وقد يعني ذلك أن لهؤلاء التزامات أخرى، تحول دون تمكينهم من الإشراف على عدد كبير من طلبة الدكتوراه.

إشراف متوسط (4-6 طلبة دكتوراه):

- مع إشراف 28.6% من المستجوبين على 4 إلى 6 طالب دكتوراه، تُظهر هذه الفئة مستوى أعلى من الانخراط. إذ يتطلب الإشراف على عدة طلبة موارد واستثمارًا كبيرًا للوقت، وهو ما قد يعكس خبرة هؤلاء الباحثين واعتراف المجتمع الأكاديمي بمكانتهم.

إشراف مرتفع (7-9 طلبة دكتوراه):

- تشير فئة 7-9 طلبة دكتوراه، والتي تمثل 8.8% من المستجوبين، إلى الانخراط المرتفع لبعض الباحثين في الإشراف الأكاديمي. ويُعد الإشراف على مثل هذا العدد أمرًا بالغ الجدية، إذ يستلزم مهارات متميزة في إدارة الوقت والتوجيه الأكاديمي. ومن المرجح أن يكون لهؤلاء الباحثين أثر كبير في مجالهم، من خلال تكوين عدد من الباحثين المستقبليين.

إشراف مرتفع جدًا (10-15 طلبة دكتوراه وأكثر):

- مع إشراف 3.3% فقط من المشاركين على 10 طالب دكتوراه أو أكثر، تعد هذه الفئة محدودة جدا. فغالبًا ما يكون هؤلاء الباحثون من الشخصيات الرائدة في مجالها، ومعروفين بخبرتهم وقدرتهم على توجيه عدد كبير من الطلبة. ومع ذلك، قد يؤدي الإشراف على عدد كبير من الطلبة (وهو ما لم يعد مسموحًا به في الجامعات التونسية) إلى مخاطر إرهاق العمل، مما قد يؤثر على جودة الإشراف وصحة الباحث النفسية.

الرسم البياني 31: هل الباحثون مؤهلون للإشراف على طلبة الدكتوراه؟

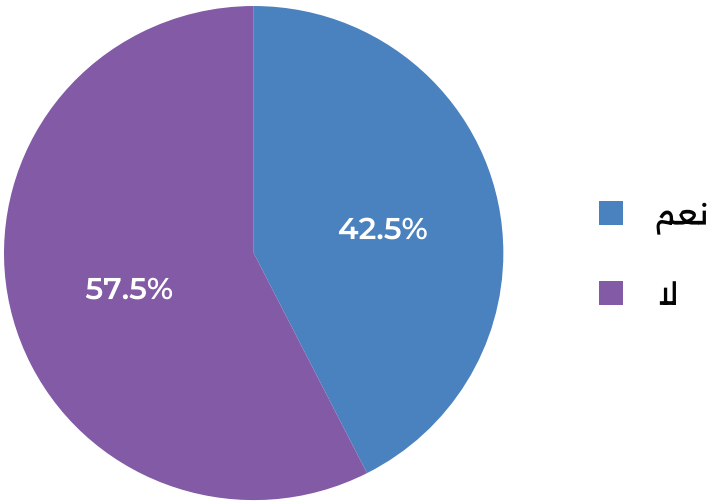

الرسم البياني 32: عدد طلبة الدكتوراه الذين يشرف عليهم الباحثون

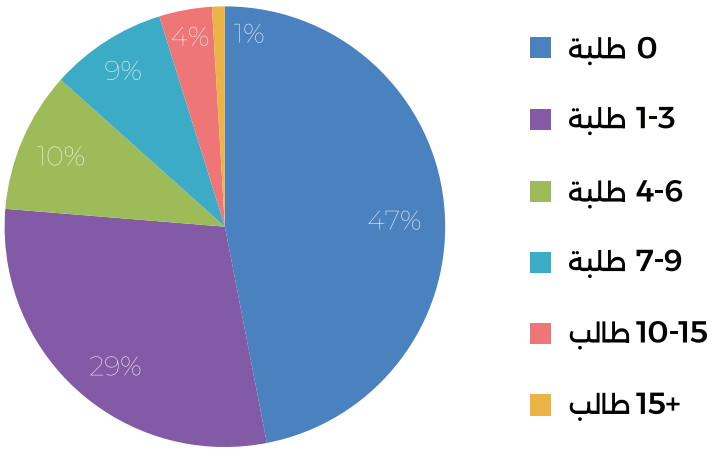

5. تعزيز التميز: تطوير تقييم الأقران في البحث العلمي

يُعد تقييم الأقران عنصرًا أساسيًا في العملية الأكاديمية، حيث يضمن جودة البحوث ودقتها. ويكشف تحليل مستويات الرضا بشأن مختلف جوانب هذا التقييم عن وجهات نظر مهمة تتعلق بتصورات الباحثين وبالمجالات التي تتطلب تطويرا. ويشمل ذلك عدة جوانب مثل:

- التقييم الأخلاقي للمقترحات البحثية: من خلال إشارة 25.3% من المستجوبين إلى رضاهم (راضون وراضون جدًا)، يتضح أن غالبية الباحثين راضون عن عمليات التقييم الأخلاقي. ومع ذلك، أعرب 9.3% عن عدم رضاهم الشديد، مما يبرز وجود تململ بشأن صرامة تطبيق المعايير الأخلاقية في البحث. ويستدعي هذا المجال اهتمامًا خاصًا، إذ يُعد التقييم الأخلاقي المناسب رافدا أساسيًا للحفاظ على نزاهة البحث وتعزيز ثقة الجمهور.

الحصول على التوجيه والإرشاد المناسب:

- تظهر مستويات الرضا بشأن الحصول على التوجيه والإرشاد المنتظم اعتدالًا، حيث أعرب 22.6% من المستجوبين عن رضاهم، بينما أعرب 11.1% عن عدم رضاهم الشديد. ويشير ذلك إلى أن عددًا مهمًا من الباحثين لا يحظى بالدعم الكافي في مشاريعهم، مما قد يؤثر على تطورهم المهني. ويُعد التوجيه ضروريًا لإرشاد الباحثين، لا سيما الجدد منهم، ولتعزيز بيئة تعلم

تعاونية. كما أن غياب الإرشاد المنتظم قد يؤدي إلى الشعور بالعزلة والإحباط.

التقييم من قبل الأقران والملاحظات البنّاءة: فيما يتعلق بالحصول على تقييمات من الأقران وملاحظات بنّاءة، صرّح 22.7% من المستجوبين برضاهم، في حين أعرب 9.3% عن عدم رضاهم الشديد. وتشير هذه النتيجة إلى أنه، على الرغم من أن العديد من الباحثين يتلقون ملاحظات مفيدة، إلا أن هناك نسبة مهمة لا تجد هذه التقييمات بناءة وكافية من حيث الارتباط بالموضوع. وتُعد التقييمات ذات الجودة أمرًا أساسيًا لتطور الباحثين، إذ تتيح تحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين لتوجيه

الرسم البياني 33: رضا الباحثين بخصوص عمليات التقييم من قبل الأقران

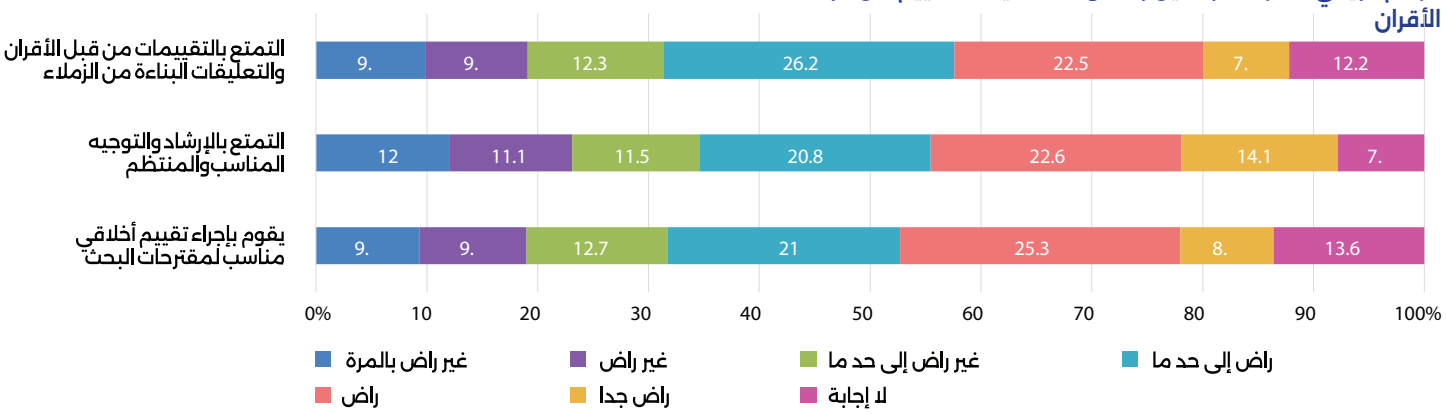

6. الدعم الإداري للبحث: عائق أمام الابتكار العلمي؟

يكشف تحليل واقع الدعم الإداري المخصّص للبحث العلمي عن بعض مواطن القصور التي قد تُعيق إنتاجية الباحثين. ورغم أن بعض أوجه هذا الدعم تُعد مُرضية، فإنه من الضروري أن تبادر المؤسسات بتعزيزه، خاصة فيما يتعلّق بتوظيف الكفاءات وإعداد المقترحات البحثية. حيث يهيئ تحسين هذه الخدمات لخلق بيئة بحثية أكثر نجاعة وتحفيزًا، بما يعزّز فرص الابتكار ويضمن التطور الأكاديمي والتميّز.

الرسم البياني 34: رضا الباحثين عن الدعم الإداري المتاح لإنجاز مهامهم داخل مؤسساتهم

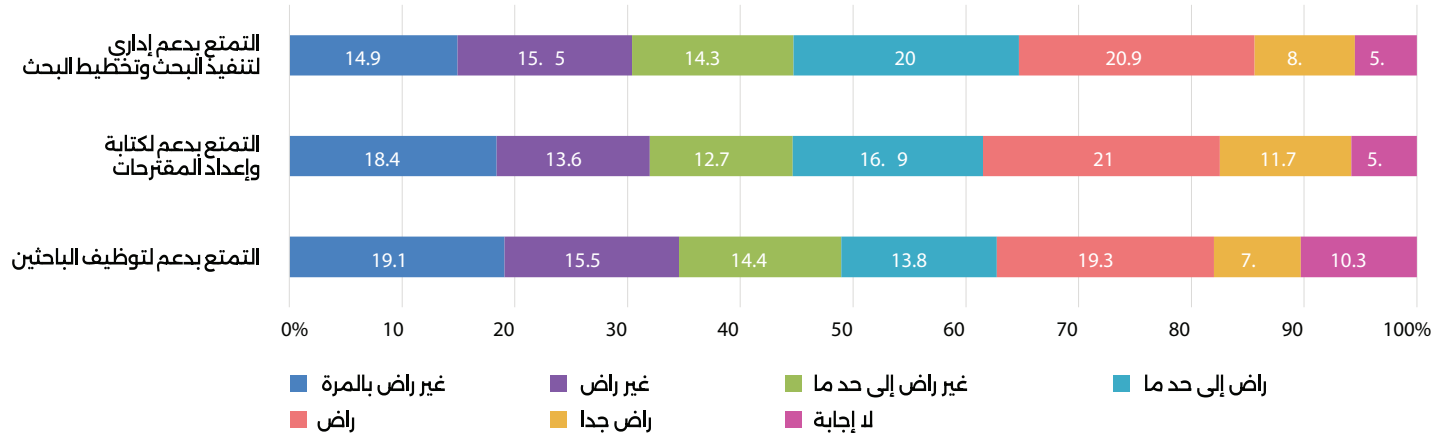

يعدّ تقييم الدعم الإداري المتاح لإنجاز البحث داخل المؤسسة أو المركز البحثي، أمرًا بالغ الأهمية لفهم مدى فعالية عمليات البحث ورفاه الباحثين. ويستعرض الجدول مختلف جوانب الدعم الإداري، حيث يؤثر كل جانب تأثيرا بالغا على قدرة الباحثين على تنفيذ مشاريعهم. وتنقسم هذه الجوانب كما يلي:

- الحصول على الدعم لتوظيف إطارات البحث: رغم رضا 21.6% من المشاركين عن الدعم الإداري لتوظيف إطارات البحث، تشير نسبة عدم الرضا التام البالغة 9.1 %

إلى أن شريحة كبيرة من الباحثين تواجه صعوبات في الحصول على الدعم اللازم. ويُعد هذا النقص عاملاً قد يؤثر مباشرة على إنتاجية المشاريع وجودتها، إذ تُعتبر الإطارات البحثية المؤهلة ضرورية لإنجاز الأعمال البحثية المعقدة. كما أن غياب هذا الدعم قد يؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع وزيادة العبء على الباحثين.

- الدعم في كتابة المقترحات البحثية وإعدادها: بالنسبة للدعم المقدم لكتابة المقترحات البحثية وإعدادها، أعرب 18.4% من المستجوبين عن عدم رضاهم، في حين صرّح 24% بالرضا. ورغم أن الغالبية تبدو معترفة بنجاعة هذا الدعم، إلا أن نسبة غير الراضين تشير إلى وجود فجوات في مرافقة الباحثين أثناء إعداد المقترحات. ويُعد ذلك مؤرقا، إذ تُعتبر الكتابة الجيدة للمقترحات أمرًا محوريا لقبول طلبات التمويل والنجاح في تقديم المشاريع البحثية.
- الدعم الإداري لتخطيط البحث وتنفيذه: يُحظى الدعم الإداري المقدم لتخطيط البحث وتنفيذه بمستوى رضا ملحوظ، حيث أعرب 20.6% من المشاركين عن رضاهم و20.9% عن رضاهم التام. في حين عبر 16.8% من الباحثين عن عدم الرضا مما يؤشر على أهمية توفير دعم إداري ناجع لضمان تخطيط المشاريع البحثية وتنفيذها بشكل جيد. إذ أن نقص الدعم في هذا المجال قد يؤدي إلى عدم الكفاءة والشعور بالإحباط، وهو ما ينال من جودة البحوث.

تشير النتائج إلى وجود حاجة ملحّة لتحسين الدعم الإداري على جميع المستويات. كما أنه من الضروري وضع مبادرات لتكوين الإطارات الإدارية لتمكينها من تلبية احتياجات الباحثين بشكل أفضل، لا سيما فيما يتعلق بتوظيف الإطارات وكتابة المقترحات البحثية. كما أنه من المفيد تخصيص موارد إضافية لتعزيز الدعم الإداري، بما في ذلك تعزيز عدد الموظفين المكلفين بهذه المهام. ويمكن أن يشمل ذلك وضع خدمات متخصصة لمساعدة الباحثين على التعاطي مع الإجراءات الإدارية المعقدة.

7. العلوم الاجتماعية والأخلاقيات: أين نتموقع اليوم؟

يكشف تحليل مستوى رضا الباحثين في علاقة بممارسات التقييم الأخلاقي للبحث في العلوم الاجتماعية عن وجود نقاط قوة، تقابلها نقائص مهمة. فمن خلال تحسين الوصول إلى المعلومات وتعزيز دعم لجان الأخلاقيات، يمكن للمؤسسات خلق بيئة بحثية أكثر أخلاقية ومسؤولية، مما يعزز الثقة والنزاهة داخل المجتمع الأكاديمي. فالتقييم الأخلاقي يعد رافدا أساسيًا في محال البحث في العلوم الاجتماعية، إذ يضمن حماية المشاركين ونزاهة الأعمال البحثية. ويكشف تحليل مستويات الرضا المتعلقة بالممارسات الحالية في هذا المجال داخل المؤسسة، عن نقاط جدية تستوجب المعالجة:

- الوصول إلى المعلومات حول النشر المفتوح: من المشجع أن نرى أن العديد من الباحثين راضون عن مدى الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنشر المفتوح وذلك من خلال تسجيل نسبة رضا شملت 25.4% من المستجوبين. ومع ذلك، أعرب 11.7% عن عدم رضاهم التام، مما يشير إلى وجود هواجس في علاقة بمدى توفر هذه المعلومات أو وضوحها. ويُعد الوصول الكافي إلى هذه الموارد أمرًا ضروريًا لتعزيز نشر البحوث وضمان وصول الأعمال إلى جمهور أوسع.
- الوصول إلى المعلومات حول المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر: تكشف مستويات الرضا المتعلقة بالوصول إلى المعلومات حول استخدام المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر عن نسب رضا متوسطة، حيث أعرب 9.9% من المستجوبين عن عدم رضاهم. ورغم أن بعض الباحثين يجدون هذه الموارد مفيدة، فقد يواجه آخرون صعوبة في التعامل مع تعقيدات حقوق الطبع والنشر، مما قد يحد من قدرتهم على استخدام الموارد ذات الصلة بأعمالهم. ويمكن أن يسهم تعزيز التواصل حول هذه القضايا في التخفيف من هذه الهواجس.
- النفاذ إلى المعلومات المتعلّقة بالبيانات الشخصية المجمَّعة في إطار البحث: إن المستوى المنخفض نسبيًا للرضا (22.4% غير راضين) بشأن النفاذ إلى المعلومات حول استخدام البيانات الشخصية المجمَّعة في إطار البحث يسلّط الضوء على إشكال جدّي. ويستوجب ذلك أن يكون الباحثون على اطّلاع كافٍ بالتشريعات والممارسات الأخلاقية المتصلة بجمع البيانات الشخصية، ضمانًا لحماية حقوق المشاركين. فغياب المعلومات الكافية في هذا المجال، خصوصًا

في علم الاجتماع وعلم النفس، أو عند التعامل مع الفئات الهشّة، قد يؤدّي إلى انتهاكات أخلاقية وتبعات قانونية.

- الوصول إلى لجنة أخلاقيات البحث والتغذية الراجعة البنّاءة: مع تسجيل نسبة رضا بلغت 20.6% مقابل 12.9% من غير الراضين، يُعدّ النفاذ إلى الرقابة الأخلاقية والحصول على تغذية راجعة بنّاءة مجالًا يحتاج إلى مزيد من التطوير. إذ من شأن تعزيز فعالية التواصل من قبل المنظمات المهنية، إلى جانب تقليص آجال الاستجابة، أن يعزز ثقة الباحثين في عملية التقييم الأخلاقي.

الرسم البياني 35: مستوى الرضا بخصوص الممارسات الحالية للتقييم الأخلاقي

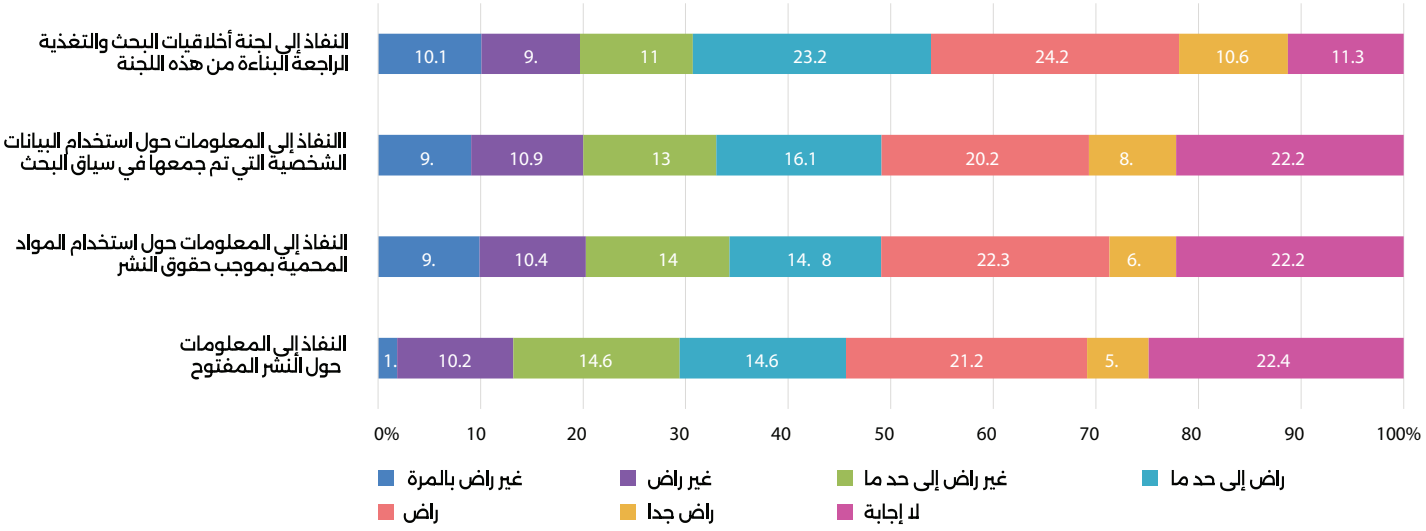

في هذا السياق، من الضروري أن تعزز المؤسسات عملية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بممارسات النشر وحقوق المؤلف والتعامل مع البيانات الشخصية. يمكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم ورشات عمل، وإعداد أدلة إلكترونية، وإجراء حلقات تكوينية. وعلى الرغم من غياب وجود لجنة أخلاقيات بالمعنى الصارم للكلمة، فإنه ينبغي على الجهات المكلفة بهذه المهمة أن تلعب دورا أكثر فاعلية في التوعية ودعم الباحثين. كما يمكن للمقاربات التعاونية أن تسهم في تحسين جودة البحث مع ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية. وينبغي للمؤسسات وضع آليات لتغذية راجعة منتظمة لتقييم درجة رضا الباحثين فيما يتعلق بممارسات التقييم الأخلاقي، مما يمكّنها من التكيف مع احتياجات الباحثين وتطوير مساراتها باستمرار.

8. الوقت المخصص للبحث: بين الالتزام والإرهاق - كيف يمكن تحقيق التوازن؟

كشف تحليل نسب الوقت المخصص للبحث عن توجهات واضحة في علاقة بمدى التزام الباحثين وانخراطهم. ورغم أن الغالبية تخصص وقتًا كافيًا للبحث، إلا أن هناك حاجة ملحّة لمزيد دعم الباحثين الأقل انخراطًا، من ناحية، والحرص على مرافقة الباحثين الأكثر نشاطًا قصد مساعدتهم على حسن إدارة عبء العمل وضمان استدامته دون المساس بجودة إنتاجهم العلمي. كما يوفر تقييم الفترة الممتدة على مدار السنوات الثلاث الماضية بيانات قيّمة حول التحديات التي يواجهها الباحثون، والفرص المتاحة لهم. ويمثل توزيع الردود المبيّن في الرسم التوضيحي مادة تحتاج تحليلًا دقيقًا ومعمقًا. ويبين الرسم البياني توزيع الردود، بما يقتضي إجراء تحليل دقيق وشامل لتفسير النتائج.

- غياب الوقت المخصص للبحث (0%) : 2.4% فقط من المستجوبين أفادوا بأنهم لا يخصصون أي وقت للبحث، يُعد ذلك مؤشراً إيجابيا يعكس انخراط غالبية الباحثين في الأنشطة البحثية. ومع ذلك، قد تعكس هذه النسبة أيضاً وجود باحثين يركزون أساساً على مسؤوليات أخرى، على غرار التدريس أو العمال الإداري،
- الانخراط الأدنى:(1-20%) : يشكل الباحثون الذين

خصصوا بين 1 و 20% من وقتهم للبحث نسبة 12.5%. ويعكس هذا الانخفاض الضغوط التي ربما يتعرضون لها للتوفيق بين التزامات متعددة في نفس الوقت. قد يؤدي هذا المستوى المحدود من الانخراط إلى شعور بالإحباط، حيث يقلص من فرصهم في النشر وفي الارتقاء المهني.

- الانخراط المعتدل (40-20% و60-40%) : تُظهر الفئتان 40-20% و60-40% نسبًا متقاربة، حيث يمثل كل منهما على التوالي 21.9% و21.2% من المستجوبين. يُشير ذلك إلى أن ما يقارب نصف الباحثين يخصصون وقتًا معتدلاً للبحث العلمي. وتعكس هذه المستويات من الانخراط تحقيق توازن مقبول بين الالتزامات المختلفة، لكنها تشير أيضًا إلى وجود مجال لتحسين درجة الانخراط. يحتاج الباحثون في هذه الفئة لدعم إضافي للرفع من وقتهم المخصص للبحث وتحسين إنتاجيتهم.
- الانخراط المرتفع (80-60%) : تمثل الفئة التي كرّست بين 60 و80% من وقتها للبحث العلمي نسبة 26.6%، وهي النسبة الأعلى بين الفئات. يشير ذلك إلى أن هؤلاء الباحثين منخرطون بشكل كبير في مشاريعهم البحثية، وهو أمر إيجابي للإنتاج الأكاديمي والابتكار. ولكن، قد يؤدي هذا العبء الكبير من العمل إلى خطر الإرهاق المهني، مما يطرح أهمية الحفاظ على توازن صحي من خلال التوفيق بين البحث والمسؤوليات الأخرى.
- الانخراط المرتفع جدًا (100-80%): أخيرًا، يكرّس 15.3% من الباحثين بين 80 و 100% من وقتهم للبحث العلمي. ورغم أن هذا يعكس انخراطًا استثنائيًا، إلا أنه قد يثير أيضًا تساؤلات تتعلق بالاستدامة والقدرة على إدارة الضغوط. قد يحتاج الباحثون في هذه الفئة إلى دعم إضافي لإدارة عبء العمل والحفاظ على رفاهم.

تشير النتائج إلى أهمية تشجيع تحقيق التوازن بين مسؤوليات التدريس، والإدارة، والبحث العلمي. ولذلك، ينبغي للمؤسسات النظر في اتخاذ تدابير لتخفيف عبء العمل عن الباحثين بما يمكّنهم من التركيز بشكل أكبر على مشاريعهم البحثية. كما أنه من الضروري أن توفر لهم الدعم اللازم، مثل التكوين، والموارد، وفرص التعاون، لتمكينهم من استغلال وقت أكثر للبحث وتجاوز العقبات المختلفة. كما يتعين على المؤسسات وضع آليات للتغذية الراجعة لتقييم رفاهية الباحثين، ويشمل ذلك إجراء تقييمات منتظمة لأعباء العمل وتوفير فرص للنقاش حول التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية.

الرسم البياني 36: الوقت الذي خصصه كل باحث لإجراء البحوث خلال السنوات الثلاث الماضية

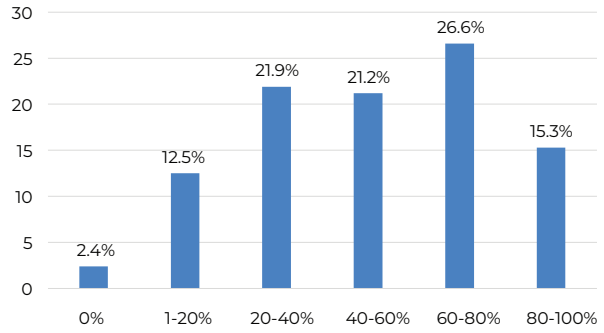

9. غالبية الباحثين يعانون من نقص الوقت: كيف يمكن إعادة التفكير في تحقيق التوازن بين التدريس والبحث العلمي؟

يكشف تحليل تصورات الباحثين حول كفاية الوقت المخصص للبحث العلمي عن وجود مخاوف كبيرة داخل المجتمع الأكاديمي، حيث يشعر غالبية الباحثين بضغوط تحد من قدرتهم على إجراء أبحاث عالية الجودة. ولتحسين هذه الوضعية، من الضروري اتخاذ تدابير لإعادة تقييم أعباء العمل، وتعزيز الدعم، وخلق بيئة ملائمة للبحث العلمي. ومن خلال العمل على هذه الجوانب، يمكن للمؤسسات تعزيز انخراط أعمق وتحقيق إنتاج بحثي أكثر كثافة وأهمية.

وتكشف نتائج الإجابات المتعلقة بكفاية الوقت المخصص للبحث عن مخاوف جدية داخل المجتمع الأكاديمي. يوضح الرسم البياني أن 68.3 % من المستجوبين يرون أن الوقت الذي يخصصونه للبحث غير كافٍ، في حين يؤكد 31.7% فقط عكس ذلك.

- الاستياء السائد: يشير تصريح نحو 70% من الباحثين إلى أن الوقت المخصص للبحث غير كافٍ، إلى وجود إشكالية كبيرة. وقد ينجم هذا الاستياء عن عدة عوامل:

أ. حجم عمل متوازن: كثير من الباحثين يراوحون بين مسؤوليات التدريس، والإدارة، والالتزامات المختلفة، مما يقلص من الوقت المتاح للبحث العلمي.

ب. ضغط النشر: في بيئة أكاديمية تتسم بتنافسية متزايدة، قد يؤدي الضغط من أجل النشر والحصول على التمويلات أيضًا إلى تعميق الشعور بضيق الوقت المخصص للبحث.

ت. التصاريح المسبقة: يُنظر إلى الباحثين الجامعيين، كموظفين عموميين قبل كل شيء ولذلك فهم ممنوعون من تعاطي أي نشاط خارجي دون موافقة مسبقة من الهياكل التي ينتمون إليها. مما يدفع بهم بسبب هذه الإجراءات البيروقراطية الثقيلة (التي قد تستغرق في بعض الحالات عدة أشهر) إلى العمل في الخفاء أو التخلي عن أي مبادرة.

- التداعيات على الإنتاجية والجودة: قد يكون للشعور بعدم كفاية الوقت المخصص للبحث العلمي عدة عواقب:

ث. التأثير على جودة الأعمال: قد يؤدي ضيق الوقت المخصص للبحث إلى الإضرار بجودة المشاريع، مما ينتج عنه نتائج أقل دقة أو منشورات غير مكتملة.

ج. فقدان الدافعية: قد يشعر الباحثون بالإحباط ونقص الدافعية، وهو ما يمكن أن يؤثر على التزامهم ورضاهم المهني.

- نسبة رضا مرتفعة نسبيًا بين المستجوبين الراضين: على الرغم من أن 31.7% من المستجوبين يرون أن وقتهم المخصص للبحث كاف، فإنه من المهم البحث في مبررات هذا الشعور الذي قد يكون نتيجة إدارة أفضل لوقتهم، أو لتلقيهم دعمًا مؤسساتيًا مناسبًا، أو لضعف حجم مسؤولياتهم سواء في التدريس أو في الإدارة. كما قد يكونون قد طوروا استراتيجيات فعّالة لحسن التصرف في وقتهم المخصص للبحث، مما يمكنهم من الشعور بالرضا تجاه انخراطهم في البحث العلمي.

تشير النتائج إلى حاجة ملحّة لتعيد المؤسسات النظر في أعباء العمل الموكلة للباحثين، مع مراعاة ضرورة تحقيق توازن بين التدريس، والإدارة، والبحث العلمي. فقد تتيح بعض التعديلات في هذا الصدد الترفيع في الوقت المخصص للبحث. كما أنه من الضروري أن تُوفر المؤسسات دعمًا متزايدًا لمساعدة الباحثين على إدارة وقتهم بشكل فعّال. ويمكن أن يشمل ذلك تدريبًا على إدارة الوقت، وتحديد الأولويات، واستخدام أدوات تعزز الإنتاجية.

الرسم البياني 37: كفاية الوقت المخصص للبحث العلمي

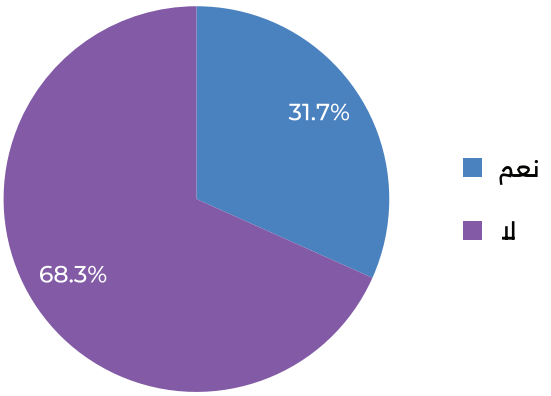

10. 10% فقط من الباحثين يؤمنون بفعالية وجود هيئة وطنية: الغموض المؤسساتي الكبير في العلوم الاجتماعية

تكشف حوكمة البحث في العلوم الاجتماعية في تونس عن تناقض لافت. فمن جهة، تمتلك البلاد مؤسسات مصممة خصيصا للعب دور مركزي في مجال العلوم الاجتماعية التطبيقية مثل مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية (CERES) ومن جهة أخرى، تكشف الدراسة أن 10.8% فقط من الباحثين التونسيين يقرون بوجود هيئة وطنية، وهو الأمر الذي ينكره 28.3% . أما ما يثير القلق أكثر فهو أن 61% من المستجوبين امتنعوا عن الإجابة عن هذا السؤال تماما كما لو أن وجود أي هيكل لحوكمة البحث العلمي ليس ضمن اهتماماتهم العلمية.

هذا الجهل العام لا يخلو من تداعيات. فهو يرسم ملامح منظومة بحثية مجزأة، يعمل الباحثون فيها غالبًا بمعزل عن الآخرين، ويطورون مشاريعهم خارج الأطر المؤسساتية، متجاهلين في بعض الأحيان آليات الدعم القائمة. وبسبب غياب آفاق واضحة، يتجه العديد من المواهب الشابة نحو الخارج.

ورغم أن هذه الأعمال البحثية غالبا ما تكون غنية ومتصلة بالسياق التونسي، إلا أنها لا تنجح في التأثير على السياسات العمومية أو في إيجاد صدى لها في المجتمع. تثير هذه الوضعية تساؤلات عميقة حول فعالية التواصل المؤسساتي والمكانة الحقيقية التي تُمنح للعلوم الاجتماعية ضمن المشهد العلمي الوطني. ومع ذلك، هناك حلول ممكنة لعكس هذا المشهد. إذ يمكن لمؤسسة مثل مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية (CERES) أن تعيد تموقعها لتتصدر قيادة البحث في

العلوم الإنسانية والاجتماعية، شريطة أن تقوم بتوضيح مهامها، والرفع من مرئيتها، وتعزيز روابطها مع الجامعات والمخابر.

كما أن إنشاء بوابة معلومات موحدة حول البحث العلمي في تونس، وتنظيم لقاءات دورية مع المجتمع العلمي، وتطوير برامج جاذبة للباحثين الشباب، يمثل جميعها مسارات عملية لإعادة بناء الثقة وتعزيز انخراط الباحثين. كما ينبغي بذل جهد خاص لتسهيل الوصول إلى البيانات والمصادر والوثائق، التي غالبًا ما تكون مشتتة ويصعب الوصول إليها.

بخلاف الجوانب التقنية، يتعلق الأمر بإعادة خلق ديناميكية كاملة. فمن خلال تطوير شراكات قوية مع الوزارات والمؤسسات العمومية، وفتح فضاءات حوار دائمة بين الباحثين وصناع القرار، وإعطاء قيمة أكبر للأعمال العلمية لدى الرأي العام، يمكن للبحث في العلوم الاجتماعية أن يستعيد مكانته الشرعية في النقاش العام وفي تنمية البلاد.

تمتلك تونس إمكانيات علمية متميزة ومجتمعًا من الباحثين الأكفاء والملتزمين. ومن خلال تحديث حوكمة البحث العلمي، وتحسين الشفافية، وتوفير الوسائل الملائمة لمؤسساتها العلمية، يمكنها الحفاظ على مهاراتها وتثبيت مكانتها كمركز إقليمي رائد للبحث العلمي.

وفي ظل التحولات الاجتماعية المتسارعة، حيث تكتسب العلوم الاجتماعية أهمية غير مسبوقة، تبرز هذه الإصلاحات كضرورة استراتيجية لمستقبل البلاد، وليست مجرد خيار.

الرسم البياني 38: وجود هيئة وطنية للإشراف على البحث في العلوم الاجتماعية

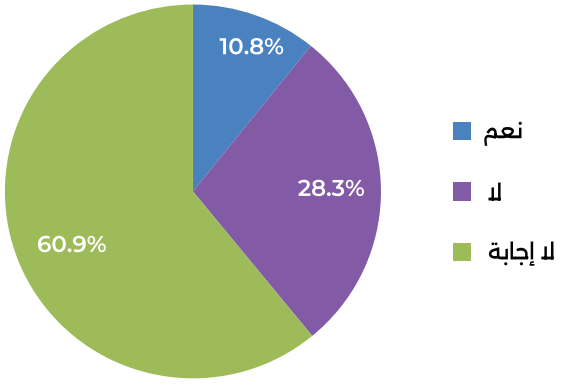

11. انتظارات الباحثين تجاه هيئة وطنية محتملة

عبر الباحثون التونسيون من خلال نتائج الاستبيان عن انتظارات محددة في علاقة بدور هيئة وطنية محتملة للبحث في العلوم الاجتماعية ومهامها.

- أولاً، يتطلع الباحثون إلى مؤسسة تتمتع بشرعية علمية حقيقية، قادرة على وضع استراتيجية وطنية متماسكة للبحث. وقد علّق أحد أساتذة علم الاجتماع في جامعة تونس قائلاً: "اليوم يعمل كل واحد منا في معزل عن الآخر. نحن بحاجة إلى رؤية مشتركة وأولويات واضحة.
- ثانياً، يُعبّر الباحثون عن حاجتهم إلى وجود واجهة فعّالة بين البحث والسلطات العمومية. في هذا السياق، يعبر أحد الاقتصاديين عن أسفه قائلاً: "غالباً ما تظل أعمالنا حبيسة المكتبات الجامعية". ومن ثمّ، فإن الهيئة المثالية ستضطلع بدور الوساطة، بما يتيح سماع صوت العلوم الاجتماعية بشكل أوضح داخل النقاش العام وفي مسارات اتخاذ القرار السياسي.
- وأخيراً، تبرز البُعد الدولي كرهان أساسي. إذ يتطلع الباحثون التونسيون إلى مؤسسة قادرة على تيسير التعاون مع الشبكات العلمية الأجنبية وتعزيز حضور البحث التونسي على الساحة العالمية. ويُعلّق أحد المؤرخين قائلاً: "لدينا الكثير لنقدمه، لكننا نفتقر إلى الظهور.

مع ذلك، فإن هذا الهيكل التنظيمي موجود بالفعل: إذ يقوم النظام التونسي لتقييم البحث العلمي على المجلس الوطني للتقييم والاعتماد والبحث في العلوم (CNEARS)، وهي هيئة ذات أهمية استراتيجية تستحق تحليلاً معمقاً. فمن خلال دراسة آليات عملها، وآثارها، وتحدياتها، يمكن فهم موقعها في المنظومة الوطنية للبحث، والتي تبقى مع ذلك غير معروفة بشكل كافٍ. يندرج المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي (CNEARS) ضمن إطار تنظيمي معقّد يفرض عليه التوفيق بين جملة من المهام الأساسية. فهو هيئة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويشمل دوره من جهة التقييم المسبق (ex ante) لمشاريع البحث، ومن جهة أخرى التحليل البَعدي (ex post) للنتائج المتوصل اليها. هذه الازدواجية في التدخل زمنيا تمنحه مكانة خاصة

داخل دورة السياسات العلمية الوطنية.
تؤثر تقييمات المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي (CNEARS)، الذي يشمل بعض المشاريع في مجال العلوم الاجتماعية مثل تلك التي أنجزها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) حول الإرهاب، بشكل مباشر على:

- توزيع الموارد المالية
- اعتماد وحدات البحث ومنحها الصفة الرسمية
- التوجيه الاستراتيجي للمؤسسات

يُقاس هذا الأثر بشكل خاص في المجالات ذات الأولوية التي حددتها الخطط الوطنية للبحث (PNR)، حيث أسهمت توصيات اللجنة في إعادة تركيز الجهود على محاور ذات إمكانات اجتماعية-اقتصادية قوية.

إن القيمة المضافة لهذه الدراسة الاستقصائية حول التصوّرات تكمن في كشفها بوضوح أنّ هذا الجهد لم يُبلَّغ إلى مجتمع الباحثين بالشكل المطلوب. فقد كشفت التحليلات الكمية لهذه التصوّرات عن وجود تطلعات واضحة لدى الباحثين، إذ ينتظرون هيئة قادرة على ضمان تقييم أخلاقي متين، وصياغة خطوط توجيهية، وتوفير أدوات وموارد كفيلة برفع جودة البحث. ومن خلال الاستجابة لهذه التطلعات، يمكن لمثل هذه الهيئة أن تضطلع بدور محوري في تطوير العلوم الاجتماعية وترسيخ صرامتها.

الرسم البياني 39: فعالية الهيئة في المجالات ذات الصلة

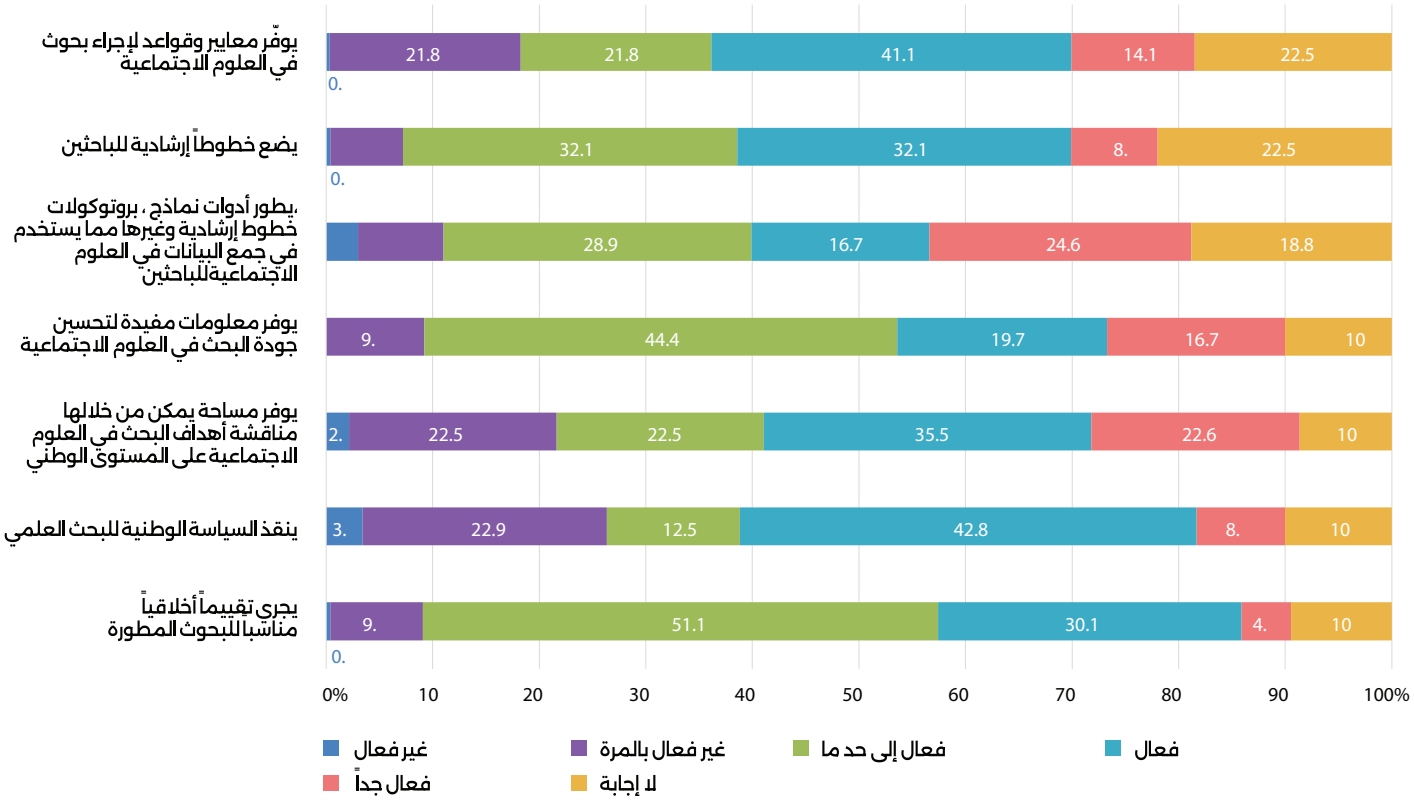

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بالدور المحتمل لهيئة وطنية للبحث في العلوم الاجتماعية عن انتظارات الباحثين وأولوياتهم. وتبين النتائج تنوعاً في وجهات النظر حول الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها هذه الهيئة، مثل:

- التقييم الأخلاقي للبحث: الفعالية المتوقعة (51.1% فعّال وفعّال جدًا): يرى غالبية المستجوبين أن للهيئة دوراً محورياً في التقييم الأخلاقي للأبحاث. ويُبرز ذلك الأهمية الممنوحة لحماية المشاركين والحفاظ على نزاهة البحث، وهو ما يعكس تزايد الاهتمام بالمعايير الأخلاقية في هذا المجال.
- تنفيذ السياسة الوطنية للبحث: الفعالية المتوقعة (22.2% فعّال): على الرغم من أن نسبة أقل من المستجوبين تعتبر هذا الدور فعّالاً للغاية، إلا أن جزءاً كبيراً يقرّ بأهمية وجود هيئة لضمان توافق أهداف البحث مع الأولويات الوطنية. ويمكن أن يسهم ذلك

في ضمان نجاعة الأبحاث المنجزة وصلتها بالمجتمع وتلبيتها لاحتياجاته.

- توفير مساحة لتحديد أهداف البحث: الفعالية المتوقعة (20.9 % فعّال): يُعتبر إنشاء فضاء لتحديد أهداف البحث وأولوياته في العلوم الاجتماعية أمرا مهمًا. وقد يسهم ذلك في تعزيز التعاون بين الباحثين وأصحاب المصلحة، وضمان توجيه الأبحاث نحو تحقيق نتائج أكثر فاعلية نجاعة.
- توفير المعلومات لتحسين الجودة: الفعالية المتوقعة (22.3% فعّال): يرى الباحثون أن الهيئة يجب أن تقدّم المعلومات والموارد اللازمة لتحسين جودة الأبحاث. ويعكس ذلك وجود طلب على دعم أكبر في مجال المنهجية وأفضل الممارسات البحثية.
- تطوير الأدوات والبروتوكولات: الفعالية المتوقعة (25.7% فعّال): يُعترف على نطاق واسع بضرورة تطوير أدوات وبروتوكولات مناسبة للأبحاث في العلوم الاجتماعية. ويرغب الباحثون في الحصول على موارد ملموسة لتسهيل عملهم، مما قد يسهم أيضًا في توحيد الممارسات داخل هذا المجال.
- وضع خطوط توجيهية: الفعالية المتوقعة (20.6 % فعّال): يلعب وضع خطوط توجيهية للأبحاث في العلوم الاجتماعية دورًا أساسيًا كذلك. وقد يسهم ذلك في توحيد المناهج البحثية وضمان جدية الأعمال العلمية.

يشير الدعم القوي لدور التقييم الأخلاقي إلى ضرورة وجود هيئة قادرة على ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، مما يعزز الثقة في البحث في العلوم الاجتماعية. وتوضح النتائج أن للهيئة دورًا حاسمًا في مواءمة الأبحاث مع الأولويات الوطنية، وهو ما يتطلب تعاونًا وثيقًا مع صناع القرار والمؤسسات. كما يتطلع الباحثون إلى الحصول على أدوات وموارد تساعدهم في تحسين جودة أعمالهم، ويمكن أن يلبي إنشاء برامج تدريبية وموارد رقمية هذه الحاجة.

12. تمثلات الباحثين للسياسة الوطنية في مجال العلوم الاجتماعية

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بالسياسة الوطنية في مجال العلوم الاجتماعية عن مؤشرات مهمة لتعزيز الحوار بين المؤسسات والباحثين. وتُظهر الدراسة أن 11% من الباحثين على دراية بوجود هذه السياسة، في حين يعتقد 22.8% أنها غير موجودة. أما الغالبية (66.3%) فلم تُجب، مما يشير إلى الحاجة الملحّة لتحسين المعلومات والتواصل حول هذا الموضوع بدرجة أولى.

الرسم البياني 40: فعالية الهيئة في المجالات ذات الصلة

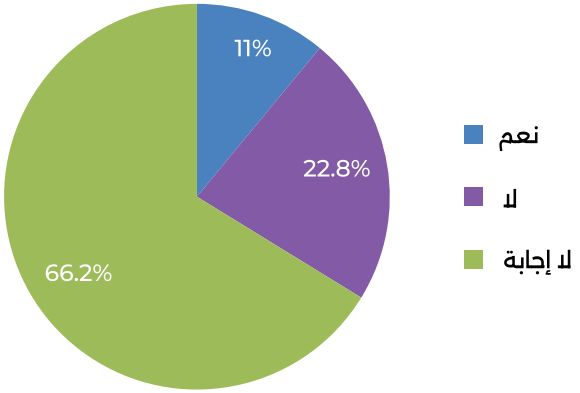

تشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز الوعي بالتوجهات الوطنية في مجال البحث العلمي في تونس. إذ يمكن مساعدة الباحثين من مواءمة أعمالهم مع أولويات البلاد، وتمكينهم من فرص تمويل أكبر والتعاون بشكل أكثر فعالية، من خلال تعميم هذه المعلومات بشكل واسع.

ولتعزيز ذلك يمكن اتخاذ عدة تدابير، مثل تنظيم لقاءات دورية بين المؤسسات والباحثين، وإعداد مواد معلوماتية واضحة وسهلة البلوغ، ودمج هذه الجوانب ضمن برامج التكوين في مرحلة الدكتوراه. فمن شأن هذه الإجراءات تعزيز التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة داخل منظومة البحث العلمي.

أما على المدى الطويل، فمن شأن رفع وعي المجتمع العلمي بالسياسات الوطنية أن يعزز من وضوح الأبحاث في العلوم الاجتماعية وأثرها، ويسّر مساهمتها في عملية تنمية البلاد. يمثل ذلك تحديًا أساسيا يمكن لتونس رفعه من خلال تنسيق محكم للجهود وتواصل بناء بين بين الإدارة العامة للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والفاعلين الرئيسيين في مجال البحث الجامعي والجمعياتي.

13. تقييم فعالية السياسة البحثية في العلوم الاجتماعية: نقاط قوة للتعزيز ونقاط ضعف للتجاوز:

تبين نتائج تحليل فعالية السياسة البحثية في العلوم الاجتماعية عن نقاط قوة، لا سيما في مجالي التقييم الأخلاقي وتوضيح المهام. غير أنه، لا تزال هناك ثغرات مهمة في مجالات جوهرية على غرار التمويل وملاءمة الأبحاث مع الأولويات الوطنية. وتُبرز هذه النتائج الحاجة الملحة لتعزيز الجوانب الأقل نجاعة من أجل الرفع من أثر السياسة البحثية على جودة الأعمال في العلوم الاجتماعية وتعزيز دورها.

الرسم البياني 41: تقييم فعالية السياسة البحثية

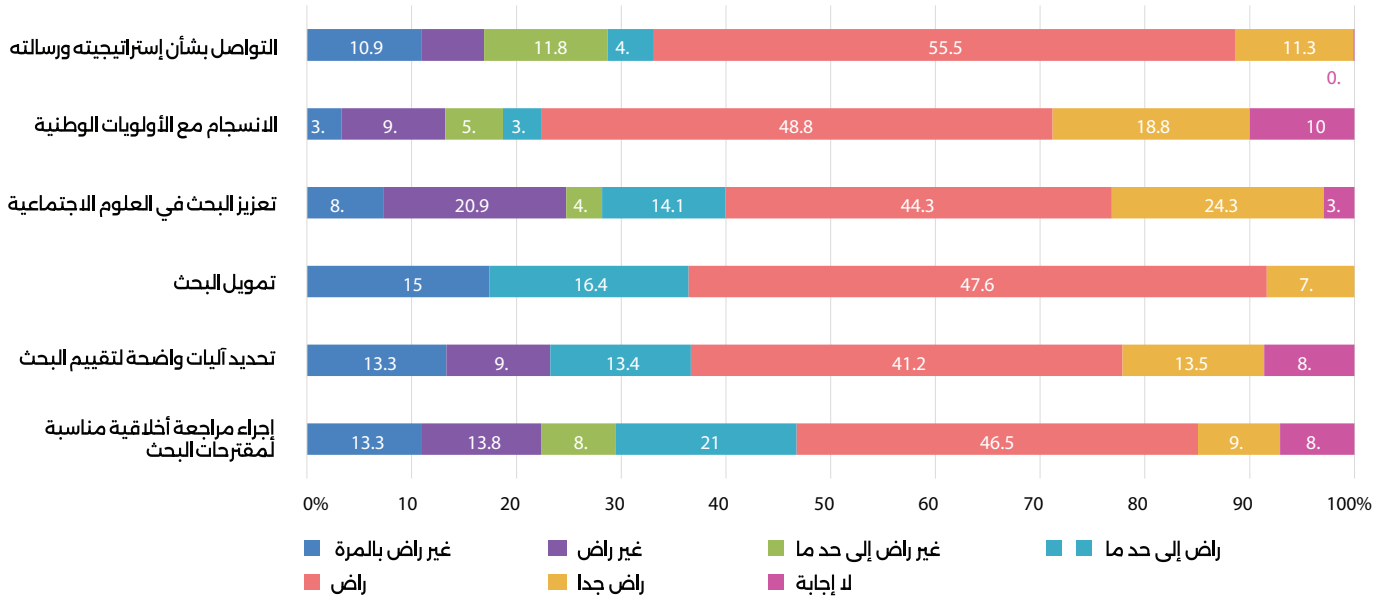

يوفر تقييم فعالية السياسة البحثية في مختلف المجالات نتائج مهمة حول تأثيرها ونقاط القصور فيها. ويشمل هذا التقييم الوظائف والأولويات التالية:

- إجراء تقييم أخلاقي لمقترحات البحث: يرى أغلب المستجوبين (46.5%) أن هذه الوظيفة فعّالة أو فعّالة جدًا. ويعكس ذلك الاعتراف بأهمية التقييم الأخلاقي في البحث، مشيرًا إلى أن السياسة تُعد أداة أساسية لضمان حماية المشاركين.
- ضمان الإشراف على مؤسسات البحث: يرى 45.3% من المستجوبين أن الإشراف فعّال. ويشير ذلك إلى أن الباحثين يقدّرون قيمة تنظيم المؤسسات ومتابعتها، مما قد يعزز الثقة في الأبحاث المنجزة.
- وضع مسار واضح لتقييم البحث: تتفاوت تمثلات الفعالية في هذا المجال، حيث يرى 39.9% من المستجوبين أن هذه العمليات فعّالة. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى مزيد وضوح معايير التقييم وشفافيتها.
- تمويل البحث: تُعد تمثلات الفعالية في مجال التمويل منخفضة نسبيًا، إذ يرى 29.9% فقط من المستجوبين أن التمويل فعّال. ويشير هذا إلى وجود استياء بشأن الموارد المتاحة، مما يبرز الحاجة الملحّة لتعزيز الدعم المالي لمشاريع البحث.
- تعزيز البحث في العلوم الاجتماعية: يرى 30.6% من الباحثين أن السياسة فعّالة في هذا المجال. إلا أنه رغم الجهود المبذولة مازالت هناك حاجة لتعزيز العلوم الاجتماعية، لضمان وصول أثر هذه الأبحاث.
- المواءمة مع الأولويات الوطنية: تُعد تمثلات الفعالية في هذا المجال منخفضة نسبيًا، حيث يرى 23.9% فقط من المستجوبين أن السياسة فعّالة. ويكشف ذلك عن احتمال وجود فجوة بين الأبحاث واحتياجات البلاد الاستراتيجية.
- تبليغ الاستراتيجية والمهام: أخيرًا، يرى 55.5% من المستجوبين أن هذه الوظيفة فعّالة أو فعّالة جدًا. ويشير ذلك إلى أن تبليغ الاستراتيجية والمهام يُعد نقطة قوة، وهو أمر أساسي لتحفيز الباحثين وأصحاب المصلحة.

14. الإشراف البحثي: دعمٌ مهم ينبغي تعزيزه لفائدة الباحثين

تكشف النتائج المتعلقة بتحليل فرص الوصول إلى المشرفين البحثيين عن مؤشرات بالغة الأهمية حول طبيعة الدعم المتاح للباحثين. فعلى الرغم من استفادة نسبة مهمة من هذا الإشراف، لا يزال عدد غير قليل منهم يفتقر إلى هذا النوع من المرافقة، وهو ما قد يُقيّد آفاق تطورهم المهني. ومن شأن تعزيز مبادرات الإشراف البحثي وتكثيف جهود التوعية بأهميته أن يسهم في إرساء بيئة بحثية أكثر تعاوناً وإثراءً.

الرسم البياني 42: النفاذ إلى المشرفين البحثيين

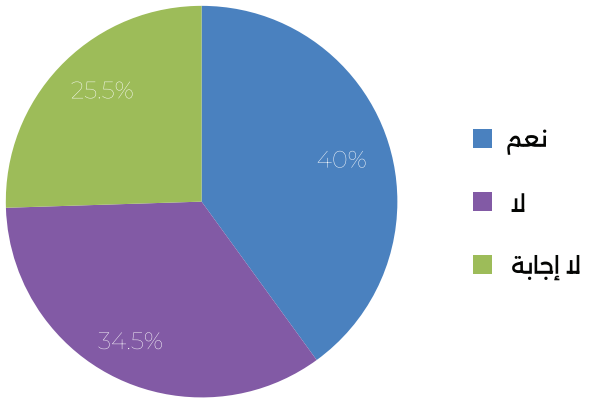

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بالنفاذ إلى المشرفين البحثيين عن جوانب محورية في دعم البحث العلمي. حيص تُظهر هذه الإجابات أن 40% من الباحثين يتمتعون بالنفاذ إلى مشرفين بحثيين، مما يبرز الأهمية البالغة التي يضطلع بها الإشراف في التطوير المهني للباحثين، سواء كان رسميًا أو غير رسمي،إذ يقدّم هؤلاء المشرفون التوجيه، والموارد، والدعم المعنوي، وهي عناصر أساسية للتعامل مع المشهد المعقد للبحث العلمي بنجاعة.

ومع ذلك، يشير ما يقارب 34.5% من المستجوبين إلى أنهم لا يحظون بالنفاذ إلى مثل هؤلاء المشرفين، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن التحديات التي قد يواجهها هؤلاء الباحثون في مساراتهم المهنية. إذ إن غياب الإشراف قد يحدّ من فرصهم في التعلم والتطوّر، مما قد ينعكس سلبًا على جودة أعمالهم.

إضافة إلى ذلك، امتنع 25.5% من الباحثين عن إبداء موقف محدّد إزاء مسألة الإشراف الأكاديمي، وهو ما قد يُشير إمّا إلى غموض في إدراك مفهومه وحدوده، أو إلى قصور في الاطلاع على الموارد المتاحة. وتكشف هذه النسبة اللافتة من الإجابات المفقودة عن فراغٍ معرفي وحاجة ماسّة إلى مزيد من التوعية والتحسيس بأهمية هذا الجانب. بناء على ذلك، تتجلى قيمة الإشراف بصفة أوضح، إذ إن استفادة 40% من الباحثين منه تبرهن على دوره المحوري في تعزيز تبادل الخبرات والمعارف، وما يترتب عليه من أثر مباشر في الارتقاء بجودة البحث العلمي وإثراء مسارات التطوير الأكاديمي.

15. الإشراف الأكاديمي: دعم للباحثين

يكشف تحليل الإجابات عن درجة رضا متفاوتة تجاه نظام الإشراف البحثي الحالي. فبينما تُظهر بعض المجالات، مثل التنمية الذاتية والتوجيه المهني، مستويات رضا نسبية وإيجابية، تكشف مجالات أخرى، مثل الكتابة الأكاديمية والتعلم بالمشاريع، عن ثغرات مهمة. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز جودة الإشراف البحثي وفعاليته بما يضمن تلبية احتياجات الباحثين بشكل أفضل ودعم تطورهم المهني. كما يوضح تقييم رضا الباحثين عن نظام الإشراف البحثي في مختلف المجالات وجود تمثلات متباينة بشأن فعاليته:

- التنمية الذاتية: تعتبر درجة رضا الباحثين في هذا المجال متوسطة، حيث يرى 25% من المستجوبين أن الإشراف البحثي فعّال. يرى 20.1% منهم أنه غير فعّال، مما يشير إلى حاجة ملحّة لتطويره. يُبين ذلك أن بعض الباحثين يجدون دعماً ملموساً، في حين يشعر آخرون أن الإشراف لا يغطي بشكل كامل احتياجاتهم في مجال التنمية الذاتية.
- الكتابة الأكاديمية: بالنسبة للكتابة الأكاديمية، أعرب 21.1% من الباحثين عن رضاهم، في حين أبدى 18.8 % عدم رضاهم. وتدل هذه النتائج على أنه رغم قدرة بعض المشرفين على تقديم الدعم، إلا أن العديد من الباحثين لا يحصلون على درجة كافية لصقل مهاراتهم في الكتابة الأكاديمية.
- التعلم عبر المشاريع: فيما يتعلق بالتعلم عبر المشاريع، يرى 21.1% من المستجوبين أن الإشراف البحثي فعّال، بينما تعتبر نسبة مهمة (16.7%) أنه غير فعّال. ويُشير ذلك إلى أن بعض المشرفين يقدمون دعماً جيداً

للمشاريع، في حين قد يفتقر آخرون إلى المشاركة الكافية أو الكفاءة المطلوبة في هذا المجال.

- التغذية الراجعة البنّاءة حول البحث: يرى 23.9% من الباحثين أن التغذية الراجعة البنّاءة فعّالة، في حين يعتبر 16.5% أنها غير فعّالة. وتكشف هذه النتائج عن مستوى معيّن من الرضا، لكنها تشير أيضاً إلى حاجة لتحسين جودة التغذية الراجعة لضمان كونها أكثر بنّاءً وفائدة للباحثين.

الرسم البياني 43: مستوى الرضا عن نظام الإشراف البحثي الحالي في المجالات المعنية

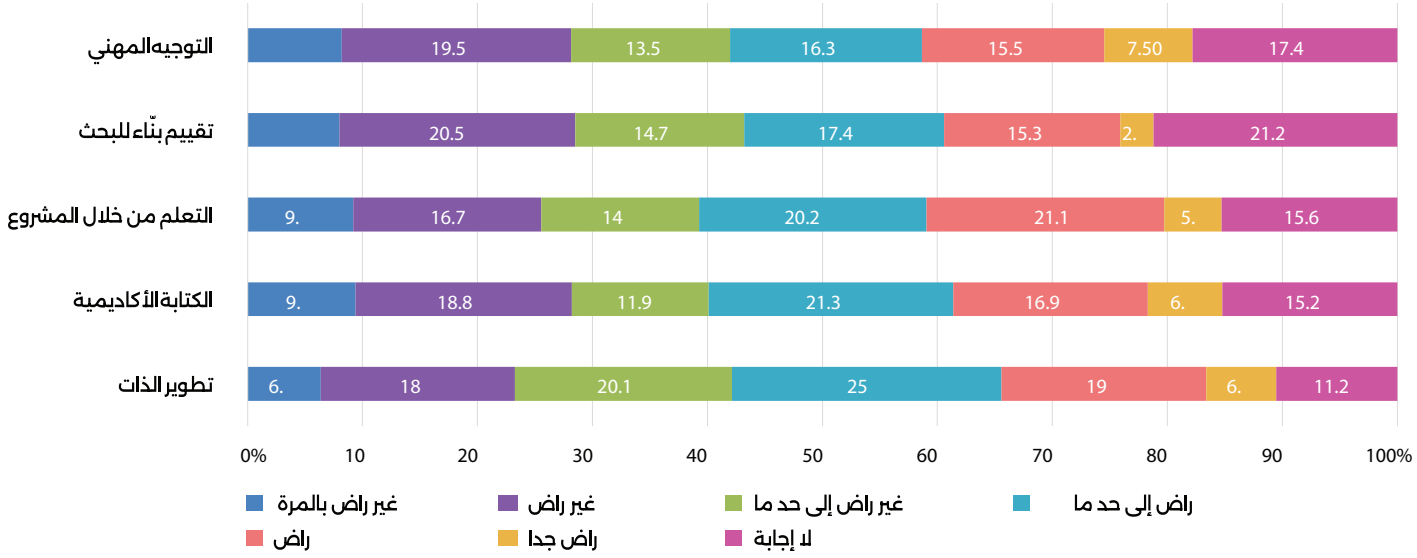

- التوجيه المهني: في مجال التوجيه المهني، يرى 25.3 % من المستجوبين أن الإشراف البحثي فعّال، بينما يعتبر 15.7% أنه غير فعّال. ويشير ذلك إلى أنه بالرغم من قدرة بعض المشرفين على توجيه الباحثين خلال مساراتهم المهنية، إلا أن آخرين لا يُقدمون الدعم المنتظر بصفة مجدية.

16. قياس الأثر: معرفة الباحثين بالاستشهادات:

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بمعرفة الباحثين بعدد الاستشهادات التي حصلت عليها منشوراتهم عن اتجاهات مهمة بخصوص التفاعل مع أعمالهم العلمية. فعلى الرغم من أن بعض الباحثين لديهم معرفة جيدة باستشهاداتهم، إلا أن نسبة كبيرة لا تزال غير متأكدة، مما يبرز الحاجة إلى التوعية والتدريب. فمن خلال تعزيز هذا الفهم، يمكن للمؤسسات تقديم دعم أفضل للباحثين في مساراتهم المهنية وتحسين الاعتراف بأثرهم في المجال الأكاديمي.

يبين تحليل الإجابات على سؤال ما إذا كان الباحثون على دراية بعدد الاستشهادات التي حصلت عليها منشوراتهم، معلومات مهمة بشأن التفاعل مع أعمالهم العلمية ومدى الاعتراف بأثرها. وتتوزع الإجابات كما يلي:

- نعم (33.8%): يؤكد ثلث المستجوبين معرفتهم بعدد الاستشهادات التي حصلت عليها منشوراتهم. ويشير ذلك إلى مستوى معيّن من التفاعل مع أبحاثهم ورغبتهم في قياس أثرهم في المجال الأكاديمي. كما يمكن اعتبار معرفة الاستشهادات مؤشراً على الاعتراف الأكاديمي، وهو أمر أساسي لتطوير مسيرتهم المهنية.
- لا (25.0%): ما يقارب ربع المستجوبين لا يعرفون عدد المرات التي تم الاستشهاد فيها بأعمالهم. ويثير هذا تساؤلات حول الاهتمام بمساهماتهم وكيفية تقييم هؤلاء المستجوبين لأثرهم في الوسط الأكاديمي.
- لا إجابة (41.3%): نسبة كبيرة من المستجوبين (أكثر من 41%) لم يدلوا برأيهم حول هذا السؤال. وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى غياب الوضوح أو الاهتمام بمسألة قياس الاستشهادات، مما قد يعكس ضعف المعرفة بالأدوات المتاحة لمتابعة أثر منشوراتهم.

قد يؤشر انخفاض عدد المستجوبين الذين يدركون عدد الاستشهادات التي حصلت عليها منشوراتهم (33.8%) على مستوى محدود من الانخراط الأكاديمي. فمعرفة الاستشهادات أمر جوهري لتقييم نجاح البحث، وهو يمكن أن يؤثر على فرص التمويل والتعاون. أما بالنسبة للمستجوبين الذين لا يعرفون عدد المرات التي تم الاستشهاد فيها بأعمالهم، فهم يواجهون خطر ضياع فرص التطور المهني. كما أن فهم أثر منشوراتهم يمكن أن يساعد الباحثين على توجيه أعمالهم المستقبلية بشكل أفضل وتحديد المجالات التي تتطلب اهتماماً أكبر. وأخيراً، تشير النسبة المرتفعة من الإجابات "لا إجابة" إلى حاجة ملحة للتوعية بأهمية متابعة الاستشهادات، وقد يشمل ذلك تدريباً على استخدام الأدوات والموارد المتاحة لقياس أثر المنشورات، مثل Google Scholar و Scopus و Web of Science.

الرسم البياني 44: مدى معرفة المستجوبين بعدد الاستشهادات التي حصلت عليها منشوراتهم (بغض النظر عن المصدر)

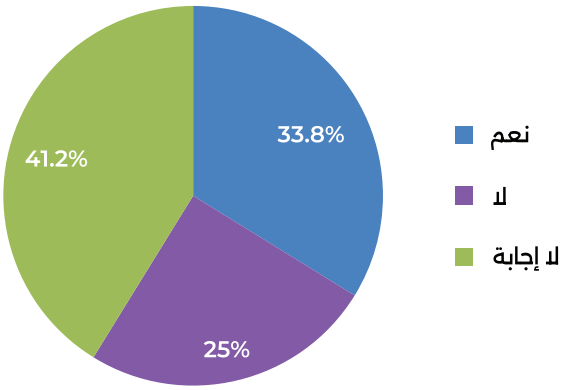

17. الوصول إلى موارد البحث العلمي: الوضع الراهن وآفاق التطوير

يكشف تحليل إجابات المستجوبين حول الوصول إلى موارد البحث العلمي عن اتجاهات مهمة حول وضعية الباحثين. فرغم أن نسبة مهمة منهم تستطيع الوصول إلى هذه الموارد، يبقى ثلث الباحثين دون أي دعم، كما أن جزءاً كبيرا لم يُبدِ رأيا في هذا الشأن. من خلال تحسين الوصول إلى الموارد وزيادة وعي الباحثين، يمكن للمؤسسات تعزيز جودة وأثر البحث العلمي، مع خلق بيئة داعمة مشجعة على التعاون.

كما تبين النتائج أن 40,5% من المستجوبين يؤكدون توفر هذه الموارد لديهم. وتشير هذه النسبة المهمة إلى أن نحو نصف الباحثين يمتلكون الأدوات والمواد اللازمة لإنجاز أعمالهم البحثية، وهو أمر أساسي لتطوير مشاريع بحثية ذات جودة والحفاظ على تنافسيتهم في بيئة أكاديمية متغيرة باستمرار.

في المقابل، يصرح نحو 29,3% من الباحثين عن عدم قدرتهم على الوصول إلى هذه الموارد، مما يثير مخاوف بشأن التحديات التي قد يواجهونها في إنجاز أبحاثهم بفاعلية. فالافتقار إلى الموارد يمكن أن يحد من قدرتهم على الابتكار وإنتاج أبحاث ذات جودة.
علاوة على ذلك، لم يُبدِ 30,3% من المستجوبين رأياً حول هذا الموضوع، ما قد يعكس حالة من التردد بشأن تعريف الموارد البحثية أو غياب الوضوح حول توفرها. كما قد يشير هذا إلى عدم اهتمام بالتفاعل مع هذه الموارد أو تراجعه، مما يستدعي تحسين التواصل حول الأدوات المتاحة.

وتؤكد نسبة الـ40,5% التي تصل إلى الموارد على أهمية هذه الأدوات في نجاح البحث العلمي. فالوصول الكافي لمثل هذه الموارد يُمكن الباحثين من تنفيذ مشاريعهم بشكل أفضل، وتحسين جودة أعمالهم، وزيادة ظهورهم الأكاديمي.أما بالنسبة للباحثين الذين يفتقرون للموارد، فقد تكون التبعات كبيرة، إذ أن غياب الدعم المادي والمعلوماتي قد يعيق قدرتهم على إجراء أبحاث دقيقة وملائمة، ويحد من أثرها.

وأخيراً، تشير النسبة العالية للإجابات "لم يُبدِ رأياً" إلى الحاجة الملحة لزيادة الوعي حول الموارد المتاحة. فمن الضروري إطلاع الباحثين على الأدوات والدعم المتاح لتطوير إمكاناتهم البحثية.

الرسم البياني 45: الباحثون المسجلون في قاعدة بيانات وطنية أو قاعدة بيانات بحثية دولية

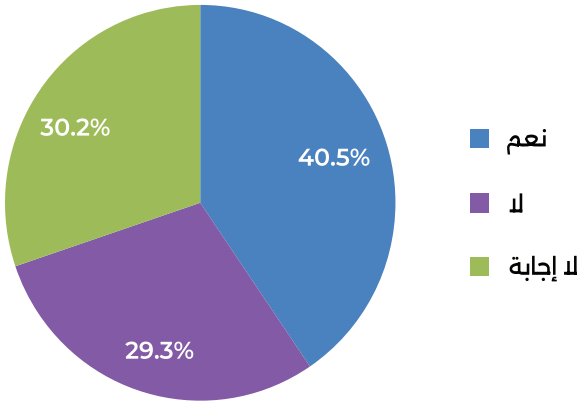

18. المصادر العلمية المفتوحة: كيف يمكن تحفيز الـ 30% من الباحثين الممتنعين؟

تشير نتائج تحليل إجابات المستجوبين حول نسبة الإنتاج العلمي في المصادر المفتوحة إلى اتجاه مثير للقلق. فعلى الرغم من استعداد جزء مهم من الباحثين لمشاركة أعمالهم، إلا أن الغالبية لا تعتمد هذه الممارسات بشكل كامل. من خلال تعزيز التوعية وتقديم الدعم المناسب، يمكن للمؤسسات تشجيع انتشار أكبر للمصادر المفتوحة، ما يسهم في إثراء البحث العلمي وزيادة تأثيره.

يكشف تحليل إجابات المستجوبين أن نسبة 30% منهم لم تنشر أي إنتاج علمي ضمن المصادر المفتوحة. تثير هذه النسبة تساؤلات حول العوائق التي تحول دون اعتماد هذه الممارسة، ومنها مخاوف بشأن حماية الملكية الفكرية ونقص الوعي بالفوائد المرتبطة بالمصادر المفتوحة، سواء لتعزيز التعاون بين الباحثين أو لزيادة وضوح الأبحاث وتأثيرها في المجتمع الأكاديمي.

بمواصلة تحليل الإجابات، يتبين أن 35% من الباحثين أفادوا بأن 1 إلى 20% فقط من إنتاجهم البحثي متاح كمصدر مفتوح. وعلى الرغم من أن هذا يشير إلى توفر درجة معينة من الانفتاح على مشاركة أعمالهم، إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة نسبيًا، مما يوحي بأن غالبية الباحثين لا يلتزمون بالكامل بممارسات المصدر المفتوح. ويعلن عدد قليل جدًا من الباحثين، أي 4,5% و6%، أن 60% أو أكثر من إنتاجهم متاح كمصدر مفتوح. وهذا يسلط الضوء على وجود عزوف عن تبني المصدر المفتوح بالكامل، حتى بين أولئك الذين يبدو أنهم مؤيدون لهذا النهج.

تشير النسبة المرتفعة من الباحثين الذين لا يملكون أي إنتاج متاح كمصدر مفتوح، إلى جانب أولئك الذين يقتصر إنتاجهم على 1 إلى 20%، إلى وجود عقبات كبيرة أمام تبني ممارسات المصدر المفتوح. قد يعود ذلك إلى مخاوف تتعلق بالظهور العلمي، أو بمراقبة المحتوى، أو بنقص الدعم المؤسساتي. ويُفوّت الباحثون جراء هذا العزوف فرصا مهمة للتعاون والابتكار والتمتع بالاعتراف الأكاديمي. حيث يمكن للمصدر المفتوح أن يُعزز من وضوح البحوث ويزيد من أثرها من خلال تمكين الآخرين من الاستئناس بالأعمال المتوفرة. وأخيرًا، تؤكد النتائج على الحاجة الملحة لرفع الوعي بفوائد المصدر المفتوح، إذ إن توعية الباحثين بكيفية تقاسم أعمالهم وفوائده يمكن أن تقلص درجة التردد وتُشجع على اعتماد أوسع لهذه الممارسات.

الرسم البياني 46: الحصة المُقدّرة المتاحة كمصدر مفتوح من إنتاج كل باحث

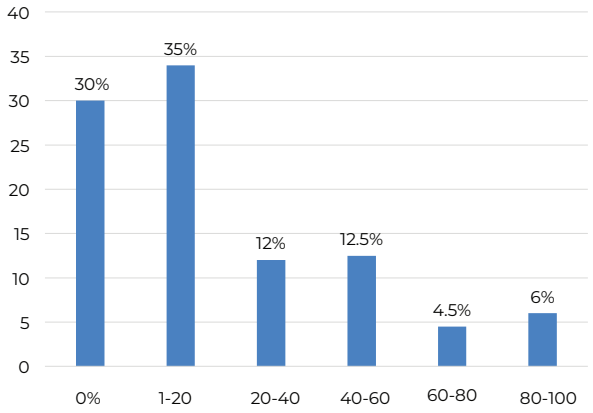

19. آفاق المسار المهني في البحث العلمي: بين الواقع والتطلعات

يكشف تحليل إجابات الباحثين حول تمثلاتهم لفرص المسار المهني عن مشاعر متباينة. 27,3% فقط منهم يرون وجود فرص مهنية جذابة في مجالهم. ورغم ما يمكن أن تعكسه هذه النسبة من تفاؤل، إلا أنها تظل ضعيفة تعكس تصورات متباينا لفرص التطور المهني. وبالمقابل، حوالي 28.5% من الباحثين أشاروا إلى أنهم لا يلمسون وجودا فعليا لمثل هذه الفرص. يعكس هذا الشعور بعدم الرضا التحديات التي يواجهونها، مثل المنافسة المتزايدة، وضع التمويل، وظروف العمل غير الملائمة.

إضافة إلى ذلك، امتنع 44,3% من المستجوبين عن الإجابة على هذا السؤال، ما قد يعكس حالة من التردد أو ضعف الانخراط في مسارهم المهني. ويشير ذلك إلى أن العديد من الباحثين قد لا يكونون على دراية كافية بالفرص المتاحة لهم، أو أنهم يشعرون باللامبالاة تجاه مستقبلهم في الوسط الأكاديمي.

وتبرز هذه النتائج الحاجة الملحة لتعزيز التوعية بالمسارات

المهنية المختلفة، مع تولي المؤسسات دورًا فاعلًا في إعلام الباحثين بهذه الفرص وتمكينهم من الدعم المؤسساتي الضروري. ولخلق بيئة بحثية محفزة وديناميكية، يصبح من الضروري تحسين ظروف العمل وتوفير التمويل الكافي، بما يجعل مهنة البحث أكثر جاذبية واستدامة.

الرسم البياني 47: وجود «أو عدم وجود» شعور بفرص مهنية للباحثين

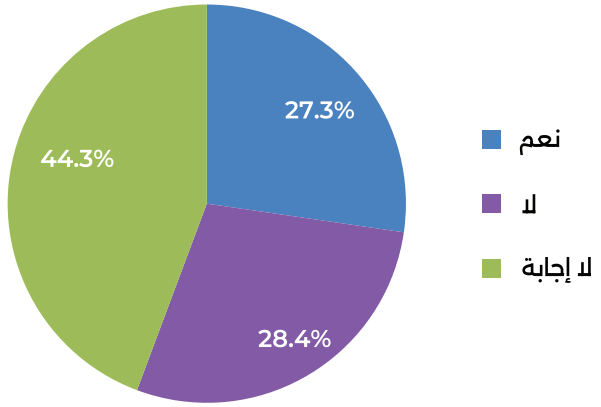

20. العقبات التي تحول دو التحفيز والتثمين:

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بالحوافز المرتبطة بالمسار المهني للباحث عن وجود مخاوف واضحة بشأن جوانب أساسية مثل الأمان الوظيفي، والاعتراف الاجتماعي، والتحفيز المالي. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تحسين ظروف العمل وزيادة مرئية الباحثين وتقديرهم، لجعل هذه المهنة أكثر جاذبية وإرضاءً. كما تُظهر تقييمات الحوافز الإجمالية المرتبطة بمهنة الباحث وجود وجهات

الرسم البياني 48: تقييم الحوافز الإجمالية المرتبطة بمهنة الباحث

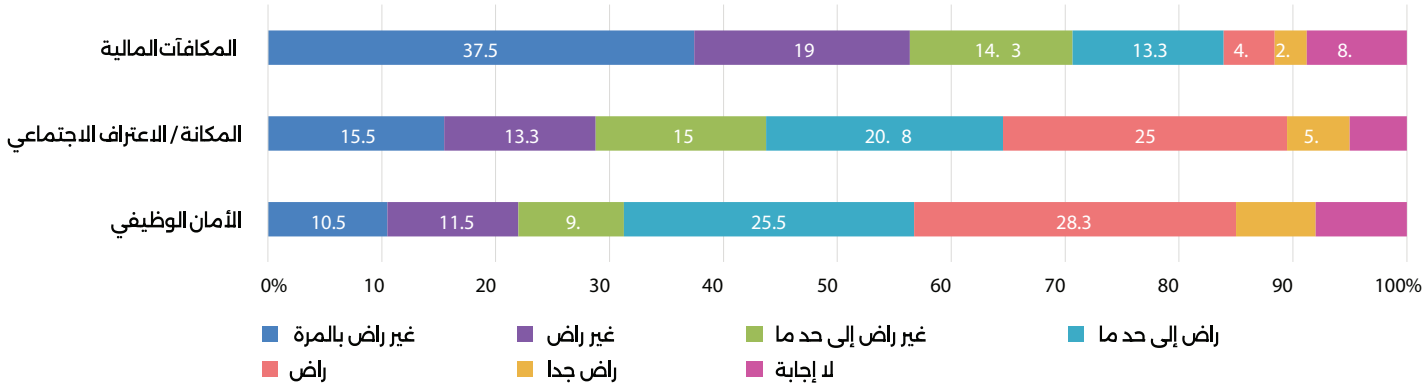

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بتقييم الحوافز الإجمالية المرتبطة بالإنتاج البحثي عن نتائج مهمة. حيث يرى حوالي 33.8% من الباحثين أن هذه الحوافز مناسبة لتشجيع عملهم، مما يوحي بأن جزءًا منهم يشعر بالدعم، ربما بفضل برامج التمويل، أو الموارد المؤسساتية، أو فرص التعاون التي تعتبر مفيدة. كما يعبّر 25.0% من المشاركين عن مخاوف بشأن فعالية هذه الحوافز، مما يشير إلى وجود ثغرات في الدعم المقدم. وقد يدل ذلك نظر متنوعة في علاقة بعدة جوانب:

- الأمان الوظيفي: في علاقة بالأمان الوظيفي، يعبّر 10.5% من المستجوبين عن عدم رضا شديد، بينما 11.5% يشعرون بعدم الرضا. ومن جهة أخرى، أعرب 28.3% من الباحثين عن رضاهم، لكن 25.5% ما زالوا غير راضين إلى حد ما. وتشير هذه النتائج إلى وجود تململ عام بشأن الاستقرار المهني، مع نسبة ملحوظة من الباحثين الذين لا يشعرون بالأمان في مواقعهم
- السمعة والاعتراف الاجتماعي: في علاقة بالسمعة والاعتراف الاجتماعي، يعبّر 15.5% من المستجوبين عن عدم رضا شديد، و13.3% عن عدم رضا. ومع ذلك، أعرب 20.8% عن رضاهم. وتُظهر هذه الأرقام أنه رغم تقدير بعض الباحثين للاعتراف في الوسط الأكاديمي، إلا أن نسبة كبيرة تشعر بنقص في المرئية والتقدير لعملهم.
- الحوافز المالية: تكشف الحوافز المالية أيضًا عن مشاعر متباينة. حيث يعبّر أكثر من 37.5% من المستجوبين عن عدم رضا شديد، و19.4% عن عدم رضا إلى حد ما. في حين أعرب 14.3% فقط عن رضاهم. وهو ما يسلط الضوء على وجود عدم رضا واسع النطاق بشأن الحوافز المالية، ما قد يؤثر على جاذبية مهنة الباحث.
- الامتناع عن الإجابة: أخيرًا، اختارت نسبة كبيرة من المستجوبين عدم الإجابة عن بعض الأسئلة، وهو ما قد يعكس حالة من التردد أو ضعف الانخراط تجاه الحوافز المرتبطة بمسارهم المهني.

على نقص في التمويل، أو الاعتراف، أو الموارد اللازمة لإنجاز مشاريعهم البحثية بنجاح.

تمثل النسبة المرتفعة من الامتناع عن الإجابة، والتي بلغت 41.3%، نقطة جديرة بالاهتمام، إذ قد يعكس ذلك عدة عوامل، مثل غموض الحوافز المتاحة ،مما يجعل تقييمها صعبًا على بعض الباحثين، أو التردد الناتج عن تجارب متباينة. وتؤكد هذه الوضعية على أهمية تعزيز التواصل حول برامج الحوافز.

تُظهر هذه النتائج ضرورة تعزيز تحفيز الباحثين. إذ إن مراعاة مخاوفهم والسعي لتلبية توقعاتهم من شأنه أن يساعد المؤسسات على تحسين جودة البحث والترفيع من وتيرته، بالإضافة إلى الترفيع من التزام الباحثين. كما يمكن للمبادرات الموجهة لجمع التغذية الراجعة وتوضيح الحوافز المتاحة، أن تلعب دورًا مهمًا في هذا الصدد.

الرسم البياني 49: تقييم الحوافز الإجمالية المرتبطة بالإنتاج البحثي

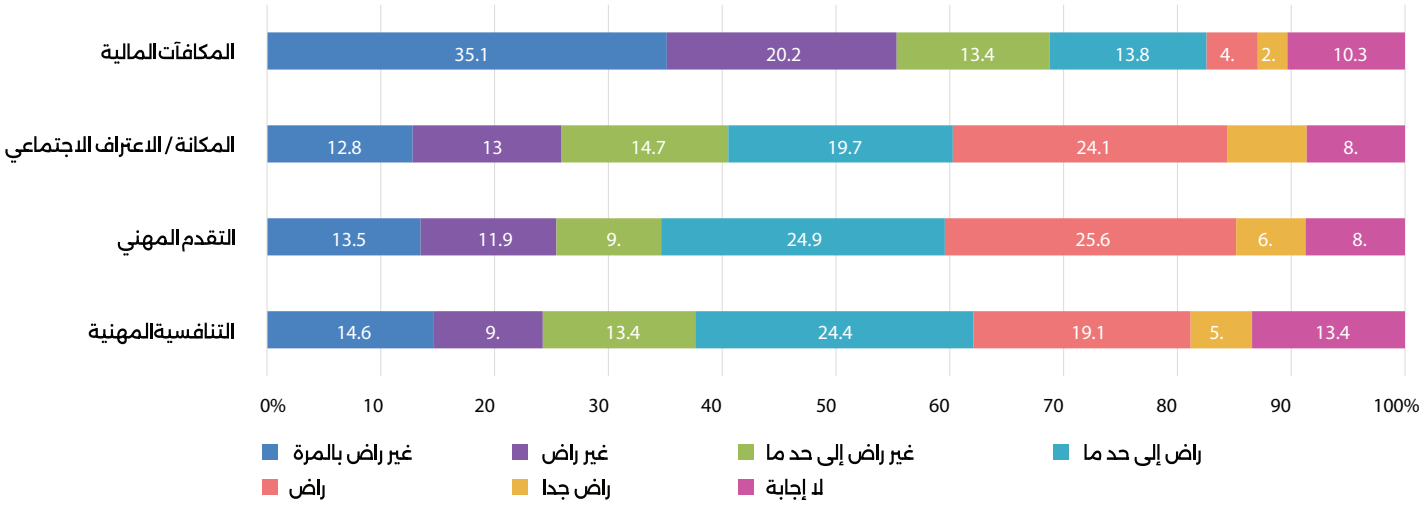

IV. نشر البحث : التعاون من أجل أثر أوسع

يتمثل نشر البحث في إبراز الإنتاجات والنتائج والمخرجات العلمية للعمل البحثي. فمجرد إجراء الأبحاث لا يكفي، بل لا بد أن تكون هذه الأعمال متاحة ومفهومة للجمهور المستهدف، وخاصة للباحثين وصنّاع القرار والمجتمع عامة. إذ أن البحث غير المنشور يفقد قيمته، لأنه يخسر أثره المحتمل ولا يسهم في تنمية الرصيد المعرفي المشترك.

يلعب نشر البحث دورًا محوريًا في تطوير العلوم الاجتماعية. فإتاحة النتائج تسهم في تعزيز تبادل الأفكار، ودفع الابتكار، وتطبيق المعارف في مختلف المجالات. كما أن نشر هذه النتائج يؤثر مباشرة على السياسات العمومية ، والممارسات المهنية، ويزيد من وعي المواطنين بالقضايا المجتمعية. فعلى سبيل المثال، يتيح استخدام أدوات التواصل نشر نتائج البحث بسرعة وبطريقة تفاعلية وهو ما يسهم في تكوين تكتلات مجتمعية حول موضوعات محددة، ويتيح التفاعل بين الباحثين والجمهور الموسع. أما المجلات العلمية فتظل وسيلة تقليدية لكنها أساسية، حيث تضمن تقييم الأقران وتكفل جودة الأعمال المنشورة. غير أن الوصول إلى بعض المنشورات يظل محدودًا، مما يطرح مسألة الشمولية في عملية النشر. وأخيرًا، يتيح التعاون واللقاءات، فضاءات للنقاش وتبادل الآراء حول نتائج البحث، ويمكّن الباحثين من تقديم أعمالهم، وتلقي الملاحظات في شأنها، وإقامة الشراكات البحثية. لقد أصبح نشر البحث اليوم معيارًا أساسيًا في تقييم العلوم الاجتماعية، حيث تأخذ هيئات التقييم بعين الاعتبار مدى مرئية الأعمال العلمية وأثرها، ويشمل ذلك لا فقط عدد المنشورات، بل أيضًا الطريقة التي تُعتمد لنشرها ومناقشتها في الفضاء العام.

1. لماذا يتعاون الباحثون التونسيون مع جامعاتهم سبع مرات أكثر مقارنة بتعاونهم مع منظمات المجتمع المدني الوطنية أو المنظمات الدولية؟

يكشف تحليل الإجابات عن سيطرة التعاون مع الجهات الوطنية، وخاصة الجامعات والمنظمات غير الربحية. وبالرغم من وجود شراكات دولية، إلا أن نطاقها لا يزال محدودًا ويحتاج إلى مزيد التطوير. فمن خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، يمكن للباحثين الحصول على دعم إضافي وتوسيع أثر أبحاثهم. تُبين هذه الديناميكية أهمية التعاون بين القطاعات وعلى الصعيد الدولي في تطوير الأبحاث المتميزة والقابلة للتطبيق. ويكشف تحليل النتائج المتعلقة بتعاون الباحثين مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاعات عن اتجاهات مثيرة للاهتمام في ديناميكيات البحث.

- الجامعات الوطنية: تشير أكبر نسبة من الباحثين، والبالغة 51.5%، إلى أنهم يعملون مع الجامعات الوطنية. يسلط هذا الرقم الضوء على أهمية المؤسسات الأكاديمية المحلية في مشهد البحث العلمي. فالتعاون مع هذه المؤسسات لا يعزز القدرات المحلية فحسب، بل يشجع أيضًا على التبادل المثمر للأفكار والموارد داخل البلاد. كما تؤكد هذه العلاقة على أهمية الجامعات الوطنية في دعم مشاريع البحث العلمي وتطوير حلول تتناسب مع الاحتياجات المحلية.
- المنظمات/المؤسسات الوطنية غير الربحية: في مرتبة الثانية، يصرّح 37% من الباحثين بأنهم يتعاونون مع منظمات أو مؤسسات وطنية غير ربحية. يمكن أن يوفر هذا النوع من الشراكات آفاقًا فريدة وموارد إضافية، مما يساهم في إثراء مشاريع البحث العلمي. وغالبًا ما تلعب المنظمات غير الربحية دورًا أساسيًا في التطبيق العملي للبحوث، مع التركيز على القضايا الاجتماعية والبيئية.
- الجامعات الدولية: يفيد نحو 40.3% من الباحثين أنهم يعملون مع جامعات دولية. يُعد هذا التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية لتبادل المعرفة والوصول إلى الموارد العالمية. كما يتيح توسيع تأثير البحوث خارج الحدود الوطنية، مما يعزز منهجية أكثر شمولية لمعالجة القضايا المدروسة.
- المنظمات/المؤسسات الدولية غير الربحية: أخيرًا، يشير 29% من المستجوبين إلى أنهم يتعاونون مع منظمات أو مؤسسات دولية غير ربحية. يمكن لهذا النوع من التعاون أن يوفر فرصًا كبيرة لمعالجة القضايا العالمية وتعزيز تأثير البحوث على الصعيد الدولي. ومع

ذلك، قد تشير النسبة الأضعف نسبيًا مقارنة بالفئات الأخرى، إلى وجود تحديات في إقامة هذه الشراكات، مثل اختلاف الأولويات أو العقبات اللوجستية.

- الوكالات الدولية: من جانب آخر، يصرّح 7.3% فقط من الباحثين أنهم يتعاونون مع وكالات دولية. يشير هذا الرقم إلى فرص ضائعة للعديد من الباحثين، إذ يمكن أن يوفر التعاون مع هذه الوكالات دعمًا ماليًا وموارد قيّمة، مع تعزيز القدرة على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق.

الرسم البياني 50: المؤسسات التي يتعاون معها الباحثون

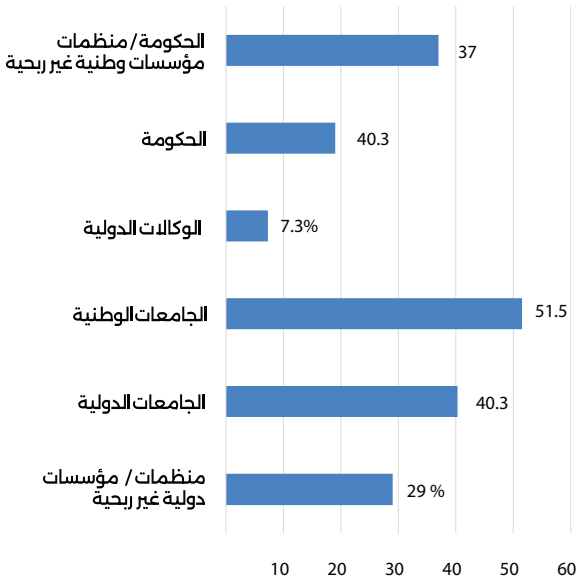

2. حوالي 40% من الباحثين يرون الوصول الى صانعي القرار متاحا... مقابل 30% فقط بالنسبة للفئات الهشة

تحليل الإجابات يُبرز وجود تصور عام يُشير إلى أن إمكانية الوصول للعديد من المجموعات، متاحة رغم وجود بعض الحواجز. يبدو أن صانعي السياسات والباحثين غير الجامعيين يحظون باعتراف أكبر، في حين أن تعزيز مشاركة الفئات الهشة والنساء مازال يتطلب جهودًا إضافية. وتُبرز هذه الديناميكية أهمية توسيع نطاق المشاركة في النقاشات البحثية لضمان تمثيل متنوع وعادل للأصوات داخل المجتمع الأكاديمي وخارجه.

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بمشاركة مختلف المجموعات في النقاشات حول البحث العلمي عن تصورات متفاوتة بشأن إمكانية الوصول ومستوى الانخراط لدى مختلف الأطراف، وهي كما يلي:

- أعضاء المجتمع الفرادى: نسبة كبيرة، تصل إلى 34.0%، ترى أن مشاركة أعضاء المجتمع الفرادى تعد متاحة إلى حد ما. في حين يرى 17.2% أن مشاركتهم غير متاحة إلى حد ما. يشير هذا التباين إلى أنه بالرغم من وجود انفتاح على إشراك هؤلاء الأعضاء، فإن بعض العقبات ما زالت قائمة، وهي قد تكون ناجمة عن نقص في المعلومات أو في الموارد.
- المجموعات والجمعيات المجتمعية: بالنسبة للمجموعات والجمعيات المجتمعية، يرى 30.5% من المستجوبين أن مشاركتها إما متاحة أو متاحة حد إلى ما. ويعتبر 18.3% أنها غير متاحة إلى حد ما. يشير هذا إلى تصور إيجابي، لكنه يعكس أيضًا الاعتراف بالتحديات التي قد تعيق مشاركتها الفعّالة.
- أصحاب القرار السياسي: فيما يتعلق بأصحاب القرار السياسي، يرى 40.0% من الباحثين أنهم متاحون إلى حد ما، في حين يعتبر 11.5% أنهم غير متاحين جدا. قد يوضح هذا التصور ثقة الباحثين في قدرتهم على إجراء مناقشات بنّاءة مع هؤلاء الفاعلين الرئيسيين، رغم استمرار وجود بعض الحواجز.
- الفئات الهشة: بالنسبة للفئات الهشة، يرى 30.6% من المستجوبين أنها متاحة، بينما يرى 6.1% أنها غير متاحة جدا. ويشير ذلك إلى الاعتراف بأهمية الشمول، رغم الحاجة لبذل جهود إضافية لضمان سماع صوتهم في النقاشات البحثية.
- النساء: موقع النساء في النقاشات البحثية يكشف عن نتائج مهمة، حيث يرى 35.6% من المستجوبين أن مشاركتهن متاحة إلى حد ما. في حين، يرى10,6 % أن مشاركتهن غير متاحة جدا. يشير ذلك إلى إحراز تقدم نحو الشمول، لكنه يبرز أيضًا الحاجة لتعزيز الجهود للتغلب على العقبات القائمة.
- الباحثون غير الجامعيين: بالنسبة للباحثين غير الجامعيين، يرى 40.0% من المستجوبين أنهم متاحون، بينما يرى 11.5% أنهم غير متاحين. يبرز هذا أهمية هؤلاء الباحثين في مشهد البحث العلمي والاعتراف المتزايد بمساهمتهم.
- الجامعات المرتبطة بجميع المستويات الأكاديمية: أخيرًا، بالنسبة للجامعات المرتبطة بجميع المستويات

الأكاديمية، يرى 23.5% من الباحثين أن مشاركتها متاحة، بينما يرى 20.0% أنها غير متاحة إلى حد ما. يعكس هذا التباين في الآراء التحديات المرتبطة بمشاركة المؤسسات الأكاديمية، التي قد تبدو أحيانًا بعيدة عن الاهتمامات المجتمعية.

الرسم البياني 51: تقييم مشاركة المجموعات المختلفة في حوكمة البحث العلمي

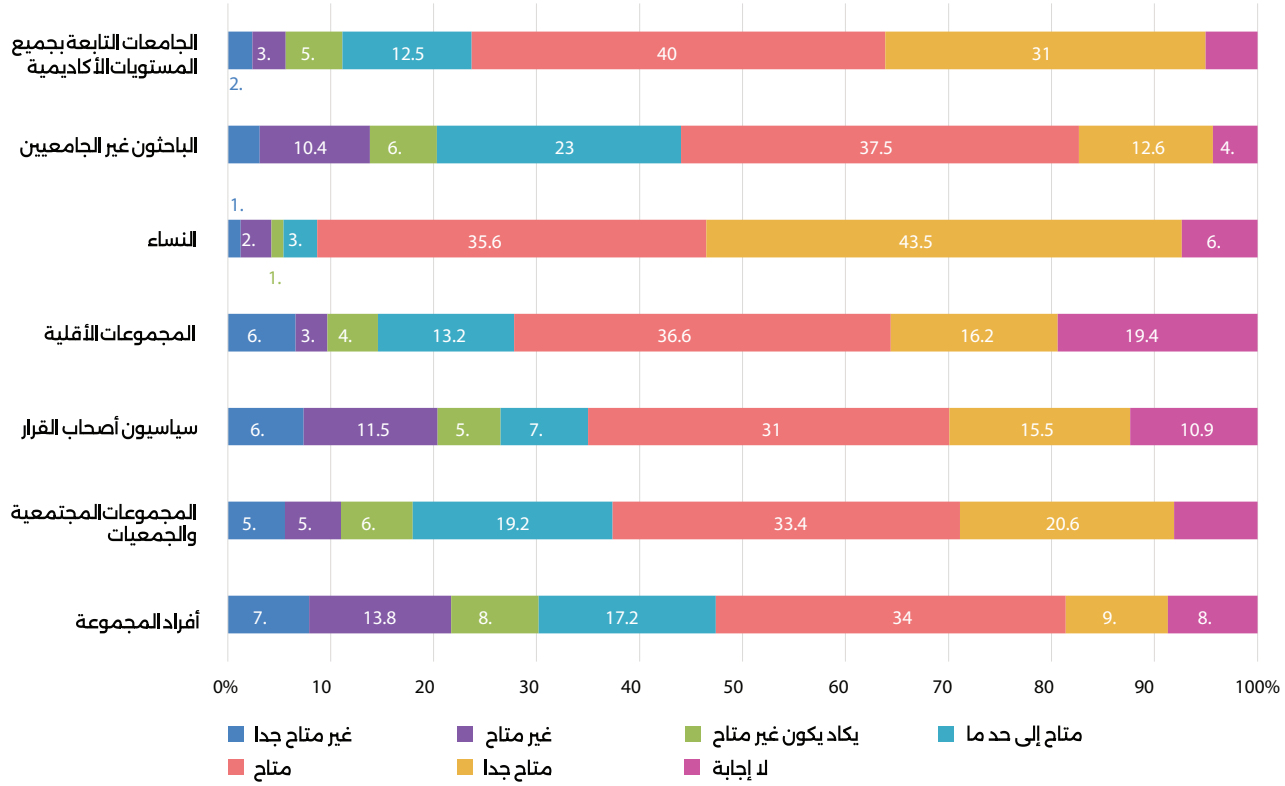

بصفة عامة، تبين النتائج وجود توجه نحو الانفتاح على التعاون، حيث يشارك غالبية الباحثين ولو بشكل متقطع مع أشخاص من خارج مؤسستهم. غير أنه لا يزال هناك جزء غير ضئيل من الباحثين لا يستكشفون هذه الفرص. ولتوسيع أثر البحث العلمي، لا بد من تشجيع المزيد من التفاعلات بين المؤسسات، بما يسهل الوصول إلى موارد وخبرات متنوعة. ويمكن أن تساهم هذه الديناميكية لا فقط في إثراء مشاريع البحث، بل كذلك في خلق شبكات تعاون أكثر صلابة وتكاملًا.

ويبين تحليل الإجابات على السؤال المتعلق بتواتر التعاون مع أشخاص من خارج مؤسسة البحث عن اتجاهات مثيرة للاهتمام في علاقة بممارسات التعاون بين الباحثين:

- التعاون "أحيانًا": تمثل فئة الباحثين الذين يتعاونون "أحيانًا" مع أشخاص من خارج مؤسستهم الفئة الأكثر تمثيلية، حيث تصل نسبتهم إلى 37.9%. تشير هذه النتيجة إلى أن غالبية المستجوبين يشاركون بشكل غير منتظم في التعاون الخارجي. وهو ما قد يعكس رغبتهم في تبادل الأفكار وتقاسم الموارد، مع الحفاظ على ارتباط قوي بمؤسستهم. كما تشير هذه الوتيرة من التعاون إلى وجود مرونة في أساليب البحث، مما يتيح للباحثين الوصول إلى خبرات متنوعة دون أن يصبح ذلك ممارسة قارة.
- التعاون "بشكل متكرر": عبر 20% من المستجوبين عن تعاونهم بشكل متكرر مع أشخاص من خارج مؤسستهم. رغم أن هذه النسبة أقل من الفئة الأولى إلا أنها تشير إلى أن بعض الباحثين قد أدرجوا عملية التعاون الخارجي ضمن منهجيتهم العملية. ويمكن لهذه الممارسة المنتظمة أن تثري مشاريعهم البحثية من خلال تعزيز تبادل مثمر وفتح آفاق جديدة. كما أنها تكشف كذلك عن اعترافًا بأهمية شبكات البحث العلمي خارج الحدود المؤسساتية.
- التعاون "بشكل منتظم": تؤكد نسبة 14.7%من الباحثين أنهم يتعاونون بشكل منتظم مما يعني أن

عـددًا منهـم يقيـم شراكات مسـتدامة مـع فاعلـين مـن خـارج مؤسساتهم. وقـد يكـون هـذا الانتظـام فـي التعاون مـؤشرًا علـى دمـج اسـتراتيجي للتبـادلات بـين المؤسسـات فـي عملهـم، ممـا يعـزز تأثيـر أبحاثهـم.

- التعـاون "نـادراً" و"أبـدا": بالنسـبة للإجابـات التـي تشـير إلـى التعـاون "نـادراً" (15.3%) أو "أبـداً" (5.6%)، يتضـح أن بعـض الباحثين يشـاركون بدرجـة أقـل فـي التعـاون الخارجي. وقـد تعكـس هـذه النسـب وجـود عقبـات مثـل ضيـق الوقـت، ونقـص المـوارد، أو أنهـم يفضلـون الاكتفـاء بالعمـل داخـل مؤسساتهم. كمـا قـد تشـير كذلـك إلـى ثقافـة بحثيـة تميـل إلـى الاعتمـاد علـى الـذات أكثـر مـن العمـل التعاونـي.

الرسم البياني 52: ممارسات التعاون العلمي خارج حدود المؤسسات

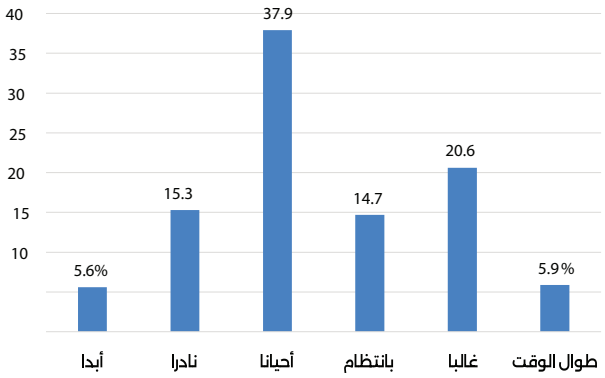

3. تدريب الباحثين على التواصل بشكل أفضل: مفتاح مرئية العلوم

يُظهـر تحليـل الإجابـات أنـه رغـم اعتـراف نسـبة كـبيرة مـن الباحـثين بأهميـة التدريـب علـى التواصـل، فـإن الكثيريـن لـم تتـح لهـم فـرص كافيـة لتطويـر هـذه المهـارات.

ولتعزيـز أثـر البحـوث، يتـعين تكثيـف برامـج التدريـب علـى التواصـل، لتمـكين الباحـثين مـن الأدوات اللازمـة لتبليـغ أعمالهـم بشـكل فعـال وجـاذب. يكشـف فحـص الإجابـات المتعلقـة بعـدد الـدورات التدريبيـة فـي التواصـل التـي شـارك فيهـا الباحثـون خـلال السـنوات الثـلاث الماضيـة عـن اتجاهـات مهمـة:

- صفـر حصـة تدريـب (0): تشـير نسـبة 18.5% مـن المسـتجوبين إلـى أنهـم لـم يشـاركوا فـي أي تدريـب علـى التواصـل. يثـير هـذا الرقـم القلـق بشـأن اسـتعداد الباحثيـن للتواصـل الفعـال حـول أعمالهـم. فقـد يـؤدي غيـاب التدريـب إلـى تقييـد قدرتهـم علـى تقاسـم أبحاثهـم مـع جمهـور أوسـع، أو التعـاون بشـكل فعّـال، أو الحصـول علـى التمويـل.
- دورة أو دورتـان (1-2): حـضر معظـم الباحثـين، بمـا نسـبته 35.5%، دورة أو دورتـين فـي مجـال التواصـل. وهـو مـا يشـير إلـى اعـتراف جزئـي بأهميـة هـذه المهـارات، لكنـه يوحـي أيضـا بـأن الكثيريـن لـم تتـح لهـم فرصـة التدريـب بشـكل معمـق. فالتدريـب المحـدود قـد يعيـق تطويـر المهـارات الأساسـية لنـشر نتائـج البحـث والتفاعـل مـع جمهـور متنـوع.
- 3 إلـى 4 دورات تدريبيـة (3-4): شـارك نحـو 23.8% مـن المسـتجوبين فـي 3 أو 4 دورات تدريبيـة. يشـير هـذا الرقـم إلـى أن بعـض الباحثـين يشـاركون بنشـاط لتطويـر مهاراتهـم فـي التواصـل. يمكـن أن يعـزز التدريـب المنتظـم فـي هـذا المجـال قدرتهـم علـى التواصـل بوضـوح وفعاليـة، وهـو أمـر حيـوي لضمـان تأثيـر أبحاثهـم.
- 5 دورات تدريبيـة أو أكـثر: شـارك 13% فقـط مـن الباحثـين فـي 5 دورات تدريبيـة أو أكـثر. تشـير هـذه النسـبة المنخفضـة نسـبيًا إلـى أنـه رغـم وجـود رغبـة فـي تحسـين مهـارات التواصـل، إلا أن قلـة مـن الباحثـين يلتزمـون بتطويـر مسـتمر فـي هـذا المجـال وهـو مـا يمكـن أن يرجـع إلـى قيـود تتعلـق بالوقـت أو المـوارد أو فـرص التدريـب المتاحـة.
- لا إجابـة: أخـيرًا، لـم يقـدم 9.3% مـن المسـتجوبين إجابـة. قـد يعكـس هـذا الرقـم نقصًـا فـي الاهتمـام بالموضـوع أو حالـة مـن التـردد بشـأن السـؤال.

الرسم البياني 53: عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها الباحثون في مجال التواصل خلال السنوات الثلاث الماضية:

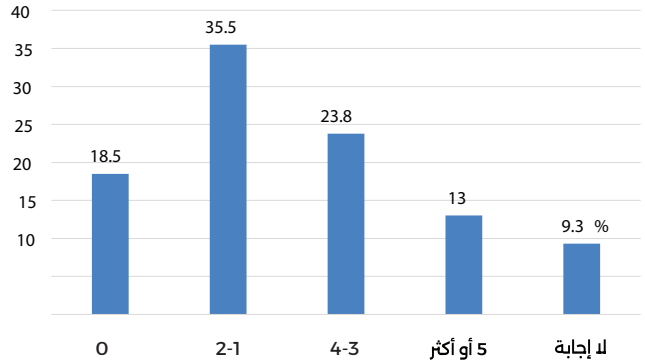

4. ماذا لو أتقن الباحثون البحث... ولم يتقنوا التبادل؟

يبين تحليل النتائج أنه بالرغم من القيمة التي أضافتها الدورات التدريبية في التواصل، إلا أن عديد المجالات الأساسية لازالت بحاجة إلى التطوير. ينبغي التركيز بشكل خاص على مهارات الكتابة والعرض، لضمان تمكين الباحثين من تقديم أعمالهم بفعالية. فمن خلال تعزيز هذه التدريبات، يمكن رفع مستوى جودة التواصل العلمي وتوسيع أثر الأبحاث.

يكشف تقييم هذه الدورات فيما يتعلق بعدة مهارات رئيسية عن اختلافات واضحة في تصورات الباحثين:

- مهارات تنظيم الفعاليات: بالنسبة لمهارات تنظيم الفعاليات، يرى 20.2% من المستجوبين أنهم راضون عن ذلك، في حين يرى أن 24.2% أنهم "راضون إلى حد ما". كما أعرب 17.9% عن عدم رضاهم. تظهر هذه النتائج أن هناك اعترافا بفوائد التدريب، لكنها تكشف كذلك عن بعض الثغرات التي يمكن تجاوزها لإعداد الباحثين لتنظيم الفعاليات بشكل أفضل.
- مهارات التبليغ: بالنسبة لمهارات التبليغ، عبر 22.5% من المشاركين عن رضاهم، مقابل23,8% راضون إلى حد ما. في حين أعرب 18.1% عن عدم رضاهم. يشير ذلك إلى أنه رغم ما حققه التدريب من فائدة، إلا أن هناك حاجة لتطويره بهدف تعزيز قدرة الباحثين على تبليغ أعمالهم لغير المتخصصين من الجمهور المستهدف.
- مهارات العرض: فيما يتعلق بمهارات العرض، يعبر 18.1 % من الباحثين عن رضاهم، مقابل 24.2%"راضون إلى حد ما". كما، أعرب 8.6% عن عدم رضاهم الشديد. يبرز ذلك أهمية تحسين برامج التدريب لضمان اكساب الباحثين لمهارات عرض جيدة في العرض، نظرا لضرورتها في التعريف بأعمالهم.
- كتابة الأعمال البحثية: أخيرًا، فيما يتعلق بكتابة الأعمال البحثية، يرى 14.3% من المستجوبين أنهم راضون، في حين أعرب 11.4% عن عدم رضاهم الشديد. تشير هذه النتائج إلى وجود تصورات متباينة حول قيمة التدريب في هذا المجال الحيوي. فالكتابة تُعد مهارة أساسية للباحثين، وقد يؤثر عدم الرضا عنها على جودة المنشورات.
- لا إجابة: أخيرًا، 9,3% من المستجوبين لم يقدموا أي إجابة. وقد يعكس هذا الرقم ضعفًا في الانخراط أو حالة من التجاهل للسؤال.

الرسم البياني 54: تقييم مدى الرضا عن التدريبات في مجال الاتصال:

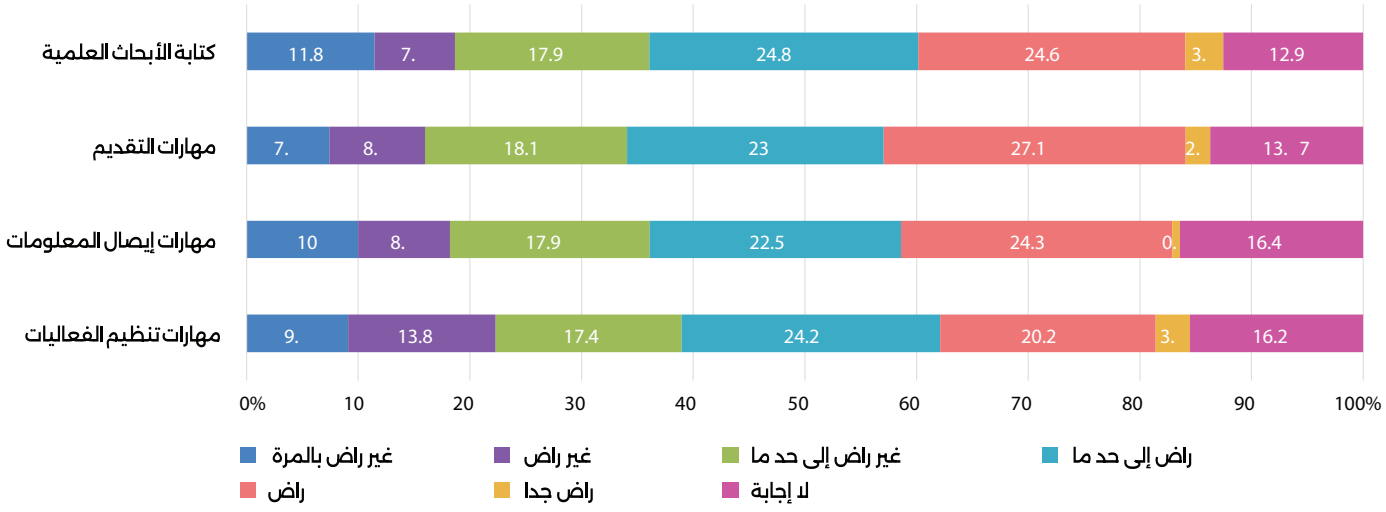

5. انخراط الباحثين: اتجاهات المشاركة في الفعاليات العلمية

يكشف تحليل المعطيات حول مشاركة الباحثين في الفعاليات العلمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن اتجاهات مهمّة. إذ يظهر أنّ ما يقارب نصف المستجوبين (49,5%) حضروا مؤتمراً أو ندوتين علميتين خارج مناطقهم، وهو ما يعكس مستوى متوسطاً من الاهتمام بفرص تبادل المعرفة خارج حدودهم الجغرافية. في المقابل، شارك 33,6% من الباحثين في ثلاثة أو أربعة فعاليات، ما يشير إلى انخراط فئة منهم بشكل أكثر نشاطاً وفاعلية في المنتديات العلمية.

من ناحية أخرى، شاركت فئة محدودة لا تتجاوز 7,5% في خمسة فعاليات علمية أو أكثر، بما يدلّ على التزام مهم واندماج قوي في مجال تخصصهم. في المقابل، امتنعت نسبة 5,5% عن الإجابة، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى سهولة النفاذ إلى هذه الفعاليات أو مستوى وضوحها وإشعاعها.

فيما يتعلق بالمشاركة في المؤتمرات أو الندوات التي تنظَّم في مؤسسات أخرى داخل نفس البلد، جاءت النتائج متقاربة. فقد حضر 49,6% من الباحثين حدثًا أو حدثين، وهو ما يعكس ميلاً واضحًا للانخراط محليًا. بينما شارك 15,3% في ثلاثة أو أربعة أحداث، و5,7% فقط في خمسة فعاليات أو أكثر. وتُظهر هذه الأرقام وجود مستوى محترم من الانخراط، غير أنّ 29,4% من المستجوبين لم يقدّموا أي إجابة، وهو ما قد يشير إلى محدودية الفرص المتاحة أو نقص في المعلومات حول الفعاليات العلمية القائمة.

وأخيرًا، فيما يخصّ المؤتمرات أو الندوات المنعقدة داخل مؤسستهم، شارك 14,8% من الباحثين في حدث أو حدثين، بينما حضر 27,3% ثلاثة أو أربعة فعاليات. كما برزت فئة مهمة تمثل 19,3% شاركت في خمسة فعاليات أو أكثر، ما يعكس مستوىً مرتفعًا من الالتزام بالأنشطة المحلية. في المقابل، لم يُدلِ 38,6% من المستجوبين برأيهم، وهو ما قد يشير إلى حالة من التردد أو ضعف التفاعل مع الأنشطة التي تنظمها المؤسسة نفسها.

تُبرز هذه النتائج تفاوتًا في مشاركة الباحثين في الفعاليات العلمية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. فرغم انخراط الكثير منهم، فإن النسبة العالية من المستجوبين الذين لم يقدّموا إجابات في بعض الفئات تشير إلى حاجة ماسة لتحسين التواصل وتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الفعاليات. ومن خلال تشجيع مشاركة أوسع وتسهيل النفاذ إلى هذه الفرص، يمكن للمؤسسات تعزيز شبكات التعاون وتبادل المعرفة داخل المجتمع العلمي.

الرسم البياني 55: عدد الفعاليات العلمية التي شارك فيها المستجوبون خلال السنوات الثلاث الأخيرة

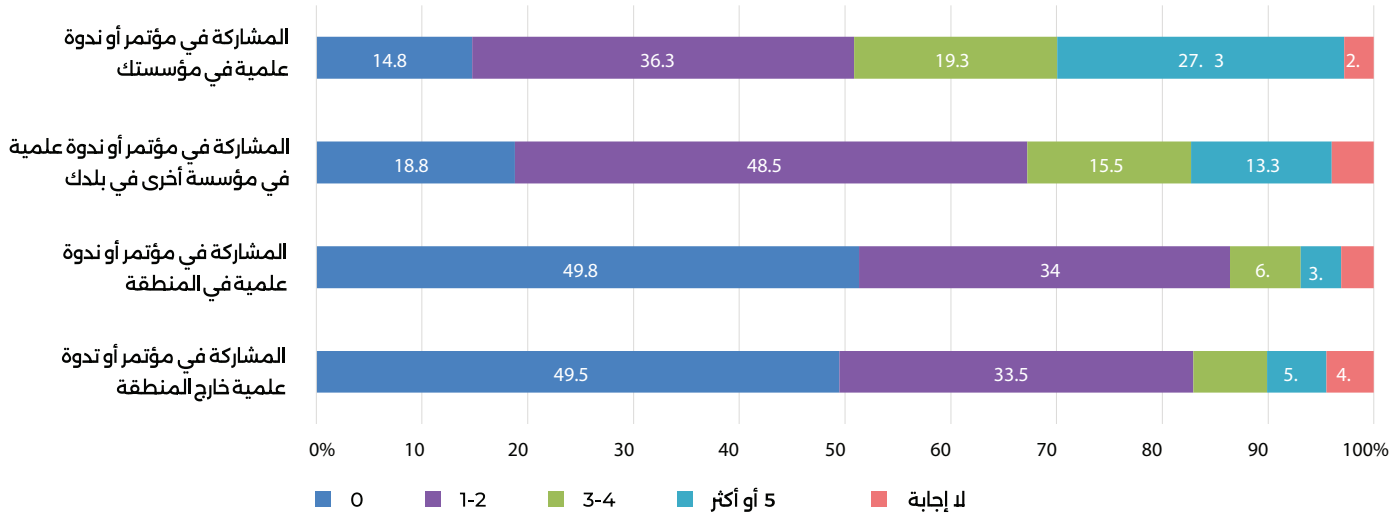

6. البحث العلمي الدولي يكشف عن نقاط قوته:

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بمكانة الباحثين في مشاريع البحث الدولية عن نتائج مهمة. فقد أشارت الغالبية العظمى من المستجوبين، بنسبة 56,8%، إلى أنهم يشغلون دور الباحثين، مما يعكس انخراطًا قويًا في العمل البحثي. كما صرّح 37,9% منهم بأنهم باحثون رئيسيون، وهو ما يعكس مستوى متقدمًا من المسؤولية والقيادة ضمن هذه المشاريع. ولم تتجاوز نسبة المستجوبين الذين شغلوا دور المساعد 5,3% مما يشير إلى أن غالبية الباحثين المشاركين في هذه المشاريع يشغلون مناصب أكثر استقلالية وفاعلية وتوضح هذه النتائج أن الباحثين منخرطون أساسًا في أدوار محورية ضمن المشاريع، تمكنهم من الإسهام بشكل فعّال وملموس في العمل البحثي، كما تسلّط الضوء على الإمكانات الكبيرة لتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم القيادية في مجال البحث العلمي الدولي.

الرسم البياني 56: دور الباحثين في المشاريع التعاونية

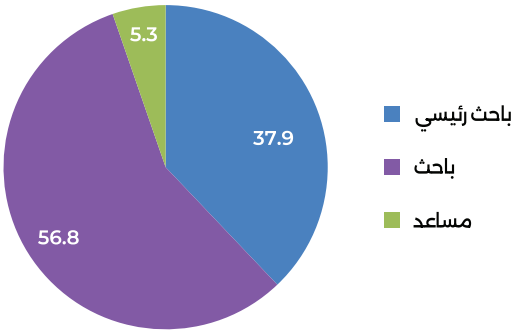

7. ا الباحثون في سعي للتأثير: ضرورة الربط بين العلم والمجتمع بشكل أفضل:

يكشف التحليل عن مفارقة مؤرقة: فرغم أن 52% من الباحثين مندمجون في شبكات مهنية، إلا أن 87% منهم لا يتلقى أي اتصال من الإعلام مطلقا، بينما 69% يقع تجاهلهم من قبل صانعي السياسات. تعكس هذه الأرقام فجوة مزدوجة بين رجال العلم أنفسهم، من ناحية، وبين البحث العلمي والمجتمع من ناحية أخرى. ومع ذلك تظل 68% من الشبكات التي ينتمي إليها الباحثون متعلقة بالمستوى الوطني، مما يحدّ من أثر أعمالهم على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، تتوزع النتائج كما يلي:

- الانتماء إلى شبكة مهنية بحثية: تُظهر النتائج أن غالبية المستجوبين، بنسبة 52,0%، ينتمون إلى شبكة مهنية بحثية كأعضاء. بالمقابل، لا ينتمي 27,3% منها إلى أي شبكة، بينما يرى 20,8% أن هذا لا ينطبق على وضعهم. ويشير ذلك إلى أنه رغم انخراط عدد مهم من الباحثين في الشبكات البحثية، فإن نسبة مهمة تبقى خارج هذه الهياكل، مما قد يحد من فرص التعاون وتبادل المعرفة.
- تواتر الاتصال بالإعلام: بالنسبة لتواتر اتصال الصحفيين أو وسائل الإعلام بالباحثين بعد نشر مقال أو تقرير، تشير الأغلبية الساحقة من المستجوبين (87,3%) إلى أنه لا يتم التواصل معهم مطلقًا. ولا يقع التواصل بنسبة 7,3% منهم إلا نادرًا، وبما نسبته 5,1% أحيانًا. وتكشف هذه النتائج عن نقص واضح في التفاعل بين الباحثين ووسائل الإعلام، مما قد يعيق نشر أبحاث مهمة لدى الجمهور العام.
- تقييم التغطية الإعلامية: تظهر الإجابات المتعلقة بجودة التغطية الإعلامية للفعاليات المنظمة والأبحاث المنشورة، تنوعًا في الآراء. فمثلاً، تعتبر التغطية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مرضية بالنسبة لـ30,0% من المستجوبين، بينما يراها 25,5% غير مرضية. أما التغطية الإذاعية، فيرى 41,3% من الباحثين أنها غير مرضية إلى حدّ ما. وتشير هذه النتائج إلى وجود استياء بشأن طريقة تعامل وسائل الإعلام غير الأكاديمية مع الأبحاث العلمية.
- تواتر الاتصال بالفاعلين السياسيين: فيما يتعلق بالاتصال بالفاعلين السياسيين بعد نشر مقال، أفاد 69,3% من المستجوبين أنهم لا يتلقون أي اتصال في حين أن نسبة قليلة تبلغ 16,8%، تتلقى اتصالًا نادرًا، و9,8% فقط أحيانًا. ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين البحث الأكاديمي وأثره المحتمل في صنع القرار السياسي.
- مستوى الشبكات المهنية: بالنسبة للانتماء إلى شبكة مهنية، ينتمي 68,3% من المستجوبين إلى شبكة بحثية وطنية، بينما ينتمي 18,3% إلى شبكة دولية، في حين 13,5% فقط ينتمون إلى شبكة إقليمية. وتشير هذه التوزيعات إلى تركّز أنشطة البحث على المستوى الوطني، مما قد يؤثر على فرص الوصول إلى تعاون دولي.

الرسم البياني 57: الباحثون الأعضاء في شبكة مهنية بحثية

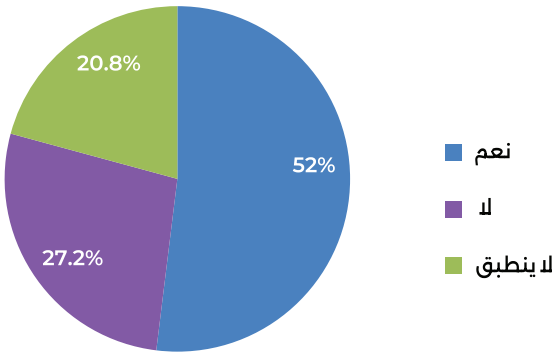

مع انخراط 68,3% من الباحثين في شبكة بحثية وطنية، يتبين أن التعاون الداخلي هو السائد. وتشير هذه المشاركة القوية إلى أن الباحثين يفضّلون التبادل المحلي، مما يسهل الوصول إلى الموارد والخبرات والتمويل المتاح داخل البلاد. ويعكس ذلك وجود بيئة بحثية تشجّع على التعاون وتبادل المعلومات الأساسية لدعم تطوير البحث العلمي الوطني.

في المقابل، تُظهر المشاركة في الشبكات الإقليمية نسبة منخفضة جدًا تبلغ 13,5% فقط. ويطرح هذا الرقم تساؤلات حول العوائق التي قد تحول دون التعاون مع دول أخرى في المنطقة، مثل اختلافات اللغة، وتباين أولويات البحث، أو القيود المتعلقة بالتمويل. ويبدو إذن أن هناك إمكانات غير مستغلة لتطوير شراكات إقليمية يمكن أن تُثري أعمال الباحثين التونسيين وتعزز من ظهورهم وتأثيرهم في العالم العربي أو المتوسطي.

أما الشبكات الدولية، فتستقطب 18,3% فقط من الباحثين، وهي نسبة ما تزال متواضعة نسبيًا. وقد يعكس هذا المستوى من الانخراط الدولي تحديات متعددة، مثل صعوبات الوصول إلى التمويلات الدولية، والحاجة للنشر في مجلات ذات تأثير عال، أو العقبات البيروقراطية في إقامة تعاون مع باحثين من دول أخرى. غير أن هذا الانخراط الدولي يظل ضروريًا لتنويع وجهات النظر البحثية ودمج البحث التونسي ضمن السياق العلمي العالمي على الرغم من سيطرة الشبكات الوطنية، فإن ضعف الانخراط في الشبكات الإقليمية والدولية يبرز وجود فرص كبيرة لتحسين وضع الباحثين التونسيين. إذ يمكن لتعزيز الشراكات الإقليمية وتشجيع التعاون الدولي أن يُنشط البحث العلمي في تونس، ويزيد من تأثيره المجتمع العلمي الدولي واعترافه.

الرسم البياني 58: مستوى الانتماء إلى شبكة مهنية بحثية

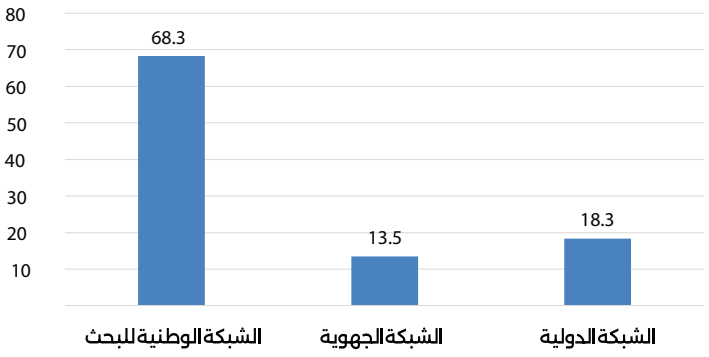

8. لماذا تمتلك الباحثات وقتًا أقل للانخراط في البحث العلمي؟

تُبرز النتائج وجود فجوة ملحوظة في الوقت المخصص للبحث العلمي بين الرجال، الذين يخصصون نسبة 40%، وبين النساء، اللاتي لا يخصصن لذلك سوى 26,9%. وتثير هذه الفجوة تساؤلات مهمة حول العوامل الاجتماعية التي تؤثر على توفر الباحثات على الوقت الكافي للبحث العلمي. ومن بين العوامل الرئيسية لهذا التفاوت الأدوار المنزلية، حيث تتحمّل النساء، نتيجة الصور النمطية الراسخة، غالبًا نصيبًا أكبر من المسؤوليات العائلية والمنزلية. وتحدّ هذه الأعباء الإضافية من وقتهن وطاقتهن، مما يعيق انخراطهن الكامل في مشاريع البحث العلمي. إضافة إلى ذلك، تلعب الضغوط الاجتماعية دورًا مهمًا في هذا الإطار. فقد تُوجه الانتظارات الثقافية اختيارات النساء المهنية، فتدفعهن أحيانًا إلى اختيار مهن التدريس نظرا لكونها تحتاج وقتا أقل، وهو ما لا يتوافق مع مسار الانخراط في مسار بحثي مكثف. كما يُشكل الوصول غير المتكافئ إلى الموارد عائقًا رئيسيًا؛ فقد تواجه النساء صعوبات في الحصول على التمويل، أو الإرشاد الأكاديمي، أو الشبكات اللازمة للتقدم في أبحاثهن، مما يؤثر على قدرتهن على الانخراط الكامل في البحث العلمي. لذلك يمثل تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية تحديًا كبيرًا للنساء، حيث قد تتحول صعوبة الموازنة بينهما إلى عائق مهم أمام مشاركتهن الفاعلة في المشاريع البحثية.

تُبرز هذه الفوارق الحاجة الملحّة لوضع مبادرات تهدف إلى دعم النساء في مجال البحث العلمي. فقد تساعد سياسات المرونة، على سبيل المثال، في تحقيق توازن أفضل بين الحياة المهنية والمسؤوليات الأسرية. وبالمثل، يمكن أن يُسهم توسيع الوصول إلى الموارد الداعمة للأمهات وبرامج الإرشاد المصممة خصيصًا للنساء في تقليص هذه الفجوة.

الرسم البياني 59: كفاية الوقت المخصص للبحث العلمي (حسب الجنس)

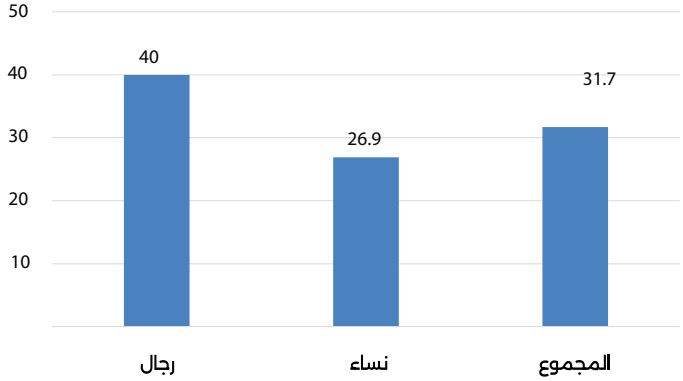

9. التعاون الدولي: الوضع الراهن وفرص انخراط الباحثين

يوضح الرسم البياني توزيع عدد المشاريع البحثية الدولية التعاونية المنجزة خلال السنوات الثلاث الماضية، مُسلطًا الضوء على فروق واضحة بين الرجال والنساء. وتكشف النتائج عن اتجاهات تستدعي اهتمامًا خاصًا.

بالنسبة للرجال، نلاحظ أن نسبة كبيرة منهم تنخرط في فئات المشاريع التي تتراوح بين 3 إلى 4 مشاريع و5 إلى 6 مشاريع، بينما تبدو النساء أكثر تركيزًا في الفئات المشاريع الأقل عددا. فعلى الرغم من أن 49,5% من الرجال لم يشاركوا في أي مشروع، إلا أن الغالبية منهم شاركوا في عدة تعاونات، على عكس 48,3% من النساء اللواتي لم يساهمن في مثل هذه المشاريع. ويمكن أن يعود ذلك إلى عدة عوامل اجتماعية؛ فالوصول إلى الفرص يلعب دورًا مهمًا، إذ يتمتع الرجال غالبًا بشبكة مهنية أوسع وبيئة تشجع على مشاركتهم. في المقابل، تواجه النساء غالبا عبء عمل أكبر، لا سيما بسبب المسؤوليات المنزلية، مما يحدّ من الوقت المتاح لديهن للمشاركة في مشاريع البحث العلمي.

كما تشكل مسألة الثقة والقدرة على الظهور عوامل حاسمة أيضًا. ففي البيئات الأكاديمية التي غالبا ما يهيمن عليها الرجال، قد تتردد النساء في التقدّم أو المشاركة في مشاريع كبيرة توجسا من عدم أخذهن على محمل الجد. كما يمكن أن تؤثر ثقافة البحث نفسها على مشاركتهن، إذ أن بيئة تُقلل من تقدير المساهمات النسائية قد تثني النساء عن الانخراط الكامل في العمل البحثي.

الرسم البياني 60: عدد المشاريع البحثية الدولية التعاونية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (حسب الجنس)

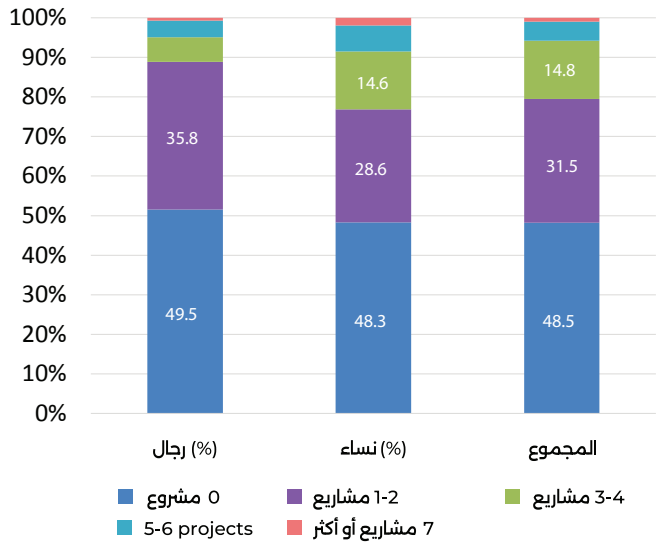

10. هل تُظهر الإحصائيات أن القيادة النسائية في البحث أفضل من الرجالية؟

يبين توزيع أدوار الباحثين في المشاريع الدولية فروقًا ملحوظة بين الرجال والنساء حيث تكشف البيانات عن اتجاهات مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بمشاركة الجنسين في هذه المشاريع. فبالنسبة للرجال، يشغل 35,2% منهم دور الباحث الرئيسي، بينما يعمل 59,9% كباحثين، ولا يتجاوز عدد المساعدين 4,9%. أما بالنسبة للنساء، فتُظهر الأرقام أن 37,9% يلعبن دور الباحثة الرئيسية، و54,9% يعملن كباحثات، و5,6% كمساعدات. وعلى الرغم من أن التوزيع متقارب نسبيًا، يبدو أن النساء ممثلات بشكل أفضل قليلاً في أدوار الباحث الرئيسي مقارنة بالرجال.

تثير هذه الحقيقة عدة تساؤلات سوسيولوجية. بداية، قد يتأثّر الوصول إلى أدوار القيادة في البحث بعوامل مثل الدعم المؤسساتي وشبكات التعاون. فبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال النساء يواجهن عقبات تتعلق بالاعتراف بكفاءاتهن وظهورهن في بيئات غالبًا ما يهيمن عليها الرجال. إضافة إلى ذلك، قد تختلف التصورات حول الأدوار البحثية بحسب الجنس، إذ يُنظر إلى الرجال في كثير من الأحيان كقادة طبيعيين، مما يعزز موقعهم كباحثين رئيسيين. أما النساء، فحتى في صورة شغلهن مناصب مسؤولة، قد يواجهن صورًا نمطية تحد من فرص صعودهن إلى هذه الأدوار القيادية.

أخيرًا، تلعب ثقافة العمل داخل فرق البحث دورًا مهمًا. فتوفّر بيئة دامجة وداعمة يمكن أن تشجع على مشاركة أكبر للنساء في المواقع القيادية، بينما قد يؤدي مناخ من عدم الثقة أو التنافس إلى تأثير معاكس، في تولّي هذه المسؤوليات.

الرسم البياني 61: دور الباحثين في المشاريع الدولية (حسب الجنس)

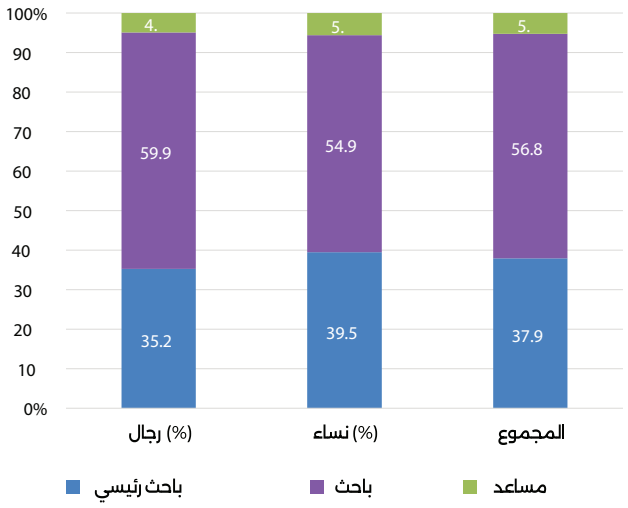

11. الشبكات العلمية: الباحثات أكثر انخراطًا من الرجال

يُظهر توزيع الباحثين الأعضاء في شبكة مهنية بحثية فروقًا واضحة بين الرجال والنساء، من خلال تسليط الضوء على اتجاهات مهمة بشأن الانتماء إلى هذه الشبكات. فبالنسبة للرجال، أفاد 44,7% منهم أنهم أعضاء في شبكة مهنية، بينما 34,6% ليسوا أعضاء و20,7% يرون أن ذلك لا ينطبق على وضعهم. أما النساء، فتبدي نسبة أعلى قليلًا من الانخراط، حيث ينتمي 56,5% منهن إلى شبكة، و22,7% غير منخرطات، و20,8% يعتبرن أن ذلك لا ينطبق عليهن. وتدل هذه النتائج على أن النساء أكثر ميلاً للمشاركة والانخراط في الشبكات المهنية مقارنة بالرجال. تثير هذه الحالة عدة تساؤلات سوسيولوجية. حيث، يمكن أن يمثل الانتماء إلى الشبكات المهنية عاملاً حاسمًا في تطوير المسار المهني للباحثين، إذ توفر هذه الشبكات فرصًا للتعاون، والإرشاد الأكاديمي، والوصول إلى الموارد التي قد تكون محددة لنجاحهم المهني.

قد تكون الفروق المسجلة بين الجنسين في علاقة بالانخراط في الشبكات، مرتبطة بعدة عوامل. فالنساء، اللواتي غالبًا ما يواجهن حواجز منظومية في البيئة الأكاديمية، قد يسعين بإصرار للانضمام إلى الشبكات التي تدعمهن وتشجعهن. في المقابل، قد لا يشعر الرجال، الذين غالبًا ما يتمتعون بتسهيلات أكبر في الوصول إلى فرص التواصل غير الرسمية، بالحاجة نفسها للانخراط في هياكل رسمية. كما قد تختلف التصورات حول أهمية الشبكات بحسب الجنس، فقد تكون النساء أكثر وعيًا بفوائد الدعم الجماعي، بينما قد يفضل الرجال الاعتماد على مسارات أكثر فردية في تطوير مسارهم المهني. وأخيرًا، يمكن أن يؤثر مناخ الشبكات ذاته على الانتماء، إذ تشجع البيئات الدامجة والمرغبة على المشاركة، بينما قد تثني الأجواء التنافسية أو غير الاقصائية الباحثين عن الانخراط الكامل.

الرسم البياني 62: الباحثون الأعضاء في شبكة مهنية بحثية

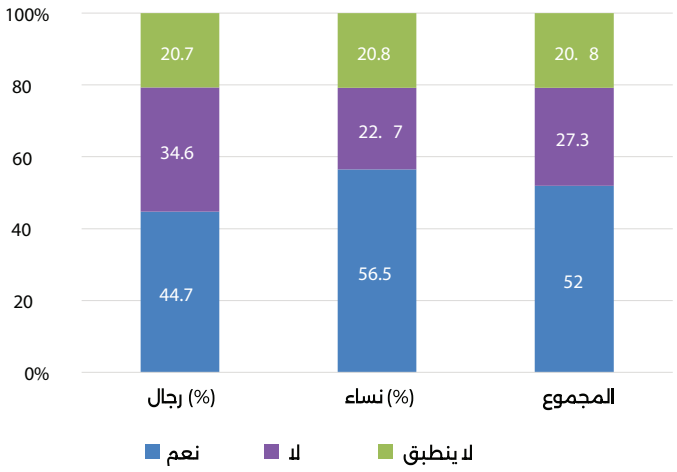

12. الإعلام والباحثون: هل يوجد سوء فهم كبير؟

تكشف نتائج الاستبيان عن توجهات مهمة بشأن تواتر اتصال الباحثين بوسائل الإعلام. فمع إعلان 69,3% من الباحثين أنهم لم يتواصلوا مطلقًا مع الإعلام، يتضح أن الغالبية العظمى منهم تبقى بعيدًا عن قنوات التواصل العمومية. وهو ما يطرح تساؤلات حول الأسباب التي تدفع هؤلاء الباحثين لعدم الانخراط مع الإعلام، فقد يعكس ذلك اعتقادهم بأن البحث العلمي موجّه بالأساس للجمهور الأكاديمي، أو ربما بسبب نقص التكوين حول أهمية التواصل العلمي في المجتمع.

وبالموازاة مع ذلك، أفاد 16,8% من الباحثين بأن تواصلهم مع وسائل الإعلام نادر. وعلى الرغم من أن هذه النسبة أقلية، إلا أنها تشير إلى أن مجموعة صغيرة من الباحثين تدرك أهمية تبادل أعمالهم مع جمهور أوسع، حتى وإن كان ذلك بشكل غير منتظم. ويمكن أن يعود هذه الضعف في التواتر إلى محدودية الفرص أو التردد في الانخراط في التواصل العمومي.

الرسم البياني 63: تواتر التواصل مع وسائل الإعلام بعد نشر المقالات البحثية

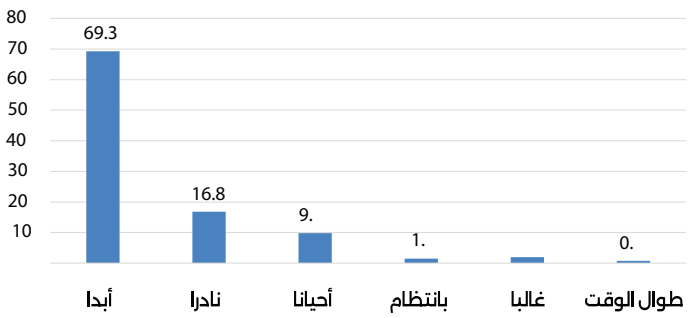

تُظهر الفئات "أحيانًا" (9,8 %)، "بشكل منتظم" (1,5 %)، "بشكل متكرر" (2,0 %) و"طوال الوقت" (0,8 %) أن نسبةً ضئيلة جدًا من الباحثين تحافظ على علاقة نشطة ومنتظمة مع وسائل الإعلام. وتُبرز هذه النسب المنخفضة بشكل ملحوظ فجوةً كبيرة في نقل المعارف العلمية إلى الجمهور العام. فندرة هذه التفاعلات لا تقتصر على الحدّ من نشر الأبحاث وتأثيرها في القضايا المجتمعية، بل قد تُسهم أيضًا في تكوين تصوّر مشوّه للعلم، حيث تظلّ التقدّمات والاكتشافات حبيسة الأوساط الأكاديمية دون أن تصل إلى المواطنين.

عمومًا، تكشف نتائج الاستبيان عن إشكالية جوهرية تتمثل في ضرورة تشجيع الباحثين على تعزيز تفاعلهم مع وسائل الإعلام. إذ أن تحقيق أثر مجتمعي فعلي للبحث العلمي يقتضي بالأساس تعزيز مهارات الباحثين في مجال الاتصال، وتهيئة فرص ملائمة تمكّنهم من تقديم أعمالهم بشكل أكثر تواترًا وسلاسة. ومن شأن هذه المقاربة أن تسهم، لا فقط في رفع مستوى حضور البحث العلمي وإبراز نتائجه، بل أيضًا في ترسيخ فهم أعمق للقضايا العلمية لدى الجمهور العام.

13. الصحافة العلمية: لماذا يرى 41% من الباحثين أن التغطية الإذاعية "غير مُرضية جدًا"؟

تكشف نتائج الاستبيان حول تقييم جودة التغطية الإعلامية من قبل الوسائط غير الأكاديمية عن تصورات متباينة لدى الباحثين. ففي البداية، اعتُبرت التغطية الإذاعية الأقل إرضاءً، حيث عبّر 41,3% من المستجوبين عن كونهم غير راضين جدًا، فيما رأى 16,8% أنها غير مرضية إلى حد ما. ويعكس ذلك حالة من خيبة الأمل العميقة تجاه قدرة الإذاعة على نقل المعلومات البحثية بشكل فعّال. وقد يوحي هذا المعطى بأن وسائل الإعلام الإذاعية لا تنجح في تناول المواضيع العلمية بالقدر الكافي من العمق أو بطريقة مبسطة يسهل استيعابها. فيما يتعلق بالتغطية عبر الإنترنت والمواقع الإلكترونية، عبّر 30,0% من الباحثين عن عدم رضاهم الشديد، في حين صرّح 12,6% منهم بأنهم غير راضين إلى حد ما. ورغم ارتفاع نسبة عدم الرضا في هذه الفئة، فإنها تكشف كذلك عن نسبة مهمة من الباحثين الذين عبّروا عن رضاهم (25,2 %). وقد يشير ذلك إلى أن بعض الوسائط الرقمية تنجح في تناول المواضيع العلمية بشكل مناسب، بينما يعجز العديد منها عن تحقيق ذلك.

تُظهر التغطية التلفزية نتائج متباينة، حيث عبّر 25,5% من الباحثين عن عدم رضاهم الشديد، مقابل 11,0% فقط ممن أعربوا عن رضاهم. ويُوحي ذلك بأنه على الرغم من قدرة التلفزة على الوصول إلى جمهور واسع، إلا أنه لا يلبّي دائمًا توقعات الباحثين في علاقة بجودة المحتوى العلمي المقدم.

أخيرًا، كشفت التغطية الصحفية عن نتائج أكثر تباينا، إذ أعرب 25,5% من الباحثين عن عدم رضاهم الشديد، في حين سجّل عدد مهم من الباحثين نسبة رضا (16% راضون و11,0% راضون جدًا)، مما يشير إلى أن بعض الصحفيين ينجحون في تناول المواضيع البحثية بشكل مُرضٍ.

وتُظهر هذه النتائج هيمنة الشعور بعدم الرضا إزاء جودة التغطية الإعلامية في الوسائط غير الأكاديمية، مع وجود نقائص ملحوظة في تمرير المعلومات العلمية. ولتجاوز هذه الوضعية، يظل من الضروري تعزيز تكوين الصحفيين في كيفية تناول القضايا العلمية وتشجيع تعاون أوثق بين الباحثين ووسائل الإعلام بما يضمن تواصلًا أكثر فعالية ودقة لنتائج البحث العلمي.

الرسم البياني 64: تقييم جودة التغطية الإعلامية من قبل الوسائط غير الأكاديمية

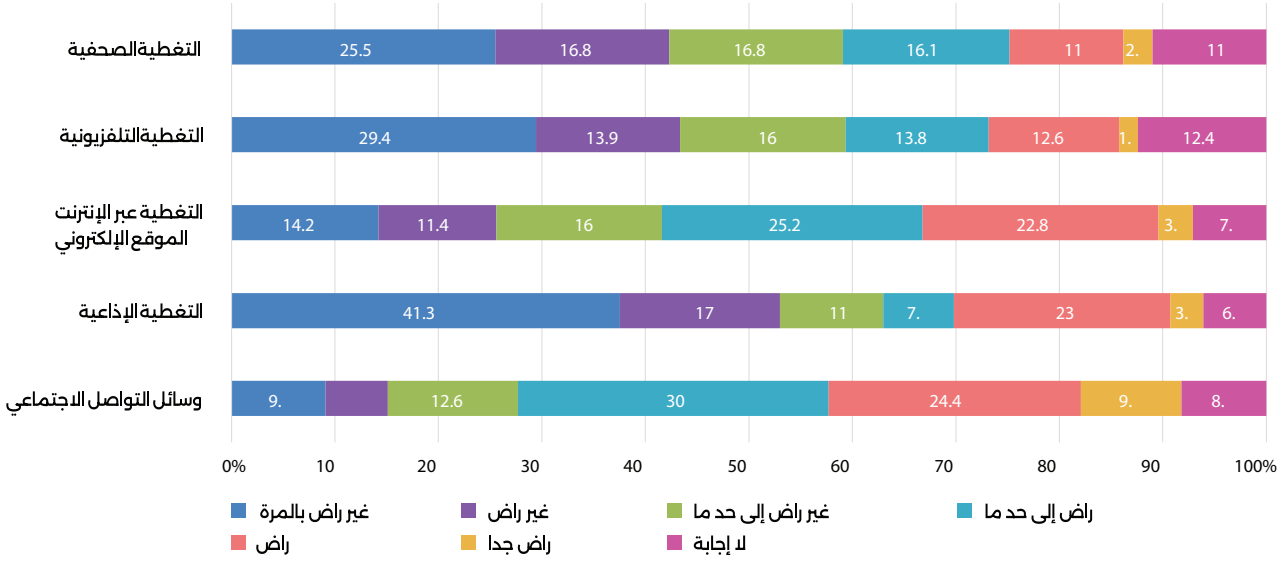

تكشف نتائج الاستبيان حول تواتر تواصل الباحثين مع صانعي السياسات بعد نشر المقالات البحثية عن واقع يوضح طبيعة التفاعل بين البحث الأكاديمي والمجال السياسي. فمع إعلان 87,3% من الباحثين أنهم لم يتواصلوا مطلقًا مع صانعي السياسات بعد نشر أعمالهم، يتبين أن هذه العلاقة تكاد تكون غائبة تمامًا. وتثير هذه النسبة تساؤلات مهمة حول سبل الاطلاع على البحث واستخدامه في عمليات اتخاذ القرار.

وأفاد 7,3% فقط من الباحثين بأن تواصلهم مع صانعي السياسات نادر، في حين أكد 5,1% أنهم يجرون تفاعلات عرضية. وتشير هذه النتائج إلى أنه رغم إمكانية إقامة بعض الباحثين روابط مع صانعي القرار، إلا أن ذلك يظل استثناءً وليس قاعدة. كما أن غياب الاتصالات المنتظمة أو المتكررة (0,0% لـ"بشكل منتظم" و0,3% لـ"طوال الوقت") يبرز فجوة كبيرة بين البحث العلمي و السياسات العمومية.

وقد يكون لهذا الوضع عدة تداعيات؛ فمن جهة، يشير إلى أن نتائج البحث لا تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كافٍ في صياغة السياسات، ما قد يؤثر سلبًا على فعالية القرارات السياسية وملاءمتها للقضايا المجتمعية. ومن جهة أخرى، قد يحد غياب هذا الحوار من فهم الباحثين للواقع السياسي واحتياجات صانعي القرار.

الرسم البياني 65: تواتر تواصل صانعي السياسات بعد نشر المقالات البحثية

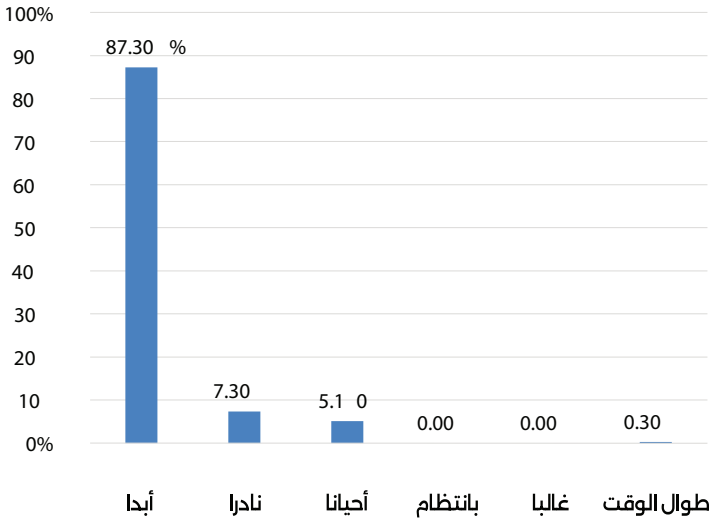

تؤكد هذه النتائج على أهمية تعزيز التواصل بين الباحثين وصانعي السياسات. ولكي يحقق البحث العلمي أثرًا ملموسًا على السياسات العمومية، من الضروري توفير قنوات فعّالة للتعاون تمكّن الباحثين من نقل معارفهم وصانعي القرار من الاستفادة منها في صياغة القرارات والسياسات.

٧. البحث العلمي والسياسة العامة : بناء جسور بين المعرفة والسلطة

1. الباحثون أمام التأثير السياسي: بين الثقة والاحتراز

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بتأثير المسؤولين السياسيين على استقلالية نتائج البحث عن تصورات متباينة لدى الباحثين. إذ لم تُدل نسبة مهمة تصل إلى 37,5% من المستجوبين برأي حول هذا الموضوع، ما قد يعكس حالة من التردد أو نقصًا في المعلومات الواضحة حول العلاقة بين البحث والسياسة. وتبرز هذه النسبة المرتفعة أهمية زيادة وعي الباحثين بالقضايا المرتبطة باستقلالية البحث وبالتأثير المحتمل للضغوط السياسية. أما بالنسبة لأولئك الذين أدلوا برأيهم، فيشير 28,3% من الباحثين إلى أن المسؤولين السياسيين لا يؤثرون مطلقًا على نتائج البحث. وقد يعكس ذلك ثقة في نزاهة العمليات البحثية، لكنه قد يدل أيضًا على قلة الوعي بالضغوط المحتملة التي قد تُمارس عليه. من جهة أخرى، يرى 8,1% من المستجوبين أن هذا التأثير نادر، بينما يعتقد 17,9% أنه يظهر أحيانًا. وتشير هذه النتائج إلى إدراك وجود نوع من التفاعل بين البحث والمصالح السياسية، رغم أن غالبية الباحثين تبدو مقتنعة بأن هذا التأثير ليس منهجيًا.

ويشير 3,7% فقط من المستجوبين إلى أن المسؤولين السياسيين يؤثرون بانتظام على نتائج البحث، بينما يؤكد 2,7% أن هذا التأثير يحدث بشكل متكرر أو دائمًا. وقد تدل هذه النسب المنخفضة نسبيًا على أنه رغم إدراك بعض الباحثين لوجود تأثير محتمل، إلا أنه يُعتبر هامشيًا مقارنة بمجمل الأعمال البحثية.

الرسم البياني 66: التأثير المُدرك للمسؤولين السياسيين على استقلالية نتائج البحث

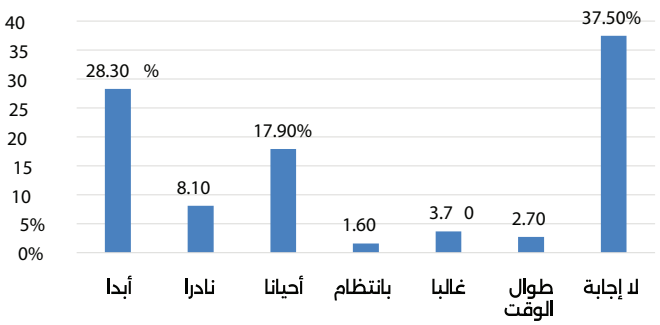

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بالمشاركة في أبحاث مُنجزة بتكليف مباشر من صانعي القرار السياسي خلال السنوات الثلاث الماضية عن نتائج لافتة. فقد أشارت الغالبية العظمى، بنسبة 89,5% من المستجوبين، إلى أنهم لم يعملوا على مثل هذه الأبحاث. ويُشير هذا الرقم إلى ضعف التفاعل بين الوسط الأكاديمي وصانعي القرار السياسي، مما قد يحد من إمكانية تطبيق نتائج البحث في صياغة السياسات العمومية.في المقابل، أفاد 10,5% فقط من الباحثين بأنهم شاركوا في أبحاث بتكليف مباشر من المسؤولين السياسيين. ويشير هذا إلى أن أقلية من الباحثين تشارك في مشاريع قد تؤثر على اتخاذ القرار السياسي، إلا أن هذه النسبة تظل ضئيلة جدًا. وتبرز هذه النتائج أهمية تعزيز الروابط بين البحث العلمي وصنع القرار، إذ يمكن للتعاون الأوثق أن يحسّن صلة الأبحاث باحتياجات صانعي القرار، ويضمن أن يكون للنتائج العلمية تأثير مباشر على السياسات العمومية.

2. البحث العلمي والسياسة: ما مدى تواتر تعاون الباحثين مع صانعي القرار؟

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بتواتر أعمال الباحثين بتكليف مباشر من صانعي القرار السياسي عن اتجاهات لافتة. فقد أفادت الغالبية، بما نسبة 57,1%، بأنهم يشاركون في هذا النوع من الأبحاث مرة واحدة سنويًا. ويُشير ذلك إلى أنه رغم قلة عدد الباحثين المنخرطين في مشاريع بموجب تكليف، فإن من يشارك منهم يقوم بذلك بشكل منتظم نسبيًا، وإن كان محدودًا.

وبالموازاة، يعلن 33,3% من الباحثين أنهم يشاركون في هذه الأبحاث مرتين إلى ثلاث مرات سنويًا. ويشير هذا الرقم إلى أن عددًا مهمًا من الباحثين يشارك في مبادرات تتيح لهم التفاعل بشكل أكثر تواترًا مع صانعي السياسات، مما قد يعزز أثر أعمالهم البحثية.

يشير 7,1% فقط من المستجوبين إلى مشاركتهم في هذه الأبحاث 4 إلى 5 مرات سنويًا، في حين لم يصرح أي باحث عن مرات تفوق 5 في السنة. ويبين ذلك أنه مستوى الانخراط يبقى محدودًا نسبيًا حتى بين المشاركين.

وأخيرًا، أعرب 2,4% من المستجوبين عن عدم قدرتهم على تقييم تواتر مشاركتهم، وقد تعكس هذا النسبة المنخفضة حالة من التردد أو نقص الوضوح بشأن طبيعة هذا التعاون.

تؤكد هذه النتائج أهمية تشجيع الرفع من تواتر التعاون بين الباحثين وصانعي القرار وتنوعه. ومن خلال تهيئة المزيد من فرص الانخراط، يمكن تعزيز ملاءمة الأبحاث لاحتياجات السياسات وتعزيز الروابط بين البحث العلمي وصياغة السياسات العمومية.

الرسم البياني 67: تواتر مشاركة الباحثين في الأبحاث بمقتضى تكليف

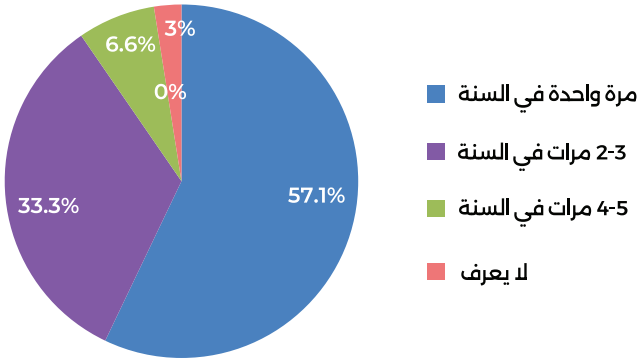

3. البحث العلمي و السياسات العمومية: شراكة تحتاج مزيدا من تعزيز

يكشف تحليل الإجابات حول حصول الباحثين على تمويل لأبحاث بموجب تكليف من قبل صانعي القرار السياسي خلال السنوات الثلاث الماضية عن توازن واضح. فقد أفاد 50,0% من الباحثين بأنهم تلقوا مثل هذه التمويلات (منح مخابر أو وحدات بحثية أو منح دراسية)، في حين أفادت النسبة الأخرى، وهي أيضًا 50,0%، بعدم استفادتهم منها.

ويُشير هذا التوازن إلى أنه رغم وجود فرص للباحثين للانخراط في مشاريع ممولة من قبل السلطات العمومية، إلا أن نسبة مماثلة لا تشارك في هذا النوع من التعاون، ما قد يعكس اختلافات في مجالات البحث، أو اهتمامات صانعي القرار، أو آليات منح التمويلات. يشير حصول 50% من الباحثين على تمويل إلى اعتراف متزايد بأهمية البحث الأكاديمي في عملية صنع القرار. كما يوضح أن بعض الباحثين يشاركون بنشاط في مشاريع قد تؤثر على السياسات العمومية.

ومع ذلك، فإن غياب التمويل للنصف الآخر من المستجوبين يبرز الحاجة إلى تعزيز الروابط بين المجتمع الأكاديمي وصانعي القرار العموميين، بهدف ضمان استخدام أفضل لنتائج البحث في وضع السياسات. ويمكن أن يساهم تشجيع المزيد من التعاون وتسهيل الوصول إلى التمويلات للأبحاث المطلوبة من قبل الجهات الرسمية في إثراء المشهد البحثي وتحسين أثر الأعمال الأكاديمية على القرارات السياسية.

الرسم البياني 68: الأبحاث المنجزة بتكليف من قبل صانعي القرار السياسي خلال الثلاث سنوات الماضية

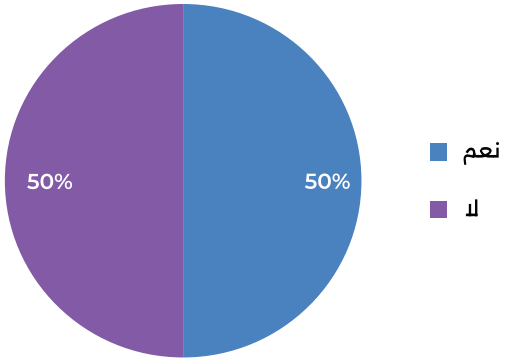

4. تبليغ العلوم إلى صانعي القرار: مهارة شحيحة لدى 83.5% من الباحثين

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بإعداد وثائق على غرار جذاذات توجيهية، وكتب بيضاء أو وثائق عمل لتبليغ نتائج البحث إلى صانعي السياسات عن نتائج مهمة. حيث أشارت الغالبية العظمى من الباحثين، بما نسبة 83,5%، إلى أنهم لا يقومون بإنتاج هذا النوع من الوثائق. ويشير ذلك إلى ضعف الانخراط في التواصل المباشر لنتائج البحث مع الجهات السياسية، مما قد يحد من تأثير أعمالهم على السياسات العمومية.

في المقابل، صرح 16,5% فقط من الباحثين بأنهم يقومون بإعداد مثل هذه الوثائق. ورغم أن هذا الرقم يشير إلى أن نسبة صغيرة من الباحثين حريصون على نشر نتائجهم لدى صانعي السياسات، إلا أنه يظل منخفضًا نسبيًا. وقد يؤشر ذلك على وجود عوائق مثل ضيق الوقت أو نقص الموارد أو الدعم المؤسساتي لتطوير وثائق ملائمة لصانعي القرار.

تُبرز هذه النتائج أهمية تشجيع الباحثين على إعداد أدوات تواصل تترجم أعمالهم إلى توصيات واضحة وسهلة الفهم بالنسبة لصانعي السياسات ذلك أن تعزيز مثل هذه المبادرات لا يسهم فقط في تحسين مرئية هذه البحوث، بل يعزز أيضًا استخدام البيانات العلمية في صياغة السياسات، مما يتيح اتخاذ قرارات أفضل مبنية على البراهين.

الرسم البياني 69: إنتاج الوثائق (جذاذات توجيهية، كتب بيضاء، وثائق عمل...) لتبليغ نتائج البحث إلى صانعي السياسات

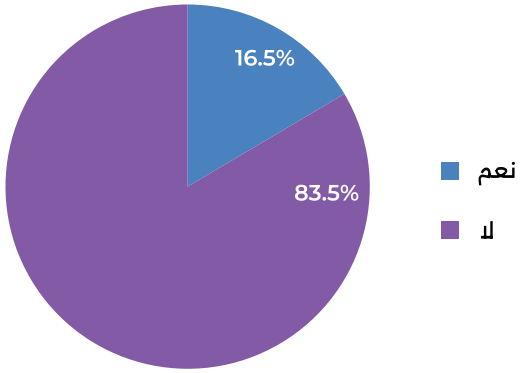

يكشف تحليل الإجابات المُتعلقة بعدد المنشورات العلمية السنوية للباحثين عن إمكانات لا تزال غير مُستغلّة بشكل كاف. إذ أفاد 58% من الباحثين بأنهم ينشرون وثيقة أو وثيقتين سنويا. يشير هذا الرقم إلى أنه بالرغم من النشاط البحثي، تظل الغالبية محدودة في إنتاجها العلمي، وهو ما قد يقيّد انتشار المعرفة والاعتراف الأكاديمي بها.
يشير ذلك إلى أنه بالرغم من التزام بعض الباحثين بتبليغ نتائج أبحاثهم، فإن إنتاجهم العلمي يظل محدودًا نسبيًا. وقد يعكس هذا الرقم قيودًا مرتبطة بالوقت أو الموارد، مما يعيق قدرتهم على إعداد مزيد من المنشورات العلمية.

بالموازاة مع ذلك، يصرح 31,8% من الباحثين بأنهم يُنتجون 3 إلى 4 منشورات سنويًا. وتمثل هذه الفئة نسبة مهمة، ما يدل على أن جزءًا من الباحثين أكثر حرصا على تبليغ نتائج أبحاثهم، الأمر الذي قد يساهم في تعزيز الحوار مع صانعي السياسات.

ولا يشير أي باحث إلى إنتاج ما بين 5 و6 منشورات، بينما يؤكد 10,6% فقط إنتاج 7 منشورات أو أكثر. وهذا يوضح أن مستويات إنتاج المنشورات تبقى عموماً محدودة، حتى بين أولئك الذين يلتزمون بهذا النشاط.

تؤكد هذه النتائج على أهمية إيجاد وسائل لتشجيع إنتاج أكبر لوسائل التواصل العلمية. فمن خلال تسهيل إعداد هذه المنشورات، يمكن تحسين نشر نتائج البحث وتعزيز تأثيرها على صنع السياسات. كما أن المبادرات الرامية إلى تدريب الباحثين على صياغة منشورات ملائمة لصانعي القرار قد تكون مفيدة أيضا.

الرسم البياني 70: عدد الإصدارات السنوية للباحثين

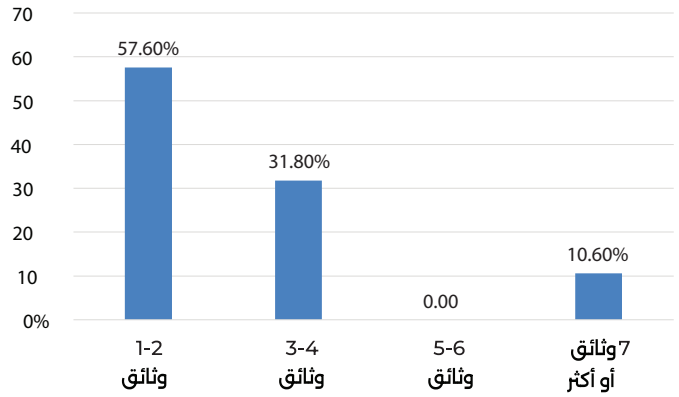

5. فقط 10% من الباحثين يصدرون 7 منشورات أو أكثر سنويًا: كيف يمكن تغيير هذا الواقع؟

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بعدد الوثائق التي يُنتجها الباحثون سنويًا، مثل الجذاذات التوجيهية أو الكتب البيضاء، عن اتجاهات واضحة بينهم. فقد أفادت الغالبية، بنسبة 57,6%، بأنهم ينتجون 1 إلى 2 وثيقة سنويًا. ويشير ذلك إلى أنه رغم انخراط بعض الباحثين في ترويج نتائج أبحاثهم، فإن إنتاجهم يظل محدودًا نسبيًا. وقد يعكس هذا الرقم قيودًا مرتبطة بالوقت أو الموارد، مما يعيق قدرتهم على إنتاج المزيد من الوثائق.

وبالموازاة مع ذلك، يُصرح 31,8% من الباحثين بأنهم ينتجون 3 إلى 4 وثائق سنويًا. وتمثل هذه الفئة نسبة ملحوظة، مما يشير إلى أن جزءًا من الباحثين أكثر نشاطًا في نشر نتائج أبحاثهم، وهو ما قد يساهم في تعزيز الحوار مع صانعي السياسات

ولم يُشر أي باحث عن إنتاج 5 إلى 6 وثائق، في حين يؤكد 10,6% فقط إنتاج 7 وثائق أو أكثر. ويُظهر ذلك أن مستويات إنتاج الوثائق تظل عمومًا محدودة، حتى بين الباحثين الذين يلتزمون بذلك.

تُبرز هذه النتائج أهمية البحث عن سُبُل لتشجيع زيادة إنتاج وثائق التواصل العلمي. من خلال تسهيل إعداد هذه الوثائق، يمكن تعزيز نشر نتائج البحوث وتقوية أثرها على صنع القرار السياسي. كما أن إطلاق مبادرات لتدريب الباحثين على صياغة وثائق ملائمة لصانعي السياسات يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة.

6. 3% فقط من الباحثين يصلون إلى مراكز السلطة: هل تظل العلوم بلا صوت سياسي؟

تشير نتائج الاستبيان المتعلقة بالدور السياسي للباحثين خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى محدودية مشاركتهم في المناصب السياسية. إذ يشغل 3% فقط من الباحثين منصب مسؤول سياسي على المستوى المركزي، وهو ما يعكس اندماج عدد قليل جدًا منهم في مواقع اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية، كما يقلص من تأثير البحث العلمي على السياسات العمومية.

تلي ذلك، نسبة 3.5% من الباحثين الذين يشغلون منصب مسؤول سياسي على المستوى اللامركزي. ورغم أن هذه النسبة أعلى قليلاً من المستوى المركزي، إلا أنها تبقى هامشية، مما يشير إلى أن حضور الباحثين في الأدوار السياسية لا يزال محدودًا حتى على مستويات الحكم المحلي.

من جهة أخرى، شغل 6.8% من الباحثين مناصب عضوية هيئات استشارية للسياسات على المستوى المركزي. وتوضح هذه النسبة وجود انفتاح نسبي لمشاركة الباحثين في الهياكل الاستشارية، مما قد يتيح لهم التأثير على القرارات السياسية حتى دون شغل مناصب مباشرة. غير أن الطريق يظل طويلاً لجعل هذه المشاركة ذات أثر ملموس ولضمان سماع أصوات الباحثين بشكل أكبر في عملية صنع القرار.

أما على المستوى اللامركزي فقد شغل 4.3% من الباحثين مناصب عضوية هيئات استشارية للسياسات. ورغم أن هذه النسبة تعتبر مشجعة نسبيًا، إلا أنها تؤكد مرة أخرى أن غالبية الباحثين غير مشاركين في هذه الآليات الاستشارية.

تكشف نتائج هذا الاستطلاع عن محدودية مشاركة الباحثين في الأدوار السياسية، سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي. ولتعزيز تأثير البحث العلمي على السياسات العمومية ، يتعين توفير مسارات مشاركة أكثر نشاطًا للباحثين، بما يتيح حوارًا بنّاءً بين المجتمع الأكاديمي وصانعي القرار السياسي.

الرسم البياني 71: الدور السياسي للباحثين خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

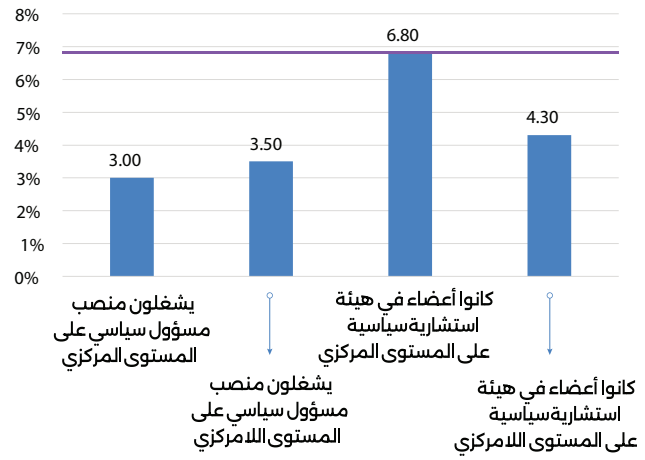

7. الفجوة بين العلم والسياسة: كيف نفسر أن 6 باحثين من أصل 10 يتفاعلون بشكل محدود جدًا؟

يشير تحليل الإجابات المتعلقة بتواتر تفاعل الباحثين مع صانعي القرار السياسي عن اتجاهات مؤرقة. حيث تشير الغالبية بما نسبته 35.9% من المستجوبين إلى أنهم لا يتفاعلون أبدًا مع صانعي القرار. هذا الرقم يشير يكشف عن حاجز كبير بين العالم الأكاديمي وعملية اتخاذ القرار، مما قد يحد من تأثير البحوث على السياسات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد 23,7% من الباحثين أنهم يتفاعلون نادرًا مع صانعي القرار. وهذا يشير إلى أن عددًا منهم واعون بأهمية هذه التفاعلات، لكنهم لا يقومون بها كثيرًا، وهو ما قد يُعزى أيضًا إلى قيود زمنية أو إلى نقص في الفرص. وفيما يتعلق بالتفاعلات الأكثر تكرارًا، يصرّح 18,7% من المستجوبين بأنهم يتفاعلون أحيانًا مع صانعي القرار. في حين 3,7% فقط من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع يؤكدون أنهم يقومون بذلك بانتظام، بل وأقل من ذلك، أي 2,7%، يصرحون بأنهم يتفاعلون بشكل متكرر، في حين أن 2,2% يقومون بذلك طوال الوقت. وتُظهر هذه الأرقام أن التفاعلات تظل ضعيفة حتى بين أولئك الذين ينخرطون بنشاط.

أخيرًا، لم يقدم 13,2% من المستجوبين أي إجابة، مما قد يعكس حالة من التردد أو نقص الخبرة في هذا المجال. تؤكد هذه النتائج على ضرورة خلق المزيد من الفرص لتعزيز التفاعلات بين الباحثين وصانعي القرار السياسي. ويمكن للمبادرات الرامية إلى تسهيل هذه التبادلات أن تُحسن لا فقط من نشر نتائج الأبحاث، بل وتعزز أيضًا الفهم المتبادل للقضايا العلمية والسياسية.

الرسم البياني 72: ما هي وتيرة تفاعلكم مع صانعي القرار السياسي؟

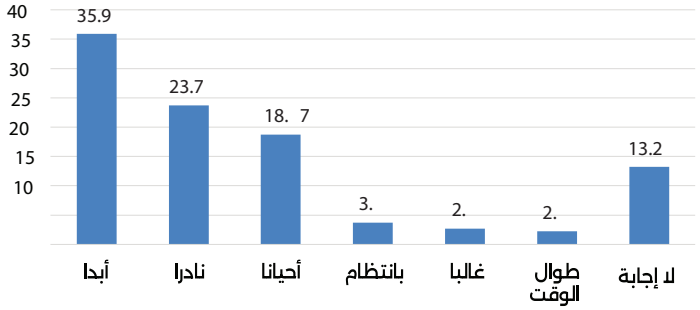

8. أقل من نصف الباحثين يشعرون بأن لهم تأثيرا: كيف يمكن رفع هذه النسبة؟

يبين تحليل الإجابات حول قدرة المؤسسات على التأثير في السياسات، عن آفاق مثيرة للاهتمام. فقد صرّح ما يقارب من نصف المشاركين، أي 49,5%، بأن مؤسستهم قادرة على التأثير في السياسات. ويشير هذا إلى وجود ثقة كبيرة في إمكانات البحث الأكاديمي للقيام بدور فاعل في صياغة القرارات السياسية. وقد تعكس هذه النظرة الإيجابية تجارب سابقة من الانخراط مع صانعي القرار أو الاعتراف بأهمية نتائج البحث في عملية اتخاذ القرار.

من ناحية أخرى، يعتقد 15,0% من الباحثين أن مؤسستهم غير قادرة على التأثير في السياسات. ويشير هذا الرقم إلى وجود مخاوف بشأن الأثر الفعلي الذي يمكن أن تحدثه البحوث على القرارات السياسية، وهو ما قد ينبع من شعور بالعزلة أو من نقص في وضوح الأعمال الأكاديمية وظهورها.

تشير نسبة مهمة تقدر ب 35,5% من المستجوبين الذين امتنعوا عن الإجابة إلى احتمال وجود حالة من التردد بشأن قدرة مؤسستهم على التأثير، أو نقص في المعرفة بالآليات التي يمكن من خلالها للبحث أن يؤثر في السياسات. تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية تعزيز التواصل والتعاون بين المؤسسات الأكاديمية وصناع القرار السياسي. ومن خلال تعزيز وضوح الأعمال البحثية وتسهيل التفاعلات المتكررة، يمكن للمؤسسات لا فقط زيادة تأثيرها، بل أيضًا تعزيز ثقة الباحثين في قدرتهم على المساهمة في اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

الرسم البياني 73: هل تعتقد أن مؤسستك قادرة على التأثير في السياسات؟

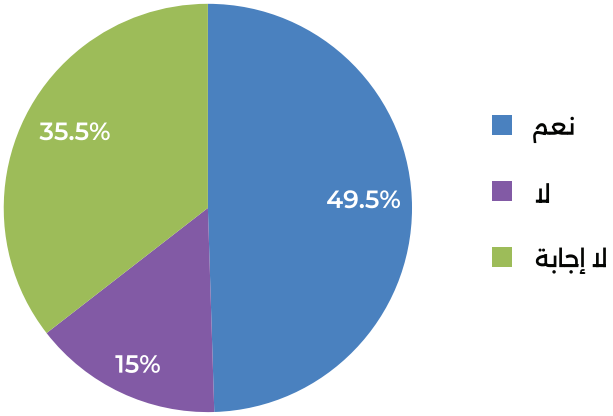

9. الفجوة المؤرقة بين البحث العلمي والعمل السياسي: 30% "لا يعرفون"، و10% يقولون "أبدًا":

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة باستخدام الأبحاث الأكاديمية والاستشهاد بها في المنشورات والتقارير الحكومية عن تصورات متباينة بين الباحثين. فقد بلغت نسبة كبيرة من المستجوبين، وهي 30,2%، الذين لم يقدموا إجابة، مما قد يشير إلى حالة من التردد أو نقص الوعي بهذا الموضوع. ويستوجب هذا الامتناع عن الإجابة تنظيم عمليات توعية واسعة للباحثين حول كيفية دمج أعمالهم في الوثائق الحكومية.

فيما يتعلق بالآراء المعبر عنها، يرى 10,4% من الباحثين أن المنشورات الحكومية لا تستخدم أبدًا الأعمال الأكاديمية. قد يعكس هذا الرقم واقع العزلة بين البحث الأكاديمي والتسيير الإداري.

إضافة إلى ذلك، يعتقد 26,0% من المستجوبين أن هذه الأعمال تُستخدم نادرًا، بينما يرى 24,6% أنها تُستخدم أحيانًا. وتوضح هذه النتائج أن غالبية الباحثين تعترف بوجود استخدام للأبحاث الأكاديمية، إلا أنه يعتبر محدودا. ويشير

1,5% فقط من المستجوبين إلى أن الأعمال الأكاديمية تُستخدم بانتظام، بينما يؤكد 0,2% أنها تُستخدم بشكل متكرر أو دائم. وتدل هذه الأرقام على أنه حتى في صفوف من يقرون باستخدام هذه الأبحاث، فيُعتبر هذا الاستخدام هامشيًا.

الرسم البياني 74: استخدام المنشورات/التقارير الحكومية للأعمال الأكاديمية والاستشهادات العلمية

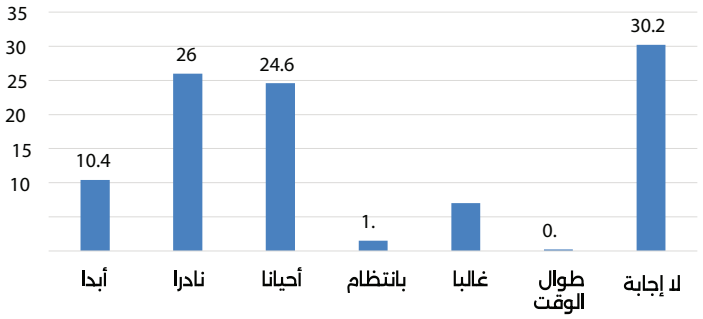

10. السياسات العمومية: العلم في سعيه للتأثير

يكشف تحليل الإجابات المتعلقة بجودة التعاون مع صانعي السياسات في مختلف مراحل الدورة السياسية عن تصورات متباينة بين الباحثين. بشكل عام، تبرز هذه النتائج وجهات نظر متباينة حول فعالية التعاون بين الباحثين وصانعي القرار في كل مرحلة من مراحل هذه الدورة. ففي حين يقع الإقرار بنجاح بعض الجوانب، يرى عدد كبير من الباحثين أن هناك حاجة للتطوير، مما يؤكد أهمية تعزيز آليات التعاون لضمان دمج أفضل للمعرفة العلمية في عملية اتخاذ القرار.

- تقييم السياسات: يرى 20,7% من المستجوبين أن هذا التعاون غير فعّال جدًا، في حين يعتبر 12,9% أنه غير فعّال. بالمقابل، يرى 10,2% أنه فعّال جدًا و30,9% فعّال. يشير ذلك إلى وجود وجهات نظر متباينة، مع غالبية يمكن أن تستفيد من تحسينات في هذا المجال.
- متابعة السياسات: يرى 19,1% من الباحثين أن هذا التعاون غير فعّال، و8,3% يعتبرونه غير فعّال جدًا. ومع ذلك، يرى 31,7% أنه فعّال أو فعّال جدًا، مما يظهر وجود نقاط إيجابية، ولكن أيضًا مخاوف مهمة.
- تنفيذ السياسات: يرى 17,9% من المستجوبين أن التعاون غير فعّال، في حين يعتبره 9,7% غير فعّال جدًا. وترى نسبة 27,1% أنه فعّال، لكن 7,6% فقط يعتبرونه فعّالًا جدًا، مما يشير إلى أن التنفيذ قد يكون مجالًا مهمًا يحتاج إلى التطوير.
- تصميم السياسات: يرى 16,5% من الباحثين أن هذا التعاون غير فعّال جدًا، و12,5% أنه غير فعّال. في المقابل، يجد 7,6% أنه فعّال جدًا، و23,5% فعّال، مما يشير إلى الحاجة لتطوير مشاركة الباحثين منذ مرحلة التصميم.

الرسم البياني 75: تقييم جودة التعاون مع صانعي القرار السياسي خلال مختلف مراحل الدورة السياسية.

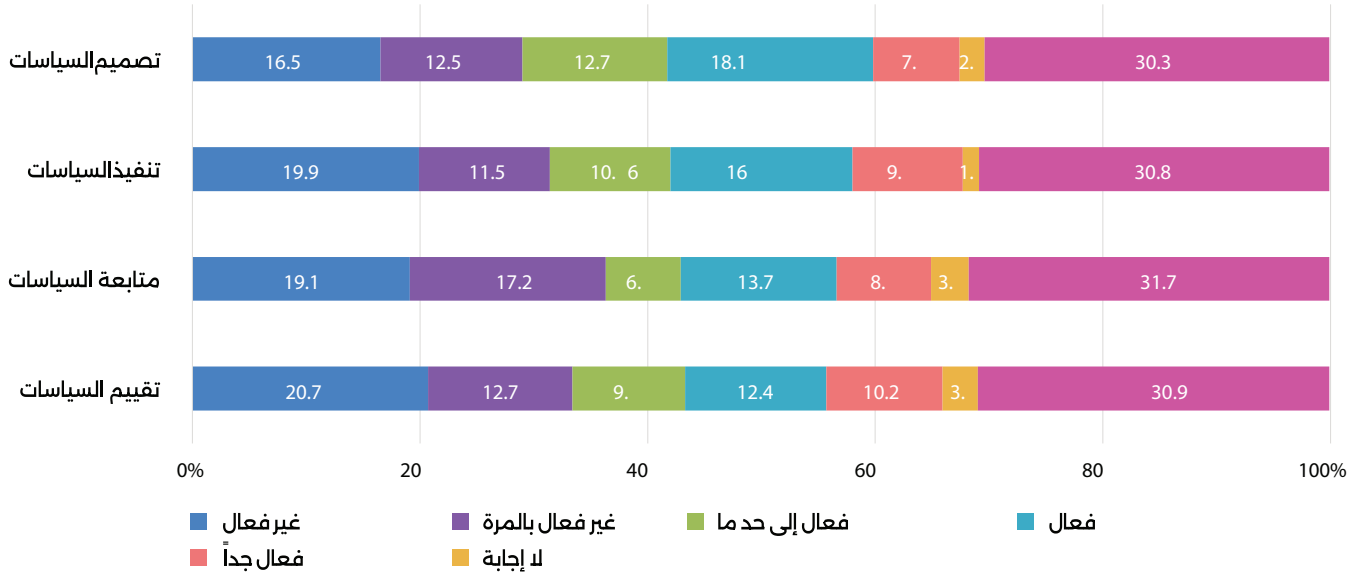

11. مشاركة رجال العلم في السياسات العمومية: واقع الحال

يكشف تحليل الإجابات حول مشاركة الباحثين في وضع السياسات عن نتائج مهمة. فقد أشار 85,8% من المشاركين إلى أنهم لم يشاركوا في صياغة أي سياسة، مما يدل على غياب ملحوظ للباحثين في عملية اتخاذ القرار وقد يحد ذلك من تأثير البحث العلمي على السياسات العمومية. بينما أفاد 14,3% فقط من الباحثين أنهم شاركوا في صياغة السياسات، مما يبين أن مشاركة الباحثين المباشرة نادرة.

تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية توفير مزيد من الفرص للباحثين للمشاركة في عملية صياغة السياسات. فمن خلال تيسير مشاركتهم، يمكن لا فقط إثراء عملية اتخاذ القرار من خلال وجهات نظر قائمة على الأدلة، بل أيضًا تعزيز الصلة بين البحث الأكاديمي واحتياجات صانعي القرار السياسي.

VI. واجهة صانعي القرار والباحثين : تحليل الديناميكيات التونسية

في المشهد الاجتماعي والسياسي التونسي، الذي يتميز بتعقيده وتحولاته، تُعد دراسة التفاعلات بين صانعي السياسات ومنتجي المعرفة في العلوم الاجتماعية أمرًا بالغ الأهمية. فهذه العلاقة، الجوهرية لإنتاج سياسات عامة فعّالة، تعمل كنظام بيئي قائم على العرض والطلب، حيث تتقاطع الاحتياجات العملية مع الصرامة العلمية. ومن خلال استعراض الممارسات اليومية للمشرّعين وأعضاء الأحزاب وغيرهم من الفاعلين الرئيسيين، تهدف هذه الدراسة إلى رسم خارطة لآليات التعاون، وتحديد العقبات اللقائمة، واقتراح سبل لتحقيق دمج أكثر فاعلية للبحث العلمي في صنع القرار العام.

1. إنتاج المعرفة: بين البنية التحتية والوسائل المتاحة

تُعتبر قدرة المؤسسات على تطوير خبرة داخلية، الحلقة الأساسية الأولى في هذه السلسلة:

- جود وحدات بحثية: تؤكد أغلبية كبيرة تصل إلى 65% من صانعي القرار الذين شملهم الاستطلاع إلى وجود وحدات بحثية مخصصة داخل مؤسساتهم. ويُعد هذا الرقم دليلًا على الاعتراف الرسمي بأهمية الإنتاج العلمي
- الميزانية المخصصة: تظل استمرارية الإنتاج وحجمه مشروطان بالموارد المالية. فنصف المؤسسات فقط (50%) يمتلك ميزانية دائمة مخصصة للبحث في العلوم الاجتماعية، مما يثير تساؤلات حول كفاية الوسائل لمواجهة التحديات المجتمعية المعقدة،
- الرغبة في التعاون: تكمن إحدى النقاط الإيجابية في تنظيم الفعاليات. إذ تنظم نشط 70% من المؤسسات منتديات ونقاشات، مما يدل على وجود رغبة حقيقية في خلق فضاءات للحوار وكسر الحواجز بين عالم السياسية والمجال الأكاديمي.

2. نشر المعلومات والوصول إليها: قنوات متنوعة وجودة متفاوتة

إن كيفية تداول المعارف واستهلاكها تؤثر بشكل مباشر على قابليتها المحتملة للتطبيق:

- المشاركة في المؤتمرات الأكاديمية: هناك تفاعل مباشر، إذ يشارك 60% من صانعي القرار في مؤتمرات ينظمها الباحثون. وهذا يدل على الانفتاح على الأعمال الجارية والاهتمام بها، حتى لو لم يتحول هذا التفاعل آليا إلى إجراءات ملموسة،
- قراءة المنشورات: يقاس الانخراط الفكري كذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات العلمية. إذ تطلع أغلبية ضعيفة تبلغ 55% من صانعي القرار على مقالات الباحثين المحليين، مقابل 45% يفضلون الأعمال الأجنبية. وهذا الانحياز للإنتاج المحلي، رغم كونه مبررا، قد يعيق أحيانًا الاطلاع على وجهات نظر دولية مبتكرة،
- الدور المركزي للإعلام: يُعتبر الإعلام قناة معلومات رئيسية، يستخدمها 65% من المستجوبين. ويعد هذا الدور كوسيط نقل أساسي، لكنه يواجه خطر تبسيط نتائج البحوث المعقدة، أو تحريفها مما قد يؤثر على تمثلات صانعي القرار.

3. عملية التطبيق في مسار صنع القرار: الحلقة الضعيفة

يكمن الاختبار الحقيقي لهذه الواجهة في الدمج الفعلي للمعرفة في الفعل السياسي.

- التعاون المباشر: صرّح 40% فقط من صنّاع القرار بأنهم تعاونوا بشكل مباشر مع الباحثين في مشاريع معينة. ورغم أن هذه النسبة ليست ضئيلة، فإنها تكشف أن أغلب المؤسسات لم تُرسّخ بعد شراكات ملموسة مع الوسط البحثي، مما يحدّ من الأثر العملي للأعمال الأكاديمية.
- الاستخدام أثناء النقاشات: تكشف نسبة صنّاع القرار الذين يؤكدون أنهم يستخدمون عناصر من البحث العلمي لإثراء مداولاتهم وحججهم والتي تبلغ 55% عن وجود بعض الأمل إذ تشير هذه الممارسة إلى تزايد الالتزام بمبدأ اتخاذ القرار القائم على الأدلة (evi-dence-based policymaking)، غير أن هذا النهج ما زال يحتاج إلى التنظيم والهيكلة بشكل أوسع.

VII. صنّاع القرار السياسي في تونس وشرعنة القرارات العلمية : بين الطموح والتوظيف

يتجاوز التساؤل الجوهري حول ما إذا كان صنّاع القرار يعتمدون فعلاً نمطا لشرعنة قراراتهم العلمية، مجرد الرجوع إلى المعطيات. حيث تكمن المسألة في تحليل ما إذا كانت العلوم الاجتماعية تُستخدم كمورد استراتيجي لتأسيس القرار السياسي، وتبريره، ومنحه سلطة غير قابلة للدحض، وذلك حتى وإن قد صيغ مسبقاً

1. شرعنة باهتة/جزئية

تُظهر المعطيات المتوفّرة صورة مركّبة، حيث تُستعمل المعرفة العلمية غالباً كمصدر من بين مصادر أخرى، أكثر من كونها أساساً حصرياً للشرعية.

- استخدام محدود للبحث العلمي: إنّ لجوء 55% من صنّاع القرار إلى عناصر من البحث العلمي في مداولاتهم يكشف عن توجّه نحو تبنّي خطاب وحجج عقلانية وموضوعية. ويمكن قراءة هذا الاستعمال باعتباره سعياً إلى إضفاء الشرعية، حت وإن كان ذلك فقط لتقوية موقف ما في مواجهة المعارضين أو الرأي العام.
- ضعف التعاون المباشر: إن النسبة المنخفضة نسبياً (40%) من التعاون الرسمي مع الباحثين تدلّ على أنّ العلم يُستشار أكثر مما يُبنى معه بالتشارك. فحتى تتحقق شرعية عميقة، ينبغي إدماج الخبراء في العملية منذ مرحلة التصوّر. أمّا في هذا السياق، فيُخشى أن يُستَخدم البحث العلمي لاحقاً لتزكية خيار سبق تحديده انطلاقاً من اعتبارات أخرى (إيديولوجية، اقتصادية، سياسية أو ظرفية).
- دور وسائل الإعلام: إن اعتماد 65% من صناع القرار على وسائل الإعلام مصدراً للمعلومة يُعدّ مؤشراً أساسياً. فهذا يعني أنّ "المعرفة العلمية" التي تصلهم غالباً ما تكون معرفة مُبسّطة أو مروجة وفقا للمقتضيات التغطية الإعلامية، مما يجعلها عرضة للتحوير أو التشويه. في حين أنّ شرعية علمية حقيقية تستوجب النفاذ المباشر إلى المصادر الأصلية، وهو ما لا يتحقق إلا لدى أقلية (55% فقط يقرؤون المقالات العلمية).

2. ما وراء الأرقام: أشكال الشرعنة العلمية

يمكن تمييز عدة أنماط لاستخدام العلم في عملية الشرعنة:

- الشرعنة الأداتية (أو "البحث كذريعة"): وهو النمط الأكثر شيوعًا. يسعى صانع القرار للحصول على بيانات أو دراسة أو اقتباس عن خبير ليدعم قرارًا تم اتخاذه مسبقًا. يُستخدم العلم هنا كغطاء عقلاني لإضفاء وزن على خيار سياسي معين. يكمن الخطر فيما يُعرف بـ "انتقاء المعلومات" (اختيار البيانات التي تتوافق فقط مع الاتجاه المرغوب)، مما يحوّل البحث إلى أداة استغلال أكثر مما يضفي عليه شرعية حقيقية.
- الشرعنة الجوهرية: في هذا النمط، توجه الأبحاث القرار بشكل حقيقي. يُطرح السؤال أولاً على الباحثين، الذين يجرون دراسة تُحدد نتائجها الخيارات السياسية لاحقًا. تشير الميزانيات الدائمة المحدودة (فقط 50% من المؤسسات تمتلكها) ونقص التعاون البنيوي (40%) إلى أن هذا النمط لا يزال هامشيًا.
- الشرعنة عبر الإجراءات : لا تُستمد الشرعية هنا من محتوى البحث العلمي، بل من طقوس استشارته تتبعه .فتنظيم مؤتمر علمي (تقوم به 70% من المؤسسات) أو إعداد تقرير، أو لقاء خبراء يتحول إلى مجرد فعل سياسي ظاهر يعطي انطباعًا باتخاذ قرار ناضج ومستند إلى العلم، بغض النظر عن التأثير الفعلي للمعرفة على القرار النهائي.

3. معيقات الشرعنة العلمية الحقيقية

عديد العوائق الواردة في النص الأصلي، تفسر صعوبة تحقيق شرعية علمية حقيقية:

- الحيز الزمني: الدورة السياسية سريعة وتعتمد على الإعلام، بينما دورة البحث العلمي بطيئة ومنهجية. فالمسؤول السياسي الذي يواجه أزمة لا يمكنه انتظار نتائج دراسة ربما تستغرق سنتين.

- اللغة والثقافة: يتواصل الباحثون بمصطلحات أكاديمية، بينما يستخدم المسؤولون السياسيون لغة سياسية سهلة الفهم. هذا الحاجز يحول دون فهم متبادل سلس.
- التوجس المتبادل: قد يرى صانعو القرار أن الباحثين منفصلون عن الواقع الميداني؛ وقد يخشى الباحثون أن يُستغل عملهم ويُحرف من قبل السياسيين.

في تونس، كما في العديد من البلدان، لا يلجأ صانعو القرار إلى أسلوب شرعنة قائم على العلم. بل تظل شرعيتهم بالأساس سياسية وانتخابية وإدارية. ومع ذلك، يُستَخدم البحث الاجتماعي بشكل متزايد كمصدر تكميلي للشرعية، غالبًا بطريقة أداتية رمزية. فهو يمنح هالة من الموضوعية والعقلانية التي يحتاجها الفاعلون السياسيون لتعزيز مصداقيتهم.

لذلك، لا يتمثل التحدي فقط في الترفيع من مستوى استخدام البحوث (الذي يصل بالفعل إلى 55%)، بل في تعميق طبيعة هذا الاستخدام: الانتقال من شرعية لاحقة وانتقائية إلى دمج مسبق وجوهري للمعارف في صميم صناعة القرار العام. ويتطلب ذلك تحولا ثقافيًا عميقًا على جانبي واجهة البحث والسياسة.

VIII. تحليل إجابات الإداريين بشأن تعزيز القدرات البحثية

يرسم تحليل النتائج صورة متباينة. إذ يكشف عن وجود قواعد صلبة، مع غالبية من الإداريين الراضين عن القدرات البحثية والذين يتمتعون بدعم إداري مناسب. ولكنها تكشف عن نقاط ضعف جدية تستدعي إجراءات للتدارك على غرار: الحاجة إلى تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، وتعزيز الطابع الدولي للإنتاج العلمي، وبذل جهود أكبر لتنشيط الحياة الأكاديمية وإزالة الحواجز الإدارية. ويفتح تحليل ملاحظات الإداريين حول تطوير القدرات البحثية داخل المؤسسات، نافذة قيّمة لفهم العلاقة بين العالم الأكاديمي وانتظارات هؤلاء. كما أن التحليل الدقيق للنتائج، والمدعوم بالبيانات الكمية، يمكّن من تحديد دقيق لنقاط القوة والقيود المتعلقة بنظام هذه البيئة.

1. إنتاج المعرفة

يشكل الرضا عن قدرات البحث الداخلي مؤشراً رئيسياً. فقد صرح غالبية واضحة تبلغ 75% من الإداريين بأنهم راضون أو راضون جداً. يعكس هذا المستوى المرتفع من الرضا اعترافاً مؤسساتياً بأهمية البحث وانخراطاً في تطوير الكفاءات. ومع ذلك، فإن النسبة المتبقية من عدم الرضا والبالغة 25% تستدعي إجراء تحقيق أعمق لتحديد العراقيل التي تعيق تطور البحث في بعض السياقات. إن، كانت هيكلية، أو مالية أو تنظيمية، تظهر جودة الدعم الإداري أيضاً كعامل حاسم. فقد رأى 65% من المستجوبين أن هذا الدعم كافٍ لإدارة مشاريعهم، مما يشير إلى بيئة عامة ميسرة نسبيًا. ومع ذلك، فإن إدراك ثلث الإداريين لنواقص في هذا الدعم يسلط الضوء على وجود عوائق إدارية مستمرة. وإذا لم يتم التعامل مع هذه الصعوبات، فقد تؤثر بشكل كبير على فعالية البحث ومدة إنجاز الأعمال البحثية.

وتمثل الرؤية الدولية للإنتاج العلمي تحدياً رئيسياً آخر. فـ 40% فقط من المقالات الأكاديمية تُنشر باللغة الإنجليزية. وهذه النسبة المنخفضة قد تحد من اندماج الباحثين في الشبكات الفكرية العالمية، وتقيد وصولهم إلى الفعاليات العلمية المرموقة، كما أنها تقلل من تأثير لأعمالهم البحثية واعتراف المجتمع الدولي بأعمالهم بها.

إلى جانب ذلك، تبرز التحليلات قضية حاسمة تتعلق بالإنصاف في علاقة بالنشر العلمي النسائي. فـ 30% فقط من المقالات موقعة من قبل نساء بصفتهن المؤلفات الرئيسيات. وتعتبر هذه التمثيلية الضعيفة للنساء دليلاً على استمرار وجود فجوة بين الجنسين، والتي، إلى جانب بُعدها الأخلاقي، تُضعف تنوع وجهات النظر والأسئلة العلمية، بما قد يضر بثراء البحوث المنجزة وأثرها.

2. التدريب على البحث العلمي

يكشف الاستثمار في التدريب المستمر للباحثين عن فروقات ملحوظة. متوسط مدة التدريب للباحثين الرجال يبلغ حوالي 6 أسابيع، مما يعكس استثماراً ملموساً في تطوير مهاراتهم. بالمقابل، لا تتجاوز مدة التدريب المخصصة للباحثات النساء 5 أسابيع. هذه الفجوة المتمثلة في أسبوع واحد، رغم صغرها الظاهر، تُسهم في استمرار عدم المساواة النظامية في علاقة بالوصول إلى فرص التطوير المهني، وقد تؤثر على المدى الطويل على مسار الترقية الوظيفية والقيادة الأكاديمية للنساء.

3. الفعاليات الأكاديمية

تمرّ عملية نشر المعارف وتبادلها أيضًا عبر تنظيم الفعاليات الأكاديمية. إن تنظيم 50% من المؤسسات لمؤتمر واحد على الأقل في العلوم الاجتماعية خلال السنوات الثلاث الماضية يعكس مستوى معينًا من النشاط والانخراط. ومع ذلك، يعني هذا الرقم أيضًا أن نصف المؤسسات إما لا يشارك أو يشارك بشكل محدود في هذه الحيوية الأكاديمية، مما قد يعزل باحثيها ويقلل من فرص التعاون المثمر، والنقاش العلمي، وتبادل الأفكار لديهم. كما أن مسألة تنوع الجمهور المستهدف من هذه المؤتمرات ما تزال قائمة. فبدون بيانات دقيقة، يصعب تقييم مدى انفتاحها الفعلي وتأثيرها على المجتمع بشكل عام (طلبة، مهنيون، جمهور غير أكاديمي). ومن الضروري تعزيز الشفافية في هذا الجانب لضمان أن تلعب هذه الفعاليات دورها الكامل كمحفز للتبادل العلمي.

الخاتمة

مع تقلص دور الدولة وتراجع منظومة الحماية الاجتماعية، أصبحت البحوث في مجال العلوم الاجتماعية في تونس أكثر ارتباطًا بالنقاشات المتعلقة بالتحولات الاجتماعية والتي بدأت منذ السبعينيات.

منذ سنة 2011، ومع استعادتها لدورها كوسيط بين العلوم والرأي العام والاحتياجات الاجتماعية، بدأت هذه الأخيرة تستعيد قدرا من النجاعة العملية. غير أنّ مقاومة قوية ظلت قائمة إزاء هذا الجهد الرامي إلى التقريب بين المعرفة والسلطة والرأي. فلازالت ردود الفعل حذرة والريبة قائمة، تكرسهما شبكات التواصل الاجتماعي التي تلعب دورًا مهمًا في توسيع الفجوة بين البحث العلمي والرأي العام، من خلال تفاقم ظواهر التضليل والاستقطاب عبر ترويج المواقف المتطرفة، مما قد يؤدي إلى سجالات حادة في الفضاء الرقمي تحديدا. أما الوساطة العلمية عبر الإنترنت، من خلال المدوّنات والمواقع والمدوَّنات الصوتية podcasts، فما زالت في خطواتها الأولى.

-غالبا ما تؤدي هذه الديناميكية الرقمية المستجدّة إلى إغراق الخطابات المستندة للحقائق العلمية في بحر من الآراء الذاتية، الأمر الذي يجعل من الصعب نشر المعطيات القائمة على أبحاث علمية رصينة. كما أن تنامي حالة الريبة تجاه الخبراء والمؤسسات العلمية، يُغذي هذه القطيعة بين العلم والرأي إذ قد يعتمد المستخدمون، وأحيانا الباحثون الشبان، مصادرَ معلومات غير موثوقة أو آراء شخصية بدلا من التحليلات القائمة على بيانات مثبتة، وهو ما يعمّق الفجوة بين البحث العلمي والرأي العام. لهذه الديناميكية تداعيات على عملية صنع القرار سواء على المستوى العام أو الفردي. إذ غالبًا ما تطغى الرسائل السطحية والانطباعية، المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، على المعطيات العلمية المركبة والمشوبة بالتفاصيل الدقيقة. ويمكن أن يؤثر ذلك في قضايا بالغة الأهمية مثل الصحة العمومية، والتغيّرات المناخية، أو السياسات الاجتماعية، التي تحتاج إلى قرارات مستنيرة.
- استنادا إلى هذا الطرح يمكن الإقرار بأن فقدان مصداقية الخبرة أو ما يُعرف بالهندسة الاجتماعية سيُمثل عاملًا إضافيا يزيد من هشاشة الثقة وانعدامها، لا فقط في العلوم الاجتماعية، بل وكذلك في الحوكمة المستقبلية وفي نجاعتها. كما أن بروز ما يُسمّى بـ"الخبرة الذرائعية"، التي تمارسها بعض مكاتب الدراسات، يفسّر سبب تعثر تطور ممارسة بحثية جدّية إلا في سياق يتسم بانفتاح حقيقي على المستوى المحلي وعلى المجتمع المدني، من خلال تعزيز التعاون بين البحث الجامعي العمومي، والبحث الجمعياتي، والهيئات الخاصة.

تكشف معطيات مسح " إجراء البحوث في تونس " عن تفاعل محدود، إن لم يكن منعدمًا، بين عالم البحث وعالم صنّاع القرار السياسي. فبرغم نجاح بعض أشكال التعاون، يظل الجزء الأكبر من الإمكانات مهمّشا وغير مُستغَل، وذلك بسبب غياب آليات مُهيكلة وافتقاد قنوات الاتصال الفعّالة:

- استقلالية مظمونة إلى حد كبير، مع بعض مواطن حذر: لا يُدلي جزء مهم من الباحثين (37,5%) برأيه حول تأثير المسؤولين السياسيين على أعمالهم، وهو ما قد يعكس نقصًا في المعلومات أكثر من كونه شكًّا صريحا. ومن بين الذين عبّروا عن رأيهم، ترى الأغلبية (53%) أن هذا التأثير ضعيف أو منعدم، مما يشير إلى ثقة نسبية في استقلالية البحث. ومع ذلك، ترى أقلية لا يُستهان بها (10 %) وجود ضغوط متكررة، وهو ما يُبرز الحاجة إلى تعزيز ضمانات الاستقلالية، خصوصا في البحوث المُمولة من جهات عامة.
- مشاركة مباشرة لا تزال هامشية: يظل انخراط الباحثين في صياغة السياسات ضعيفًا، إذ شارك 10,5% فقط بموجب تكليف من قبل صانعي القرار، وساهم 14,3% في تصميم سياسة ما. ومع ذلك، يعتقد نحو نصفهم تقريبًا (49,5 %) أن مؤسّستهم يمكن أن تلعب دورًا أكثر فاعلية. ويُظهر هذا التباين أن السبب يعود إلى نقص فرص التعاون أكثر منه إلى تردّد الباحثين أنفسهم.
- حاجة صارخة إلى الوساطة العلمية: يعاني التواصل بين الباحثين وصنّاع القرار من نقص حاد، إذ أن 83,5% من الباحثين لا يُعدّون وثائق مناسبة للسياسات مثل الجذاذات المختصرة أو الكتب البيضاء رغم أنه إذا لم تتم ترجمة النتائج بصورة جلية، فإنه يصعب على البحث أن يؤثر في السياسات العمومية. كما يُعتبر التعاون القائم

غالبا غير مرضي، خاصة فيما يتعلق بتقييم السياسات، حيث يرى 20,7% أنها "غير فعّالة للغاية".

- حضور محتشم في دوائر اتخاذ القرار: يشغل 3% فقط من الباحثين مناصب سياسية، مما يحدّ من تأثيرهم المباشر. ومع ذلك، تُظهر نماذج أجنبية، مثل مستشاري العلوم الرئيسيين (Scientific Advisors)، أن دمج الخبراء بشكل أكبر في المؤسسات أمر مُمكن ومفيد.

وبوضع تجربة البحث في العلوم الاجتماعية ضمن سياق أوسع، يمكن تصوير الوضع كالتالي:

- (الوضعية أ: لا يمكن تصور دولة قوية، في سياق تشاركي يقبل شرعيات العلم الثلاث (التنمية، الثقافة، والحكم الديمقراطي)، دون وساطة المعرفة العلمية
- (الوضعية ج) : يمكن لدولة قوية، في غياب مجتمع مدني منفتح، أن تكتفي بهندسة اجتماعية "ذرائعية".
- فالحوكمة، رشيدة كانت أو لم تكن كذلك، لا يمكن أن تتوافق مع مبدأ ممارسة البحث العلمي بشكل مستقل إذا مورست في إطار غير ديمقراطي أو محدود الموارد مع مجتمع مدني ضعيف وهش. وفي هذه الحالة، سيتجه الاختيار العام نحو الأولويات التي تحددها "الخبرة الذرائعية". كذلك، عندما تُفرض الحوكمة من قِبَل مجموعات معيّنة بغرض التلاعب بالدولة على حساب مجموعات أخرى، فإن ذلك يؤدي حتما إلى إضعاف البحث العام، وخصوصاً البحث الجامعي (الوضعية ب).

ويُمكن تلخيص العلاقة بين نمط إنتاج المعرفة ونمط الحكم في المخطط التالي:

		مجـــــال الدولـــــــة	
		قوية(+)	ضعيفة(-)
مجال البحث	قوي (+)	(أ) التسيير العمومي للتغيير الاجتماعي على أساس الوساطة المعرفية للعلوم الاجتماعية الشرعية الثلاثية للنموذج البحثي: التنمية، والثقافة، والحكم الديمقراطي	(ب) حوكمة مسقطة من قِبَل مجموعات بهدف التلاعب بالدولة على حساب المجموعات الأخرى، يؤدي إلى إضعاف البحث العام والبحث الجامعي
	ضعيف (-)	(ج) غلبة النموذج التنموي أو الثقافي، أو مزيجهما، على حساب النموذج القائم على الحوكمة الديمقراطية، الذي يتم استبعاده	(د) تجزئة تُضعف كلاً من إدارة الخيارات العمومية وفاعلي التغيير المستقلين وتُعطي الأولوية للخبرة الذرائعية.

حالياً، تتراوح حالة البحث بين الوضعيات ب، ج ود، حيث يواصل التغيير السياسي والاجتماعي إهمال وظيفة الوساطة البحثية. اليوم، لا يمكن إضفاء معنى على الدور المستقبلي للعلوم الاجتماعية في تونس إلا من خلال الوساطات التي تمر عبر البحث العلمي، وخلق بيئة تتسم بتعددية براديغمية (تنموية، ثقافوية وديمقراطية).

فلئن كانت الوساطة تشير إلى فلسفة براغماتية قائمة على التجربة المعيشة، أو على التواصل، أو على التربية، بحيث تضع الفعل على عاتق الفرد ضمن إطار من القيود والحساسيات الاجتماعية والمرجعيات الثقافية، فإن "الوساطة الذرائعية" تُعرف، بالمقابل، بخصائص معاكسة تماما.

وفي إطار نموذج حكم استراتيجي وتوجيهي، يعتبر هذا النوع من الوساطة آلية أساسية لضمان الاستجابة الانتقائية للطلب الاجتماعي. وتعمل العلوم الاجتماعية الذرائعية، إذا جاز التعبير، بطريقة توجيهية تضمن الربط بين المؤسسة والمستفيدين. ومع استمرار استغلالها كأداة،

يتحول المجال الذي تشغله هندسة الوساطة الاجتماعية الذرائعية إلى آلة.

لطالما اعتُبرت العلوم الاجتماعية "بنات" التقدم الاجتماعي، لكنها ارتبطت دائما بالأزمات والتحديات. فغداة استقلال تونس سنة 1956، كان على الباحثين الإجابة على السؤال: كيف يمكن تحقيق التنمية وإتمام عملية بناء الدولة («State Building») كأحد أبرز تحديات الاستقلال؟ ونظرًا لما أثاره ذلك من بعض المشكلات، فقد حرصوا وحرصن على تحليلها بدقة من خلال التدخل، والاستشارة، والبحث الموجه. وكانت مشاريعهم تحدد كيفية إحداث التغيير، دون التوقف عند مفهوم التنمية ذاته. كما تمثلت محاورها في التنمية الاقتصادية، وتحديد النسل، والتنمية الثقافية، وتمكين النساء وسكان الأرياف، والتكوين في إطار البحث والتطوير.

غير أن التجربة الميدانية بينت أن مسار التنمية نفسه، حينما يعوض الضامنين الاجتماعيين الكبار بضامن حكومي، فإنه يفرز باستمرار أشكالًا من المقاومة والتمرد تجاه المعرفة العلمية.

في الممارسات الثقافية والمعمارية والفنية والقانونية والسياسية والتربوية، يُعد كل من مصطلحي "التنمية" و"التخلف"، و"الحداثة" و"التقليد"، اليوم، أشكالًا تعبّر عن الصراعات التي تهز المجتمع التونسي على نحو عميق. وفي خضم هذا الصراع، تبرز أولوية جديدة وهي: التفكير وإعادة التفكير في "بناء الأمة" مقابل "بناء الدولة"، مع الحفاظ على تعددية الأطر النظرية أو البراديغمات.

أصبح للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين والمستهلكين دور متزايد في الوقت الراهن. في حين، يُعاد تعريف دور الدولة، (رغم أن الدعوة إلى مزيد من تدخلها أصبحت بارزة بعد الأزمة الصحية لسنة 2019). واليوم تطرح أسئلة بحثية جديدة، لاسيما حول كيفية التوفيق بين تنوع الفاعلين في المجتمع لتحقيق أهداف الاستدامة، مع ضمان توزيع شفاف وعادل لأثر، لا سيما البيئية منها.

كل شيء يشير إلى أن المجتمع التونسي يجدد أسلوب حياته وأنماطه وأشكاله من خلال الاختلاط والتأثير المتبادل، لا من خلال أي وسيلة أخرى.

واليوم يُلقى على عاتق الباحث إعادة التفكير في هذه التحولات، التي تمثل نقطة التقاء بين روح "ما لم يكتمل" وما " اكتمل بالفعل"، أو بين الحقائق الاجتماعية وقواعد الحياة الجماعية، حيث لا يكون كل شيء سياسيًا، ولا اقتصاديًا. ويمكن هنا الاستشهاد بالاستعارة السيميلية للجسر "Bruke" والباب "Tur": فالجسر يمثل التلاقي والربط، بينما يرمز الباب إلى الغلق والمرور.

أما في علاقة باتخاذ القرار، فيظهر هذا الانقسام من خلال "القيد المؤسساتي" و"التمشي الاستراتيجي" للفاعل. ورغم الدعوات المتكررة منذ سنة 2021 إلى مزيد من تدخل الدولة واعتماد نموذج حكومي استراتيجي، إلا أن" كل شيء بدا "تفاوضا"، كل شيء بدا "انتقالا".

رغم تراجع النزاعات اللغوية (في سياق التعريب) لصالح السعي نحو الاعتراف الدولي والنشر في المجلات المفهرسة. إلا أن، الفجوة ما فتئت تتسع بشكل متزايد بين قلة من الباحثين ينشرون في مجلات دولية ذات جودة وبين باحثين محليين، مما يقوض الأمل في ظهور باحثين يجمعون بين التأثير المحلي والظهور العالمي في ذات الوقت.

في هذا السياق، قد يكون استخدام استعارة القفل المائي لوصف حالة "لا هذا ولا ذاك" ملائمًا. فعند دراسة التغيرات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، غالبًا ما يُضطر الباحثون إلى التنقل بين مواقف معقدة، حيث لا تقتصر الإجابات فقط على طرفي النقيض فقط.

فأحيانًا، لا يكون الواقع اقتصاديا بالكامل، ولا سياسيا تماما، ولا اجتماعيا حصريا، بل هو مزيج معقد من هذه المجالات وغيرها. وبذلك، يُدعى الباحثون إلى العمل كـ "أقفال مائية فكرية"، يتكيفون ويضبطون فهمهم لإجراء تحليل متأنٍ للوضعيات التي لا يمكن تصنيفها بسهولة ضمن أطر صارمة. كما أنهم مدعوون بشكل متزايد إلى إدارة هذه تدفقات المعلومات والمفاهيم المتنوعة لتقديم رؤية أكثر شمولية للتحديات المعاصرة.

رغم أن التطورات في مجال البحث العلمي ملحوظة، إلا

أن الوضع العام يتسم عموما بغلبة كمية على حساب الجودة وتأثيرها على السياسات العمومية. فهل يعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، أم أنه تعبير عن أزمة جوهرية داخل هذه العلوم (مثل هجرة الكفاءات) تُعيد النظر في رسالتها ودورها ومهمتها؟ أم هل يجتمع السببان معًا؟

حتى لا نسقط في التشاؤم، لنقل إنّ مصطلح أزمة يعني الحكم، وأن تشاؤم العقل إنما هو تفاؤل الإرادة. فهل ثمة وضع أكثر ملاءمة لدراسة العلوم الاجتماعية من ذلك الذي يطرح فيها المجتمع عدداً كبيراً من الأسئلة ولا يمتلك، بالمقابل، إلا إجابات قليلة؟ فقد نشأت هذه العلوم في أواخر القرن التاسع عشر في ظل مثل هذه الظروف. وفي تونس اليوم، نحن في نهاية مرحلة لم تعد فيها هذه العلوم تقوم بدور الوسيط الذرائعي، أي وظيفة إنتاج الإجابات، بل باتت تختص في طرح أسئلة جديدة، الأمر الذي يستلزم خبرة واسعة وتواضعاً عميقاً، مع تفادي التأويل.

ببليوغرافيا

- Amri (Nadia), « Dépendance de l'instance nationale d'évaluation, de l'assurance qualité et de l'accréditation : Une loi qui concrétise la dominance du politique aux dépens de l'académique », Akadémia N°11, novembre 2012.

- Amri Nédia, Bouderbala Rym, Hidri Imed , Autonomie, gouvernance et assurance qualité dans les universités tunisiennes. État des lieux (projet : Sagesse « Amélioration de la Gouvernance dans le système de l'Enseignement Supérieur en Tunisie ».Université Paris 1 Université de la Manouba, UNIMED, Tunis, 2019.

- Bchir. Badra :Contribution à l›étude des groupes sociaux : Analyse de représentation des manuels de lecture en langue arabe de l›enseignement primaire, Revue tunisiennes des sciences sociales n°63 1980.

- Bechir (A) et Akkari (A) (2020)« L›enseignement supérieur en Tunisie : A-t-on sacrifié la qualité face aux pressions quantitatives ? » La Revue Marocaine de la Pensée Contemporaine - Numéro 5- Janvier2020 https://revues.imist.ma/index.php?journal=index file:///C:/Users/Salwa/Downloads/Allouch_Akkari_2020%20(1).pdf

- Belhaj, S., Laabidi, L., Belhaj, A. and Ben Sassi, S. (2017). Etude sur la Migration des Tunisiens hautement Qualifiés. IOM.pp19-20.

- Ben Achour. (Iyadh) «Le changement en question : Mutations culturelles et juridiques, vers un seuil minimum de modernité» pp. 13-27, in Changement au Maghreb Ed CNRS.

- Ben Hafaiedh (Abdelwahab) : Le visa étudiant :objet de désir miroir des indésirables – Les cahiers du CERES 2005

- Ben Hafaiedh (Abdelwahab) : De la sociologie relai à la sociologie de la médiation » in Dorra Mahfoudh-Draoui et Lilia Ben Salem (sous la direction de). Modernité et pratiques sociologiques, Tunis, Centre de Publication Universitaire, Faculté des Sciences Humaines et Sociales-Université Tunis I-AISLF, 2000, pp. 75-96.

- بن حفيظ، عبد الوهاب، مهنة عالم الاجتماع اليوم: الموقع والدور والوظيفة، منشورات الجمعي التونسية لعلم الاجتماع، تونس، 2000.

- Ben Hafaiedh, (Abdelwahab) : le déficit en compétences » Stumedia-ITES- 2021

- Ben Kahla Karim, La « crise » de l'université tunisienne au crible de la banque mondiale. Analyse d'une rhétorique opportuniste.in Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs : parcours migratoires et trajectoires d'insertion, CNRS.pp 154-178, 2000.

- Ben Salem Lilia., « Sociologie et anthropologie », in, Femmes tunisiennes et production scientifique, Tunis, Credif, 1997.

- Ben Salem, Lilia (2013), « Un lieu de réflexion sur la recherche en sciences sociales », dans « L'IRMC et les sciences sociales : l'émergence de l'anthropologie en Tunisie », Bulletin trimestriel – Lettre de l'IRMC, n°11, p.64, janvier-avril.

- Ben Salem, Lilia, Le dilemme de la construction de la sociologie au Maghreb. Pluralité référentielle et projet scientifique, dans

Alain Mahé et Kmar Bendana (sous la direction de), Savoirs du lointain et Sciences Sociales, Paris, Éditions Bouchène, 2004, pp. 81-98.

- Ben Salem, Lilia, Propos sur la sociologie en Tunisie. Entretien avec Sylvie Mazzella, Genèses 2009/2, n° 75, Paris, Éditions Belin, 2009, pp. 125-142.

- Ben Slimane Moncef, « Parcours et discours des réformes universitaires tunisiennes », dans, Ben Slimane M. et Dhahri N. (éds), Réformes universitaires et mutations socioculturelles, Tunis, Imp. Eigraph.1997

- Bendana, Kmar (2024). Les sciences humaines et sociales en Tunisie depuis 2011 : une navigation sans boussole ? Communications 2024/1 (n° 114), p. 113-124.

- Boughzala, M. & Kouni, M. (2012). « Determinants and Consequences of Migration and Remittances: The Case of Palestine and Tunisia ». Femise Research Programme. Determinants and Consequences of Migration and Remittances: The Case of Palestine and Tunisia - Femise.

- Bouhdiba Abdelwhab et Bendnana Kmar, Entretien : La Revue Tunisienne des Sciences Sociales, (Entretien réalisé en 1995 et repris en septembre 2019 pour La Lettre de l'IRMC.) Le carnet de l›IRMC n°24, mai-septembre 2019. Consulté le 18 juin 2024, à l'adresse https://doi.org/10.58079/qihz

- Boulekbache,(S), (2019). « La fuite des cerveaux : un réalisme socio-économique profond ». La Presse.

- Bourdieu (P). Les usages sociaux de la science : pour une sociologie clinique du champ scientifique. INRA. Ed, Paris 1997. p 21.

- Bouzouaya, N. & Ayadi, I. & Attia, R. (Mars 2024). La migration des professionnels de santé : Défis pour le Système de Santé Tunisien. Institut Tunisien des Etudes Stratégiques.

- Camelleri. Carmel : La famille et la modernisation, Revue tunisiennes des sciences sociales, n°8. Tunis. 1967.

- Camillieri Carmel «Les représentations éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunis», Revue tunisiennes des sciences sociales , , n° 3 juin 1965.

- Caune (jean): «La médiation culturelle : une expérience esthétique, pp, 75-82, Revue tunisienne de communication, n°32, Tunis, 1997.

- Chabaan (Sadok) : «Analyse des stratégies de gouvernement dans les sociétés en transition», thèse, Université de Tunis, 1975

- Chesneaux. (jean). De la modernité. Ed. La découverte, 1983.

- Chouika Larbi in «Médiateurs et médiation dans le champ politico-journalistique tunisien: de l›extériorité à l›individuation», pp 9-37. Revue tunisienne de communication, n°32 Tunis, 1997.

- CNUDST. (2024, Juin 8). Portail de l›Information Scientifique et Technique: https://www.pist.tn/

- Colloque international sur la notion du territoire. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis 1, Avril 2000.

- Dali Jazi. Les origines des parlementaires en Tunisie, Mémoire de DEA, Paris, 1971.

- Daniel Vidal, « Émile Durkheim, Les formes élémentaires de la vie religieuse », Archives de sciences sociales des religions,

144 | 2008, 163-274.

- De Lacroix Catherine «Relais et médiation», p, 166, in «Rôles joués par les médiatrices socioculturelles au sein du développement local urbain revue Espace et Société, n°84-85, 1996.

- Durán Monfort Paula, La production de connaissance en sciences sociales en Tunisie. Circularité des savoirs ou réaffirmation des frontières épistémologiques ? Revue Interventions économiques [Online], 64 | 2020, Online since 01 May 2020, URL: http://journals.openedition.org/interventionseconomiques/10856

- Duvignaud.(j) La sociologie Maghrebine. Cahiers Internationaux de Sociologie, 44, jan-juin, 1968, p.141.

- Emmanuel Hassan « Diagnostic du système national de recherche et d'innovation en Tunisie » Projet d'appui au système de recherche et d'innovation.http://www.anpr.tn/archive/archive.anpr.tn/fileadmin/medias/doc/Actualites/Diagnostic_MJGouvernance_Syntheserev.pdf

- Erasmus Tunisia « Etude d'impact des projets Erasmus + en Tunisie 2015-2020 » Bureau National Erasmus Tunisie https://www.erasmusplus.tn/NIS/NIS-CBHE-Tunisie.pdf

- Ferchiou Sophie, « Problèmes et perspectives de la recherche ethnologique en Tunisie », Cahiers des Arts et Traditions populaires, n° 5, 1976, p. 69-74.

- Franck Petiteville «Trois figures mythiques de l›Etat dans la théorie du développement» pp.119-128, in Revue internationale des sciences sociales 155/Mars 1998.

- Frascati Manual 2015: Guidelines for Collecting and Reporting Data on Research and Experimental Development, The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264239012-en

- G. Hyden, M. Bratton «Governance and politics in Africa» Boulder, Lynne Rienner

- Gaillard, J. & Meyer, JB., (1986). « Que signifie l'expression fuite des cerveaux », Musée national de l'histoire de l'immigration.

- Gerry Stoker. «Cinq propositions sur la théorie de la gouvernance», Revue internationale des sciences sociales n°155, Mais 1988.

- Hermassi (A) Elite et sociétés en Tunisie : Intégration et mobilisation Revue tunisiennes des sciences sociales, n° Mars 1969.

- Hidri Imed, « La politique de contractualisation : La prédominance de la tutelle et l'illusion de l'indépendance », Akadémia, n°12, décembre 2012.

- Huntington (Samuel): «The Change to change : modernization, Development and politics», Comparative Politics, III : 3 April, 1971, p 294.

- INS-ONM . (2021). Rapport de l'enquête nationale sur la migration internationale Tunisia-HIMS.

- Kazancigil (A), Gouvernance et science: modes de gestion de la société et de production du savoir empruntés au marché pp, 73-83, Revue Internationale des sciences sociales , 1988.

- Kerrou Mohamed., « Être sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique », Peuples Méditerranées, n° 54-55, janvier/juin 1991, p. 247-268. & et re-

vue REELS 1991

• Labib Tahar, « L'enseignement de la sociologie en Tunisie entre le texte et l'esprit » (en arabe), in Nah'wa cilm ijtimac carabî, Beyrouth, Markiz Dirâsât al-Wih'da al-'Arabiyya, 1986, p. 309-329.

• Mahfoudh Dorra, « Essai d'analyse critique des recherches sociologiques pendant la période coloniale en Tunisie », Hespéris Tamuda, vol. XXVI-XXVII, 1988-1989, p. 249-276.

• Mahfoudh (Dora)Politique scolaire et mobilisation des compétences pour le système productif tunisien, Revue tunisiennes des sciences sociales n°10-11, Année 1982.

• Mazzella Sylvie: « La mobilité internationale des étudiants tunisiens ». L'enseignement supérieur dans la mondialisation libérale, édité par, Institut de recherche sur le Maghreb contemporain,IRMC (2007) https://doi.org/10.4000/books.irmc.737

• Melliti Imed, Draoui Dorra Mahfoudh, Les sciences sociales en Tunisie. Histoire et enjeux actuels, in, Sociologies pratiques, 2009/2 (n° 19), pages 125 à 140. .

• Michalak (Laurence) : Street vendors in Tunisia: encountering the informal economy. In " Research Handbook on Development and the Informal Economy » . DOI: https://doi.org/10.4337/9781788972802000020

• Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS) (2023a). Les chiffres clés de la recherche scientifique en Tunisie. Direction Générale de la Recherche Scientifique.

• Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS) (2022). Listes des laboratoires et unités de recherche. Direction Générale de la Recherche Scientifique.

• Okubo, Y. (1997). Indicateurs bibliométriques et analyse des systèmes de recherche : Méthodes et exemples. Paris: ORGANISATION DE (OCDE).

• Perroux (F.M). L›économie des jeunes nations. Paris, PUF 1962.

• Popper (Karl). Conjectures et réfutations trad. française, Payot 1985.

• Projet ESTIME (2007) « La dynamique de la recherche en Tunisie. Place des Sciences Humaines et Sociales dans le système de recherche en Tunisie » Commission Européenne . https://www.idaea.csic.es/sites/default/files/La-dynamique-de-la-recherche-en-Tunisie.pdf

• Richard (Sack). Education and modernization: a study on the relationship between education and other variables and attitudinal modernity» Stanford University 1972.

• Samandi, Zeineb, Malaise épistémologique et enjeu sociologique, in Dorra Mahfoudh-Draoui et Lilia Ben Salem (sous la direction de). Modernité et pratiques sociologiques, Tunis, Centre de Publication Universitaire, Faculté des Sciences Humaines et Sociales-Université Tunis I-AISLF, 2000, pp. 75-96.

• Samet K, « La fuite des cerveaux en Tunisie, Evolutions et effets sur l'économie Tunisienne » in Revue française de référence sur les dynamiques migratoires, 2014, p123-128.

• Samet K, « La fuite des cerveaux en Tunisie », Hommes & migrations [En ligne], 1307 | 2014, mis en ligne le 01 juillet 2017, consulté

le 30 avril 2019. URL : http://journals.openedition.org/

- Siino François, « Science et pouvoir dans la Tunisie contemporaine », Paris/Aix-en Provence, Karthala/ Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, 2004.

- Stton. Francis 'Education and making of modern Nation. In Colleman.J. Education and the political development, Princeton University Press, 1965.

- Tessy Bakary. «La démocratie en Afrique : l›ère post-électorale», in Bulletin de CODESRIA, n° Mars 1999..
- Weber.(Max) Le savant et le politique, ed. 10-18, 1962.

- Zeghidi, M'hamed, Décolonisation et développement dans la sociologie tunisienne. Questions à la sociologie française, Cahiers internationaux de sociologie, vol. 61, 1976, pp. 251-264.

- Zghal (Abdelkader) : L›élite administrative et la paysannerie RTSS, n°16, Mars, 1969.

- Zghal (Abdelkader): Système politique et structure administrative, Revue tunisienne des sciences sociales , n°67,1981.

- Zghal (Abdelkader) « Pour changer la notion de spécificité d'un objet de désir en objet de recherche sociologique », in, Mahfoudh Draoui Dorra et Ben Salem Lilia (dir.), Modernité et pratiques sociologiques, p. 97-113.

GDN
Global Development Network

www.gdn.int